

Distr.
GENERAL

CEDAW/C/COL/4
28 August 1997
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨
من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

التقارير الدورية الرابعة للدول الأطراف

كولومبيا*

* للاطلاع على التقرير الأولي المقدم من حكومة كولومبيا، انظر Add.32/Amend.1 و CEDAW/C/5/Add.32؛ وللإطلاع على نظر اللجنة فيه، انظر CEDAW/SR.94 و 95، والوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والأربعون، الملحق رقم ٣٨ (A/42/38)، الفقرات ٤٥٢ - ٥٠٢. وللإطلاع على التقريرين الدوريين الثاني والثالث المقدمين من حكومة كولومبيا، انظر CEDAW/COL/2-3/Rev.1؛ وللإطلاع على نظر اللجنة فيهما، انظر CEDAW/SR.250، والوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الملحق رقم ٣٨ (A/49/38)، الفقرات ٤٥٠ - ٤٩٨.

تصدير

مساهمة من كولومبيا في نشر المعرفة بشأن وضع المرأة في العالم، قامت بإعداد تقريرها العام الرابع إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، وأصبحت بذلك واحدة من البلدان القلائل التي اتخذت إجراء بشأن جمع معلومات قيمة عن تحقيق هدف اللجنة، استلهاما لروح الأمم المتحدة.

ويمثل هذا التقرير أداة تشخيصية لاستكمال المعلومات عن معيشة المرأة في بلادنا منذ عام ١٩٩١، وهو العام الذي شهد بدء نفاذ الدستور الجديد. ومن ثم يقدم تحليلا لنواحي التقدم والعقبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي واجهها أبناء كولومبيا على مدى السنوات الست الماضية. وشارك في إعدادة خمسة من الخبراء الاستشاريين المتخصصين في مختلف الموضوعات التي يتناولها التقرير، بقيادة المكتب الوطني لتحقيق المساواة للمرأة، واضطلعت بتنقيحه وزارات التعليم، والزراعة، والعمل، والخارجية. وأقرته في النهاية كل من هذه الوزارات والوزير المسؤول عن اللجنة الاستشارية للمكتب الوطني، واعتمده بكامله مكتب الشؤون الخاصة بوزارة الخارجية.

وتوخيا لتحقيق قدر أكبر من الوضوح والاتساق الداخلي والجمع في نص واحد بين المعارف المتجزئة والمتناثرة بشأن المرأة، فقد وضع التقرير على أساس المقارنة بين واقع الممارسات الاجتماعية والإطار الدستوري الجديد، فيما يتعلق بالمرأة، حسب كل من مواد الاتفاقية. ومن شأن هذا النهج الذي يتسق مع المنهجية المقترحة في الاتفاقية، تسهيل إجراء تقييم أكثر تفصيلا لتحقيق التزام كولومبيا بالاتفاقية، وإثبات عزمها الأكيد على تجميع معلومات إضافية عن الموضوع، مما يهيئ لمختلف الوكالات والمؤسسات في البلاد فهما أوضح لمقاصد تحقيق المساواة للمرأة. وباختصار، يمثل التقرير لا مجرد جهد من جانب حكومة كولومبيا لتأكيد مصادقتها على الاتفاقية وإنما يشكل أيضا أحدث دراسة مستكملة لحالة المرأة في بلادنا.

وعلى الرغم من إحتواء التقرير الثالث على سرد للإطار الدستوري، فقد ارتؤي أن من الضروري إدراجه أيضا في التقرير الرابع، بغية تقديم صورة أكثر تفصيلا للتقدم المحرز في السنوات الأخيرة. والواقع أن كثيرا من التطورات القانونية الرئيسية لم يتم دمجها إلا منذ عام ١٩٩٤، وهذا هو السبب في أن الإحصاءات المقدمة تتعلق بصفة رئيسية بالفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٥.

ولا يقصد بالتقرير أن يكون موجها لأغراض الاتفاقية فحسب، بل أنه يسعى أيضا إلى إقامة حوار مع كل من مؤسسات كولومبيا ومواطنيها. ومن ثم فقد تم تدوينه بأسلوب يمكن لأي قارئ أن يرجع إليه دون الحاجة إلى العودة إلى التقارير السابقة وأن يلمس أن التقرير يمكن استخدامه كأداة تجميعية للتزود بمعلومات عن حالة المرأة في كولومبيا.

وبالإضافة إلى ذلك، وتسهيلا لأعمال الاستشارة والبحث، فقد تصدرت التقرير مقدمة توجز المحتوى العام يعقبها سرد مسهب لأغراض كل من مواد الاتفاقية؛ وقد صيغت الفروع بشأن كل مادة على نحو يشكل وحدة كاملة وقائمة بذاتها. ونظرا لأنها أحيانا ما تعالج موضوعا بعينه من زوايا مختلفة فقد كان

لابد من حدوث بعض التكرار. ولكن ذلك كان أفضل من المخاطرة بعرض معلومات غير مستوفاة عن مختلف النقاط المطروحة للنقاش. وكان من نتيجة ذلك أن جاء التقرير بمثابة صورة أصدق انعكاسا للجوانب التشريعية والبرنامجية المتعلقة بالمرأة في كولومبيا وواقعها الاجتماعي.

وتتمثل المساهمة الرئيسية لهذا التقرير في واقع الأمر في أنه يجمع بين حشد من المعارف المتجانسة والموحدة بشأن المرأة الكولومبية، كما يشكل بالطبع أداة مفيدة لتغيير هذا الواقع الاجتماعي، لا في كولومبيا فحسب وإنما في العالم أجمع، ضمن إطار النضال من أجل تحقيق المساواة للمرأة إلى ما وراء الحدود المرسومة على الخرائط.

مقدمة

نواحي النهوض بحالة المرأة في كولومبيا

موجز التقرير

شهدت حالة المرأة الكولومبية في السنوات الأخيرة تغييرات أساسية نتيجة لاعتماد الدستور الوطني الجديد، وإقرار نموذج للتنمية الاقتصادية استناداً إلى الطابع الدولي للاقتصاد، ونتيجة لرسم سياسات في الآونة الأخيرة بشأن تحقيق المساواة للمرأة، وإنشاء هيئات حكومية متخصصة للنهوض بهذه السياسات وتطبيقها وضمان متابعتها.

وتفيد إحصاءات التعداد الوطني لعام ١٩٩٣ أن تعداد سكان كولومبيا يبلغ ٣٥ مليون نسمة منهم ٥١ في المائة من النساء؛ وأن لديها بنيانا حضريا حديثا، وأن ٧٠ في المائة من سكانها يقيمون في المراكز والمدن؛ وأن لديها نظاما إنتاجية ومالية وطنية حديثة وقيادات قديرة في ميدان الأعمال، وأنها قطعت خطوات هامة نحو تحسين ظروف المعيشة وخاصة فيما يتعلق بالوصول إلى فرص التعليم والصحة والخدمات العامة والإسكان المنخفض التكلفة.

ونتيجة لأدائها الاقتصادي وانخفاض النمو في السكان، فقد نعمت كولومبيا بزيادة سريعة في دخل الفرد، بلغ ٦٥٠ ١ من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٥، وإن ظل هذا الرقم متدنيا في إطار أمريكا اللاتينية.

وقد ازداد الأجل المتوقع وانخفضت الأمية إلى مستويات متدنية للغاية؛ وأصبحت قوة العمل أكثر مهارة وتم إحراز تقدم كبير في المجال العلمي وفي الإنتاج واستخدام التكنولوجيا المتقدمة؛ وانضمت المرأة إلى القوى العاملة بأعداد كبيرة للغاية وتساوت مع الرجل من الناحية العددية في ميدان التعليم العالي.

غير أن التحسينات التي حدثت في حالة المرأة في كولومبيا ترجع بدرجة أكبر إلى السياسات البعيدة المدى لإضفاء الطابع الديمقراطي والحديث على البلاد منها إلى اتباع سياسات محددة لتحقيق المساواة. فضلا عن ذلك، فإنه على الرغم من أن الحكومة وضعت أهدافا من حيث النوعية والشمولية، فقد كان التقدم كمياً أكثر منه نوعياً.

والواقع أنه على الرغم من أن التغييرات خلال السنوات الخمس الأخيرة قد حدثت في إطار من الأداء الاقتصادي الجيد، فلا يمكن إنكار وجود كثير من المفارقات والتناقضات المتصلة بتفاقم العنف بجميع أشكاله. ولدى كولومبيا توزيع للدخل يتسم بقدر بالغ من عدم المساواة بين مناطقها، ولم تصل مزايا التحديث إلى نصف السكان. وقد أعطت خطط التنمية في الواقع الأولوية للنمو الكمي استناداً إلى

افتراضات مبهمة بشأن إعادة التوزيع وشجعت على تركيز الدخل وعدم المساواة الاجتماعية الظاهرة في ارتفاع مستويات الفقر.

وترجع جذور الأزمة في الإدارة العامة، والفساد، وعدم القصاص، والعنف الواسع الانتشار، إلى سلسلة من الأسباب والمسببات داخل النظام الاجتماعي السائد. ويؤكد هذا الواقع واستمرار مستويات الفقر المنذرة بالخطر مع اتساع الفجوة في الدخول بين المناطق الحضرية والريفية واستمرار مظاهر العنف، الحاجة العاجلة إلى النهوض بمستويات بديلة للتنمية من أجل تيسير مشاركة السكان في مجموعهم في تقدم البلد.

وقد وضعت القرارات المتعلقة بالسياسة الاقتصادية في السنوات الأخيرة لتوطيد الطابع الدولي للاقتصاد وإصلاح الدولة اللازم لهذا الغرض. ورسمت التدابير المتعلقة بالسياسة الاجتماعية بشكل أساسي من أجل تخفيف أعباء الفقر عن كاهل فئات كبيرة من السكان.

واقترحت الحكومة التي تولت السلطة في آب/أغسطس ١٩٩٤ إجراء تغيير حاد في اتجاه النموذج الإنمائي. وعلى الرغم من نظرتها إلى تحرير السوق والمنافسة على أنها حوافز مفيدة في العملية الاقتصادية، فإنها تسلم - على ضوء عدم المساواة القائمة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي - بأن هذه الحوافز لا تعمل بذاتها كأدوات فعالة وعادلة لتوزيع الموارد. ولذلك تعهدت الدولة بالتزام قاطع بتحقيق تنمية اجتماعية مَنصِفة استناداً إلى تكاليفات وأوامر دستورية وقانونية جديدة تعالج النهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للسكان في مجموعهم.

وعليه، تتضمن خطة التنمية الوطنية للفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٨: الانطلاقة الاجتماعية إلى الأمام، استراتيجيات ترمي إلى تعزيز النمو الاقتصادي المقرون بالعدالة الاجتماعية، وتقترح زيادات كبيرة في الإنفاق الاجتماعي العام الذي من المقرر أن يرتفع من ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (متوسط ١٩٩١ - ١٩٩٤) إلى ١٣ في المائة في عام ١٩٩٨. ويمثل قبول الجانب الاجتماعي باعتباره عنصراً لا غنى عنه من عناصر التنمية الاقتصادية ومقدمة للتنمية البشرية خطوة هامة إلى الأمام من حيث المفهوم لدى معالجة السياسات العامة ودور الدولة في بلوغ هذه الأهداف.

ولكن بلوغ الأهداف يتوقف على قرارات تتعلق بالاقتصاد الكلي وتأكيد الإرادة السياسية لمواجهة الاتجاه التاريخي نحو خفض الميزانيات الاجتماعية استجابة لما يحدث من تغييرات في المناخ الاقتصادي أو السياسي أو كليهما معاً. وتوضح النتائج الأولية للخطة الصعوبات التي تواجه الدولة في اتباع هذا النهج في بلادنا، في ضوء اجتماع عوامل داخلية وخارجية ذات قدرة هائلة على زعزعة الاستقرار في الاقتصاد والمجتمع.

وفي إطار النهج المقترح، تمثل سياسة تحقيق المساواة للمرأة واحدة من استراتيجيات التنمية الاجتماعية السبع، وهي: الانطلاقة التعليمية والثقافية إلى الأمام؛ والضمان الاجتماعي الشامل؛ والإسكان، والتنمية الحضرية، واتقاء الكوارث والإغاثة؛ وسياسة تحقيق المساواة والمشاركة للمرأة؛ وسياسات الشباب،

والشعوب الأصلية، والمجتمعات الكولومبية الأفريقية والإثنية؛ وصغار ملاك الأرض؛ والتضامن الاقتصادي، والعدالة، وحقوق الإنسان، والسلامة العامة. ومن ثم تحظى المرأة بأهمية أساسية في الحوار الذي تقيمه الدولة في هذا الميدان. غير أنه لا بد من التسليم بأن ترجمة استراتيجية تحقيق المساواة للمرأة إلى برامج وخدمات اجتماعية تتأثر بالركود الاقتصادي الحالي.

التقدم في تطوير التشريعات

تواصل كولومبيا، من خلال الإجراءات المتخذة من قِبَل فروع السلطة العامة الثلاثة في كولومبيا، تعزيز الاتجاه في نظامها الدستوري والقانوني نحو المساواة بين الرجل والمرأة وتكافؤ الفرص بين كلا الجنسين.

وبهذه الطريقة، ووفقاً لدستورنا الديمقراطي على الدوام، تم سن قوانين اجتماعية هامة بشأن التعليم، والضمان الاجتماعي، وإبطال الزواج الديني، وحماية النساء اللاتي يرأسن أسراً معيشية، فضلاً عن القوانين الأحدث الرامية إلى منع العنف في الأسرة والمعاقبة عليه. وتنطوي جميع هذه التشريعات على فائدة مباشرة أو ممكنة لصالح المرأة الكولومبية.

ويتزايد استخدام المرأة لدعاوى الولاية باعتبارها وسيلة دستورية لحماية حقوقها الأساسية بصفة مباشرة. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت المحكمة الدستورية سوابق قانونية هامة بشأن حماية حقوق الفتيات والنساء.

وفيما يلي سرد لنواحي التقدم الرئيسية في ميدان المساواة أمام القانون:

* إدراج المساواة القانونية بين الرجل والمرأة في دستور عام ١٩٩١، مع وضع تدابير خاصة من أجل مساعدة الفئات التي تعاني من التمييز أو التهميش، والحوامل والنساء اللاتي يرأسن أسراً معيشية، مع النص على تحقيق المشاركة الصحيحة والفعّالة لكلا الجنسين على صعيد اتخاذ القرار في الإدارة العامة.

* فيما يتعلق بالعلاقات الأسرية، يتمتع اليوم الرجل والمرأة بحقوق دستورية وقانونية واحدة وعليهما التزامات متساوية كزوجين ووالدين. وهذه الحقوق منصوص عليها صراحة في القوانين المتعلقة بإبطال الزواج الديني، وتوزيع المال في الزيجات القائمة بحكم الواقع، والاعتراف بقيمة الأعمال المنزلية وقت توزيع هذا المال، والمساواة بين الأطفال المولودين داخل عش الزوجية وخارجه.

* للمرأة حقوق أساسية على قدم المساواة مع الرجل؛ وتتمتع بذات الأهلية القانونية التي للرجل في الشؤون المدنية؛ وتتمتع بالمساواة فيما يتعلق بحرية التنقل واختيار محل الإقامة، وفيما يتعلق أيضاً باكتساب الجنسية وفقدانها واستعادتها ونقل الجنسية إلى الأطفال.

* أحرز كل من الكونغرس والسلطة التنفيذية تقدماً في تحقيق إصلاحات اجتماعية هامة، وخاصة في ميادين التعليم والصحة والعمل والوصول إلى فرص الإسكان العام والخدمات. ولا تنطوي هذه الإصلاحات دائماً على تدابير معيّنة لمحاباة المرأة، ولكنها لا تتضمن أي تدابير تمييزية وتحقق نفعاً للمرأة من ناحية أن المكتب الوطني لتحقيق المساواة للمرأة والمنظمات النسائية يعملن من أجل إزالة العقبات التي تعيق المرأة عن الوصول إلى الموارد والخدمات التي تعمل الإصلاحات على توطيدها.

* ساعد استخدام دعاوى الولاية وقرارات المحاكم على إصلاح حالات التمييز ضد المرأة.

وعلى الرغم من أوجه التقدم التي تحققت في ميدان التشريع فيما يتعلق بالمساواة والعدالة، فلا تزال أنواع مختلفة من العقوبات قائمة أمام التطبيق الفعلي لهذه التشريعات:

* الفجوات الهائلة القائمة في إنشاء وإدارة جهاز لرصد تطبيق القوانين ومراقبتها.

* وجود عوامل ثقافية ذات تأثير عملي على تطبيق الأنظمة في جميع المجالات، وذلك لأن ثقافة السلطة الأبوية تمثل عائقاً خطيراً لإجراء تغييرات تؤدي إلى تقليص هيمنتها. ويتبدى تأثير هذه الثقافة في كثير من الممارسات الاجتماعية المختلفة: ففي معظم الحالات يكون الرجل هو الذي يحدد مكان إقامة الأسرة؛ وتوجد تحيّزات أدبية ضد الأشكال الجديدة لمعيشة الأسرة؛ وما زال العنف ضد المرأة يشكل وسيلة لممارسة السلطة؛ وغالباً ما يواجه النساء الحوامل واللاتي يرضعن أطفالهن رضاعة طبيعية صعوبات في العمل؛ والنساء هن الخاسرات في قضايا الانفصال والطلاق؛ ولدى ممارسة الحقوق السياسية، وعلى الرغم من ارتفاع مستوى مشاركة النساء في التنظيمات الحزبية وكنائبات فإن قليلاً جداً منهن - بالمقارنة بالرجال - يجري ترشيحهن وانتخابهن للمناصب العامة أو تمثيلهن في المستويات الإدارية للأحزاب أو تعيينهن في مراكز اتخاذ القرار في القطاع العام.

* استمرار وجود ثقافة مؤسسية لا تؤيد في مجموعها أي نية واضحة للقضاء على أوجه الظلم التي تعاني منها المرأة.

* الافتقار إلى جهاز فعّال لإنفاذ قرارات المحاكم، نظراً للتدريب الهزيل لأفراد الشرطة والمحاكم في مجال اللوائح والإجراءات المنطبقة على المنازعات والمصالحات الأسرية.

* عدم الإعلان على نحو واف عن اللوائح والحقوق حتى يمكن للمرأة أن تلجأ إليها أو تطالب بها وحتى يمكن للسلطات القانونية أو غيرها أن تطبق اللوائح وتحمي الحقوق على نحو فعّال.

* لدى كولومبيا ثقافة قانونية واجتماعية هزيلة التطور بشأن الإجراءات الإيجابية التي لا يزال ينظر إليها بعين الشك، كما لو كانت - من قبيل المفارقة - مرادفة للتمييز. وتسيطر على الوعي الجماعي فكرة تقول بمساواة شكلية تنكر الفوارق المميزة للمرأة ونواحي حرمانها الاجتماعي. وعليه، لم تتم ترجمة الإجراءات

الإيجابي المنصوص عليه في الدستور بشأن مشاركة المرأة في الإدارة العامة إلى تشريعات، على الرغم من الجهود المبذولة من جانب بعض أعضاء الكونغرس والحركة الاجتماعية النسائية.

التقدم في بناء المؤسسات

حققت كولومبيا قدرا كبيرا من التقدم في إنشاء مؤسسات لمعالجة قضايا المرأة ونوع الجنس في تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والوفاء بالالتزامات الدولية الأخرى.

ولدى الدولة الآن عدة مؤسسات لهذا الغرض:

* اللجنة الاستشارية الوطنية المعنية بالمساواة والمشاركة، وهي هيئة تسدي المشورة لرئيس الجمهورية ويرأسها وزير يعينه الرئيس وينتقي أعضاؤها من كبار الموظفين المدنيين وممثلي المنظمات النسائية.

* المكتب الوطني لتحقيق المساواة للمرأة الذي أنشئ بموجب القانون ١٨٨ الصادر في تموز/يوليه ١٩٩٥ بوصفه الوكالة الحكومية العليا المسؤولة عن تنسيق الأنشطة الرامية إلى النهوض بمساواة المرأة ومشاركتها. وقد بدأ المكتب يمارس أعماله في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ بوصفه وكالة ملحقة بمكتب الرئيس وإن كان له هيكل مستقل وميزانية خاصة به.

* الشبكة الوطنية لوكالات المرأة التي تتألف من ٣٢ مكتبا أو هيئة مماثلة على مستوى الإدارات والبلديات.

* الشبكة البرلمانية التي تتألف من عضوات الكونغرس من مختلف الانتماءات السياسية.

* المكاتب المتخصصة للمرأة أو هيئات أخرى مسؤولة عن النهوض بتطبيق سياسات قطاعية (وزارة الزراعة، صندوق التمويل المشترك للاستثمارات الريفية، وزارة العمل، وزارة الصحة).

والعوامل التالية من شأنها تسهيل أعمال هذه الهيئات:

* وجود مجموعة أساسية من المعلومات عن المرأة والعقبات التي تحول دون النهوض بها.

* خبرة المنظمات النسائية والمنظمات غير الحكومية.

* القوة التي استثمرت في ظروف سابقة في المواقف التقدمية التي اتخذتها كولومبيا في المؤتمرات العالمية، ولا سيما المؤتمرات المعنية بالمرأة، والسكان والتنمية، وحقوق الإنسان.

وفيما يلي بعض الصعوبات التي تصادفها هذه الهيئات في الاضطلاع بتنفيذ سياسات لضمان المساواة للمرأة:

* نقص الموارد البشرية، مما يؤثر على قدرة المكتب الوطني وأجهزته الاستشارية على تقديم المساعدة التقنية للوكالات القطاعية، ويؤخر إدراج احتياجات المرأة ومصالحها في السياسات والبرامج من أجل المرأة.

* نقص الموظفين المتخصصين في القضايا المتعلقة بتحقيق المساواة للمرأة.

* واقع أن المكتب الوطني وكالة استشارية وليست تنفيذية معناه أنه لا يمكن له ولأجهزته الفرعية سوى التقدم بمقترحات وأن تنفيذ الأنشطة المقترحة يتوقف بشكل حصري على موقف الوزارات والوكالات الحكومية الأخرى.

* المتطلبات المؤسسية للامركزية فيما يتعلق بطابع وديناميات العمليات المحلية والاحتياجات من الموارد البشرية والمالية.

سياسة تحقيق المساواة والمشاركة للمرأة

وضعت الحكومات المتعاقبة منذ عام ١٩٩٠ سياسات محددة من أجل المرأة أقرها المجلس الوطني للسياسات الاقتصادية والاجتماعية، وهو الهيئة الرئيسية لرسم السياسات في البلاد. وقد وضعت الحكومة التي تولت السلطة في عام ١٩٩٤ سياسة تحقيق المساواة والمشاركة للمرأة التي لم يعتمد عليها المجلس الوطني للسياسات الاقتصادية والاجتماعية فحسب وإنما أدرجت أيضا في خطة التنمية الوطنية وتحولت إلى قانون من قوانين الجمهورية (القانون ١٨٨ لعام ١٩٩٥)، الأمر الذي أثبت العزم السياسي الأكيد للدولة من أجل النهوض بمساواة المرأة والحقوق المتساوية للمرأة في الميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية.

وتشمل الاستراتيجيات المركزية والمحلية نظم البحث والتعليم والتدريب والمعلومات وتطوير التشريعات وتقديم الدعم والمساعدات التقنية إلى الوكالات المركزية والمحلية المسؤولة عن تخطيط البرامج وتنفيذها، والاتصالات. وتشمل أيضا إقامة روابط وإجراء حوارات ومناقشات ومفاوضات مع المنظمات النسائية والمنظمات غير الحكومية، وإدارة التعاون الدولي بطبيعة الحال.

وهناك كثير من الصعوبات تعيق التقدم من الناحية العملية في رسم السياسات، وهي تنبع من الدولة ذاتها، وتهدد فعالية عزمها السياسي وتضر بتنفيذ البرامج:

* القرارات المتعلقة بالاقتصاد الكلي التي تحد من الإنفاق العام وتؤثر على البرامج الاجتماعية بالدرجة الأولى.

* الافتقار إلى الإرادة السياسية من جانب الوكالات المركزية والمحلية لقبول البرامج ودعمها. ويوضح هذا الموقف الفجوة القائمة بين المقال الايديولوجي والتطبيق العملي.

* الطابع الجنيني لثقافة الدعم المؤسسي للمساواة والعدالة.

* تَصَلَّبَ النظم الإدارية ونظم مشاركة المجتمع المدني على جميع المستويات.

* الفجوة القائمة بين مناقشة البعد المستعرض المتعلق بتحقيق المساواة للمرأة في السياسات العامة وبين أدوات السياسة الاجتماعية، نظرا لاستمرار المفهوم المحوري والثانوي للأنشطة الرامية إلى تحسين حالة المرأة.

وبغية التغلب على هذه الصعوبات، أعطى المكتب الوطني الأولوية للعمل القطاعي مع وزارات التعليم والصحة والبيئة والزراعة، والمعهد الكولومبي لرعاية الأسرة، وإدارة التخطيط الوطني، والدائرة الوطنية للتدريب. وقد أنشأت كل من هذه الهيئات وحدة للتنسيق وفريقا عاملا مشتركا، وبادرت بتنفيذ أنشطة جديدة أو تعزيز الأنشطة القائمة في مجال تعليم وتدريب الموظفين المدنيين، والبحث في حالات معينة لكل قطاع على حدة، وتخطيط بدائل مؤسسية لإدراج القضايا المتعلقة بتحقيق المساواة للمرأة، والصلاحيات الخاصة بكل هيئة بموجب خطة التنمية الوطنية.

حالة المرأة والتقدم في مجال الإدراج القطاعي لسياسة تحقيق المساواة والمشاركة للمرأة

التعليم

تم في التسعينات بذل جهد كبير من أجل تنفيذ التكاليفات الدستورية لتحقيق الوصول الشامل إلى فرص التعليم الأساسي، وتحقيق اللا مركزية في الخدمات التعليمية، ومشاركة المجتمع المدني في الأنشطة التعليمية.

وكجزء من هذه السياسة أصدرت الحكومة القانون ١١٥ لعام ١٩٩٣ الذي حددت ولايته الرئيسية في خطة التنمية الوطنية ١٩٩٤ - ١٩٩٨، ورسمت خطة التعليم العشرية ١٩٩٦ - ٢٠٠٥. وتؤكد هذه الخطة بصفة خاصة على هدف القضاء على جميع حالات التمييز بين الجنسين أو العزل بينهما فيما يتعلق بالالتحاق بنظام التعليم والبقاء فيه.

وشهدت التسعينات أيضا إنجازات من شأنها تحسين حالة المرأة. وتشمل هذه الإنجازات ما يلي:

* الحفاظ على الاتجاه الرامي إلى إلحاق المزيد من النساء بمختلف مستويات التعليم. وفي عام ١٩٩٣، كانت البنات يمثلن ٥٢,٥ في المائة من المقيدون بمرحلة ما قبل المدرسة مقابل ٥٠,٧ في المائة في عام ١٩٩١؛

وكانت البنات يمثلن نحو ٥٠ في المائة من التلاميذ في التعليم الأساسي الأولي، دون تغيير كبير عن السنوات السابقة؛ وكانت البنات يمثلن في التعليم الأساسي الثانوي والتعليم المهني الثانوي ٥٢,٩ في المائة من مجموع المقيدين بالمدارس، أي بزيادة قدرها ٣,٧ في المائة عن عام ١٩٩٠؛ وكانت المرأة تمثل في التعليم العالي نحو ٥٢ في المائة من مجموع الطلاب.

* وتواصل معدلات تسرب الإناث من مختلف مستويات التعليم النظامي وإعداد الخريجات، الاتجاه الذي كان سائدا في السنوات السابقة والذي يتميز بقدر أكبر من الكفاءة في تعليم البنات بالنسبة للبنين، مقيسا بالبقاء في النظام. غير أن أسباب التسرب لا تزال ترتبط بشكل وثيق بالأفكار النمطية الجامدة عن الجنسين التي كان لها - كما لوحظ في الفرع المتعلق بالمادة ١٠ من هذا التقرير - تأثير سلبي على كلا الجنسين، وعلى البنين بصفة خاصة.

* واستمر الاتجاه نحو تشغيل المزيد من المدرسات في المراحل الأولية من النظام، ولكن نسبة النساء تنخفض خلال المراحل حتى مرحلة التعليم العالي. غير أن تمثيل المرأة في العقد الحالي قد ازداد في مرحلة التعليم العالي بنسبة ٢ في المائة.

* وللتنميط الجامد للجنسين تأثير قوي على الخيارات المهنية، ولكن هذا الاتجاه يتقلص حسبما يتبين من أرقام الالتحاق بمختلف المواد الخاصة في التعليم الثانوي والعالي.

* وحدث انخفاض طفيف في معدل انتشار الأمية بين الإناث من ٩ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٨,٤ في المائة في عام ١٩٩٣.

* وقد حققت وزارة التعليم، ومكاتب المرأة التي كانت تعمل تحت إشراف مكتب الرئيس بمقتضى مشاريع تنظيمية مختلفة، والمكتب الوطني الحالي لتحقيق المساواة للمرأة، تقدما في الجهود المؤسسية الرامية إلى إدراج البعد المتعلق بمساواة المرأة في النظام التعليمي. وتم الاضطلاع بعدد من الأنشطة تحقيقا لذلك الهدف:

* أعمال البحث والتشاور بشأن توثيق قضايا المساواة بين المرأة والرجل في قطاع التعليم فيما يتعلق بالامتحانات الرسمية في التعليم الثانوي؛ واستعراض برنامج التربية الجنسية لوزارة التعليم؛ وتنظيم المعلومات المتعلقة بتدريب المعلمين في موضوع التمييز بين الجنسين في المدارس؛ وتحليل خطة التنمية الوطنية لتحديد المجالات الاستراتيجية للسياسات التعليمية من أجل المساواة بين الجنسين.

* ولدى الوزارة وحدة تعالج هذا الموضوع، ولكن لم تمنح المركز الكافي أو الدعم اللوجستي. واليوم، تم من أجل تعزيز هذا العمل، الشروع في برنامج بشأن تحقيق المساواة للمرأة بالتعاون مع اليونسكو، وتم تشكيل فريق عامل داخلي. وتعمل الوزارة والمكتب الوطني على وضع خطط عمل قصيرة ومتوسطة الأجل لتشكيل جزءا من السياسات والبرامج.

* وفيما يتعلق بالبرامج، استحدثت الوزارة إجراء هاما لتوعية الموظفين المدنيين وتدريبهم في الإدارة المركزية المسؤولة عن النهوض بإدماج سياسة المساواة داخل الوزارة، وبين الموظفين في الإدارات التعليمية. وعملت أيضا على تصميم ونشر كتيّب عن تدريب المعلمين بشأن مسألة المضمون الجنسي، وتجميع مواد تعليمية منتجة على الصعيدين الوطني والدولي بشأن نوع الجنس والتعليم، وأدخلت منهجية تجريبية لتدريب المعلمين أثناء الخدمة، وقامت باختبارها مع أكثر من ٥٠٠ مدرس ومدرس أول وأستاذ جامعي.

* وتعمل الوزارة، والمكتب الوطني، والشبكة الشعبية لتعليم المرأة، واليونسيف على وضع استراتيجية للتوعية ومنح الحوافز لناشري الكتب المدرسية بغية ضمان إحداث تغييرات للمساعدة على إزالة الأنماط الجامدة عن الجنسين من هذه الكتب.

وقد صادف هذا العمل القطاعي صعوبات من أشكال مختلفة للغاية، ولكن أكثرها حسما دون شك هو مقاومة الموظفين المدنيين والمدرسين للتغيير من أجل تحقيق المساواة للمرأة، واتجاه كبار المسؤولين بوزارة التعليم إلى التعهد بالتزامات بالأقوال وليس بالأفعال. غير أنه ظهر قدر أكبر من الإرادة السياسية لدعم التقدم في هذه المجالات.

الصحة والضمان الاجتماعي

حقق هذا القطاع، خلال التسعينات، تقدما كبيرا على الجبهات التالية:

* كان الأجل المتوقع للمرأة ٧٢,٣ سنة في عام ١٩٩٥، أي بزيادة قدرها ١٠ سنوات على مدى العقود الثلاثة الماضية. وكان متوسط الأجل المتوقع للرجل أدنى قليلا وبلغ ٦٦,٤ سنة.

* وفي عام ١٩٩٤ هبط معدل وفيات الأمومة إلى ٧٨,٢ حالة وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ من المواليد الأحياء بعد أن كان ١١٩,٨٢ في عام ١٩٨٦. وتعكف الآن وزارة الصحة، بمساعدة دولية، على تنفيذ خطة عمل لتخفيض وفيات الأمومة والمواليد قبل الولادة، وخطة للنهوض بالصحة الشاملة للمرأة.

* وبلغ معدل الخصوبة محسوبا للفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٥، ٢,٧ مما يمثل انخفاضا بنسبة ٢٣ في المائة تقريبا على مدى السنوات الخمس عشرة السابقة.

* وانخفضت وفيات الرضع بنسبة ٤٨ في المائة خلال السنوات العشرين الأخيرة من ٥٤ إلى ٢٨ حالة وفاة لكل ١ ٠٠٠ من المواليد الأحياء.

* وأجريت تحسينات رئيسية في الأنظمة المتعلقة بالصحة والضمان الاجتماعي، بما في ذلك إصدار القانون ١٠٠ لعام ١٩٩٣ بشأن الضمان الاجتماعي الشامل، الذي ينشئ نظاما للاشتراك ونظاما للدعم يرميان إلى

توفير الوصول الشامل إلى الرعاية الصحية الأولية بحلول عام ٢٠٠٠. وتحقق السلطة التنفيذية الآن تقدماً بإصدار التشريع التمكيني لهذا القانون، واتخذت ترتيبات مؤسسية لإسداء المشورة وتقديم الدعم للمديريات والبلديات في إجراءات الاعتماد من أجل معالجة تحويلات الموارد على نحو لا مركزي ومستقل.

* واتخذت خطوة هامة أخرى إلى الأمام بإصدار القانون ٦٣ لعام ١٩٩٣ بشأن اللا مركزية، ويقضي - في جملة أمور - بتحويل موارد الصحة والتعليم من الدولة إلى المجالس البلدية. وبالإضافة إلى ذلك، اتخذ المجلس الوطني للسياسات الاقتصادية والاجتماعية قرارات هامة بشأن مختلف جوانب الضمان الاجتماعي، ولا سيما ما يتعلق بأموال الدعم والمبالغ والمنتفعين.

* وأنشأت وزارة الصحة والمكتب الوطني لتحقيق المساواة للمرأة فريقاً عاملاً قطاعياً لوضع خطة عمل لضمان الأخذ بثقافة للمساواة وإضفاء الطابع المؤسسي عليها في جميع أنشطة الوزارة.

* وتبذل كولومبيا جهوداً كبيرة لمساعدة المرأة، وخاصة المرأة العاملة، عن طريق رعاية أطفالها، وتضع استراتيجيات مبتكرة لهذا الغرض. ووضعت البرامج التالية تحقيقاً لذلك:

* رعاية الأم والطفل (وزارة الصحة، المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة، شبكة الدعم الاجتماعي). ويعمل هذا البرنامج على تعزيز انضمام النساء الحوامل والأمهات اللاتي يمارسن الرضاعة الطبيعية وأطفالهن دون سن ١٢ شهراً، إلى نظام مدعوم للرعاية الصحية الأولية، ويقدم المعدات إلى المستشفيات من المستوى الأول. وقد شمل البرنامج حالياً ثلث النساء في الفئة المستهدفة والمستشفيات.

* الأسر والمرأة والطفل (المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة). يستهدف هذا البرنامج النساء الحوامل والأمهات اللاتي يمارسن الرضاعة الطبيعية في أفقر الفئات وأطفالهن دون سن ١٢ شهراً. وشمل هذا البرنامج ٣٧٣ شخص في عام ١٩٩٤.

* تغذية الأم والطفل (المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة). يشمل هذا البرنامج النساء والأطفال دون سن السابعة من السكان الأصليين الذين يقيمون في مناطق ريفية. وشمل هذا البرنامج نحو ٢٩٠ ٠٠٠ طفل في عام ١٩٩٤.

* مراكز الرعاية المجتمعية (المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة). يوجد نحو ٦٠ ٠٠٠ من هذه المراكز تروى ٩٠٠ ٠٠٠ طفل.

* توعية الموظفين المدنيين وتدريبهم. يضطلع المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة بهذا العمل بمعاونة فريق من الموظفين المدنيين من وحدة الأسرة والمكاتب الإقليمية، من أجل الشروع في تحقيق المساواة للمرأة في هذه المؤسسة.

ويواجه قطاع الصحة صعوبات من شتى الأشكال:

* ثبت أن عملية اللا مركزية صعبة في التطبيق، بسبب المتطلبات المتشددة المفروضة من الإدارة المركزية لتأكيد استقلالية مجلس بلدي أو مديرية، وأيضاً بسبب نواحي قصور تقنية محلية.

* يواجه تطبيق القانون ٩٣/١٠٠ صعوبات كبيرة على الصعيد المحلي، وخاصة فيما يتعلق بتغيير النظرة والنهج الذي يتعين أن يتخذه مجلس بلدي استجابة للتفويض بتوفير تغطية شاملة للخدمات واستجابة لإدخال الخدمات الخاصة في مختلف المشاريع. ولم تحقق هذه المقاومة تجاه اللا مركزية أي شيء بالنسبة لتحسين المؤشرات الصحية.

* توجد فوارق كبيرة في مستويات التطور والقدرات الإدارية للمؤسسات التي تقدم خدمات صحية في المجالس البلدية والمراكز الكبيرة، وكذلك في مؤهلات موظفيها وفي الاستجابة المؤسسية للمطالب الشعبية. ويؤثر هذا الوضع على الرعاية المحددة التي تتطلبها المرأة وعلى التغطية التي تقدمها المجالس البلدية الأقل تطوراً.

* يميل هيكل النظام الصحي القائم على نظام للاشتراكات ونظام للدعم، إلى التمييز ضد المرأة: ففيما يتعلق بنظام الاشتراكات، يفيد الواقع بوجود عدد أكبر من النساء العاملات في القطاعات التي لا يتوفر لديهن ضمان اجتماعي؛ وفي حالة نظام الدعم تتأثر المرأة بشكل بالغ الخطورة بالمشكلات المالية الوطنية والمحلية، وبالتخفيضات الناتجة في الاستثمارات الاجتماعية.

* شهدت السنوات العشر الأخيرة تدهوراً تدريجياً في الإحصاءات الحيوية للبلاد، بسبب عدم توفير أي تحديد واضح للمؤسسات بالنسبة للمسؤولية عن تجميع هذه الإحصاءات، وبسبب وجود مشكلات في أنظمة المعلومات وفي إطار شمولها.

* ما زال تحسين النوعية الهزيلة للعاملين في مجال الخدمات الصحية وتعزيز النهج الإنساني، وخاصة في المجالات المتعلقة بالمرأة بالتحديد، هدفاً لم يتحقق لهذا القطاع، على الرغم من جهود التوعية والتدريب المبذولة.

العمالة

المرأة الحضرية: حققت المرأة تقدماً كبيراً فيما يتعلق بالعمالة الحضرية؛ وانضمت إلى قطاع الخدمات الثالث، وتشارك في عالمية الاقتصاد، وتغلّبت على كثير من مشكلات عدم المساواة مع الرجل. غير أن الظروف لا تزال قائمة بالنسبة لتوجيه المرأة نحو الأعمال وفروع النشاط الأدنى من حيث المركز الاجتماعي والاقتصادي، والدخول الدنيا، وأقل الأعمال ضماناً.

وفي مواجهة ذلك، تلخص النقاط التالية حالة المرأة الحضرية:

* تتبدى عمليات التكيّف الاقتصادي في انخفاض عدد النساء العاملات ضمن السكان النشطين اقتصاديا والسكان العاملين. وهكذا فقدت المرأة بعض المكاسب التي تحققت في السنوات السابقة في ميدان العمالة.

* لا تزال الأنماط الجامدة المتعلقة بنوع الجنس قائمة في ميدان العمالة حسب فروع النشاط.

* يعمل معظم النساء في قطاع الخدمات بنسبة تبلغ ٥٧,٥ في المائة.

* تبلغ نسبة النساء العاملات في أعمال متدنية من حيث الوضع مثل العاملين بدون أجر أو المشتغلين بالمنازل أكثر من ٥٠ في المائة، وتتجه نحو الارتفاع.

* حدثت زيادة في عدد النساء المصنّفات بأهnen مشتغلات لحسابهن. وتشكل هذه الفئة بالطبع العنصر الرئيسي من عناصر القطاع غير المنظم. وهناك انخفاض مقابل في نسبة النساء المصنّفات بأهnen عاملات/موظفات مستقلات، وهي أعمال ذات استقرار نسبي. وعلى الرغم من أن القطاع الحضري غير المنظم شهد انخفاضا في عام ١٩٩٢، فإنه يجتذب حاليا أعدادا كبيرة للغاية من النساء العاملات.

* يحصل عدد من النساء أكبر من عدد الرجال على الأعمال الجديدة، ولكن لم يحدث أي تحسن في نوعية الأعمال التي يحصلن عليها.

* تشكل المرأة أقل الفئات أجرا ويزداد الاتجاه نحو انضمام النساء إلى هذه الفئة.

* تظل نسبة النساء في قطاع السكان غير النشطين اقتصاديا ثابتة عند نحو ٧٠ في المائة.

* تبدي النساء العاملات تحسنا ملحوظا في مستوى تعليمهن، ولكن هذه التحسينات لا يقابلها مكاسب من حيث العمل. وعلى سبيل المثال، تحصل النساء ذوات التعليم الثانوي والعالي على أعمال أقل أجرا من الرجال من ذوي المؤهلات ذاتها.

* نتيجة لوضع العمالة حدثت زيادة في الفقر مقيسا بالقوة الشرائية الفعلية للدخول، وإن كان الفقر قد انخفض مقيسا بالحاجات الأساسية غير المشبعة.

* تحقق كولومبيا تقدما في مجال التشريع لصالح النساء العاملات، ولكن يلزم بذل جهد إضافي من جانب الدولة للإعلان عن الأنظمة بين النساء وأصحاب الأعمال وإنشاء جهاز لرصد ومراقبة تطبيق الأنظمة.

* تتضح الفجوة الواسعة القائمة بين التشريع والتطبيق الاجتماعي من واقع الصعوبات التي تواجه العاملات الحوامل، وفي وصول المرأة المحدود إلى الأعمال الأفضل أجراً، وفي الفروق بين المرتبات التي لا تزال قائمة بين الرجل والمرأة.

* لا تسمح سياسات العمالة الوطنية بأي تمييز ضد المرأة، ولكنها لا تضع أيضاً أهدافاً لإدماج المرأة أو تسهيل عملها عن طريق الأخذ بعين الاعتبار المتطلبات المتعلقة بوظائفها الإنجابية. وتركز برامج تشغيل المرأة بدرجة أساسية على المرأة التي ترأس أسرة معيشية، وهي محدودة في مدى شمولها.

* ما زالت العوامل الثقافية المتأصلة في تقسيم العمل حسب الجنس تفرض عملاً مزدوجاً في اليوم على النساء العاملات.

المرأة الريفية: المرأة الريفية في وضع أقل حظاً من الرجل الريفي والمرأة الحضرية؛ وتدخل في عداد أكثر فئات سكان البلاد فقراً؛ وهي تنوء بأعباء ثقيلة في العمل وتتقاضى أجوراً متدنية؛ وتعمل لفترات طويلة في اليوم؛ ومؤهلاتها هزيلة؛ وتعاني قدراً أكبر من مشكلات البطالة؛ وتمثل فئة من أكثر الفئات الاجتماعية ضعفاً في حالة الأزمات الزراعية، والعنف، والصراع المسلح في كولومبيا. وباختصار، فإن نوعية حياتها فقيرة للغاية.

ولا بد من ذكر العوامل التالية فيما يتعلق بحالتها العملية ودخلها:

* هناك اتجاه متزايد نحو العمل بأجر، وخاصة في مجال الخدمات والتجارة.

* تفيد أرقام ١٩٩٤ إلى ارتفاع مستوى البطالة لدى المرأة (١١,٣٧ في المائة) عنه لدى الرجل (٣,٢٣ في المائة).

* نسبة العاملين الذين يقومون بأعمال ثانية أكبر بكثير لدى المرأة (٧٩,٤٥ في المائة) عنها لدى الرجل (٢٠,٦ في المائة).

* تقوم المرأة بجميع الأعمال المنزلية بالفعل في المناطق الريفية.

* تقدم المرأة إسهاماً كبيراً في بقاء الأسرة الزوجية، وذلك لأنها تقوم بأعمال مدفوعة الأجر إلى جانب وظائفها البيولوجية - الإنجابية والاجتماعية.

وقد حققت السياسة الاجتماعية لصالح المرأة الريفية بعض نواحي أساسية من التقدم في السنوات الأخيرة:

* بدأ موضوع مساواة المرأة في تأكيد ذاته رسمياً لدى وزارة الزراعة وهيئات القطاع الأخرى. وفي الواقع، توجد اليوم قاعدة مؤسسية يمكن توطيدها وإن كانت تتطلب دعماً إذا كان لها أن تقوم بدور حاسم في الشؤون المتعلقة بالمساواة.

* هناك توافق سياسي واسع في الآراء بأن المرأة الريفية تشكل فئة تتطلب اهتماماً خاصاً، وأدى هذا التوافق إلى إقرار سياسات وقوانين محددة تشير إلى المرأة على أنها مستفيدة مباشرة. غير أن الشمول ما زال محدوداً جداً من حيث الخدمات وفرص الوصول إلى الموارد.

* يوجد قدر أكبر من الوعي في المؤسسات بالحاجة إلى استحداث أدوات وأجهزة لإدماج المرأة. ومن دواعي الأسف أن تطور هذه الأدوات والأجهزة واستخدامها بطيء للغاية نظراً للثقافة البيروقراطية التي لا تنظر بعين العطف إلى مصالح المرأة.

* تم إقامة قدر أكبر من التنسيق مع هيئات مثل المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة، بغية النهوض بالأسرة الريفية.

* وضع مكتب المرأة الريفية بوزارة الزراعة خطة عمل من أجل المرأة الريفية، فضلاً عن برامج محددة أخرى لصالح المرأة التي ترأس أسرة معيشية والمرأة المشردة نتيجة للعنف والصراع المسلح.

وتشمل الصعوبات التي تنطوي عليها البرامج الاجتماعية لصالح المرأة على ما يلي:

* واقع أن البرامج الاجتماعية تؤثر على التوعية بمشكلات المرأة وتنظيم النساء أكثر من تأثيرها على قدراتهن الإنتاجية وتقدمهن الاقتصادي.

* عدم استقرار المؤسسة القيادية في القطاع الزراعي وعدم إمكانية التنبؤ بالموارد اللازمة لتنفيذ السياسات الرامية إلى إدماج المرأة في سوق العمل.

* شمولية الخدمات والبرامج التي لا تزال محدودة بالنسبة لعدد الفقراء والضعفاء.

* نقص المعلومات المفصلة حسب الجنس في قاعدة البيانات الوطنية ونظم المعلومات القطاعية.

* القيود المرتبطة بالعوامل الاجتماعية والثقافية السائدة وتجاهل حقوق المرأة، مما لا يؤثر على المجتمع الريفي فحسب وإنما يؤثر أيضاً على العاملين المدنيين. ونتيجة لذلك، لا تتوفر بحق لدى المرأة معلومات عن حقوقها أو عن الخطط والبرامج القطاعية.

* التغطية المحدودة واحتمال الافتقار إلى أساليب التدريب المناسبة معناه أن العاملين المدنيين لا يعرفون كيفية إدراج مساواة المرأة في أعمالهم اليومية.

التدريب على العمل: حققت دائرة التدريب الوطنية تقدماً في مناقشة وإدراج هذا الموضوع بوسائل شتى: توثيق الوضع في الدائرة؛ خطة للتوعية والتدريب من أجل العاملين المدنيين والمدرسين الأوائل والطلاب على الصعيدين الوطني والإقليمي، وبرنامج للنهوض بمشاركة المرأة في المجالات غير التقليدية؛ وإنتاج المواد.

البيئة

استحدثت وزارة البيئة مشروعها بشأن مساواة المرأة ومشاركتها بغية النهوض باستراتيجية إدراج الموضوع في أنشطتها.

ولهذا الغرض قامت الوزارة بتشخيص الحالة من حيث وعي موظفيها بمشاركة المرأة في إدارة الموارد البيئية واستخدامها والاستفادة منها. واتفق على أساس هذا التشخيص على اقتراح على الصعيدين الوطني والإقليمي من أجل إدراج سياسة تحقيق المساواة والمشاركة للمرأة في النظام البيئي الوطني، بما في ذلك رسم استراتيجية للاتصال من أجل النهوض بالمساواة بين الجنسين في المشاريع البيئية وفي إنتاج مواد المبادئ التوجيهية المستخدمة في هذه المشاريع.

التخطيط الوطني

كان لدى إدارة التخطيط الوطني منذ عام ١٩٩٤ مستشار مسؤول عن استعراض موضوع المساواة بين الجنسين في تحليل وإقرار ورصد المشاريع والسياسات الإنمائية التي تقدمها الإدارة، والتي تعمل كوكالة قيادية لها. وقبل تقديم خطة التنمية الوطنية ١٩٩٠ - ١٩٩٤ إلى الكونغرس، أصدرت إدارة التخطيط الوطني توصيات تقضي بالإدراج الصريح لاحتياجات المرأة. ثم أدرجت هذه الاحتياجات في نهاية الأمر على دفعات.

وفي عام ١٩٩٥، تم إدخال برامج للتوعية والتدريب من أجل كبار موظفي إدارة التخطيط الوطني بغية إدراج البعد المتعلق بالمساواة بين الجنسين في إجراءات التخطيط.

وتقوم إدارة التخطيط الوطني بأعمال هامة في توثيق الحالة الوطنية كجزء من مهمتها المتمثلة في رسم السياسات العامة. وبفضل هذه الأعمال. أمكن للمعلومات الوفيرة عن قطاعات مثل الصحة والمشاريع الصغيرة والتعليم والعمل أن تقدم صورة للحالة المحددة للمرأة. غير أن الإدارة ما زالت تفتقر إلى سياسة للتعامل بشكل منتظم ومستقل مع قضايا المرأة.

العدالة وحقوق الإنسان

تعيش كولومبيا في جو من الصراع الواسع الانتشار مما يجعلها واحدا من أكثر البلدان عنفا في العالم. ونتيجة لذلك، تتعرض المرأة لمختلف أشكال العنف وانتهاك حقوقها، وتتجه حالتها إلى المزيد من التدهور، نظرا لأن المرأة لا تعاني فحسب من العنف الجنسي ومن العنف في الأسرة، ولكنها عرضة أيضا لإنكار العدالة بشأنها، وتتعرض المرأة السجينة لقيود أكبر مما يتعرض له الرجل فيما يتعلق بالسماح بالوصول إلى زنازنتها أو قيام زوجها بزيارتها.

وهناك مؤسسات شتى تعمل في عدد من المجالات:

* وقَّعت الحكومة إعلان وبرنامج عمل فيينا المعتمد في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٩٣ وخطة عمل المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية (القاهرة، ١٩٩٤)، وتعهدت باحترام الحقوق الجنسية والإنجابية للمرأة والنهوض بها.

* قام المكتب الوطني للمساواة، ووزارة العدل، ومكتب أمين المظالم، والمجلس الرئاسي لحقوق الإنسان، بدور نشط في الكونغرس لدى مناقشة واعتماد التشريع الذي يعاقب على العنف في الأسرة (القانون ٢٩٤ لعام ١٩٩٦) واتفاقية البلدان الأمريكية لمنع العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه وإنهائه (القانون ٢٤٨ لعام ١٩٩٦).

* أصدر الكونغرس قوانين لحماية حقوق الأقليات الإثنية.

* اضطلع مكتب أمين المظالم، ومكتب النائب العام، والمعهد الكولومبي لرعاية الأسرة، بدراسات بشأن بغاء المرأة، وخاصة القاصرات، وتعمل على وضع برامج خاصة لهن.

* وضعت المحكمة الدستورية سوابق هامة لحماية حقوق الإنسان بالنسبة للمرأة، وخاصة فيما يتعلق بالعنف الزوجي وغيره من العنف المنزلي.

* أنشأ المجلس الرئاسي لحقوق الإنسان ووزارة التعليم كرسيا للديمقراطية وحقوق الإنسان في الجامعة. وعقد المجلس، بالتعاون مع مؤسسات أخرى، ٦٠٠ حلقة عمل محلية لنشر المعلومات عن الدستور وتقديم التدريب في مجال الديمقراطية وحل الصراعات.

وأصبح احترام حقوق الإنسان بالنسبة للمرأة جزءا من سياسة أوسع لحقوق الإنسان في كولومبيا التي تمر بصعوبات خطيرة وهائلة في بلوغ أهدافها في بلد تتعرض فيه كل الجبهات المحتملة لانتهاك حقوق الإنسان من جانب رجال حرب العصابات والجيش ومهربي المخدرات والمجرمين العاديين. وكأن ذلك ليس بكاف بعد أن أصبحت الأسرة تشكل مسرحا آخر للعنف ضد المرأة، بل أن هذا النوع من انتهاك حقوق الإنسان لا يعترف به كذلك.

وسائط الإعلام الجماهيري

ما زالت الأنماط الجامدة قائمة في كولومبيا؛ وهي تعمل على إضعاف مشاركة المرأة في إدارة ومراقبة أجهزة الإعلام وتؤكد المحتوى الجنسي للرسائل الإعلامية. وتقوم وحدة المرأة في مكتب رئيس الجمهورية منذ عام ١٩٩٠ بتحليل أجهزة الإعلام، وعقد الاجتماعات وحلقات العمل للمناقشة والتوعية بشأن دور أجهزة الإعلام في إشاعة الأنماط الجامدة وإطالة أمدها، فضلا عن نشر دراسات بشأن هذا الموضوع. وتبذل هيئات أخرى، مثل وزارة الاتصالات والمعهد الكولومبي للإذاعة والتلفزيون، بعض الجهود على استحياء لضمان إجراء تغييرات في هذا الاتجاه.

وفي عام ١٩٩٦، عقد المكتب الوطني لتحقيق المساواة للمرأة، بالتعاون مع الصحافة النسائية، اجتماعا لمناقشة موضوع "لنتحدث عن إعلام خال من الجنس"، قدم خلاله المشاركون عددا من المساهمات الرئيسية التي تكشف عن الافتقار إلى ثقافة للمساواة في أجهزة الإعلام.

السياسات والشؤون العامة

حدث تغيير طفيف في حالة المرأة في هذا المجال خلال التسعينات. وفي مقابل ارتفاع معدل الامتناع في البلد، فإن كثيرا من النساء تدلي بأصواتهن في الانتخابات ولكن لا ينتخب سوى عدد قليل جدا من النساء. وفي المرتين الأخيرتين التي أجريت فيهما انتخابات للرئاسة كان ٣٠ من المرشحين من النساء ولكن لم تحصل سوى امرأة واحدة على أكثر من واحد في المائة من الأصوات.

وفي عام ١٩٩٤، انخفض تمثيل المرأة في مجلس الشيوخ وازداد بشكل طفيف في مجلس النواب. وازداد تمثيل المرأة بشكل ملحوظ في الهيئات المحلية وإن لم تتجاوز نسبتها ١١ في المائة من المقاعد. وفي الخدمة المدنية، تم تعيين ثلاث وزيرات في الحكومة. ولا تشغل النساء سوى ١٩ في المائة من المناصب الإدارية. وفضلا عن ذلك، لا توجد قاضية واحدة تقريبا. في المحاكم: لا وجود للمرأة في أي منصب في محكمة العدل العليا أو المحكمة الدستورية وتشغل أربعة من المقاعد الـ ٢٦ في مجلس الدولة.

ولا تضم أية هيئة محلية لاتخاذ القرار أو مجلس للإجراءات المجتمعية أو النقابات العمالية أو التعاونيات سوى ١٠ في المائة من النساء بين جهازها الإداري. وتضم المكاتب الوطنية للأحزاب السياسية امرأة واحدة أو اثنتين (من بين ٨ إلى ١٠ من المسؤولين)، ويقضي النظام الأساسي لأحد الأحزاب بوجود امرأة واحدة لكل خمسة من كبار المسؤولين في مكاتبه المحلية والبلدية. ولا يوجد في جدول أعمال الحكومة أو المحاكم أو الأحزاب السياسية إجراء إيجابي لزيادة مشاركة المرأة. وتقع في أدراج الكونغرس محاولة لإنفاذ المادة ٤٠ من الدستور بشأن التمثيل الكافي والعادل في الخدمة المدنية. ولا تتحدث عن المشكلة سوى أصوات منعزلة لبضع عضوات في الكونغرس أو في المنظمات النسائية.

تنظيم المرأة

يوجد لدى كولومبيا كثير من الجماعات والرابطات وشبكات من المنظمات النسائية والمنظمات غير الحكومية. وتعمل كثير منها على جبهة واسعة، وقامت بدور هام فيما حدث من تغييرات في البلد فيما يتعلق بالنظم والمؤسسات والبرامج. وبعض المنظمات، نسائية أو غيرها، ذات استقلالية؛ والبعض الآخر، المعززة من الدولة، نالت درجات مختلفة من الاستقلالية بمرور الوقت.

ويعني تنوع أهدافها أنها تشارك في أنواع مختلفة للغاية من العمل وتحقق نتائج مختلفة:

* تشترك المنظمات والجماعات الداعية إلى بحث ومناقشة حالة المرأة ووضعها في عملية بعيدة المدى من التوثيق النظري والعملي، الأمر الذي أسفر عن نشر كثير من الكتب وورقات البحث، ونجحت بعض الجماعات في تثبيت أعمالها بأن جعلت من نفسها مراكز للبحث في الجامعات أو قامت بوضع برامج متخصصة للدراسات العليا. ومن أمثلة ذلك إنشاء درجة للماجستير في نوع الجنس والتنمية في جامعة كولومبيا الوطنية.

* تقوم المنظمات غير الحكومية مثل "كازا ديلا موجير"، و "بروموجير"، و "سينيموجير"، وكثير من المراكز الإقليمية بأعمال هامة في النهوض بالمرأة و/أو تقديم الخدمات التي تعوض بدرجة ما عن القصور في خدمات الدولة، على الرغم من عدم حصولها على دعم من الدولة إلا بشكل متقطع للغاية.

* هناك كثير من المنظمات والجماعات تسعى إلى تلبية الحاجات الأساسية أو توليد الدخل، ولكنها تصادف صعوبات كبيرة في البقاء نظرا للقيود المفروضة على الوصول إلى القروض والتكنولوجيا والمساعدات التقنية.

* حققت المنظمات والجماعات المعنية بتلبية الاحتياجات الاجتماعية نجاحات هامة في المشاريع المتعلقة برعاية الطفل (أمهات المجتمع المحلي)، والإسكان العام والخدمات العامة، (فيديفيندا)، وتوليد الدخل (مؤسسة التعليم العالي، ومؤسسة رستريبو باركو، والمؤسسة الاجتماعية).

* حققت المنظمات والجماعات المعززة للمنظمات النسائية تقدما في القطاعات الريفية وفي تشكيل اتحادات للمنظمات، وعلى سبيل المثال الشبكة النسائية الوطنية والشبكة الوطنية للحقوق الجنسية والإنجابية.

ولا تزال مشاركة المنظمات النسائية في تقرير ورصد السياسات والبرامج ضئيلة وشكلية فقط، وإن كان القانون يقضي بوجود تمثيل المرأة في مجالس التخطيط الوطني والمحلي والبلدي، كما يقضي المرسوم بتمثيلها في اللجنة الاستشارية المعنية بمساواة المرأة ومشاركتها. ويقترح المجلس الوطني للمساواة

كسياسة من سياساته النهوض بتنظيم المرأة وتعزيز الجماعات القائمة والأجهزة الرامية إلى مشاركتها في الحياة السياسية والمدنية.

مؤسسات للنهوض بالمرأة

تضطلع مختلف الهيئات المنشأة لهذا الغرض باستراتيجيات ترتبط بتحديد هيكلها العضوي وتوجهاتها وتعاونها مع برامج المكتب الوطني لتحقيق المساواة للمرأة.

ومنذ عام ١٩٩٤ بصفة خاصة، حقق الجهاز الوطني للنهوض بالمرأة (كان يعرف في البداية باسم إدارة المرأة وشؤون الجنس ثم المكتب الوطني للمساواة وهيئاته الفرعية)، تقدماً على الجبهات التالية:

* إنشاء وكالات مختلفة تشكل جزءاً من الجهاز الوطني للنهوض بالمرأة: اللجنة الاستشارية، والشبكات القطاعية والمحلية والبرلمانية للأفرقة العاملة الموضوعية.

* إنشاء أفرقة عاملة بالاشتراك مع الوكالات التي تعطي أولوية لوضع خطط العمل.

* الدعم التقني والمالي للدراسات المتعلقة بحالة المرأة في مختلف القطاعات: التعليم، والصحة، والعدل، وحقوق الإنسان، والسلامة المدنية، والعمالة وشروط العمل، والبيئة، وإدماج المرأة في استراتيجيات البلاد التنافسية، ومشاركة المرأة في الخدمة المدنية الوطنية.

* نشر الدراسات والوثائق ونتائج التجارب.

* تقديم الدعم إلى صياغة تشريعات تعدها الحكومة والكونغرس، وخاصة التشريعات المتعلقة بالعنف ضد المرأة، والمشاركة السياسية، والرابطات غير الرسمية، وتنظيم الملكية، والصحة الإنجابية، وحماية العاملات.

* أعمال التحضير لمشاركة كولومبيا في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة: أنشطة إقليمية لوضع التقرير الوطني لكولومبيا، إعداد الوفد الرسمي إلى المؤتمر والمشاركة بصفة أعضاء في الوفد، تنظيم الاجتماعات وحلقات العمل، نشر وتوزيع المواد المتعلقة بالتزامات كولومبيا الدولية.

* النهوض والمشاركة بالترويج لحقوق المرأة، والتوعية بموضوع المساواة في أجهزة الإعلام، وإنتاج وبث المواد السمعية البصرية.

* تقديم الدعم إلى الشبكة المحلية لمكاتب المرأة في المديریات الـ ٢٢ والمدن الرئيسية العشر، عن طريق:

- عقد اجتماعات و/أو حلقات عمل لتحليل سياسة تحقيق المساواة والمشاركة للمرأة، وإنجازاتها وصعوبات تطبيقها، ومشكلات هذه المكاتب.

- إسداء المشورة بشأن إعادة تشكيل المكاتب حتى تتمكن هي نفسها من تقديم المشورة بشأن الأخذ بسياسة تحقيق المساواة والمشاركة للمرأة في الوكالات الإدارية والبلدية المسؤولة عن تنفيذ البرامج القطاعية.

تطبيق مواد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

الإجراءات المتخذة من جانب الدولة للنهوض بالمرأة (المواد ١ و ٢ و ٣)

المادة ١

"لأغراض هذه الاتفاقية يعني مصطلح 'التمييز ضد المرأة' أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكون من آثاره أو أغراضه النيل من الاعتراف للمرأة، على أساس تساوي الرجل والمرأة، بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو في أي ميدان آخر، أو إبطال الإعراف للمرأة بهذه الحقوق أو تمتعها بها وممارستها لها بغض النظر عن حالتها الزوجية."

المادة ٢

"تشجب الدول الأطراف جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتوافق على أن تنتهج، بكل الوسائل المناسبة ودون إبطاء، سياسة القضاء على التمييز ضد المرأة، وتحقيقاً لذلك، تتعهد بالقيام بما يلي:

(أ) تجسيد مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في دساتيرها الوطنية أو تشريعاتها المناسبة الأخرى، إذا لم يكن هذا المبدأ قد أدمج فيها حتى الآن، وكفالة التحقيق العملي لهذا المبدأ من خلال القانون والوسائل المناسبة الأخرى؛

(ب) اتخاذ المناسب من التدابير التشريعية وغيرها، بما في ذلك ما يقتضيه الأمر من جزاءات لحظر كل تمييز ضد المرأة؛

(ج) إقرار الحماية القانونية لحقوق المرأة على قدم المساواة مع الرجل وضمان الحماية الفعالة للمرأة، عن طريق المحاكم الوطنية ذات الاختصاص والمؤسسات العامة الأخرى، من أي عمل تمييزي؛

(د) الامتناع عن الاضطلاع بأي عمل أو ممارسة تمييزية ضد المرأة، وكفالة تصرف السلطات والمؤسسات العامة بما يتفق وهذا الالتزام؛

(هـ) اتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة من جانب أي شخص أو منظمة أو مؤسسة؛

(و) اتخاذ جميع التدابير المناسبة، بما في ذلك التشريع، لتعديل أو إلغاء القوانين والأنظمة والأعراف والممارسات القائمة التي تشكل تمييزاً ضد المرأة؛

(ز) إلغاء جميع أحكام قوانين العقوبات الوطنية التي تشكل تمييزاً ضد المرأة."

المادة ٢

تتخذ الدول الأطراف في جميع الميادين، ولا سيما الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، كل التدابير المناسبة، بما في ذلك التشريع، لكفالة تطور المرأة وتقدمها الكاملين، وذلك لتضمن لها ممارسة حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتمتع بها على أساس المساواة مع الرجل."

الدستور الكولومبي والمرأة

يعد دستور عام ١٩٩١ ميثاقاً واسعاً وطموحاً لحقوق الفرد يعترف بالأولية الثابتة للفرد، ويرفض أي نوع من التمييز، ويؤكد حقوق الأسرة باعتبارها المؤسسة الأساسية للمجتمع (المادة ٥).

وفيما يتعلق بالحقوق الأساسية، فإن مفهوم المساواة (المادة ١٣) ربما يمثل واحداً من أكبر مما تحقق في الدستور الجديد، وذلك لأن الدستور لا يجسد فقط المساواة الرسمية بين جميع الأشخاص أمام القانون، وحظر التمييز بسبب الجنس، أو العرق، أو الأصل القومي أو العائلي، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي السياسي أو الفلسفي، وإنما يقيم أيضاً المساواة الحقة، أي المساواة في المعاملة والحماية من جانب السلطات. وبالإضافة إلى ذلك، يلزم الدستور الدولة بالنهوض بالأحوال التي تكفل المساواة الحقة والفعلية، واتخاذ الإجراءات لمساعدة الفئات التي تعاني من التهميش أو التمييز، وتقديم حماية خاصة للأشخاص الذين في حالة من الحرمان الاقتصادي أو المادي أو المعنوي الواضح.

وتعتبر الحقوق السياسية التي تعد أساسية في الدستور (المادة ٤٠) حقوقاً متساوية لجميع المواطنين، مع الإشارة بصفة خاصة إلى التزام السلطات بضمان مشاركة المرأة على نحو كاف وفعال في جميع مستويات اتخاذ القرار في الخدمة المدنية.

وفضلا عن ذلك، وفيما يتعلق بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، يولي الدستور اهتماما خاصا إلى المرأة: فهو ينص على مبدأ المساواة في الحقوق والفرص بين الجنسين، ويحظر صراحة أي نوع من التمييز ضد المرأة، ويتناول على وجه التحديد حالة المرأة الحامل، بما في ذلك حقها في تلقي حماية خاصة ومساعدة من الدولة ومنحة إعالة عندما تكون بلا عمل أو غير مشمولة بالحماية، وأخيرا يُلزم الدستور الدولة بأن تقدم دعما خاصا إلى النساء اللاتي يرأسن أسرا معيشية (المادة ٤٣).

ويقيم الدستور حقوق الأسرة، بما في ذلك حرية الرجل والمرأة في إقامة أسر طبيعية عن طريق الزيجات بحكم الواقع أو أسر قانونية عن طريق الزواج، ويقيم العلاقات الأسرية على أساس المساواة في حقوق الزوجين وواجباتهما وعلى أساس احترام أفراد الأسرة الواحد للآخر (المادة ٤٢).

وأخيرا، يُلزم الدستور السلطة التشريعية بإصدار نظم للعمل تولي اهتماما خاصا، كمبدأ أساسي أدنى، إلى تقديم حماية خاصة للمرأة والأمومة (المادة ٥٣).

الدستور والاتفاقية

يشكل الدستور الكولومبي، بالتالي، الأساس القانوني لتطبيق الاتفاقية، ليس فقط عن طريق تجسيد الحقوق التي تحظر التمييز ضد المرأة وتعزز وضعها في مختلف مجالات الحياة الكولومبية، وإنما أيضا عن طريق عقد أهمية على المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي صدقت عليها كولومبيا: ولهذه المعاهدات أسبقية في التشريعات المحلية وتشكل معيارا لتفسير قانون الحقوق (المادة ٩٣)

وهكذا، فإن الاتفاقية بوصفها معاهدة دولية تنهض بحق المرأة في المساواة، وتم التصديق عليها بالقانون ٥١ لعام ١٩٨١، لها الأسبقية في النظام القضائي. وعندما ينشأ تنازع في القوانين تعطى الأولوية للاتفاقية وتعمل بوصفها أهم معيار لتفسير الحقوق الواردة في الدستور.

ووفقا لرأي الأغلبية في المحكمة الدستورية الحالية، فإنه لما كانت الاتفاقية معاهدة مصدقا عليها قبل بدء نفاذ الدستور الجديد، فإن مبادئ القانون الدولي تتطلب وجوب مراعاة الاتفاقية وتطبيقها دون أي نقاش حول فحواها. ووفقا لرأي الأقلية، فإنه لما كانت الاتفاقية تمثل معاهدة متعددة الأطراف لحقوق الإنسان، من حيث أنها تنهض بحق المرأة في المساواة وتحظر التمييز ضدها، فإن أحكامها يكون لها الأسبقية في النظام الداخلي.

وعليه، فإن كلا الرأيين في المحكمة الدستورية يدعم إعلاء شأن الاتفاقية وأسبقيتها.

الجهاز الدستوري لحماية حقوق الإنسان

دعاوى الولاية

من بين الآليات الدستورية البالغة الأهمية لحماية الحقوق ومباشرتها على نحو فعال الحق في الرجوع إلى الولاية (المادة ٨٦)، الذي بمقتضاه يمكن لأي شخص أن يلتمس أمام المحكمة الحماية المباشرة لحقوقه الأساسية عندما تكون عرضة للضرر أو التهديد بعمل من أعمال السلطات أو تقصير منها.

وعلى الرغم من أنه يشترط لإقامة هذه الدعوى ألا يكون لدى الشخص المتضرر أي وسيلة أخرى للحماية القانونية، فإنه يسمح باستخدامها على سبيل اللجوء المؤقت بغية تجنب ضرر لا علاج له. ولا بد أن يصدر القاضي أمراً يطلب من السلطة المعنية بأن تتخذ إجراء أو تمتنع عن اتخاذ إجراء.

وفيما يلي سرد للمزايا العملية لدعاوى الولاية من أجل حماية الحقوق الأساسية:

- * يمكن لأي شخص أن يرفع الدعوى، بما في ذلك الأطفال، دون محام أو وسيط قانوني آخر.
- * وتكون إجراءات الدعوى موجزة وتمنح أولوية؛ نظراً لأنه يكون أمام القاضي ١٠ أيام كحد أقصى لاتخاذ قرار.
- * لا بد من الامتثال للقرار خلال الساعات الثماني والأربعين لصدوره، ويمكن للقاضي أن يوقع عقوبة على عدم الامتثال بالحبس أو الغرامة على أساس إزدراء المحكمة، دون الإخلال بأي مسؤولية جنائية.
- * ويمكن استئناف القرارات أمام المحاكم الأعلى، ويجوز للمحكمة الدستورية أن تراجعها.

وفي حالات استثنائية يمكن رفع دعاوى الولاية ضد أفراد في الظروف المحددة في المرسوم ٢٥٩١ لعام ١٩٩١ بشأن اللجوء إلى دعاوى الولاية. وفي بعض هذه الحالات يجوز للمرأة أو أي شخص آخر أن يدافع عن حقوقه ضد مؤسسات التعليم الخاصة على أساس أن التعليم خدمة عامة، أو ضد مؤسسات أو أفراد آخرين عندما يكون مقدم الدعوى تابعا أو بدون دفاع.

وأصبحت وسيلة اللجوء هذه من الناحية العملية الأداة الرئيسية لحماية الحقوق الأساسية؛ وقد اثبتت فعاليتها ويلجأ إليها الأشخاص بسبب مرونة الإجراءات؛ وقد ساعدت على توليد وعي اجتماعي بهذه الحقوق. ومن المهم الاعتراف بالدور الذي أصبح للمحكمة الدستورية أن تقوم به في حماية الحقوق وتعزيزها وفي تهيئة ثقافة لاحترام الحقوق بين القضاة والسلطات الأخرى والمجتمع بأسره.

وبعبارة محددة، فإنه فيما يتعلق بالحق في المساواة وفي المعركة ضد التمييز، تمثل دعاوى الولاية نوعاً من اللجوء القانوني الأساسي الذي أخذت المرأة تتعلم استخدامه للدفاع عن حقوقها، على نحو ما هو ملاحظ في مناقشة المواد التالية للاتفاقية.

وتقدم نتائج دراسة وطنية أجريت بشأن دعاوى اللجوء في الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٣ شهادة قاطعة: ففي خلال هذه الفترة رفعت ٦٥٨ ٢٢ دعوى، منها ٦٥١٤ (٢٨,٨ في المائة) من جانب نساء. وكانت الحقوق الخمسة المذكورة أكثر من غيرها بأنها قد انتهكت الحق في الالتماس، والحق في التعليم والعمل، والحق في محاكمة حسب الأصول، والحق في الحياة، وفي المساواة. وقد صادف النجاح ٢٩٩ ٥ من جميع الدعاوى المرفوعة. ومن أصل هذا العدد، رفعت ٨٩٤ ١ دعوى لحماية الحقوق الأساسية للمرأة^(١).

أمين المظالم

انشأ دستور عام ١٩٩١ مؤسسة أمين المظالم ووظيفته العامة هي السهر على النهوض بحقوق الإنسان وممارستها وترويجها. وتشمل مهامه المحددة تقديم مشاريع قوانين والمثول أمام المحكمة الدستورية بصدد تشريعات حقوق الإنسان وتقديم دعاوى القضايا العامة ودعاوى الولاية.

ولدى مكتب أمين المظالم وحدة لحقوق الطفل والمرأة وكبار السن، تقدم المشورة لأمين المظالم ومكاتبه الإقليمية والقطاعية وتعمل أيضاً على التوعية وتحسين الدوافع والدعم في المؤسسات التي يتم فيها تحديد المشكلات المتعلقة بحالة هذه الفئات. وتقوم كذلك بتنسيق أعمال البحث وصياغة التوصيات.

وفيما يتعلق بحقوق المرأة ومكافحة التمييز ضد المرأة، يقوم مكتب أمين المظالم بدور نشط بالمثول أمام المحكمة الدستورية التماساً لمراجعة القرارات المتعلقة بدعاوى الولاية بغية حماية حقوق المرأة وبالتوعية بهذه الحقوق في الحلقات الدراسية والمنشورات.

التشريعات الرامية إلى إنفاذ أحكام الدستور

أدى إعلان الدستور إلى تحريك عملية سن التشريعات اللازمة لإنفاذ أحكامه. وتعمل هذه التشريعات على تسهيل تطبيق الاتفاقية في المجالات المحددة التالية:

* تنظيم إنهاء الآثار المدنية للزيجات الدينية بموجب الطلاق (القانون ٢٥ لعام ١٩٩٢).

(١) مكتب نائب رئيس الجمهورية، مجلس التنمية المؤسسية El Libro Blanco de la Tutela, Santa

.Fe de Bogotá, 1995

- * تنظيم اكتساب الجنسية الكولومبية والتنازل عنها وفقدانها واستعادتها (القانون ٤٣ لعام ١٩٩٣).
- * تنظيم التطوع للخدمة العسكرية من جانب المرأة والخدمة الإلزامية عندما تتطلب ذلك ظروف استثنائية تمس البلد وتقرر ذلك الحكومة (القانون ٤٨ لعام ١٩٩٣).
- * تقديم الدعم إلى النساء اللاتي يرأسن أسرا معيشية (القانون ٨٢ لعام ١٩٩٣).
- * إنشاء نظام الضمان الاجتماعي بموجب القانون ١٠٠ لعام ١٩٩٣ الذي ينص على مبدأ شمولية الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي دون أي نوع من أنواع التمييز، وعلى مبدأ دعم الفئات الضعيفة.
- * إنشاء صندوق دعم المعاشات التقاعدية لصالح المرأة التي تدير أعمالاً تجارية صغيرة، وأمهات المجتمعات المحلية، والعمالات في القطاع غير المنظم الحضري والريفي (القانون ١٠٠ لعام ١٩٩٣، المادة ٢٥).
- وهناك مجموعة أخرى من القانون ذات أثر اجتماعي ويمكن أن تضيد المرأة والنهوض بتقدمها، وإن كانت هذه القوانين لا تتوخى أي نظم أو تدابير معينة لصالح المرأة:
- * إقرار مبدأ احترام المساواة كغرض من أغراض التعليم (القانون ١١٥ لعام ١٩٩٤).
- * إعادة تشكيل هيكل دائرة التدريب الوطنية بغية توسيع أهدافها ووظائفها وتعديل هيكلها الداخلي لتسهيل لا مركزية خدماتها (القانون ١١٩ لعام ١٩٩٤).
- * إقرار مبدأ ديمقراطية الألعاب الرياضية وأنشطة الترفيه والاستجمام دون تمييز (القانون ١٨١ لعام ١٩٩٥).
- * إقرار حماية الشباب والأطفال والأسرة واحترام قيم المساواة (القانون ١٨٢ لعام ١٩٩٥ بشأن الخدمات التليفزيونية).
- وجدير بالذكر أن التشريعات الكولومبية ترمي عامة إلى ضمان احترام المساواة والنهوض بها بين الرجل والمرأة.

الأجهزة المؤسسية الوطنية والمحلية للنهوض بالمرأة

لدى كولومبيا منذ عام ١٩٩٠ مكتب حكومي للمرأة في مكتب رئيس الجمهورية. ويمارس هذا المكتب عمله في ظل ترتيبات ومسميات إدارية مختلفة: مجلس للشباب والمرأة والأسرة؛ وأمانة عامة لشؤون المرأة ونوع الجنس؛ وإدارة لتحقيق المساواة للمرأة.

وقد قررت الحكومة التي تولت أعمالها في عام ١٩٩٤ توسيع القاعدة المؤسسية للتعامل مع شؤون المساواة من أجل المرأة، التي أنشئت من أجلها وكالات وطنية ومحلية وقطاعية مختلفة. وأنشأت في عام ١٩٩٤ اللجنة الاستشارية المعنية بتحقيق المساواة والمشاركة للمرأة (المرسوم ٢٠٥٥ لعام ١٩٩٤)، والأمانة العامة لشؤون المرأة ونوع الجنس في مكتب الرئيس، ووحدة شؤون نوع الجنس بالوزارة المسؤولة. والهيئتان الأخيرتان تعملان كوحدتين تقنيتين باللجنة الاستشارية. وقد استمرت هذه الترتيبات حتى نهاية ١٩٩٥ عندما أنشئ المكتب الوطني لتحقيق المساواة للمرأة.

وكما ذكر في المقدمة، تشمل الترتيبات المؤسسية الراهنة ما يلي:

* اللجنة الاستشارية الوطنية المعنية بالمساواة والمشاركة برئاسة وزير أو مسؤول آخر وتشمل مدير المكتب الوطني لتحقيق المساواة للمرأة وممثلي إدارة التخطيط الوطني، والمجلس الرئاسي للسياسة الاجتماعية، والمعهد الكولومبي لرعاية الأسرة، والمجتمع المدني، مع أعضاء يعيّنهم رئيس الجمهورية وخبراء في الموضوع، فضلا عن عضوين من المنظمات النسائية واثنين من النواب. وتقدم اللجنة المشورة للرئيس وللمكتب الوطني.

* والغرض من المكتب الوطني المساعدة في تعزيز الدولة بوصفها ضامنة لحقوق المرأة، والنهوض بتوحيد السياسات المتعلقة بالمرأة في وكالات تنفيذ البرامج، وإسداء المشورة التقنية التي تتطلبها هذه العملية، وتشجيع الأنشطة الرامية إلى تسهيل إحداث تغيير ثقافي في المؤسسات وفي المجتمع، بغية إلقاء الضوء على التطبيق العملي للمساواة وجعله أكثر وضوحا على نحو متزايد.

المكتب الوطني لتحقيق المساواة للمرأة

أنشئ المكتب الوطني لتحقيق المساواة للمرأة بموجب القانون ١٨٨ لعام ١٩٩٥ بشأن خطة التنمية الوطنية ١٩٩٤-١٩٩٨، بوصفه وحدة إدارية خاصة في إدارة الشؤون الإدارية بمكتب الرئيس. وللمكتب استقلال إداري وموارده الخاصة والغرض منه النهوض بسياسات تحقيق المساواة للمرأة، والعمل في إطار أوسع على تطوير اتجاهات التسامح في المجتمع بأسره والإسهام - بوصف ذلك جزءا من ولايته - في تعزيز الدولة كضامنة للحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة.

ويمثل إنشاء المكتب الوطني تقدما نوعيا نحو تحقيق المساواة، نظرا لأن لدى كولومبيا الآن للمرة الأولى مؤسسة أنشئت بمقتضى القانون للتخطيط والرصد والتنسيق بصفة دائمة بين أنشطة مختلف الوكالات العاملة من أجل تحقيق المساواة والمشاركة للمرأة. والهدف منه هو تنفيذ السياسة التي يحددها المجلس الوطني للسياسات الاقتصادية والاجتماعية بغية النهوض بتحقيق المساواة للمرأة في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية وإدراج هذا المنظور الثقافي الجديد في سياسات الدولة.

ووفقاً للمرسوم ١٤٤٠ لعام ١٩٩٦، الذي يرمي إلى إنفاذ التشريع المنشئ للمكتب الوطني، فإن الغرض الأساسي للمكتب هو النهوض بالدعم التقني والمشورة وتقديمها من أجل تنسيق أنشطة الوكالات الوطنية والمحلية التي تضطلع بتنفيذ سياسات المساواة ومناقشتها ورسمها وبرمجتها ورصدها والتطوير الدائم لها.

وتحقيقاً لذلك، يركز المكتب الوطني أعماله على الإدراج الرسمي لمساواة المرأة في خطة البلاد من أجل التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وتستند هذه الأعمال إلى نهج تجاه المساواة والإنصاف يسعى إلى إدراج الاحتياجات المحددة للمرأة في السياسات الكلية وضمان الاعتراف بالفوارق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بين الرجل والمرأة وقبول تقسيم العمل حسب الجنس سواء من الوجهة العملية أو الوجهة الثقافية والرمزية.

وكالات أخرى للمرأة

على الصعيد الوطني

* لدى مكتب النائب العام وحدة للقصر والأسرة مهمتها الرئيسية حماية حقوق القصر والمعوقين والأسرة عموماً (القانون ٢٠١ لعام ١٩٩٥).

* لدى أمين المظالم وحدة معنية بحقوق الطفل والمرأة وكبار السن.

* أبدت بعض الوزارات اهتماماً خاصاً بالعمل في موضوعات ترتبط بتحقيق المساواة للمرأة وأن يكن من خلال مكاتب المرأة، كما في حالة وزارة الزراعة، أو عن طريق تعيين أعضاء لديهم اهتمام خاص بهذا الموضوع، كما في حالة وزارات العمل والتنمية الاقتصادية والتعليم.

على الصعيد الإقليمي

* أخذت المؤسسات تتطور منذ عام ١٩٩٠. وقد انطوى ذلك على التزام من جانب المحافظين والعمد بإيلاء اهتمام خاص إلى مشكلات المرأة ونوع الجنس داخل هيكلهم الإدارية. ويوجد حالياً ٣٢ وكالة للمرأة في المديريات والبلديات على اختلاف مستويات تطورها القانوني والتقني والإداري.

سياسات للنهوض بالمرأة

عندما بدأت عملية إضفاء الطابع المؤسسي على قضايا المرأة ونوع الجنس في كولومبيا منذ عام ١٩٩٠، اعتمدت معالجة هذه القضايا على ظروف محلية مخصصة وعلى الإرادة السياسية لدى الحكومات. وتشمل العوامل الحاسمة التي ساعدت على تثبيت هذه العملية الدعاوى التي بوشرت بنجاح نتيجة لأعمال

المنظمات النسائية، والتوجيه والدعم المقدمين بموجب التعاون التقني الدولي، والتطورات القضائية والدستورية والقانونية في كولومبيا ذاتها.

وقد حققت كولومبيا تقدما هاما في إدماج المرأة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية وفي الشؤون العامة كجزء من تحديث السياسات والمؤسسات والجهد المبذول لبلوغ الأهداف الوطنية للمساواة الاجتماعية. وما من شك في أن المرأة قد استفادت من هذه التطورات، في الوقت الذي اضطلعت فيه بمهام ومسؤوليات جديدة لم تقترن دائما بالوصول إلى الموارد والخدمات. وكانت إزالة الحواجز التي تعوق المشاركة الكاملة للمرأة هي هدف المؤسسات العاملة من أجل النهوض بها منذ عام ١٩٩٠.

وتحقيقا لذلك، وضعت سياسات وبرامج وآليات في ضوء مفاهيم نظرية وبرنامجية شتى ووجهات نظر مختلفة بشأن كيفية عمل السياسات الكلية مع الاستجابة للمتطلبات المحددة لتحقيق المساواة للمرأة. وتم إحراز تقدم في رسم سياسات عامة يجري ترجمتها ببطء إلى إجراءات لتحقيق المساواة.

وعلى فترة بلغت سبع سنوات حدث انتقال من مفهوم ديموغرافي (المرأة كقضية تشملها إجراءات محددة) إلى مفهوم السياسات العامة التي تعطي أولوية للإجراءات الإيجابية من أجل المرأة؛ وتم التخلي عن ترتيبات مؤسسية كانت تدعم اتخاذ مبادرات مخصصة من أجل اتباع نهج مستعرض يعمل على تعزيز ودعم إدراج موضوعات تحقيق المساواة للمرأة في السياسات والبرامج القطاعية.

وقد أسفر استحداث مفاهيم أوسع للسياسة الاجتماعية التي تستجيب لاحتياجات المرأة والرجل المحددة عن صعوبات كبيرة ومقاومة في كولومبيا، نظرا لما يتضمنه ذلك من الاعتراف بأن التهميش والتمييز لا يمثلان مشكلات تؤثر على المرأة وحدها ولكنهما ينبثقان عن عدم تأمين تنمية عادلة، وأن مجموعة أدوات التحديث الاجتماعي التي يجري النهوض بها (اللامركزية ودعم الطلب وصناديق الاستثمار الاجتماعي وخصخصة الخدمات) يمكن أن يكون لها نتائج عكسية بالنسبة للمرأة ويجب تنقيحها من هذه الزاوية.

وخلال الفترة ١٩٩٧-١٩٩٠ بذلت الحكومات المتعاقبة جهودا محمودة لإدراج قضايا تحقيق المساواة للمرأة على جدول أعمال السياسة العامة. وفي عام ١٩٩٢، اعتمد المجلس الوطني للسياسات الاقتصادية والاجتماعية السياسة المتكاملة للمرأة الكولومبية: وكانت هذه هي المرة الأولى التي تنشغل فيها هيئة رفيعة المستوى بسياسة وطنية من أجل المرأة.

وفي عام ١٩٩٢ أيضا، وضعت وزارة الصحة سياسة "الصحة من أجل المرأة، والمرأة من أجل الصحة"، وكان غرضها المساعدة في تقليص أوجه عدم المساواة القائمة بين الرجل والمرأة في مجال الصحة وتحسين نوعية حياة المرأة عن طريق معالجة مشكلاتها الصحية المحددة. وكان الأمر يتطلب أداة لتعزيزات الإجراءات لصالح المرأة في هذا النظام المحدد عن طريق مشاركة المرأة بوصفها موضوع القرارات التي تؤثر على حياتها وبدنها وحالتها الجنسية. وتم تقسيم السياسة إلى برامج فرعية: النهوض بصحة المرأة

ورعايتها الشخصية؛ الصحة الإنجابية والحالة الجنسية؛ منع الإيذاء ورعاية ضحايا العنف؛ النهوض برعاية الصحة العقلية ومنع الأمراض العقلية بين النساء. وقد توقف هذا البرنامج حالياً عن تناول المرأة بالتحديد ويجري الاضطلاع به بواسطة المجالس البلدية بدعم من الوزارة كجزء من النظام اللامركزي للصحة.

وكان المجلس الوطني للسياسات الاقتصادية والاجتماعية قد اعتمد في عام ١٩٨٤ سياسة قطاعية للمرأة الريفيه تم تنقيحها في عام ١٩٩٤. وقدمت الحكومة الجديدة إلى المجلس في عام ١٩٩٤ سياسة تحقيق المساواة والمشاركة للمرأة لإقرارها، وهي السياسة التي يجري تنفيذها حالياً وتوجه تنقيح السياسات من أجل المرأة من زاوية نموذج للتنمية العادلة.

أهداف سياسة تحقيق المساواة والمشاركة للمرأة

* ضمان الالتزام المؤسسي بإدراج مفهوم تحقيق المساواة للمرأة في تخطيط وإدارة البرامج والمشاريع الإنمائية التي تضطلع بتنفيذها المؤسسات العامة.

* تحسين نوعية حياة المرأة بإزالة العوائق التي تحرمها من الفرص والموارد ومن مزايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

* التماس المشاركة العادلة للمرأة في هيئات إدارة الدولة واتخاذ القرار وفي المنظمات الاجتماعية.

* النهوض بإحداث تغيير ثقافي يعيد تقييم دور المرأة في المجتمع ويشجع على إقامة علاقات المساواة بين الرجل والمرأة، سواء في الأسرة أو في مجالات المجتمع الأخرى.

استراتيجيات تطبيق سياسة تحقيق المساواة والمشاركة للمرأة

* إضفاء الطابع المؤسسي على الموضوع وما ينطوي عليه من نظرة ثقافية جديدة على الصعيدين الوطني والمحلي عن طريق إنشاء وكالات مسؤولة عن إدارة السياسات وعن طريق تعيين وكلاء قطاعيين.

* إقامة مفهوم تحقيق المساواة للمرأة على الصعيد القطاعي عن طريق إدماجه في تخطيط وإدارة البرامج المقابلة بغية توفير استجابة فعالة لاحتياجات الرجل والمرأة.

* إقامة الموضوع على الصعيد المحلي من أجل النهوض بتنفيذ السياسة في المديريات والبلديات.

* دعم تطوير التشريعات المتعلقة بالمساواة بين الرجل والمرأة والنهوض بالمرأة.

* المساعدة على تعزيز تنظيم المرأة بغية النهوض بمشاركتها وتدريبها وتشجيع اتخاذ إجراءات إيجابية لصالح المرأة في الحياة في البلد.

* زيادة الوعي لدى المجتمع والمؤسسات عن طريق التدريب ومن خلال وسائط الاتصال.

* بحث وتوثيق حالة المرأة في المجالات الاستراتيجية للنهوض بها.

التقدم في وضع سياسة تحقيق المساواة والمشاركة للمرأة

عكفت اللجنة الاستشارية لسياسة تحقيق المساواة والمشاركة للمرأة حتى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ على الاعتناء بالأمور التالية بصفة أساسية:

* تحديد البرامج الحكومية ذات الأولوية لتوجيه سياسة تحقيق المساواة للمرأة.

* دراسة النظم المقترحة التي تحكم المكتب الوطني لتحقيق المساواة للمرأة والتقدم بتوصيات بشأن وضعه القانوني ومهامه وهيكله.

* اقتراح جهاز للتنسيق والتفاوض مع الهيئات القطاعية.

وكانت اللجنة حتى كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ تعمل بوصفها مستشارا رفيع المستوى للمكتب الوطني.

وفيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات الدولية، تقوم الوزيرة المسؤولة عن سياسة تحقيق المساواة والمشاركة للمرأة بما يلي:

* توجيه الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين واشتراك كولومبيا في الاجتماعات التحضيرية؛ وقد عملت رئيسة الوفد الرسمي وقامت مع أعضاء الوفد بتحليل مشروع منهاج العمل وإعداد الوثيقة التي قدمتها كولومبيا إلى المؤتمر بعنوان "كولومبيا تسدد دينها الاجتماعي لنسائها: التقرير الوطني لحكومة كولومبيا". وفيما بعد قدمت إلى وزارة الخارجية تقريراً عن مشاركة كولومبيا في المؤتمر.

واجتمعت الشبكة القطاعية في عام ١٩٩٥ من أجل:

* إعداد "خريطة مؤسسية" لقضايا المرأة، شملت تقسيم قائمة العاملين بالخدمة المدنية حسب الرتبة والجنس، وأصبحت فيما بعد أساس الدراسة المتعلقة بمشاركة المرأة في الخدمة المدنية الوطنية، المنشورة في عام ١٩٩٥.

* إعداد تقرير عن التقدم المحرز في إنشاء سياسة تحقيق المساواة والمشاركة للمرأة ووضع مقترحات لترشيد العملية.

وقد أعطى المكتب الوطني الأولوية في الإدراج القطاعي لسياسة تحقيق المساواة والمشاركة للمرأة إلى الأخذ بإجراءات لزيادة الوعي لدى العاملين بالخدمة المدنية وتحسين تدريبهم والنهوض بأعمال البحث في وزارتي التعليم والبيئة وفي المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة وإدارة التخطيط الوطني وشبكة الدعم الاجتماعي ودائرة التدريب الوطني، التي تبذل جهوداً لإدراج مفهوم تحقيق المساواة للمرأة في أنشطتها وأعمال موظفيها.

وقامت وزارة التعليم بأعمال البحث التالية لتوثيق المشكلات المتعلقة بنوع الجنس في التعليم:

* تحليل نتائج الامتحانات في المدارس الحكومية الثانوية من منظور نوع الجنس.

* العوامل المتعلقة بنوع الجنس في التربية الجنسية.

* المحتوى الجنسي للكتب المدرسية.

* خطة للمساواة في الفرص من أجل المرأة في التعليم.

وفي الوقت نفسه، كان يجري الاضطلاع بأنشطة للتدريب على الصعيد الوطني لصالح العاملين بالوزارة بغية تشجيع قيام سياسة تحقيق المساواة والمشاركة للمرأة وضمان قدر أكبر من الاهتمام بالمساواة من أجل المرأة في قطاع التعليم، وكانت المشورة تقدم لنائب الوزير لشؤون الشباب بشأن حلقات العمل التدريبية لإدراج المتغير المتعلق بنوع الجنس في المشروع الوطني للتربية الجنسية.

وعلى صعيد الإدارات، وضعت استراتيجية للتدريب من أجل المدرسين ترمي إلى الحفز على مناقشة ودراسة موضوع التعليم ونوع الجنس، وتم تنفيذها وتقييمها.

وقامت وزارة البيئة بوضع مشروع بشأن تحقيق المساواة والمشاركة للمرأة، واستحداث استراتيجية للتشخيص والتوعية بواسطة حلقات دراسية إقليمية بشأن حالة المرأة ومشاركتها في إدارة فوائد استغلال واستخدام الموارد الطبيعية والبيئة ومراقبتها والوصول إليها. وشكلت أعمال التشخيص الناجمة عن ذلك نقطة الانطلاق نحو التفاوض الوطني والإقليمي بشأن اقتراح بإدماج سياسة تحقيق المساواة والمشاركة للمرأة في المنظومة البيئية الوطنية. وشمل ذلك وضع استراتيجية للاتصال من أجل النهوض بتحقيق المساواة للمرأة في المشاريع البيئية.

ومن أجل تقديم التوجيه لعملية إقامة سياسة تحقيق المساواة والمشاركة للمرأة، أصدرت الوزارة الوثائق التالية ضمن وثائق أخرى:

"المبادئ التوجيهية المقترحة بشأن المشاركة المتساوية للمرأة في التنمية المستدامة";

"الربط الشبكي ونوع الجنس والمساواة، وسيلة لخلق ثقافة";

"مشروع بشأن استحداث استراتيجيات لإقامة سياسة تحقيق المساواة والمشاركة للمرأة في السياسة البيئية الوطنية";

"المرأة: نوع الجنس والمساواة: سياسة المشاركة والمساواة في التنمية البشرية المستدامة".

كذلك اضطلع المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة بأنشطة التوعية والتدريب مع فريق من الموظفين بوحدة الأسرة التابعة له، وكان ذلك بمثابة البدء في إدراج المنظور المتعلق بنوع الجنس في هذا المعهد. وبغية تثبيت هذا المنظور، تم نشر وثيقة عن سياسة تحقيق المساواة والمشاركة للمرأة وتم توزيعها على الوكالات الوطنية والإقليمية. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت استراتيجيات للتوعية من أجل العاملين في المكاتب الإقليمية لهذه السياسة، وتم إصدار كتيب يتضمن معلومات لتسهيل تنقيح المواد التي أنتجها المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة، مما أسفر عن ازدياد شيوع التصوير غير الجنسي للرجل والمرأة.

وفي إدارة التخطيط الوطني، يقوم مستشار مسؤول عن موضوع المساواة بين الجنسين بتحليل وإقرار ورصد المشاريع والسياسات الإنمائية التي تقدمها الإدارة وتقود تنفيذها. وبدأ الاضطلاع في عام ١٩٩٥ بأنشطة للتوعية والتدريب من أجل كبار موظفي الإدارة بغية إدماج البعد المتعلق بتحقيق المساواة للمرأة في إجراءاتها التخطيطية. وتجري من خلال الإدارة أبحاث بشأن حالة المرأة في قطاعات الصحة والمشاريع الصغيرة والتعليم والعمل.

وأخيراً، وضعت دائرة التدريب الوطني خطة لزيادة الوعي بشأن تحليل القضايا المتعلقة بنوع الجنس وتحقيق المساواة للمرأة من أجل العاملين بالخدمة المدنية والمتدربين على الصعيدين الوطني والإقليمي، مع خطة لتدريب المدرسين والعاملين بالخدمة المدنية المسؤولين عن إقامة سياسة تحقيق المساواة والمشاركة للمرأة في دائرة التدريب الوطني. وقدم تشجيع أيضاً لمشاركة المرأة في البرامج التدريبية التي ينظر إليها على أنها موجودة من الناحية التقليدية من أجل الرجل، وتم إعداد الوثائق التالية بغية تقديم التوجيه لإقامة سياسة تحقيق المساواة والمشاركة للمرأة:

"النهوض بمشاركة المرأة في التدريب التقني والمهني";

"نحو مساواة بين الجنسين: تشخيص مؤسسي".

وفي عام ١٩٩٥، اجتمعت الشبكة الوطنية للوكالات النسائية من أجل:

* الوقوف على سياسة تحقيق المساواة والمشاركة للمرأة وإرساء الأسس اللازمة لصياغة استراتيجية محلية لإقامتها.

* تحليل المنجزات والصعوبات التي يواجهها الموظفون المسؤولون عن إقامة هذه السياسة في مختلف الوكالات، من أجل تحديد شتى أنواع الدعم الذي تحتاج إليه هذه الوكالات من المكتب الوطني للمساواة.

وبالنسبة لإقامة سياسة تحقيق المساواة والمشاركة للمرأة في الوكالات المعنية، تم في عام ١٩٩٥ الاضطلاع بأنشطة في ٢٢ مديرية وتسع مدن إدارية رئيسية ومقاطعة سانتا في دي بوغوتا.

وتم إحراز تقدم على مستويين في إقامة سياسة تحقيق المساواة والمشاركة للمرأة في المديريات والبلديات:

المناطق الأكثر تطوراً - يوجد اليوم سبع مديريات وخمسة مجالس بلدية لدى الإدارات فيها وحدات مسؤولة عن سياسة تحقيق المساواة والمشاركة للمرأة وعن خطط العمل، بما في ذلك دراسات ومشاريع عن تحقيق المساواة للمرأة في مختلف القطاعات العامة. وقد حققت بعض التقدم في تنظيم المعلومات المفصلة حسب الجنس؛

المناطق الأقل تطوراً - عقدت في ٢٣ مديرية وفي منطقة العاصمة سانتا في دي بوغوتا اجتماعات مناقشة مع المحافظين والعمد، ويجري وضع برامج لصالح فئات من النساء ذوات الاحتياجات الخاصة، ولكن لا توجد وكالات معينة أو خطة عمل من أجل إقامة سياسة تحقيق المساواة والمشاركة للمرأة.

ويعمل المكتب الوطني حالياً على إعادة تشكيل هيكل علاقاته بالمكاتب المحلية للمرأة بغية تمكينها من الاضطلاع بمهام تقديم الاستشارة والتنسيق والدعم إلى الوحدات الإدارية والبلدية المسؤولة عن تنفيذ سياسة تحقيق المساواة والمشاركة للمرأة، من أجل جعلها سياسة مستعرضة ومدرجة على الدوام في جميع المؤسسات.

واضطلعت الشبكة البرلمانية بعدد من الأنشطة، بما في ذلك تنظيم منتدى برلماني قام بدراسة الالتزامات التي ارتبطت بها الحكومة في مختلف اجتماعات القمة والمؤتمرات الدولية.

وكان من أولويات المكتب الوطني في عام ١٩٩٦ إنشاء الشبكة على أساس رسمي وإعداد برنامج عمل لدعم تطوير التشريعات والأنظمة المتعلقة بتحقيق المساواة للمرأة.

برامج من أجل المرأة

واصل المكتب الوطني لتحقيق المساواة للمرأة الأعمال التي اضطلعت بها الوحدات الرئاسية السابقة والمسؤولة عن النهوض بقضايا المرأة ونوع الجنس. وقدم في هذا السياق الدعم اللازم للانتهاء من وضع عدد من البرامج الرائدة وإقامتها على نحو دائم في الوكالات المعنية. وبعد تقييم البرامج أقر المكتب البرامج التي تعتبر ضرورية من حيث استمرارها وتوسيعها. وحدد محور أنشطته ووضع برنامج عمل للاضطلاع بمهامه بوصفه الوكالة المسؤولة عن البحث والنشر وعن النقاش والتفاوض مع الهيئات الأخرى ومع المجتمع المدني.

وفي الفترة ما بين آب/أغسطس ١٩٩٤ وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، كانت الوكالة الوطنية في ذلك الوقت - وهي الأمانة العامة لشؤون المرأة ونوع الجنس - تمارس نشاطا في المجالات التالية:

تشخيص حالة المرأة

* أجرت تحليلا للمنظور المتعلق بنوع الجنس في خطة التنمية الوطنية: الانطلاقة الاجتماعية إلى الأمام في قطاعات التعليم، والصحة، والعدل، وحقوق الإنسان، والسلامة المدنية، والعمالة، بغية إدراج الموضوع بطريقة مستعرضة في كل قطاع.

* أعدت وثائق موضوعية توفر قواعد لخطة الفرص المتساوية للمرأة في المجالات التالية: البيئة ونوع الجنس، العمالة وظروف العمل، المنافسة، التعليم، التشريعات والعدل، الفقر، المرأة الريفية، الصحة من أجل المرأة، العنف ضد المرأة.

* أجرت دراسات لحالة المرأة فيما يتعلق بمشاركة المرأة في الخدمة المدنية الوطنية ووسائل الاتصال، وحالتها كضحية للعنف.

أنشطة الحماية القانونية

* عملت على النهوض بتشريعين أساسيين لحين إقرارهما: قانون حماية المرأة ضد العنف المنزلي، وقانون انضمام كولومبيا إلى اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن منع العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه وإنهائه.

* قامت ببحث دقيق لمشروع تشريع أثناء تمريره من الكونغرس بشأن قضايا مثل المشاركة السياسية للمرأة، والصحة الإنجابية، وتنظيم الزيجات بحكم الواقع، وإعادة تشغيل المرأة العاملة بعد الحمل أو فترات الرضاعة الطبيعية.

* عملت على النهوض بمشروع قانون لحين إقراره يحول دون التصرف في مسكن أسرة ضد رغبات أحد الزوجين أو المتعاشرين.

* عقدت حلقات دراسية وأصدرت منشورات بشأن حقوق الإنسان للمرأة.

بناء المؤسسات

* حضرت الاجتماعات الدورية التي عقدتها اللجنة الاستشارية لسياسة تحقيق المساواة والمشاركة للمرأة.

* عملت على النهوض بالأنشطة المشتركة مع وحدة نوع الجنس بالوزارة المسؤولة عن سياسة تحقيق المساواة والمشاركة للمرأة.

* شاركت في الاجتماعات التحضيرية للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة وفي إعداد الوثائق ذات الصلة.

* قامت بتنسيق إنتاج "الخريطة المؤسسية" مع الشبكة القطاعية.

* قدمت الدعم لأنشطة الشبكة البرلمانية مثل المنتدى الذي عقد في آب/أغسطس ١٩٩٥ ومناقشة الخطة التشريعية للمرأة.

* انشأت مجموعات قطاعية للتشاور.

وعندما أُنشئ المكتب الوطني لتحقيق المساواة للمرأة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ بوصفه جزءاً من الجهاز المؤسسي للنهوض بالمرأة في كولومبيا، اتخذ كنقطة انطلاق تحليل النموذج الإنمائي والتنظيم السياسي والثقافي الراهن لكولومبيا وأعطى أولوية أولى لسياسات التعليم والصحة والعمل والعدل والتنمية الريفية. وعمل في كل مجال على النهوض بما يلي:

- إدارة السياسات والخطط والبرامج من أجل الإدماج التدريجي لتحقيق المساواة للمرأة. وتعتبر ترجمة إرادة الدولة إلى التزامات محددة لتحقيق المساواة للمرأة واحداً من أهم أنشطة المكتب الوطني. وتحقيقاً لذلك، فإنه يركز على الوكالات العامة ويضطلع بالتعزيز والتفاوض والتنسيق ويقدم المساعدة والدعم التقني لتمكين هذه الوكالات من صياغة وتخطيط وتنفيذ وتقييم سياسات قطاعية ومحلية ترمي إلى ترسيخ المساواة كمقدمة أساسية للديمقراطية.

- الاعتراف بحقوق المرأة في كل من التشريعات الجديدة وخطط الدولة وبرامجها. يعني التغيير الكلي اللازم في كولومبيا فيما يتعلق بأعمال العنف أن مفهوم العنف ضد المرأة والأشكال الكثيرة التي يتخذها لابد من إعادة تعريفها على سبيل الاستعجال. وبغية تقديم صورة أكثر شمولاً ودقة لهذه الظاهرة،

يقوم المكتب الوطني بدعم وضع أطر نظرية ومنهجية تعكس الوقائع التي تواجهها المرأة الكولومبية كل يوم في هذا الشأن وتكشف الأداء الروتيني للحياة اليومية. وبالإضافة إلى ذلك، يلتزم المكتب الوطني بتوسيع وتكثيف الخدمات المقدمة لضحايا العنف وتشجيع الأجهزة على وضع نهاية للإفلات من العقوبة. ويجري الاضطلاع بهذا العمل إيماناً بأن المسألة ليست مجرد تأثر جزء من السكان بذلك وإنما تنطوي أيضاً على إخلال بنوعية حياة جميع الكولومبيين رجالاً ونساءً عندما تعاني المرأة من العنف دون تدخل من المجتمع لمنعه.

- التمثيل العادل للمرأة لدى اتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية. يعني هذا الالتزام من جانب المكتب الوطني تجاه الأشخاص الذين حرّموا منذ القدم من الوصول إلى الشؤون العامة أن الحكومة بدأت تعزز الأجهزة التي بواسطتها يمكن للمرأة لا أن تشارك في التصويت فحسب وإنما تُنتخب أيضاً للمناصب النيابية وتشارك في اتخاذ القرار، وتخطيط وتنفيذ السياسات العامة، وممارسة السلطة السياسية.

ومن الجوانب الحيوية بنفس القدر للتغيير الكمي والنوعي في مشاركة المرأة في الشؤون السياسية والمدنية، الحصول على الموارد والسلع والخدمات، وبصفة عامة إلى ظروف أفضل للمعيشة، فضلاً عن التدريب الذي يعزز استقلال المرأة وتمكينها بواسطة تنظيمها النشاط، وممارستها للقيادة في المؤسسات المدنية وغيرها.

وقد تحولت هذه الأولويات إلى سياسات عمل للمكتب الوطني. وتم إحراز تقدم كبير في هذا المجال في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر ١٩٩٦:

إدارة السياسات والخطط والبرامج الرامية إلى الإدماج التدريجي لتحقيق المساواة للمرأة

قام المكتب الوطني بما يلي:

* عقد حلقات عمل في تسع من الوكالات المحلية المسؤولة عن إقامة سياسة تحقيق المساواة والمشاركة للمرأة وإدماج المنظور المتعلق بنوع الجنس في التخطيط.

* وضع ست خطط عمل لإقامة سياسة تحقيق المساواة والمشاركة للمرأة على الصعيد المحلي في بويوكا، وسوكر، وسيزار، وجوفيار، وتوليمبا، وكوردوبا. ويجري الانتهاء من إعداد الخطط من أجل كوينديو، وبوليفار، وكارتاهينا.

* تنقيح ٢٠ خطة إنمائية وطنية: اختيوكيا، وكوردوبا، وكوينديو، وبوليفار، وميتا، وسوكر، وكوشا، وامازوناس، وريزارالادا، وأطلنطيكو، ونارينو، وسانتاندر، وجوفيار، وسان اندريس، ومجدلينا، وفوبيس، وتوليمبا، وفال دي كوشا، وكاكيتا، وسانتا في دي بوغوتا، من أجل تعزيز المنظور المتعلق بنوع الجنس في هذه الخطط.

* المشاركة في المناسبات التالية: الحلقات التحضيرية لمنتدى "كوربيس" الرابع بشأن ساحل مديرية أطلنطيكو؛ وحلقة عمل دراسية بشأن "تدريب الفعاليات والقيادات المجتمعية في مديرية كالداس"؛ وحلقة عمل دراسية عن "السياسات العامة من أجل المرأة والالتزامات الوطنية والدولية"؛ حلقة عمل عن "المصادقة على مشروع المرأة الريفية والأصلية في مديرية كازاتاري"؛ "المنتدى الأول عن تنظيم ومشاركة المرأة في ساحل أطلنطيكو" في اجتماع اللجنة الرابعة لمجلس نواب كويبدو؛ حلقة عمل عن "مشاركة المرأة في الصناعة التحويلية" و "إنشاء لجنة مشتركة بين المؤسسات بمكتب المرأة في فالدوبار".

* عقد أربع حلقات عمل لتدريب المتدربين حيث تلقى ما مجموعه ٦١ من الموظفين الفنيين من أربع من مناطق البلد (١٧ مديرية) تدريباً في مجال سياسات تحقيق المساواة للمرأة.

* عقد حلقة عمل دراسية عن توعية العاملين بالنظام القضائي بمشاركة قانونيين دوليين وقضاة من ١٠ من مناطق البلد.

* القيام بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان بوضع استراتيجية للإعلام والاتصال ترمي إلى زيادة الوعي لدى السلطات الوطنية والإقليمية والبلدية.

* عقد اجتماعين وطنيين لمكاتب المرأة.

* إسداء المشورة التقنية لصندوق التمويل المشترك للاستثمارات الريفية بغية إدماج المنظور المتعلق بنوع الجنس في نظمه الخاصة بالتخطيط والبرمجة والإدارة.

وأسهـم المكتب الوطني أيضاً في احترام الاتفاقات التالية أو تحقيق التقدم بشأنها:

* الاتفاق بين المكتب الوطني لتحقيق المساواة للمرأة ووزارة التنمية الاقتصادية.

* مشروع الاتفاق بين المكتب الوطني لتحقيق المساواة للمرأة ووزارة الداخلية (الشبكة المجتمعية للمرأة).

* مشروع اتفاق بين المكتب الوطني لتحقيق المساواة للمرأة ووزارة الداخلية ووزارة الزراعة والمعهد الكولومبي لرعاية الأسرة (برنامج المشرّدات).

* مشروع اتفاق بين المكتب الوطني لتحقيق المساواة للمرأة ووزارة الزراعة.

* مشروع اتفاق بين المكتب الوطني لتحقيق المساواة للمرأة ووزارة البيئة.

* مشروع اتفاق بين المكتب الوطني لتحقيق المساواة للمرأة ومكتب كونديناماركا الإقليمي للضمان الاجتماعي.

* مشروع اتفاق بين المكتب الوطني لتحقيق المساواة للمرأة والمعهد الكولومبي لرعاية الأسرة.

* مشروع اتفاق بين المكتب الوطني لتحقيق المساواة للمرأة ووزارة العمل.

* مشروع اتفاق بين المكتب الوطني لتحقيق المساواة للمرأة والمدرسة العليا للإدارة العامة (تدريب العاملين بالخدمة المدنية في المنظور المتعلق بنوع الجنس).

* مشروع اتفاق بين المكتب الوطني لتحقيق المساواة للمرأة ووزارة الزراعة والسجل المدني الوطني.

* مشروع اتفاق بين المكتب الوطني لتحقيق المساواة للمرأة ووزارة التنمية الاقتصادية والاتحاد الوطني لمنظمات الإسكان العام وشبكة المرأة والموئل.

* مشروع اتفاق بين المكتب الوطني لتحقيق المساواة للمرأة ومدرسة "الرا بونيللا" ووزارة العدل.

* إعداد مشروع اتفاق بين المكتب الوطني لتحقيق المساواة للمرأة ووزارة الزراعة والسجل المدني الوطني، يرمي إلى النهوض بإعداد سجلات للمرأة.

حقوق المرأة

اضطلع المكتب الوطني بالأنشطة التالية:

* تنفيذ البرنامج الإنمائي للأسر التي ترأسها نساء (المكتب الوطني، ومؤسسة "رستريبو باركو"، ومؤسسة التعليم العالي، الذي شملت خدماته ٥٠٠ ٩ أسرة معيشية ترأسها امرأة في أنحاء البلاد وقدم قروضا مجموعها ٥٠٠ ٠٠٠ ٧٦٩ ٤ بيزو. ويعمل البرنامج حاليا في ٢٣ مدينة رئيسية في المديرية وفي مدينة بارانكا بيرميا.

* خمسة منتديات إقليمية حضرها ٣٥٠ شخصا من هيئات مثل المعهد الوطني للإسكان الحضري، والمعهد الكولومبي لرعاية الأسرة، والمؤسسات القانونية، ورابطات الإذخار والإقراض، ومكاتب المرأة. وقد أكدت هذه المنتديات على الترويج للقانون ٨٢ لعام ١٩٩٣ بشأن رؤساء الأسر المعيشية من النساء والقانون ٢٥٨ لعام ١٩٩٦ بشأن تخصيص الإسكان الأسري.

المشاركة السياسية والمدنية

قام المكتب الوطني بما يلي:

* عقد الاجتماع الوطني الأول للجماعات والمنظمات النسائية حضره ٧٠ من ممثلاتها وممثلات المنظمات غير الحكومية.

* تنظيم المنتدى دون الإقليمي لمنطقة الانديز الذي وضع ترتيبات المتابعة لمنهاج عمل بيجين. وحضر المنتدى ٤٠ ممثلة مدعوة من المنظمات النسائية والمنظمات غير الحكومية من إكوادور وبوليفيا وبيرو وفنزويلا وكولومبيا.

* رسم سياسة لدعم المبادرات البرلمانية والجماعات النسائية بغية إسداء المشورة التقنية بشأن صياغة تشريعات تتعلق بالمرأة. ويجري حاليا إنشاء وحدة استشارية لتعزيز وتحسين الاقتراح الرامي إلى اتخاذ إجراء إيجابي لضمان المشاركة السياسية العادلة للمرأة. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت ألمانيا دعما تقنيا لتعزيز الإدارة المؤسسية للجماعات والمنظمات النسائية.

العنف ضد المرأة

اضطلع المكتب الوطني في هذا المجال بالأنشطة التالية:

* توزيع نص القانون ٢٩٤ الصادر في تموز/يوليه ١٩٩٦ على الجماعات النسائية.

* إنشاء لجنة مشتركة بين المؤسسات لرسم استراتيجيات للقضاء على الاتجار بالمرأة، بمشاركة من المكتب الوطني، والمعهد الكولومبي لرعاية الأسرة، ووزارة العدل، والانتربول، وإدارة الأمن، واللجنة الاستشارية المعنية بحقوق الإنسان.

* الاحتفال باليوم الدولي للصحة العقلية من خلال تنظيم منتدى بشأن العنف ضد المرأة بالتعاون مع وزارة الصحة ومنظمة الصحة للدول الأمريكية.

أنشطة أخرى نفذت في مناطق مختلفة

اضطلع المكتب الوطني بعدد من التدابير في المديرية:

* في نارينو قام بتعزيز المجموعة الاستشارية المعروفة باسم مجلس المرأة لمديرية نارينو وأقام سياسة تحقيق المساواة والمشاركة للمرأة في المجالس البلدية.

* في جواجيرا أنشأ مركز جواجيرا للمرأة وقام بالترويج للمنظور المتعلق بنوع الجنس عن طريق أنشطة اللعب في حلقات العمل المتعلقة بالرقص والمسرح.

* في مجدلينا قام بتدريب النساء الرياضيات اللاتي يرأسن أسرا معيشية في المجالس البلدية في بينيون وبلاطو وبانكو.

* في سيزار أجرى دراسة اجتماعية واقتصادية للنساء اللاتي يرأسن أسرا معيشية.

* زيارات دورية للمكاتب والمنظمات والجماعات النسائية الإقليمية لمتابعة خطط المديريات والبلديات في كالي، وميدلين وفيلافيسنس، وريونيغرو، وكوندوتو - استمين، وسوان، وفالدوبار، وفوساغواساجا، ومونتيريا، وايباغوي، وكارتاهينا، وسينسوليو، وسان خوسيه ديل جوافياري.

ويرد ملخص للأنشطة القطاعية من أجل المرأة في الفرع المقابل لكل قطاع وفي الفرع من التقرير المتعلق بالمادة ١٣ من الاتفاقية.

التقدم والصعوبات

النظام القانوني

أحرزت كولومبيا تقدما كبيرا فيما يتعلق بإضفاء الطابع المؤسسي على القضايا المتعلقة بتحقيق المساواة للمرأة، وفقا لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والالتزامات الدولية الأخرى.

ومن الواضح أن إنشاء المكتب الوطني لتحقيق المساواة للمرأة بوصفه وكالة حكومية عليا وإقرار الحكومة والكونغرس لسياسة للنهوض بالمرأة بوصفها جزءا من خطة التنمية الوطنية، يدل على إصرار الحكومة على النهوض بالمساواة من أجل المرأة في جميع مجالات الحياة في البلاد.

وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزته كولومبيا فيما يتعلق بالتشريعات بشأن المساواة والعدالة، ما زالت هناك عقبات تحول دون التطوير الشامل والتطبيق الفعال للقانون، وتوجد فجوات كبيرة في إنشاء وتشغيل أجهزة لرصد القانون ومراقبته وتطبيقه. فضلا عن ذلك، توجد في الواقع عملي صعوبات تنفيذية في الدولة ذاتها تعوق استحداث وتطوير إجراءات للنهوض بالمرأة. وعلى الرغم من ذكرها سابقا، فلا بد من تكرار هذه الصعوبات مثل القرارات المتعلقة بالاقتصاد الكلي التي تحد من الإنفاق العام، والإدماج الذي ما زال جنينيا لفكرة المساواة في الثقافة المؤسسية، والوضع الاستشاري دون التنفيذ للمكتب الوطني الأمر الذي يعني أنه لا يستطيع سوى التقدم بمقترحات وإن عمله يتوقف على إرادة الوزارات والهيئات الأخرى، ونقص الموارد الذي يعيق إدراج مصالح المرأة في سياسات الدولة وبرامجها.

التدابير الرامية إلى تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة

المادة ٤

"١ - لا يعتبر اتخاذ الدول الأطراف لتدابير خاصة مؤقتة تستهدف التعجيل بالمساواة الفعلية بين الرجل والمرأة تمييزاً على الوجه المحدد في هذه الاتفاقية، ولكنه يجب ألا يستتبع بأي حال، كنتيجة لذلك، الإبقاء على معايير غير متكافئة أو منفصلة، كما يجب وقف العمل بهذه التدابير لدى تحقق أهداف تكافؤ الفرص والمعاملة.

"٢ - لا تعتبر اتخاذ الدول الأطراف لتدابير خاصة تستهدف حماية الأمومة، بما فيها التدابير الواردة في هذه الاتفاقية، إجراء تمييزياً."

التدابير المؤقتة الخاصة

إن سياسة تحقيق المساواة والمشاركة للمرأة هي سياسة حكومية للنهوض بتكافؤ الفرص تستكملها أنشطة السلطات العامة الأخرى (السلطان التشريعية والتنفيذية).

وباستثناء اختلاف السن في الحصول على المعاشات التقاعدية، لا يوجد لدى كولومبيا قواعد خاصة مثل الإجراءات الإيجابية، أو المعاملة التفضيلية، أو نظم الحصص للنهوض بالمساواة بين الرجل والمرأة، على الرغم من وجود برامج تستهدف قطاعات المرأة بالتحديد.

ويستهدف دستور ١٩٩١ إمكانية اتخاذ إجراء لتأكيد المساواة من أجل المرأة، لأنه يلزم الدولة بأن تضع الشروط اللازمة لجعل هذه المساواة واقعية وفعالة ولاعتماد تدابير لصالح الفئات التي تعاني من التمييز والتهميش.

ويشجع الدستور بالتحديد على المشاركة السياسية للمرأة عندما يلزم السلطات بأن تكفل لهذه المشاركة أن تكون كافية وفعالة على مستويات اتخاذ القرار في الإدارة العامة. غير أن مشروع القانون الذي يعبه الكونغرس من أجل إنفاذ هذه القاعدة الدستورية قد تأجل. وهذا يدل على الافتقار إلى الإرادة السياسية لمنح المرأة المشاركة المنصوص عليها في الدستور.

وفيما يتعلق بالأسرة، ينشئ الدستور بالمثل الالتزام بتقديم دعم خاص للنساء اللاتي يرأسن أسرة معيشية. وسن الكونغرس القانون ٨٢ لعام ١٩٩٣ الذي يضع تعريفاً "لرب الأسرة المعيشية" بأنه الشخص الذي يتولى بصفة دائمة، بغض النظر عن وضعه أو وضعها المدني، رعاية الأطفال أو العاجزين، سواء بسبب الغياب الكلي للزوج أو المعاشر الدائم أو عجزه أو بسبب وجود نقص كبير في المساعدة المقدمة من أعضاء آخرين في الأسرة.

ومن بين التدابير الأخرى الرامية إلى دعم النساء اللاتي يرأسن أسرا معيشية، يستهدف هذا القانون إنشاء أجهزة لتسهيل تعليم أبنائهن ووصولهن إلى نظام الضمان الاجتماعي، والحصول على مسكن، والحصول على القروض، والنهوض بالمشروعات الصغيرة.

وعلى الرغم من أن السلطة التنفيذية لم تضع هذا القانون بعد موضع التنفيذ، فقد أنشأ المكتب الوطني لتحقيق المساواة للمرأة ويتولى تنسيق أعمال لجنة مكلفة بصياغة اقتراح من أجل التشريع التمكيني. وريثما يتم تطبيق هذا القانون، يجرى استحداث برامج لدعم النساء اللاتي يرأسن أسرا معيشية، ولكنها غير منتظمة ولا توفر تغطية واسعة (انظر الفرع المتعلق بالمادة ١٣ من هذا التقرير).

ولعل الأنظمة الوحيدة التي يمكن اعتبارها نوعاً من الإجراءات الإيجابية في كولومبيا هي تلك الواردة في قانون الضمان الاجتماعي الذي ينص على اختلاف في معاملة الرجل والمرأة فيما يتعلق بسن الحصول على معاش الشيخوخة (المادتان ٣٣ و ٣٦ من القانون ١٠٠ لعام ١٩٩٣). ذلك أن الحد الأدنى بالنسبة للرجل هو سن الستين في حين أنه ٥٥ فقط بالنسبة للمرأة. وسوف يرفع هذا السن في عام ٢٠١٤ إلى ٦٢ سنة للرجل و ٥٧ سنة للمرأة. وقد قررت المحكمة الدستورية هذا الاختلاف لصالح المرأة العاملة بأن له ما يبرره نظراً لأنه يرمي إلى إصلاح عدم المساواة التي تعاني منها المرأة بحكم الواقع ويعالج حالات مزمنة من الظلم والحرمان الاجتماعي.

حماية خاصة للمرأة الحامل

يأمر الدستور الدولة بأن توفر حماية خاصة للمرأة أثناء الحمل والفترة التي تعقب الولادة ومنحها مساعدة للنفقة إذا كانت لا تعمل وبدون حماية. وعلى الرغم من عدم وجود تشريع لإنفاذ هذا الالتزام القانوني، فقد كان من رأي المحكمة الدستورية منذ عام ١٩٩٣ أن للمرأة الحق في المطالبة بهذه المساعدة من السلطة المختصة، رهنا بإثبات البطالة أو نقص الحماية. وإذا لم تُمنح المساعدة، يمكن للمرأة أن ترفع دعوى ولاية لضمان الحماية الفعلية لهذا الحق.

وقد وقّعت كولومبيا جميع الصكوك الدولية التي تتناول مسألة المرأة الحامل: الاتفاقية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن حماية الأمومة، التي تم إقرارها بموجب القانون ١٢٩ لعام ١٩٣١.

ويحمي قانون العمل في كولومبيا المرأة الحامل بواسطة: منح أجازة للأمومة ارتفعت من ثمانية إلى ١٢ أسبوعاً وينص الآن على إمكانية القيام بأجازة للزوج أو الشريك الدائم لحضور الولادة؛ والموافقة على فترتي انقطاع عن العمل لمدة ٣٠ دقيقة أثناء يوم العمل للأمهات اللاتي ترضعن أطفالهن رضاعة طبيعية؛ وحق المرأة العاملة التي تتعرض للإجهاض العنوي أو الولادة قبل الأوان لطفل غير قابل للحياة في أجازة مدفوعة الأجر لفترة أسبوعين إلى أربعة أسابيع؛ وحظر فصل المرأة الحامل أو أي اشتراط عليها بأن تثبت أنها غير حامل وقت تعيينها، باستثناء الأنشطة الخطرة.

وتتاح أيضا الأجازة المدفوعة الأجر لمدة ١٢ أسبوعا والممنوحة للمرأة لفترة الولادة، للأمهات اللاتي تتبنين رسميا طفلا دون سن السابعة. وهي متاحة أيضا للوالد الذي يتبنى طفلا دون أن يكون له زوج أو شريك دائم. وإذا امتنع صاحب العمل عن الوفاء بالتزام منح فترات الأجازة أو الراحة المبينة أعلاه، يحق للمرأة العاملة في تعويض يعادل ضعف راتبها عن الفترات غير الممنوحة.

وبالإضافة إلى ذلك، يحظر قانون العمل المرأة من العمل ليلا في المؤسسات الصناعية، أو العمل في أي وقت في المناجم تحت الأرض، أو العمل في مصانع الطلاء، أو في أعمال تنطوي على استخدام مركب الرصاص الأبيض أو كبريتات الرصاص أو أي منتجات تحتوي على هذه المواد، أو في أعمال خطيرة أو غير صحية عموما، أو في أعمال تتطلب جهدا بدنيا كبيرا. ويحظر على المرأة الحامل، في ظروف معينة من القيام بأعمال تتطلب منها رفع أثقال أو البقاء في وضع ثابت أو في حركة مستمرة، أو تتطلب توازنا بدنيا كبيرا مثلما في حالة السلال، أو تشغيل آلات ثقيلة أو آلات ذات محاور تشغيل خطيرة.

غير أنه لا تتوفر دراسات في كولومبيا تنطوي على تقييم للامتثال للقانون أو للصكوك الدولية. كما لا توجد أي لجان لرصد القوانين المحلية، حتى يمكن قياس تطبيقها الحق.

ومنذ عام ١٩٩٠، كان هناك حظر على فصل المرأة العاملة دون الحصول على إذن من السلطات بسبب الحمل أو الرضاعة الطبيعية، عندما يحدث الفصل خلال الحمل أو خلال الأشهر الثلاثة التي تعقب الولادة. وفي هذه الحالات يحق للمرأة في تعويض يعادل ٦٠ يوما من الأجر أو المرتب والحصول على مدفوعات مقابل ١٢ أسبوعا من الأجازة المدفوعة الأجر، إذا لم تكن قد حصلت عليها. ويمتد هذا الحظر ليشمل بنسب الأحكام الآباء والأمهات الذين يتبنون أطفالا.

وفي عام ١٩٩٤ قدم مشروع القانون ٦٥ إلى الكونغرس. وهو يأمر بالإعادة الفورية إلى العمل كل امرأة عاملة تفصل أثناء فترات الحمل أو الرضاعة الطبيعية، ولكنه تأجل، مما يدل على نقص الإرادة السياسية لضمان الامتثال للنظم القانونية. غير أن المحكمة الدستورية مؤخرا قررت تعديل حكمها السابق وأمرت بعودة جميع النساء المفصولات أثناء الحمل إلى أعمالهن.

واليوم تمثل دعاوى الولاية الوسيلة الوحيدة لقياس فعالية تطبيق الاتفاقات الدولية والتشريعات العمالية. وحتى عام ١٩٩٦، لم تمنح المحكمة الحماية للمرأة الحامل في قضايا الفصل، قائلة أنه ينبغي أن تتم إجراءات الدعوى في المحاكم العمالية. ولم تأخذ في اعتبارها أن المتطلبات المباشرة للحالة لا يمكن تأجيلها ريثما تتخذ المحاكم العادية قرارا في هذا الشأن بسبب الطول المعتاد في إجراءاتها.

وقد ساعدت دعاوى الولاية على إصلاح التمييز ضد المرأة الحامل في ميدان التعليم. ووفقا للمحكمة الدستورية، لا يمكن طرد المرأة الحامل أو الأمهات الوحيدات من المدرسة أو إرغامها على ترك

المدرسة بسبب هذه الحالة الشخصية. وبذلك، أمكن حماية الحق في التعليم والمساواة والتنمية الحرة للشخصية.

وبالإضافة إلى ذلك، قدمت حماية قانونية للمرأة التي تضطر لتعليق دراساتها الجامعية بسبب مشكلات صحية ترتبط بالحمل. ووفقا للمحكمة، يحق للمرأة الحامل الاحتفاظ بمكانها حتى ولو كانت لوائح الجامعة لا تسمح بمثل هذا الترتيب.

وفيما يتعلق بالوفاء بالالتزامات الأسرية، أمرت المحكمة بعد رفع دعاوى الولاية، الأشخاص الذين يصبحون آباء بأن يمثلوا لالتزاماتهم بالإسهام في التكاليف الطبية للولادة، مما ينطوي على حماية للمرأة الحامل غير العاملة.

وأخيرا، فإنه وجد فيما يتعلق بحقوق المرأة الحامل التي يلقي القبض عليها وحقوق الأطفال القصّر، أن سلطات السجن لا تمثل أحيانا للنظم المتعلقة بالاحتجاز في المستشفى وإنشاء دور حضانة في السجون. وقد استخدم اللجوء إلى دعاوى الولاية لضمان تطبيق القانون وتوفير الرعاية التي تتطلبها المرأة الحامل أثناء الولادة وبعدها، فضلا عن الامتنال للالتزام الذي يقضي بإنشاء دور حضانة للأطفال دون سن الثالثة حتى يمكنهم البقاء مع أمهاتهم في السجن.

التقدم والصعوبات

كانت أوجه التقدم الرئيسية في تطبيق هذه المادة من الاتفاقية كما يلي:

* الأخذ في دستور عام ١٩٩١ بمفهوم المساواة والعدالة الحقيقيين الذي يقضي بإقرار تدابير خاصة للرعاية والحماية بالتحديد للفئات التي تعاني من التمييز أو التهميش والأشخاص الذين في ظروف بادية الضعف.

* الولاية الدستورية التي تكفل للمرأة المشاركة الكافية والفعالة على مستويات اتخاذ القرار في الإدارة العامة.

* التطورات الدستورية الواردة في القانون الذي يحمي النساء اللاتي يرأسن أسرا معيشية والقانون المنشئ للمعاملة التفضيلية للمرأة العاملة فيما يتعلق بسن الحصول على معاش الشيخوخة.

* اللجوء إلى دعاوى الولاية التي أصبحت آلية دستورية هامة لتوفير الحماية الفورية للحقوق الأساسية للمرأة، وخاصة المرأة الحامل.

وتتعلق الصعوبات في تطبيق هذه المادة بالثقافة القانونية والاجتماعية الهزيلة التطور للإجراء الإيجابي. وما زال ينظر إلى هذا الإجراء على أنه تمييزي لأن الضمير الجماعي تحكمه الفكرة القائلة بمساواة شكلية تنكر الاختلافات المحددة للمرأة ونواحي حرمانها الاجتماعي. وبالإضافة إلى ذلك، لم توضع أي إجراءات للترويج لهذه الحقوق بطريقة مستمرة وواسعة الانتشار بقدر كاف، على نحو ما يتطلبه الإجراء الإيجابي لتحقيق المساواة.

إزالة التمييز المتسم بالتحيز الجنسي

المادة ٥

"تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة، لتحقيق ما يلي:

(أ) تعديل أنماط السلوك الاجتماعي والثقافي للرجل والمرأة، بهدف تحقيق القضاء على التحيزات والعادات العرقية وكل الممارسات الأخرى القائمة على فكرة دونية أو تفوق أحد الجنسين أو على إسناد أدوار نمطية للرجل والمرأة.

(ب) التكفل بأن تتضمن التربية الأسرية تفهما سليما للامومة بوصفها وظيفة اجتماعية والاعتراف بالمسؤولية المشتركة للرجال والنساء في تربية وتنشئة أولادهم، على أن يكون مفهوما أن مصلحة الأولاد هي الاعتبار الأساسي في جميع الحالات."

التمييز المتميز بالتحيز للجنس في الأسرة والتعليم والعمل

التمييز في الأسرة

ما زال التمييز المتميز بالتحيز للجنس قائما في الأسرة، ويتبدى في الفصل بين الأدوار وتوزيع العمل. فالأب هو الذي يوفر الموارد للأسرة المعيشية، والأم وإن كان من الممكن أن تقدم إسهاما اقتصاديا، تظل المسؤولة الوحيدة عن الأعمال المنزلية والمهام اليومية لتنشئة الأطفال.

ويظهر التمييز أكثر ما يظهر في الأسر الريفية. إذ ترتبط المرأة بالأرض وعلى الرغم من أنها تقوم بمعظم العمل فإنها تحظى بتقدير ضئيل للغاية. غير أن المرأة الشابة تبدي نوعا من التغيير بين الأجيال: فهي ترغب في تأجيل الحمل ولديها توقعات مختلفة بالنسبة للعمل يجعلها تهاجر إلى المدن. وعلى العموم، فإن الأم تضطلع بالأعمال المنزلية بمساعدة بناتها، وفي الأسر التي فيها المرأة لا تقوم بعمل مدفوع الأجر، تزداد حدة تقسيم الأدوار في الأسر المعيشية. وما زال معنى حياة المرأة يحدده دور الأم والزوجة^(٢).

(٢) Ana Rico de Alonso. "Procesos de socialización y formación de roles de género: el papel de la familia, la educación y los medios". In Catalina Turbay and Ana Rico de Alonso. Construyendo identidades: niñas, jóvenes y mujeres en Colombia. Santa Fe de Bogotá, 1994

وفي حالة الحياة الأسرية الحضرية، يقدم التحاق المرأة بالعمل دعماً اقتصادياً ولكنه قد يتسبب أيضاً في صراعات نظراً لما لدى الزوج أو زميل العمل من تصور بشأن العمل الذي تضطلع به زوجته أو زميلته حيث لا يزال التنميط قائماً بشأن العلاقات بين الجنسين.

وفي عام ١٩٩٥، أجريت دراسة^(٣) لتحديد الأثر الحقيقي للقانون المتعلق بالطلاق في حالة الزواج المدني والديني (القانون ٢٥ لعام ١٩٩٢) على المجتمع والأسرة، استناداً إلى الدراسات الاستقصائية لقضاة المحاكم الأسرية في البلديات الرئيسية في البلاد. وتدل آراء القضاة بشأن اتجاهات كل من الزوجين إزاء العمل الذي يؤديه الآخر على مفهوم جنسي للأدوار في العلاقات الأسرية.

ووفقاً لهؤلاء القضاة، يشعر معظم الرجال بالإهمال العاطفي أو يعتبرون أن زوجاتهم يهملن التزاماتهن الأسرية. وهذا يدل على أنهم يعتقدون أن المرأة مسؤولة عن الأسرة المعيشية وينبغي أن ترضى احتياجات زوجها وأطفالها. ومن الجدير بالذكر أيضاً ما يبديه الأزواج من افتقار في الثقة في زوجاتهم نظراً لأنه، حسب رأي قضاةهم أيضاً، عندما تذهب زوجاتهم للعمل فإن الأزواج يرون في ذلك فرصة لعدم الوفاء. أما المرأة فإنها في مقابل ذلك تعتبر عمل زوجها عذراً لعدم المساعدة في المهام اليومية للأسرة المعيشية.

آراء كل من الزوجين في عمل الزوج الآخر

المرأة %	الرجل %	
٢٦,٥	٥,٦	لا يساعد في الأعمال المنزلية
٨,٨	١٩,٤	فرص لإقامة علاقات خارج الزواج
٥,٩	٢٧,٨	إهمال الالتزامات الأسرية
٤٤,١	١٣,٩	أسباب أخرى

ويشير البند المعنون "أسباب أخرى"، حسب القضاة، إلى تقدير كل من الزوجين لعمل الزوج الآخر. وتنظر المرأة نظرة إيجابية لعمل الزوج، في حين ينظر الرجل إلى عمل زوجته على أنه سلبي.

(٣) Presidential Advisory Commission on Social Policy, Secretariat for Women's and Gender

.Affairs, Mujer y Divorcio. Elementos para la Discusión. Santa Fe de Bogotá, 1995

التنميط في التعليم

حققت كولومبيا في الآونة الأخيرة مساواة نسبية بين الذكور والإناث فيما يتعلق بمعرفة القراءة والكتابة والالتحاق بالتعليم والاستمرار فيه. غير أن التنميط الجنسي ما زال قائما في المدارس الأولية والثانوية، ويظهر في المعاملة المختلفة للبنين والبنات في سياق المناهج الدراسية وفي الكتب التعليمية والمواد الأخرى.

ولدى المدرسين الذكور والإناث توقّعات مختلفة بالنسبة لأداء وسلوك البنين والبنات، ويتم تقسيم الأنشطة حسب الجنس، وينظر إلى بعض المواد على أنها مناسبة لأحد الجنسين بدرجة أكبر من الآخر:

* توقّعات الذكاء والتعبير الشفوي أكبر بصفة عامة عند البنين.

* حلقات العمل التقنية تُحجز عادة للبنين.

* الوعي الجمالي، والعناية الشخصية، ومفهوم خدمة الآخرين و "الأخلاقيات" مغروسة بدرجة أكبر بين البنات.

وعلى الرغم من أن معظم المدرسين من النساء، فإن الرجال يشغلون كبار الوظائف في كثير من المدارس^(٤).

وتحتوي الكتب المدرسية على كثير من الصور والعروض النمطية للجنسين. وتوضح هذه الحالة دراسة تحليلية^(٥) أجريت عام ١٩٩٣ عن العلاقات بين الجنسين في ١٥ كتابا مدرسيا بشأن مختلف المواد للصفين العاشر والحادي عشر التي تنتجها عدة دور للنشر.

* تصوير الشخصيات ونمط المشاركة حسب الجنس - أظهر تحليل كمي أن ١٧,٧ في المائة فقط من جميع الشخصيات في النصوص (١٠ ٧١٣) كانت نسائية. ويتبين من تحليل نوعي أن دور الرجال في هذه العروض يأتي دائما إيجابيا وبارزا وجليدا بالتقليد، في حين أن الشخصيات القليلة التي تظهر بها المرأة توحى بالفكرة القائلة بأن المرأة ودورها لا يظهران. وجسم الذكر هو الجسم الوحيد المستخدم بصفة عامة لشرح وظائف الأجهزة المختلفة، في حين أن جسم الأنثى لا يصور إلا بصدد الولادة والرضاعة.

(٤) Catalina Turbay. "Género, desarrollo humano, educación y socialización". In Turbay and Rico

.de Alonso. Op. cit

(٥) Catalina Turbay. "Los Textos Escolares y la socialización de Género". In Educacion y cultura,

.Textos Escolares, un Debate Necesario. Santa Fe de Bogotá, Fecode, 1993

* المشاركة حسب الجنس في المجال الخاص - تصور الأعمال المنزلية على أنها من مهمة المرأة. ففي ٧٧,٧ في المائة من الحالات تظهر المرأة وهي تؤدي أعمالاً منزلية. وفي المقابل، تظهر ١٦,٧ في المائة فقط من النساء وهي تشارك في أنشطة أسرية تعتبر تقليدياً بأنها "رجالية" (توفير الموارد، الإدارة، اتخاذ القرار، الاستثمارات). والحالة مماثلة فيما يتعلق بتنشئة الأطفال: إذ يصور الرجل على أنه يشترك في معظم الأحيان في الأنشطة الاجتماعية مثل إرساء القواعد والقيم. ويتبين من تحليل نوعي أن الأعمال المنزلية وتنشئة الأطفال هي من مسؤولية المرأة، باعتبار أنها "وظائف طبيعية". وتؤكد النصوص التوحيد والاعتماد على الأنشطة التي تؤديها شخصيات من حيث نوعية جنسها، كما لو كان الذي يعمل نوع من التوزيع الطبيعي.

* المشاركة حسب الجنس في المجال العام - تظهر المرأة وهي تضطلع بأعمال منتجة في ٧,٧ في المائة فقط من الحالات، في حين تظهر وهي تؤدي أعمالاً منزلية في ٨٨,٢ في المائة من الحالات. وينظر إلى عالم الأعمال المنتجة على أنها رجالية بالدرجة الأساسية ما عدا المهن التي تعرف تقليدياً بأنها نسائية: التمريض، وأعمال السكرتارية، والطبخ. ويصور العالم السياسي على أنه رجالي بصفة أساسية. ونفس الشيء ينطبق على نصوص التاريخ والفلسفة: صناع التاريخ والفلاسفة هم من الرجال.

* المشاركة في ألعاب الأطفال - يعكس تصوير الشخصيات تقسيماً للجنسين على أساس التنميط الجامد. فالأولاد يلعبون في الخلاء ويؤدون أدوار القيادة في مجموعات مختلطة من الأطفال؛ ويبقى البنات في الداخل ويقمن بأدوار سلبية.

* ملامح الشخصية، والمصالح، والاتجاهات، والقدرات - يصور الرجل حسب الصور النمطية للطابع الرجالي (الاستقلالية، العدوانية، السلطة، الموثوقية، مهارات المحادثة، الخ). في حين تُظهر المرأة هذه الخصائص في ١٢ في المائة فقط من الحالات. وينطبق الشيء نفسه على أنماط الخصائص النسوية (التبعية، الخضوع، عدم التيقن، الحدس، الانفعالية، الخ). وينشأ عن الرأيين التقليديين في الجنسين قسمة حصرية للشخصية تمنع الأشخاص من اعتبار أنفسهم كائنات متكاملة ذوات خصائص مؤنثة ومذكورة.

التنميط في العمل

ما زال الاتجاه قائماً بأن هناك مجالات للعمل تناسب الرجل دون غيره. فقد اعتبر المستقبل العسكري تقليدياً بأنه رجالي، نظراً لأن الحرب يفترض دائماً أنها من "عمل الرجل" وإن كانت تؤثر على المرأة أيضاً. ووفقاً للمعلومات المتوفرة^(٦)، كان لدى القوات المسلحة ككل في عام ١٩٩٣ ما مجموعه ١٥٠ ٠٠٠ عضو عامل، منهم ٢ ٥٣٠ فقط (١,٧ في المائة) من النساء: ٢٨١ ضابطاً و ٧٧٩ صف ضابط و ١ ٤٧٠ ضابط شرطة. ولدى القوات العسكرية ٦٢١ عضواً من النساء (٤٨٨ في الجيش، و ٨٣ في السلاح الجوي، و ٥٠ في البحرية)، بينما لدى الشرطة الوطنية ١ ٩٠٩ عضواً من النساء.

(٦) اللجنة الاستشارية الرئاسية المعنية بالسياسة الاجتماعية، أمانة المرأة وشؤون الجنسين.

.Mujer y Conflicto Armado. Santa Fe de Bogotá, 1995.

والضباط الإناث في القوات العسكرية ذوات مهن فنية (محاميات وطبيبات وممرضات ومعماريات و إحصائيات نفسانيات وإحصائيات اجتماعيات واقتصاديات ومديرات أعمال ومهندسات وإحصائيات بكتريولوجيات)، ولكن أعمالهن تقتصر عادة على مجال الخدمات ويلتحقن بسلاح الشؤون الإدارية والسوقيات. ويمكن ترقيةهن إلى رتبة العقيد فقط لأن الرتب الأعلى تتطلب الحصول على دراسات في تكتيكات محاربة رجال العصابات وقيادة القوات التي لا يمكن للنساء الاضطلاع بها. وفي المقابل، فإن النساء في الشرطة الوطنية يمارسن نفس المستقبل المهني ويضطلعن بالمسؤوليات نفسها مثل الرجال، لأنه من المفترض أن باستطاعتهن العمل بشكل أوثق مع المجتمع المحلي؛ ولا يوجد من الناحية النظرية أي حد للترقية بالنسبة للمرأة، ويمكنها الوصول إلى رتبة الجنرال.

وقد رفضت المحكمة الدستورية هذا التمييز ضد المرأة في القوات المسلحة. وفي عام ١٩٩٥، أيدت الحق في تكافؤ الفرص بالنسبة لامرأة كانت تريد متابعة مستقبلها كضابط في السلاح البحري في مواجهة رفض المدرسة الوحيدة في البلاد التي تقدم تدريباً ذا صلة يسمح لها بتلقي المنهج الدراسي لكونها امرأة.

وعلى العموم، لا ينظر إلى أعمال المرأة على أنها ذات قيمة ترتفع إلى قيمة أعمال الرجل؛ وتحال المرأة إلى العمل في القطاع غير المنظم مع ما يصاحبه من حرمان فيما يتعلق بالحصول على الموارد والقروض، الخ. (انظر الفرعين من هذا التقرير المتعلقين بالمادتين ١١ و ١٣ من الاتفاقية).

التحرش الجنسي

يمثل التحرش الجنسي بالمرأة في العمل مشكلة حقيقية وإن كانت غير مرئية في كولومبيا. ولا توجد دراسات يقام على أساسها تقييم لأبعاد هذه المشكلة أو وسائل مكافحتها. وقدم مشروع تشريع عن الموضوع إلى الكونغرس في عام ١٩٩٤ ولكنه تأجل.

وفي مجال التعليم، تعاقب المادة ١٢٥ من قانون التعليم العام لأول مرة في كولومبيا على تحرش المدرسين الجنسي بالتلاميذ. وينظر هذا القانون إلى التحرش الجنسي على أنه سوء سلوك من جانب المدرس الذي يمكن أن يوقف مؤقتاً دون مرتب خلال الإجراءات التأديبية. والمدرسون الذين تثبت إدانتهم تشطب أسماؤهم من جدول المشتغلين بالمهنة، وفقاً للنظام الأساسي لمهنة التدريس. غير أنه لا توجد أبحاث يوضع على أساسها تقييم لهذه المشكلة في قطاع التعليم أو يستند إليها الأثر العملي لهذا التشريع.

المرأة في أجهزة الإعلام

ما زال التنميط الجنسي قائماً في أجهزة الإعلام الكولومبية، ويظهر في نوع العمل الإعلامي الذي تقوم به المرأة وفي مضمون الرسائل الموجهة.

مشاركة المرأة في أجهزة الإعلام

يتبين من دراسة أجريت في عام ١٩٩٤ عن حالة المرأة في أجهزة الإعلام أنه على الرغم من ازدياد عدد النساء، فما زال عدد مَن يشغلن منهن مناصب عليا ضئيلا للغاية^(٧).

الصحف

تفيد دراسة استقصائية أجريت في عام ١٩٩٤ وشملت ١٤ صحيفة أن مشاركة المرأة في ازدياد، ما عدا في الوظائف العليا. وأظهرت الدراسة أنه لا يوجد في الواقع سوى ثلاث نساء فقط رئيسات للتحريير، وأن عدد محرري الأقسام من النساء أقل دائما من عدد الرجال، فيما عدا الصفحة الاجتماعية، حيث يمثل عدد المحررين من النساء ٨٨ في المائة، نظرا لأن ذلك يناسب مجالا ينظر إليه تقليديا على أنه "نسائي". وتمثل المرأة ٣٠ في المائة من الصحفيين وتشغل ٢١ في المائة من الوظائف الفنية (المصممون، والفنانون، والمصورون، والمصححون).

ومما يسترعي الاهتمام أن الصحيفة الأكبر توزيعا في البلد لا تضم امرأة واحدة بين كُتّاب أعمدتها الدائمين.

المجلات

تفيد دراسة استقصائية شملت سبع مجلات وطنية أن هناك امرأتين تشغلان منصب رئيس التحرير وامرأتين أخريين تشغلان منصب نائب رئيس التحرير.

التلفزيون

كشفت دراسة استقصائية شملت ٢٤ شركة للبرامج أن عددا كبيرا من النساء يشغلن مناصب إدارية (٤٥ في المائة) ومناصب صحفية (٤٥,٥ في المائة)، ولكن ٥ في المائة فقط من المناصب الفنية تشغلها المرأة (مشغلو الكاميرات وفنيو الإضاءة، ومديرو المسرح، ومركبو الأفلام، ومهندسو الصوت). وتشغل المرأة في الأغلب بعض وظائف الإنتاج مثل المكياج، وتصميم الأزياء، والمؤثرات الصوتية، ومساعدتي الإنتاج.

Patricia Alvear. Las Mujeres y la Comunicación. Perfil Aproximado de la Situación en (٧)

.Columbia. Santa Fe de Bogotá, Cine Mujer, 1994

الإذاعة

تزيد دراسة استقصائية شملت ٢٧ محطة إذاعية أن مشاركة المرأة متدنية للغاية في جميع المناصب بالمقارنة بأجهزة الإعلام الأخرى. وأن أربعا فقط من النساء (١٤ في المائة) يشغلن مناصب إدارية ولا يوجد سوى امرأتين فقط في منصب رئيس غرفة الأخبار (٩ في المائة). وعدد ضئيل جدا من النساء يشغلن مناصب فنية (٣,٥ في المائة).

صورة المرأة في أجهزة الإعلام

لا يشكل وجود المرأة في أجهزة الإعلام ضمنا بأن محتوى الرسائل سوف ينهض بتحقيق المساواة للمرأة، وذلك لأن ما ينعكس في الواقع عادة هو النظرة النمطية للجنسين التي تسود المجتمع. وكقاعدة عامة، تساعد صورة المرأة التي تبثها أجهزة الإعلام على تشجيع النمطية الجنسية، حيث أنها تعزز المفهوم التقليدي لدور المرأة في الحياة الخاصة.

ويصور الرجل على أنه يؤدي وظائف عامة ويقوم بأدوار رياضية وتنفيذية وثقافية، في حين يرجع للمرأة إلى الأسرة وإلى أدوار ربة المنزل أو الزوجة أو الابنة. وتصور المرأة أيضا على أنه موضوع جنسي يمكن استدراجه واستخدامه. وتوجد هذه الأنماط الجامدة أيضا في الرسائل الإعلامية. غير أنه ينبغي الاعتراف بأن بعض الأشخاص، مثل منتجي المسلسلات التليفزيونية، يبذلون جهودا خارقة لعرض صور غير تقليدية للجنسين في أجهزة الإعلام.

أنشطة تتعلق بدور أجهزة الإعلام

كانت وزارة الاتصالات تضطلع منذ عام ١٩٨٨ ببرنامج للمرأة والطفل والاتصال يرمي إلى توليد ثقافة جديدة تدعم أطفال كولومبيا ونساءها وشبابها عن طريق استحداث إجراءات للإعلام والتعليم والاتصال تعزز حماية حقوق هذه الفئات من السكان ورعايتهم:

* الإعلام - يتمثل الهدف في استخدام أجزاء مختلفة من أجهزة الإعلام الوطنية والإقليمية والمحلية لبث رسائل إلى عموم السكان فضلا عن رسائل خاصة أو مباشرة بشأن حقوق الطفل والمرأة والنهوض بأنشطة من أجل تنميتها الشاملة.

* التعليم - يتمثل الهدف في استحداث إجراءات تعليمية وخدمات مشورة وبحث لدعم القطاعات العاملة مع هذه الفئات من السكان.

وفي عام ١٩٩٦، عقد المكتب الوطني لتحقيق المساواة للمرأة بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية للمرأة، منتدى بعنوان "النتحدث عن اتصال لا يميز بين الجنسين"، تناول عدداً من الأمور الأساسية:

* تواصل أجهزة الإعلام استخدام تصنيفات أساسية ثنائية المحور في مقالاتها وبرامجها عن أدوار الرجل والمرأة، مثل التصنيفات الخاصة/العامة فيما يتعلق بتقسيم العمل حسب الجنس والفصل بين الأدوار، أو الحدس/الانفعال والعقل/التجريد لبيان الحالات السيكولوجية المختلفة للجنسين.

* على الرغم من وجود أعداد كبيرة من النساء يعملن في أجهزة الإعلام، فإنه ليس من المعروف الدور الذي تقوم به الصحفيات في بناء صور بواق غير نمطي يساعد على إيجاد ثقافة لتحقيق المساواة للمرأة.

* من المستصوب، من أجل إقامة أخلاقيات لا تميز بين الجنسين في أجهزة الإعلام، تطبيق ممارسة مستمرة من أجل تحليل عرض الحقائق المختلفة في أجهزة الإعلام وكفالة قيام توافق في الآراء بشأن إعادة تقييم أدوار الصحفيات والصحفيين في تشكيل الصور الاجتماعية.

* ما زالت المرأة تصوّر في الإعلانات على أنها موضوعات جنسية.

العنف ضد المرأة

الحالة الداخلية والعنف الجنسي

تنص المادة ٤٢ من الدستور على أن أي شكل من أشكال العنف في الأسرة يدمر الانسجام والوحدة، وتقضي بالمعاقبة عليه بموجب القانون. وبالإضافة إلى ذلك، وقّعت كولومبيا في عام ١٩٩٤ اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن منع العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه وإنهائه، وصوّدت عليها بموجب القانون ٢٤٨ لعام ١٩٩٥. وتنفيذاً للتفويض الدستوري (الفقرة ٥ من المادة ٤٢)، أصدر الكونغرس القانون ٢٩٤ لعام ١٩٩٦ بشأن الإساءة الجنسية والعنف في الأسرة. ويعتبر هذا القانون من قبيل الجرائم مختلف الوسائل التي يقع بها العنف، ويضع إجراءات وتدابير لحماية ومساعدة ضحايا الإساءة، ويعهد إلى المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة بالمسؤولية عن السياسات والخطط والبرامج الرامية إلى منع هذا النوع من العنف والقضاء عليه.

ومن بين التدابير الواردة في القانون لابد من استرعاء النظر بصفة خاصة، بالنظر إلى تأثيرها لصالح المرأة، إلى التدابير التي تقضي بتزويد القضاة بوسائل لحماية المرأة، وإصدار الأمر إلى المعتدي بترك المنزل الذي يتقاسمه مع الضحية، واعتبار العنف الجنسي بين الزوجين على أنه جريمة. غير أن القانون، للأسف، يقرر عقوبة أقل شدة بالنسبة للعنف الجنسي بين الزوجين (الحبس لمدة ستة أشهر إلى سنتين) بالمقارنة بالعقوبات المنصوص عليها في القانون الجنائي بالنسبة لجرائم الجماع الجنسي المقترن بالعنف (السجن لمدة سنتين إلى ثماني سنوات) والأفعال الجنسية الأخرى المقترنة بالعنف (من سنة إلى ثلاث سنوات).

ومشكلة العنف المنزلي ليست جديدة في كولومبيا، ولكن لم يشرع في مناقشتها ودراساتها إلا في الثمانينات، على الرغم من أن الجانب المتعلق بالتحقيق ما زال بحاجة إلى التوسع والتعزيز.

ومن الناحية التاريخية، تكمن جذور هذا العنف في البنيان السلطوي الأبوي الذي يحدد العلاقات الأسرية، الأمر الذي يسفر عن امتلاك الرجل، بوصفه الشخص الذي يوفر الدخل للأسرة، لسلطة على المرأة التي أحيانا ما تجد نفسها في موقف التبعية والدونية.

وقد ساعد تحديث المجتمع وانضمام المرأة إلى عالم العمل على تغيير المفهوم التقليدي للأسرة، مما تسبب في اختلال الكيان التقليدي ونشوء صراعات جديدة في العلاقات بين الزوجين تدفع إلى انطلاق العنف وخاصة ضد المرأة والأطفال.

وفي عام ١٩٩٥ أجريت دراسة استقصائية وديمغرافية وصحية تناولت بالبحث العنف المنزلي وخلصت إلى ارتفاع مستوى إساءة معاملة المرأة والأطفال. ومن بين النساء المتزوجات أو المساكينات اللاتي شملتهن الدراسة، أسيئت معاملة ٥٢ في المائة منهن من جانب أزواجهن، ووجه السبب إلى أكثر من النصف، وتعرض أكثر من الثلث للضرب. وتماثل هذه الأرقام نظيراتها التي توصلت إليها الدراسة الاستقصائية لعام ١٩٩٠.

وأوضحت النساء اللاتي تعرضن للإهانة (٣٣ في المائة) أن الأسباب ترجع إلى سوء الطبع (٢٨ في المائة) والغيرة (٢٠ في المائة) ونوبات السكر (١٧ في المائة). وقد عزت أيضا النساء اللاتي تعرضن للضرب من جانب أزواجهن (١٩ في المائة) أسباب ذلك إلى السكر (٣٣ في المائة)، والغيرة (٢٨ في المائة)، واحتداد الطبع (١١ في المائة). وكلما انخفض مستوى التعليم وازداد عدد الأطفال، اشتد العنف المعنوي أو البدني.

ومن بين جميع النساء اللاتي تعرضن للضرب، أبلغ ٢٧ في المائة الوقائع إلى السلطات. ويرتفع هذا الرقم بعض الشيء عن الرقم الذي توصلت إليه الدراسة الاستقصائية لعام ١٩٩٠ قبل ذلك بخمس سنوات، عندما أبلغ ١١ في المائة فقط من النساء ضحايا العنف البدني عن ذلك. وقام ١٠ في المائة بزيارة إلى مراكز الشرطة وثمانية في المائة إلى لجنة للأسرة، وخمسة في المائة إلى المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة.

وشملت الأسباب التي من أجلها لم تقم المرأة بالإبلاغ عن العنف المنزلي: الاعتقاد بأن باستطاعتها حل المشكلة دون مساعدة (٣١ في المائة)، والخوف من الانتقام (٢٢ في المائة)، والاعتقاد بأنه سوف يحدث تغيير للزوج.

لجان المرأة

أُنشئت لجان الأسرة بموجب قانون القُصُر بوصفها وسيلة خاصة لمعالجة مشكلة العنف المنزلي. وهي تضطلع بمهام شرطية وتقوم المجالس البلدية بتنظيمها بوصفها جزءا من نظام رعاية الأسرة. وينظر إليها على أنها أنسب وظيفة لمحاربة هذا النوع من العنف نظرا لما يتوفر لديها من خدمات للمحامين

والأخصائيين النفسانيين والأخصائيين الاجتماعيين والأطباء الذين يمكنهم إيلاء اهتمام مباشر إلى ضحايا الاعتداء و/أو مرتكبيه. وهم يضطلعون أيضا بمهام التوفيق ولكن فيما يتعلق بمدفوعات نفقة الأسرة فقط.

وقد أنشأ المجلس الرئاسي المعني بالشباب والمرأة والأسرة لحكومة الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٤ برنامجا لتعزيز لجان الأسرة التي عكفت فور تشغيلها على تناول مسألة تدريب الأفراد، بما في ذلك. تقديم الدعم لتوفير المعدات والإدارة ونظم المعلومات. ونتيجة لذلك، ازداد عدد اللجان من اثنتين في عام ١٩٩٠ إلى ١٨٠ في عام ١٩٩٤ بالنسبة للبلد في مجموعها^(٨). وقد نُقل هذا البرنامج إلى المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة عندما تولت حكومة ١٩٩٤ - ١٩٩٨ شؤون الحكم، ولكنه للأسف فقد زخمه الأولي وتوقف تنفيذه. ولا يوجد حاليا أي هيئة وطنية تشرف على لجان الأسرة.

دعاوى الولاية

أصبحت دعاوى الولاية أيضا وسيلة هامة للدفاع ضد العنف المنزلي وتستخدمها المرأة بصفة خاصة. وفي عدة حالات كهذه، قررت المحكمة الدستورية أن المرأة و/أو أطفالها لا حول لهم في مواجهة الرجل وأمرت سلطات الشرطة باتخاذ التدابير اللازمة للحماية ومراقبة سلوك المدعى عليهم الذين يحظر عليهم ارتكاب أعمال عنف.

العنف بسبب الصراع المسلح^(٩)

كان السكان من النساء في السنوات الأخيرة ضحية مباشرة للعنف السياسي الذي اشتد نتيجة لأعمال رجال العصابات والجماعات المسلحة وارتباط هذه الأعمال بالاتجار بالمخدرات. ولكن النساء تعاني أيضا بوصفهن ضحايا غير مباشرة لوفاة أزواجهن ورفقائهن نتيجة للعنف، والتشرد، والأعباء الثقيلة التي يتعين عليهن احتمالها في مناطق الصراع المسلح.

ويتبين من الجدول التالي أعداد ضحايا العنف السياسي من النساء في الأعوام ١٩٨٩ و ١٩٩١ و ١٩٩٣:

(٨) المجلس الرئاسي المعني بالسياسة الاجتماعية. Programa Comisariías de Familia. Area de Proteccion y Asistencia Legal. Informe General, December 1994. Santa Fe de Bogotá, 1995

(٩) المجلس الرئاسي المعني بالسياسة الاجتماعية. Presidential Council on Social Policy. Mujer y Conflicto Armado. Santa Fe de Bogotá, 1995

ضحايا العنف السياسي من النساء*

المجموع	النساء	العدد	%
٣ ٨٥٦	١٢,٢	٤٧٠	١٩٨٩
٣ ٠٩٩	٦,٥	٢٠٤	١٩٩١
٢ ٩١٤	٧,٨	٢٢٩	١٩٩٣

* تشمل أرقام ١٩٨٩ و ١٩٩١ العنف السياسي (جرائم قتل واختفاء واختطاف وتعذيب وإصابات واحتجاز وهجمات وتهديدات) وأعمال عنف يفترض أنها سياسية. وتشمل أرقام ١٩٩٣ انتهاكات للحق في الحياة والسلامة الشخصية المرتكبة من قبل عملاء للدولة ولغير الدولة.

تشرد المرأة

أفادت دراسة أجرتها اسقفية كولومبيا في الفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٤ أن ٢٠٤ ٣٤١ من مجموع ٢٦١ ٥٨٦ من المشردين البالغين في كولومبيا كانوا من النساء، أي بنسبة ٥٨,٢ في المائة من المجموع. وكان الرقم بالنسبة للرجال هو ٢٤٥ ٠٥٧ ، أي ٤١,٨ في المائة من المجموع.

ولكن المرأة لم تكن ضحية مباشرة فقط للعنف السياسي. بل هي تعاني أيضا من آثاره بدرجة أكبر. ذلك أن الأرامل والنساء المهجورات هن اللاتي يعانين أكبر قدر من الضرر النفسي عندما يصبحن فجأة رئيسات للأسرة، وينتزعن من بيوتهن ويعشن في ظروف من الفقر المدقع.

ومن الصعب قياس تشرد الأسر نتيجة للعنف في كولومبيا لأنه من الواضح أن الناس يخشون من الإبلاغ عن الوقائع وينتشر الخوف من الانتقام على نطاق واسع. وتفيد أحدث أرقام إدارة الإحصاء الوطنية من تعداد ١٩٩٣ أن ٨٢٢ ٢٥٨ من مجموع ١٠٢٣ ١١٧ كولومبيا ممن فقدوا الزوج هم من النساء، أي ٨٠ في المائة من المجموع. وفي مديرتي أنطويكيا وفال ديل كوتشا اللتين لديهما أعلى أرقام للعنف، أكبر عدد أيضا من الأرامل. وإذا ما أخذت هذه الحقيقة مع الواقع الذي يفيد أن أكثر من نصف هؤلاء النساء هم من الشابات، لأمكن التوصل إلى نتيجة تقول أن ترملهن مرجعه العنف.

ويمكن تلخيص أثر التشرد على المرأة فيما يلي:

* معظم النساء يصبحن رئيسات للأسر المعيشية عقب الترميل أو انفصام العلاقة الزوجية. وتنفذ تقديرات مؤتمر الاسقفية أن من بين السكان المشردين ٢٤,٦ في المائة من الأسر المعيشية ترأسها امرأة.

* يتسبب فقدان الزوج أو الرفيق أو الإبن، بالإضافة إلى التشرد القسري، في صدمة نفسية شديدة.

* التشرد ينقل إلى المرأة كل المسؤولية تقريبا عن اقتصاد الأسرة.

* يواجه النساء المشردات صعوبة هائلة في تنظيم حياتهن بسبب الصدمة التي تصيبهن وانخفاض مستوى تعليم المرأة الريفية - ومعظمهن من الريفيات.

* تتعرض المرأة المشردة أكثر من غيرها إلى اعتداءات جنسية وقد تسقط بسهولة أكبر في براثن الدعارة نظرا لافتقارها إلى الحماية الاجتماعية والنفسية والاقتصادية.

ولمعالجة هذه الحالة أعدت الحكومة الكولومبية البرنامج الوطني المتكامل للمشردين عن طريق العنف (المجلس الوطني للسياسات الاقتصادية والاجتماعية، العدد ٨٠٤ في ٢ في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥)، الذي يضع استراتيجيات لمنع (نظم المعلومات والتدخل المبكر، وإنشاء وكالات مثل مجالس الأمن الإقليمية والبلدية)، واستراتيجيات لإجراءات الطوارئ (المساعدة المقدمة في حالات الطوارئ، وبناء المؤسسات، والمشاركة المجتمعية)، واستراتيجيات لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي وتوطيده (الإصلاح الزراعي، والنهوض بالمشروعات الصغيرة، والصحة والتعليم، والإسكان، والعمل).

وعلى الرغم من أن هذا البرنامج ليس موجها بالتحديد إلى المرأة المشردة، فقد أعد مكتب المرأة الريفية بوزارة الزراعة إطار عمل موجه بالتحديد إلى المرأة بوصفه إحدى استراتيجيات هذه السياسة الوطنية. وقدمت وزارة الداخلية بدورها إلى الكونغرس مشروع قانون بشأن التدابير الرامية إلى المساعدة في منع التشريد القهري وتقديم الرعاية والحماية وإعادة التأهيل للمشردين في البلد.

حالات اختفاء المرأة والمعتقلات السياسيات

وفقا لرابطة أقارب المحتجزين والمختفين، كان نحو خمسة في المائة من مجموع ٥٤٩ ضحية للاختفاء القسري في عام ١٩٩٤ من النساء. ولكن الأثر الأكثر خطورة لهذا الشكل من أشكال العنف هو الدور الذي يتعين على المرأة أن تقوم به بوصفها رئيسة لأسرة معيشية، تعالج احتياجات البقاء وتصبح رعية سياسية لا تثق في الدولة على الإطلاق (المجلس الرئاسي المعني بالسياسة الاجتماعية، ١٩٩٥).

المرأة وقوات حرب العصابات

وفقا لمكتب المفوض السامي لشؤون السلم، يوجد نحو ٨٣٠ ١٠ من مقاتلي حرب العصابات في الأراضي الكولومبية. وإن كان عدد المتمرعات من النساء غير معروف، فمن المعتقد أنه قد ازداد في السنوات الأخيرة.

ولا تنهض عدم شرعية أنشطة المقاتلات من أفراد حرب العصابات كسبب لتجاهل التمييز الذي يتعرضن له في قوات حرب العصابات. وعلى الرغم من اشتراكهن في القتال لأسباب تكتيكية، فإنه بالنظر إلى أنهن يثرن قدرا أقل من الشكوك ويتعرضن لقدر أقل من القمع من جانب السلطات، فهن عامة لا يشتركن في القرارات المتعلقة بالسياسة ولا يشغلن عادة مناصب قيادية، ودورهن ثانوي دائما ويتألف من أعمال "منزلية" بصفة رئيسية.

وبالإضافة إلى ذلك، تواجه المرأة التي يعاد إدماجها في الحياة المدنية أيضا مشكلات خطيرة فيما يتعلق بهويتها الجنسية ومشروعية وضعها الجديد، وذلك لأن المجتمع المدني يرفضها^(١٠) ويواجهها بماضيها السياسي بقدر أكبر مما يواجه الرجل في ظروف مماثلة.

موجز الإجراءات المتخذة

التعليم

بدأ العمل في توثيق التنميط الجنسي في النصوص والصور الواردة في الكتب المدرسية؛ وكان هذا العمل بمثابة الأساس الذي استند إليه في نشر كتيب لتعليم المدرسين في هذا الموضوع وضمان التوصل إلى اتفاقات مبدئية مع ناشري الكتب المدرسية (انظر الفرع من هذا التقرير المتعلق بالمادة ١٠ من الاتفاقية).

أجهزة الإعلام

أجريت دراسات بشأن عدد النساء اللاتي يشغلن وظائف فنية وتقنية في مختلف أجهزة الإعلام، وبشأن الأنماط الجاعمة المتعلقة بالذكر والأنثى والتي تعرضها هذه الأجهزة. وعقدت أيضا مننديات بشأن المرأة في أجهزة الإعلام. ولدى وزارة الاتصالات برنامج للنهوض بأبحاث عن المرأة وأجهزة الإعلام والترويج لحقوق المرأة.

(١٠) المرجع السابق.

العمل

أجريت دراسة تناولت عددا من النساء في القوات المسلحة وما يواجهنه من قيود.

التقدم والصعوبات

حققت كولومبيا تقدما هاما فيما يتعلق بمهمة القضاء على التنميط الجنسي والعنف اللذين ما زالا قائمين في مختلف نواحي الحياة الاجتماعية:

* توثيق المشكلات.

* الشروع في تدريب المدرسين في مجال المحتوى الجنسي للتعليم.

* التفاوض وعقد اتفاقات مبدئية مع دور النشر بشأن إنتاج كتب مدرسية خالية من المحتوى الجنسي.

* اعتماد قوانين لمنع العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه.

* إجراء دراسات لتحديد حالة وأسباب ونتائج العنف الأسري والجنسي والسياسي فيما يتعلق بالمرأة بصفة خاصة.

* زيادة عدد النساء اللاتي يُبلَّغن عن سوء المعاملة من جانب أزواجهن أو رفقاتهن إلى السلطات المختصة.

* اعتماد المجلس الوطني للسياسات الاقتصادية والاجتماعية سياسة بالنسبة للمشردين نتيجة للصراع المسلح، والبدء في تنفيذ برنامج للدعم موجه إلى النساء اللاتي يرأسن أسرا معيشية بصفة خاصة.

* التجاء المرأة إلى دعاوى الولاية بوصفها وسيلة فعالة ومتوفرة للحماية من العنف في الأسرة.

وتصادف الصعوبات التالية في الجهود الرامية إلى القضاء على التنميط الجنسي:

* الثقافة المتأصلة التي تتعلق بالسلطة الأبوية والتي تضع المرأة من الناحية التقليدية في وضع أدنى ويتسم بالتبعية بالنسبة للرجل.

* العنف الواسع الانتشار في البلاد، الذي يؤثر على المرأة بطريقة مباشرة وغير مباشرة.

* عجز الدولة عن ضمان تطبيق تشريعات تعاقب على العنف المنزلي، والمفهوم المحدود لنطاق الإجراءات الممكنة، مما يجعل من الصعب معالجة المشكلة بأسلوب شامل.

* عدم كفاية فرص الوصول إلى برامج الترويج لحقوق المرأة مما يجعل من الصعب توليد قدر أكبر من التوعية بهذه المشكلات.

* نقص الموارد البشرية والمالية مما يحول دون قيام اللجان الأسرية بعملها على النحو الصحيح.

البغاء

المادة ٦

"تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة، بما فيها التشريعات لقمع جميع أشكال الاتجار بالمرأة واستغلال بغاء المرأة."

التشريعات

تحظر المادتان ١٢ و ١٧ من الدستور المعاملة اللا إنسانية والمهينة، والرق، والاستعباد، والاتجار بالأشخاص.

وفضلا عن ذلك، يأمر الدستور نظرا لأنه يجسد الحقوق الأساسية للطفل، بوجوب حمايته من أي شكل من أشكال الإهمال، والعنف البدني والمعنوي، والاختطاف، والبيع أو الاعتداء الجنسي، فضلا عن حمايته من الاستغلال في مجال العمل أو بأي طريقة اقتصادية أخرى، أو تشغيل الطفل في أعمال خطيرة.

والبغاء لا يشكل جريمة في كولومبيا، ويمكن للسلطات الإقليمية والمحلية تنظيمه على العكس من القواعد التي يعاقب عليها القانون.

وتحت عنوان "جرائم الاعتداء على الحرية والآداب الجنسية" يعاقب القانون الجنائي على الاتصال الجنسي والأفعال الجنسية الأخرى التي ترتكب مع أشخاص دون سن الرابعة عشرة، ويحدد الظروف المشددة في هذا الشأن (المواد ٣٠٣ - ٣٠٦). ويعاقب أيضا على القواعد والإرغام على البغاء ويحدد الظروف المشددة في هذه الشأن: عندما تكون الضحية طفلا دون سن الرابعة عشرة إذا كان الغرض نقله إلى خارج البلاد، أو إذا كانت الضحية حاملا (المواد ٣٠٨ - ٣١٠). وأخيرا يعاقب القانون على الاتجار بالمرأة وتحريض الأطفال والشباب على البغاء (المادتان ٣١١ و ٣١٢).

وفي المجال الدولي، فإن البروتوكول الإضافي لاتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ (المصادق عليها بموجب القانون ١١ لعام ١٩٩٢) بشأن الصراعات الدولية المسلحة، يلزم الدول باحترام الأفراد ويحظر أي انتهاك للكرامة الشخصية، وخاصة المعاملة المهينة أو الحط من الاعتبار، والإرغام على البغاء، وأي انتهاك آخر للآداب. وبالإضافة إلى ذلك، تصرح للنظم المتعلقة بإصدار التأشيرات ومراقبة الأجانب (المرسوم ٦٦٦ لعام ١٩٩٢)، بطرد الأجانب إذا مارسوا البغاء.

وينظم قانون الشرطة الوطنية (١٩٧٠) وقانون الشرطة المحلية (١٩٨٩) أماكن لممارسة البغاء ويصرح بالاحتجاز المؤقت للأشخاص الذين يترهبون من القوادة. وتنص أيضا على إعادة تأهيل من يقع في براثن البغاء من خلال تقديم رعاية صحية غير إلزامية وتدريب على العمل.

معالجة البغاء في كولومبيا

كان البغاء، من الناحية التاريخية، ظاهرة غير مرئية في كولومبيا، وكان من المسموح بها وإن كانت مستهجنة بصفة عامة من جانب مؤسسات البلد والمجتمع في عمومها. ولم تتوفر حتى عام ١٩٩٣ أي أرقام أو دراسات يمكن بواسطتها تقدير مدى البغاء على الصعيد الوطني. ولم يتم أيضا بحث البغاء المتعلق بالأطفال وإن كان يشكل انتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان، ينطوي على إهمال القصر والإساءة إليهم واستغلالهم.

بل أن الدراسات الحديثة نسبيا بشأن البغاء لا تتضمن سوى بيانات متناثرة ومتجزئة عن مداه في بوغوتا والمدن الأخرى، وهي على أية حال غير كافية لأغراض تحليل الطرائق والاتجاهات لإنشاء برامج للعمل.

وقد أجريت بعض الدراسات في التسعينات من جانب غرفة بوغوتا التجارية بشأن البغاء عامة وبشأن الأطفال الذين يتعرضون للاستغلال الجنسي في وسط بوغوتا. وكانت أهم النتائج المثيرة للانزعاج أن عدد الأطفال في هذه الحالة قد تضاعف خلال ثلاث سنوات، إذ ازداد القصر الموجودين في هذه الحالة وأعمارهم تتراوح بين ١٧,٩ سنة، من ٢٠٠ ١ في عام ١٩٩٠ إلى ٩٥٩ ٢ بحلول عام ١٩٩٣.

ويتجه الاتجار الدولي بالنساء، الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالبغاء وتديره شبكات منظمة، والذي لم يلق في الماضي سوى اهتمام ضئيل، إلى الازدياد في كولومبيا. وقد اتخذت اللجنة المشتركة بين المؤسسات تدابير مختلفة لمنع الاتجار بالمرأة في بلادنا والمعاقبة عليه.

وقد شرع في الاضطلاع بأنشطة للبحث والتوعية المؤسسية والمدنية في عام ١٩٩٤، إلى جانب برامج تتعلق بالبغاء ليس من الممكن تقييم نتائجه بعد. وأجرى مكتب وكيل النائب العام لحماية الطفل والأسرة ومكتب أمين المظالم دراستين مستقلتين، الأولى ذات نطاق جغرافي وبرنامجي أوسع، والثانية في مدن مختارة استنادا إلى خطورة المشكلة.

الدراسة التي أجراها مكتب وكيل النائب العام لحماية الطفل والأسرة

شملت هذه الدراسة أكثر من نصف كولومبيا. وتبين منها أن أنشطة المؤسسات المسؤولة عن التشخيص والمنع والتدخل فيما يتعلق بالبغاء تكاد تكون معدومة، وأن هناك نقصاً في التنسيق بين المؤسسات في معالجة المشكلة. ويقوم عدد من الهيئات الدينية والمنظمات غير الحكومية بالاضطلاع بأنشطة متفرقة وغير كافية دون تعاون من السلطات.

وبادر المكتب بتنفيذ برنامج وطني يستهدف بالتحديد بغاء القُصَّر: وقد اضطلع بالمرحلة الأولى في بوغوتا، والثانية في ١٨ مديرية، والثالثة المنفذة حالياً تستهدف ضمان استمرارية البرنامج في هذه الأماكن.

* وفي بوغوتا تفيد التقديرات أن عدد المتورطين في البغاء يبلغ في مجموعه ٦٠ ٠٠٠ على الأقل. وتم أيضاً تقييم الرعاية المقدمة من مؤسسات (مؤسسة ريناسر، وهيرماناس ادورتاريسز، والمديرية الإدارية للرعاية الاجتماعية)، وقدّم اقتراح إلى المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة الذي قام بوضع برنامج عمل لبغاء الأطفال والأحداث.

* واضطلع كجزء من تنفيذ البرنامج على الصعيد الوطني، بزيارات ميدانية إلى ١٨ مديرية (أتلنطيكو، وانتيوخيا، وكالداس، وكوشا، وشاكو، وغواجيرا، وهويلا، ومجدلينا، وميتا، ونارينو، ونورتي دي سانتاندير، وكوينديو، وريزارالدا، وسان اندريس، وسانتاندريد، وتوليمبا، وفالي)، واقترح أن تبدأ السلطات والمجتمعات المحلية في القيام بعمل وقائي وإجراء دراسات بشأن الحالة من أجل وضع نموذج محلي للتدخل.

وقد أسفرت الدراسة العامة عن النتائج التالية:

* من بين المديرية التي شملتها الدراسة، يوجد لدى انتيوخيا وسانتا في دي بوغوتا العدد الأكبر من بغاء الأطفال (٢٢,٢ في المائة) تليهما كالداس، وهويلا، وميتا، وريزارالدا وتوليمبا، التي لديها مجتمعة نسبة ٤٤,٤ في المائة.

* الأسباب الرئيسية لممارسة البغاء في المناطق الحضرية هي: (البطالة ٨٠ في المائة)، العنف المنزلي ونقص الدخل (٧٠ في المائة)، نقص التدريب (٦٠ في المائة). والأسباب الرئيسية في المدن المتوسطة والمناطق الريفية هي: العنف الواسع الانتشار والبطالة (٧٠ في المائة)، والعنف المنزلي (٦٠ في المائة)، وفي مجتمعات السود والمجتمعات الأصلية انحلال الأسرة وتأثيرات الثقافة الغربية (٧٠ في المائة)، والبطالة (٥٥ في المائة) تمثل الأسباب الرئيسية.

* وتأكد وجود شبكات وطنية ودولية للاتجار بالمرأة، ومستوردين ومصدرين للأطفال والبالغين، ومنظمات لضم عناصر جديدة تعمل على الصعيد المشترك بين المديرية.

* ٩٥ في المائة من الأطفال والشباب المنغمسين في البغاء قد تعرضوا للإساءة أو جاءوا من بيوت مهذمة (الأم - زوج الأم، أو الأب - زوجة الأب، أو الأمهات بلا أزواج، أو بدون أبوين).

* بغاء الأولاد أقل شيوعاً من بغاء البنات.

* تبين من الدراسة أن عدداً كبيراً من صغار البالغات يردن الكف عن العمل كبغايا ولكن لا توجد لديهن مقومات بديلة.

* لا تتوفر لدى معظم البنات والشابات معلومات كثيرة عن الأمراض الجنسية أو الحماية الجنسية أو وسائل تنظيم الأسرة.

وقد أدت هذه الدراسة إلى تمكين المكتب من تأكيد الحاجة إلى معاملة متميزة لكل فرد يعمل بالبغاء:

* من الصعب إنقاذ النساء البالغات الأكبر سناً من البغاء، ويوصى بأن توجه الجهود نحو الأطفال عن طريق الرعاية المتكاملة، والتنسيق بين المؤسسات، ووضع نموذج للتدخل يتناسب مع احتياجات كل منطقة، وتنظيم تدريب خاص للأشخاص الذين ينفذون البرنامج، بما في ذلك شرطة القُصّر، ورصد هجرة الأطفال لمنع وقوعهم في أيدي القوادين. وتفيد الدراسة أن البغايا ينظرن إلى الشرطة على أنها عدوهن الرئيسي، ويتهمن الشرطة بسوء المعاملة والابتزاز وإساءة استعمال السلطة. وعليه ينبغي اتخاذ إجراءات ضد السلوك المخالف للأصول من جانب بعض أفراد الشرطة ولا بد من تدريبهم على أن يسلكوا على نحو من شأنه تغيير صورتهم لدى المجتمع. وتوصي نتائج الدراسة بإنهاء المداهمات من جانب الشرطة التي تروّع الفتيات وتزيد من صعوبة أعمال المؤسسات الأخرى.

* وفيما يتعلق بالقوادة، أكدت الدراسة نقص الأبحاث الجدّية بشأن عدم المعاقبة على القوادة غير المنظمة والحصانة التي تحمي الشبكات الوطنية والدولية. وبالإضافة إلى ذلك، نوّهت الدراسة بأهمية إشراك مكتب المدعي العام في البرامج حتى يمكنه التحقيق في كثير مما يرتكب من جرائم ترتبط بالبغاء والمعاقبة عليها.

* وفيما يتعلق بزبائن البغايا، أكدت الدراسة أهمية تحسين التوعية بالمسائل الجنسية وتنظيم حملات في أجهزة الإعلام لزيادة الوعي بين الناس بشأن المشكلة وعواقبها القانونية (إفساد القُصّر) والعواقب الصحية (الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي). وبالإضافة إلى ذلك، أكدت أهمية الترويج لبرامج المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة التي تضطلع بها منظمات غير حكومية من أجل ضمان تعاون الشعب.

* وتم توقيع اتفاقات من جانب ٧٧,٨ في المائة من المديريات بشأن إنشاء شبكات لرعاية القُصّر ومنع إساءة معاملتهم، وذلك بمساعدة مختلف السلطات المحلية، وتشمل هذه الشبكات لجنة فرعية معنية بالبغاء

(تتألف من موظفي المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة، والمكاتب الصحية، ومكتب أمين المظالم، ومكتب المدعي العام، والانتربول، فضلا عن مدَّعين من محاكم الأسرة)؛ وتتوقف فعالية اللجان الفرعية على ما تبديه السلطات المحلية من اهتمام وقدرة على التنسيق. وبدأ المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة في تنفيذ برنامج عمل في سبع مديريات.

الدراسة التي أجراها مكتب أمين المظالم

أجريت هذه الدراسة في ثلاث مدن رئيسية (بارانكيلا، وليتشييا، وبيريرا) وفي منطقتين في بوغوتا ثبت خلالها أن المشكلة بالغة الخطورة. وعلى الرغم من أن الدراسة كانت محدودة المدى، فقد أسفرت عن نتائج بالنسبة لتحديد وقياس المشكلة وساعدت على حث الوكالات المختصة على البحث عن حلول شاملة:

* بلغ عدد الأطفال المُستغلّين جنسيا ٤٨٨، بما في ذلك ٤٤٥ فتاة وامرأة شابة.

* يتورط معظم الأطفال والشباب في البغاء في مدن بعيدة عن بيوتهم، وأن النساء يسافرن إلى هذه المدن في بداية الأمر للعمل في خدمة المنازل. ولدى معظمهن قدر ضئيل من التعليم ولم يستكملن دراساتهم الثانوية؛ بل إن كثيرا منهن لم يستكملن تعليمهن الأولي.

* معظم هؤلاء القُصّر يندرجون في الفئة العمرية ١٤ - ١٨ سنة، على الرغم من أن البعض قد أصبحن بغايا في سن العاشرة.

* والسبب الرئيسي الذي يؤدي بهن إلى البغاء هو العنف بمختلف مظاهره (٤٧,٢ في المائة): نفسي (٢٠,٨ في المائة)، مادي (١٩,٣ في المائة)، جنسي (٧,١ في المائة). والسبب المشترك الثاني هو تفسخ الأسرة (٣٥ في المائة).

* وتشمل المشكلات التي ذكرتها البغايا: الخوف من الإصابة بأمراض جنسية (١٧,٤ في المائة)، المعاملة العنيفة من جانب الشرطة (١٧,٢ في المائة)، عدم الأمن (١٥,٨ في المائة)، إساءة المعاملة من جانب الزبائن (١٥ في المائة).

* وفيما يتعلق بالحلول المذكورة، فإن ٢٤,٧ في المائة من البغايا تبحثن فكرة كسب المال بطريقة أخرى، و ١٨,٥ في المائة يردن الدراسة، و ١٠,٣ في المائة يردن ترك الدعارة.

وكانت النتيجة العامة التي توصل إليها مكتب أمين المظالم بشأن الإدارة المؤسسية في عام ١٩٩٤ هي أنه يوجد نقص في البرامج التي تستهدف الأطفال المُستغلّين جنسيا. وكان برنامج المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة قد بدأ لتوّه في ذلك الوقت.

البرنامج المتكامل للمعهد الكولومبي لرعاية الأسرة من أجل رعاية البغايا الأطفال

يرمي هذا البرنامج الذي يستهدف البغايا دون سن الثامنة عشرة وينفذ بموجب اتفاقات مع عدد من المنظمات غير الحكومية، إلى إدخال الأنشطة المتعلقة بالتدريب والمساعدة على الصعيد الوطني. وتشمل الاستراتيجيات ما يلي:

* إقامة المشاركة والمناقشة والتوعية على صعيد المؤسسات.

* تدريب مديري المشاريع.

* طرق التعامل مع البغايا الشابات وتقديم الخدمات التالية إليهن: الإلحاق الطوعي للأطفال والشابات بمأوى (مركز طوارئ) ثم بمركز علاج (لمعالجة مشكلات أخرى مثل إدمان المخدرات والمشروبات الكحولية والایدز) أو بيوت دائمة للاتي يقررن تغيير أسلوب حياتهن. وتقدم مراكز العلاج حلقات عمل تدريبية في مختلف المهن.

وقد بدأ هذا البرنامج في بوغوتا بإنشاء لجنة مشتركة بين المؤسسات تتألف من المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة، ومكتب وكيل النائب العام، وأمين المظالم، وإدارة الصحة، ومكتب المدعي العام، والانتربول، ووزارة التعليم.

ويجري تنفيذ البرنامج في سبع مديريات يوجد لدى المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة مكاتب إقليمية بها (سانتندر الشمالية وانتيوكيا، وريزيرالدا، وفالي، وتوليمبا، وسيزار).

وعلى الرغم من المشكلات المصادفة، مثل الافتقار إلى التعاون من جانب الهيئات الرسمية، وعدم الاهتمام من جانب الجمهور والمؤسسات، والبعد الاجتماعي للمشكلة، فقد أجرى مكتب وكيل النائب العام، كجزء من وظائفه الإشرافية، تقييماً أولياً للبرنامج يمكن تلخيصه فيما يلي:

- لدى سبعة من العواصم وكالات دائمة ترعى الأطفال في مختلف المرافق: ٢١٠ في بوغوتا، و ٢٠ في بوبايان، و ٢٠ في كوشوتا، و ٤٢ في بيريرا، و ٣٥ في ايباغوي، و ٤٠ في كالي، و ٨٠ في ميدلين.

- تتعامل المكاتب الإقليمية الستة ومكتب بوغوتا مع ٨٢ طفلاً في الشهر على الصعيد الوطني، ويبلغ المتوسط الإقليمي الشهري نحو ١٢ طفلاً.

- تم الشروع في تحديد الأطفال والشباب الذين يعانون من الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي: ٨٨ من حالات الإصابة بأمراض تنتقل بالاتصال الجنسي و ٢٦ حالة إصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في بوغوتا؛ و ١٢ حالة إصابة بأمراض تنتقل بالاتصال الجنسي أو بفيروس نقص المناعة البشرية في بوبايان؛ وفي كالي حيث لم تكتشف إصابة بفيروس نقص المناعة البشرية كان هناك ٢٥ طفلاً يعانون من أمراض تنتقل بالاتصال الجنسي.

برنامج شرطة العاصمة بوغوتا

تضطلع شرطة العاصمة بوغوتا منذ نحو عام "ببرنامج من أجل الحياة والأمل"، يرمي إلى مساعدة البغايا وتحسين ظروف معيشتهم عن طريق برامج تدريبية. وتبذل أيضا جهود للقضاء على العداوة التقليدية بين البغايا والشرطة القائمة على الخوف والشعور المتبادل بعدم الثقة.

ويحاول البرنامج الاهتداء إلى مهن بديلة للبغايا اللاتي يمكن أن يلتحقن ببرامج دراسية للتعليم الابتدائي والثانوي، ودراسة عمليات الحاسوب، وتلقي دراسات في أعمال السكرتارية والأعمال اليدوية، وحضور اجتماعات للتحسين الشخصي. وينفذ البرنامج في الجامعة العمالية ويحضره حاليا ٥٠٠ ٢ طالب.

دراسة أجرتها وزارة العدل بشأن الاتجار الدولي بالمرأة

تفيد هذه الدراسة الأخيرة أن كولومبيا تمثل واحدا من المراكز الرئيسية للعمليات الأمريكية اللاتينية للشبكات الدولية للاتجار بالمرأة لتعمل كبغايا في الخارج. ويجري تجنيد فتيات تتراوح أعمارهن بين ٩ و ١٧ سنة، بصفة خاصة، بواسطة إعلانات الصحف التي تعرض إمكانية الزواج بالخارج أو العمل بأجر مجز، أو عن طريق دعوة الأفراد للسفر إلى الخارج لزيادة مكتسباتهم.

وترتبط هذه التجارة غير المشروعة على الصعيد الدولي بشبكات أوروبية وشرقية لديها مراكز للعمل والتجنيد في البرازيل وسورينام وكولومبيا والجمهورية الدومينيكية وجزر الانتيل، مع مراكز للتوزيع في إسبانيا واليونان وألمانيا وبلجيكا وهولندا. وتفيد التقديرات أنه يوجد في هولندا وحدها ٥٠٠٠ امرأة كولومبية أرغمت على العمل كبغايا.

وقررت وزارة العدل إنشاء لجنة مشتركة بين المؤسسات بشأن الاتجار بالمرأة من أجل وضع استراتيجية متكاملة لمحاربة البلاء بالتنسيق مع الوكالات المشاركة: وزارة الخارجية، ومكتب المدعي العام، والانتربول، ومديرية الشؤون الإدارية للأمن، والمكتب الوطني لتحقيق المساواة للمرأة، والبرنامج الرئاسي لمكافحة الاختطاف.

التقدم والصعوبات

تم إحراز تقدم في مكافحة البغاء والاتجار بالمرأة الكولومبية:

* إجراء دراسات للتشخيص والتقييم على الصعيد الوطني.

* وضع وتنفيذ برامج مشتركة بين المؤسسات ترمي بالتحديد إلى تقديم الرعاية للقَصْر موضع الاستغلال الجنسي.

* الشروع في عملية لزيادة الوعي بالمشكلة في المؤسسات وفيما بين الجمهور على اتساعه.

والصعوبات الرئيسية التي صادفتها كولومبيا هي:

* نقص الاهتمام بالمشكلة من جانب المجتمع.

* التغطية المحدودة للبرامج الجارية.

* نقص القدرة في سوق العمل على توفير فرص للعمل بالنسبة للبغايا بشروط تمثل بدائل مقبولة اقتصاديا بالنسبة لهن.

* نقص القدرة لدى الدولة على مكافحة المنظمات الإجرامية الوطنية والدولية المتشابكة والمتورطة في أعمال القوادة، وما ينجم عن هذا الضعف من انتشار الإفلات من العقاب.

مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة

المادة ٧

"تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة للبلد، وبوجه خاص تكفل للمرأة، على قدم المساواة مع الرجل، الحق في:

(أ) التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة، وأهلية الانتخاب لجميع الهيئات التي يُنتخب أعضاؤها بالاقتراع العام؛

(ب) المشاركة في صياغة سياسة الحكومة وتنفيذ هذه السياسة وفي شغل الوظائف العامة وتأدية جميع المهام العامة على جميع المستويات الحكومية؛

(ج) المشاركة في المنظمات والجمعيات غير الحكومية التي تعنى بالحياة العامة والسياسية للبلد."

الحقوق السياسية

للمرأة نفس الحقوق السياسية للرجل بموجب الدستور وفي القانون. وهناك حماية لحقها في التصويت والانتخاب للهيئات العامة وحقها في الوصول إلى الوظائف العامة والمناصب العامة.

وبالإضافة إلى ذلك، يُلزم الدستور السلطات بأن تكفل مشاركة المرأة على نحو كاف وفعال في مستويات اتخاذ القرار في الإدارة العامة.

وعلى الرغم من تأجيل النظر في الكونغرس في نهاية الأمر في مشروع قانونين بشأن النهوض بالمشاركة السياسية للمرأة، فلا بد من الاعتراف بما قدمته النساء من أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب من أعمال وقيادة متواصلة لتشجيع المبادرات المتعلقة بحقوق المرأة. وي طرح الآن للمناقشة مشروع قانون جديد، الهدف منه توسيع الإجراء الإيجابي لكفالة ضمانات حقيقية للمشاركة السياسية للمرأة.

المرأة في الانتخابات العامة

تزيد نتائج تعداد ١٩٩٣، أنه يوجد في كولومبيا ٥١٩ ٠٠٠ امرأة في سن التصويت، أي ما يزيد على ٥٠ في المائة من مجموع السكان في سن التصويت. وعلى الرغم من أن العقد الأخير شهد معدلات مرتفعة للغياب، تصل إلى ٦٥ في المائة في المتوسط، فإن عددا كبيرا من النساء يمارسن بالفعل حقهن في التصويت. غير أن عدد النساء اللاتي ينتخبن متدن للغاية بالمقارنة بعدد الرجال.

وفي انتخابات الرئاسة لعام ١٩٩٤، ازدادت نسبة الناخبات بالمقارنة بعام ١٩٩٠ من ٤٧ إلى ٤٨,٦ في المائة. وكان يوجد خمس نساء من بين المرشحين الثلاثين في الانتخابيين الأخيرين ولكن واحدة منهن فقط استطاعت أن تحصل على أكثر من واحد في المائة من الأصوات في عام ١٩٩٤ (انظر الجدولين ٧ - ١ و ٧ - ٢).

وفي حالة الهيئات العامة الوطنية، انتخبت ثماني نساء لعضوية مجلس الشيوخ، ومجموع مقاعده ١٠٢، في عام ١٩٩١ (٧,٨ في المائة) وسبع نساء في عام ١٩٩٤ (٦,٨ في المائة). وفي حالة مجلس النواب، ومجموع مقاعده ١٦١، انتخبت ١١ امرأة لعضوية المجلس في عام ١٩٩١، وازداد هذا الرقم في عام ١٩٩٤ إلى ١٨ من مجموع ١٦٣ مقعدا. وجدير بالذكر أنه لم يحدث حتى أن ترأست امرأة أيًا من المجلسين التشريعيين (الجدول ٧ - ٣).

الجدول ٧ - ١ الانتخابات الرئاسية

المرشحون	رجال	نساء
١٩٩٠	١٢	٢
١٩٩٤	١٨	٣
(نائب الرئيس)	١٨	١

الجدول ٧ - ٢

الأصوات التي حصلت عليها المرشحات للرئاسة

١٩٩٤ (%)	١٩٩٠ (%)	
(الجولتان الأولى والثانية)		
١,١٠	٠,٦٢	ريجينيا بيتانكور دي ليسكا
٠,٣٠	-	غلوريا جيتان
٠,١٠	-	دوريس دي كاسترو
-	٠,٥٦	كلوديا رودريغز
٥ ٨٢١ ٣٣١	٦ ٠٤٧ ٥٧٦	مجموع الأصوات

الجدول ٧ - ٣

المرأة في الكونغرس

١٩٩٤ (%)	١٩٩١ (%)	
٦,٨	٧,٨	مجلس الشيوخ
١١,٠	٦,٨	مجلس النواب

الجدول ٧ - ٤

النساء المنتخبات للسلطات الإقليمية

١٩٩٤ (%)	١٩٩٢ (%)	
١١,٣٥	١٠,١	مجالس المديريات
٩,٧١	٥,٢	المجالس البلدية
٦,٢٥	٣,٧	المحافظون
٥,٨٧	٥,٥	العمد

ويوجد عدد أكبر من النساء في المجالس الإدارية المحلية حيث يشترك المواطنون في مشاريع التخطيط وتحديد الاستثمارات ومراقبة الخدمات العامة على الصعيد المحلي، ولكن ما زال عددهن ضئيلاً للغاية بالمقارنة بأعداد الرجال. وفي عام ١٩٩٢، شكّلت النساء ١٥,٦ في المائة فقط من الممثلين المنتخبين في الأقسام الإدارية العشرين لدائرة سانتا في بوغوتا.

المرأة في الإدارة العامة

يوجد عدد من النساء في السلطة التنفيذية أكبر منه في السلطة التشريعية أو السلطة القضائية. وفي الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٤، كانت المرأة ترأس ثلاثاً من الوزارات الخمس عشرة، في حين أن أربع نساء حتى الآن تشغل حقائب وزارية في الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٨.

الجدول ٧ - ٥

النسب المئوية للوزيرات ونائبات الوزير خلال فترة الرئاسة

*١٩٩٨ - ١٩٩٤	١٩٩٤ - ١٩٩٠	
٢٦,٧	٢٠,٠	الوزراء
٨,٧	٩,٨	نواب الوزير
٤٠,٠	٢٠,٠	رؤساء المصالح الإدارية

* التاريخ حتى حزيران/يونيه ١٩٩٦.

وفي عام ١٩٩٥، أجريت دراسة تحت رعاية الوزيرة المسؤولة عن سياسة تحقيق المساواة والمشاركة للمرأة، بشأن قائمة العاملين في الخدمة المدنية حسب المستوى والجنس في إدارات الشؤون الإدارية العامة المركزية (الوزارات وهيئاتها الفرعية ومديريات الشؤون الإدارية).

وكان أكبر عدد من النساء في هذه الهيئات جميعاً في المناصب الإدارية، وكان أقل فرق بين أعداد الرجل والمرأة في رتب "مستشار" و "فني".

الجدول ٧ - ٦

قائمة العاملين في الخدمة المدنية حسب المستوى والجنس

المستوى	امرأة	رجل	المجموع		
	العدد	%	العدد	%	
مدير	٣٦٢	(١٩)	١ ٤٩٧	(٨١)	١ ٨٥٩
مستشار	٣٨٦	(٤٣)	٥١٢	(٥٧)	٨٩٨
تنفيذي	١ ٦٩٢	(٢٦)	٤ ٧١٣	(٧٤)	٦ ٤٠٥
فني	٧ ٥٥٦	(٣٩)	١١ ٧٠٧	(٦١)	١٩ ٢٦٣
تقني	٥ ٢٠٤	(٣٤)	١٠ ٠١٢	(٦٦)	١٥ ٢١٦
إداري	١٩ ٢٥١	(٦٣)	١١ ١٨٤	(٣٧)	٣٠ ٤٣٥
معاون	٧ ٩٧٣	(٢٦)	٢٢ ٥٣٢	(٧٤)	٣٠ ٥٠٥
المجموع	٤٢ ٤٢٤	(٤١)	٦٢ ١٥٧	(٥٩)	١٠٤ ٥٠٨

المصدر: وحدة شؤون الجنسين بوزارة البيئة.

وعلى الرغم من انخفاض عدد النساء في مستوى المدير (١٩ في المائة)، فإن هناك اختلافات بين الهيئات: إذ تشغل المرأة ٣٩ في المائة من مناصب المدير في الوزارات ولكن ١٧ في المائة فقط في الهيئات الفرعية و ٢٠ في المائة في مديريات الشؤون الإدارية. والوزارات التي لديها معظم المديرات هي التعليم (٦٧ في المائة)، والعمل (٥٣ في المائة)، والصحة (٤٧ في المائة)، في حين لا توجد امرأة واحدة في هذا المستوى في وزارتي التنمية والنقل.

المرأة في السلطة القضائية

كان عدد القضاة من النساء في محاكم العدل العليا في كولومبيا ضئيلاً للغاية بالفعل. ولم تعيّن أي امرأة في المحكمة الدستورية التي أنشئت في عام ١٩٩١. ولم يحدث أن عيّنت أي امرأة في محكمة العدل العليا على مدى مائة عام أو أكثر من وجودها. وكان لدى مجلس الدولة عضوة واحدة في عام ١٩٩٣، ويوجد في عام ١٩٩٧ أربع نساء مستشارات من مجموع ٢٦. وكان لدى المجلس الأعلى للقضاء عضوة واحدة في عام ١٩٩٣، وفي عام ١٩٩٦ كان ثلاثة من الأعضاء الثلاثة عشر من النساء. ويوجد عدد أكبر من النساء يعملن كقضاة مساعدين ومحامين مساعدين. وفي عام ١٩٩٦، كان ستة من القضاة المساعدين الثمانية عشر في المحكمة الدستورية من النساء، و ١٣ من المحامين المساعدين الخمسة والثلاثين في مجلس الدولة من النساء. وفي عام ١٩٩٦، كان ١٢٤ من مجموع ٤٣٥ قاضياً في المحاكم المحلية العليا من النساء، وكان هناك ٣٣ قاضية من مجموع ١١٤ في المحاكم الإدارية.

الجدول ٧ - ٧

المرأة في المحاكم

١٩٩٦ (%)	١٩٩٣ (%)	
صفر	صفر	المحكمة الدستورية
صفر	صفر	محكمة العدل العليا
١٥,٤	٣,٨	مجلس الدولة
٢٣,١	٧,٧	مجلس القضاء الأعلى
٢٨,٥	-	المحاكم المحلية العليا
٢٨,٩	-	المحاكم الإدارية

المصدر: وزارة العمل، ١٩٩٣.

وكما يتبيّن، فإن أعداد النساء ترتفع مع انخفاض مستوى السكّـم القضائي.

المرأة في المنظمات النقابية

لدى كولومبيا معدل منخفض للغاية لعضوية النقابات العمالية. ففي عام ١٩٩٣، وحسب التعداد الذي أجرته وزارة العمل، كان هناك ٨١٧ ٢ نقابة عمالية مجموع أعضائها ٢٠٨ ٩١٢ من بينهم ٩٦٨ ٢٩٣ من النساء (٣٢,٢٣ في المائة).

الجدول ٧ - ٨

عضوية النقابات العمالية حسب الفرع والجنس

عدد النقابات	الأعضاء		المجموع
	رجال	نساء	
الزراعة	٣٧١	٢٠٨ ١٥	٣٨٧ ٧٧
التعدين	٤٤	٧٥٨ ١	٨٦٥ ١٩
الصناعة	٥٢٤	٤٣٤ ٢٤	١١٥ ١٥٧
الكهرباء	٣١	٠٦٩ ٤	٦٢٣ ٢٢
التشييد	٨٦	٧١٧ ١	٩٩٩ ٢٢
التجارة	٥٦٢	٧٣٨ ٢٠	٣٣٤ ٦٤
النقل	٢٧٩	٨٣٧ ٧	٢٢٤ ٧٤
الخدمات المالية	٥٥	٨٤١ ٢١	١٢٦ ٥٩
خدمات أخرى	٨٣٢	٣٨٠ ١٩٥	١١١ ٤١١
نقابات أخرى	٣٣	١٦٦ ١	٤٢٤ ٣
المجموع	٢ ٨١٧	٢٩٣ ٩٦٨	٢٠٨ ٩١٢

المصدر: وزارة العمل، ١٩٩٣.

وقد اتسم عدد النساء اللاتي يشغلن مناصب عليا في النقابات العمالية بأنه منخفض من الناحية التقليدية. وكان من بين بنود جدول الأعمال الرئيسية في المؤتمر الثاني للعاملات أعضاء الاتحاد الموحد للعمال، المعقود في عام ١٩٩٤، تحليل المنظورات المتعلقة بنوع الجنس في المنظمات النقابية. واسترعى النظر إلى المعاملة التمييزية للمرأة والمتمثلة في إسناد مهام ثانوية إليها (ميكانيكية وتنظيمية وإدارية) وإبداء قدر ضئيل من الاعتبار لأدائها وقدراتها الإدارية. ويمثل هذا الوضع أحد أسباب انخفاض عضوية المرأة في النقابات العمالية، وانخفاض مستوى تنمية قدراتها الإدارية والقيادية، والنظر إلى النشاط النقابي على أنه "من مهمة الرجل".

وتشمل الصعوبات التي تصادفها المرأة في الانضمام إلى النقابات العمالية والبقاء فيها: واجبات الأسرة المعيشية (٩٠ في المائة)، نقص الاهتمام لدى زوجها أو شريكها فيما تقوم به من عمل (٨٠ في المائة)، نقص الدوافع لديها (٧٠ في المائة). وتشمل المشكلات العامة التي تواجه المرأة: مضاعفة ساعات عملها نظرا لأعباء مهامها المنزلية (٩٠ في المائة)، المشكلات الاقتصادية (٨٠ في المائة)، مشكلات العمل والتوظيف المؤقت (٧٠ في المائة)، نقص الاحترام لما تؤديه من عمل والتحرش الجنسي والاعتداء بالقول (٦٠ في المائة).

ومن بين أوجه النجاح المتحقق، نوّه الكونغرس بأعمال إدارة المرأة بالاتحاد الموحد للعمال في النهوض بتعيين المرأة في مناصب إدارية والشروع في أنشطة للتوعية داخل المنظمات النقابية التي بدأت تنظر في القضية المتعلقة بنوع الجنس.

المرأة في الأحزاب السياسية

من التقاليد المتبعة في كولومبيا إنكار مشاركة المرأة في إدارة الأحزاب السياسية.

ووفقا للنظام الأساسي لحزب الأحرار، كان للمرأة منذ عام ١٩٦٣ تمثيل في مجالس إدارته الإقليمية والبلدية، امرأة واحدة لكل خمسة مسؤولين، واثنان في مجالس الإدارة التي تتألف من سبعة أعضاء. ويوجد في الوقت الحالي امرأتان فقط من بين الأعضاء الثمانية في المجلس التنفيذي الوطني. ولا توجد امرأة واحدة في المناصب العليا في حزب المحافظين.

المرأة في المنظمات المجتمعية

تشارك المرأة في حياة مجتمعاتها، وتقوم بدعم الأنشطة وتتولى قيادة الأعمال الرامية إلى حماية المناطق التي تقيم فيها. غير أنه لا توجد دراسات أو إحصاءات تقدم أي قياس لعدد النساء اللاتي يشغلن مناصب عليا أو لتمثيل المرأة في هيئات مثل مجالس العمل المجتمعي التي تمثل الهيئات السياسية المحلية التي تتخذ فيها قرارات تمس مصالح المجتمع واحتياجاته المباشرة.

المرأة في القطاع التعاوني

كان لدى كولومبيا في عام ١٩٩٤، ٣٧٤ تعاونية منها ١٤,٧ في المائة تديرها المرأة. وترأس المرأة جميع تعاونيات المعونة المتبادلة. ويزداد هذا الرقم دلالة في ضوء الواقع الذي يفيد أن ١,٥ في المائة فقط من العدد الكلي للتعاونيات في كولومبيا جميع أعضاءها من النساء فقط^(١١).

(١١) الجمعية التعاونية الكندية. Santa Participacion de la Mujer en Cooperativismo Colombiano.

Fe de Bogotá, 1992

الحركة الاجتماعية للمرأة

لدى كولومبيا منظمات مختلفة للمرأة، وطنية وإقليمية ومحلية. وتشمل منظمات تشكل جزءاً من الحركات السياسية، ومنظمات تقدم خدمات، ومنظمات ترتبط بالنقابات العمالية، ومنظمات تشارك في الحركات الشعبية والمجتمعية.

وعلى الصعيد الوطني، توجد الشبكة الوطنية للمرأة، وكازا ديلا موجير، وديالوجو موجير، والجمعية الوطنية للنساء الريفيات والأصليات، والجمعية الكولومبية لأمهات المجتمعات المحلية من أجل كولومبيا أفضل. ويوجد أيضاً عدد من المنظمات الأخرى المنشأة لأغراض مختلفة والتي تضم برامج للمرأة.

ولدى الاتحاد الكولومبي للمنظمات غير الحكومية ٢٢ منظمة وطنية منتسبة؛ وتتألف عضويتها من اتحادات المديريات التي تمثل بدورها المنظمات غير الحكومية الإقليمية. ولبعض هذه المنظمات هدف دعم المرأة أو تنفيذ برامج خاصة لها. ولا يقدم الاتحاد الدعم لمنظماته المنتسبة فحسب ولكنه يعمل أيضاً كوسيط بين مختلف المنظمات المدنية للمرأة.

مشاركة المرأة في تمثيل الحكومات وفي المنظمات الدولية

المادة ٨

"تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة لتكفل للمرأة، على قدم المساواة مع الرجل ودون أي تمييز، فرصة تمثيل حكومتها على المستوى الدولي والاشتراك في أعمال المنظمات الدولية."

يمكن للمرأة، وفقاً للدستور، أن تمثل الحكومة على الصعيد الدولي على قدم المساواة مع الرجل.

غير أنه يوجد عدد قليل من النساء في المستويات العليا للخدمة الدبلوماسية: ست نساء سفيرات من مجموع ٦٧؛ ست نساء وزيرات مفوضات من مجموع ١٣؛ أربع نساء وزيرات مستشارات من مجموع ٢٠؛ أربع نساء مستشارات من مجموع ٢٦؛ ١٤ سكرتيرات أول من مجموع ٤٣؛ ٣٣ قنصلا غير فخري من مجموع ٨١. وهكذا، تشغل المرأة ١١٤ (٣٥ في المائة) من مجموع المناصب الدبلوماسية وعددها ٣٢٧؛ وتشغل المرأة ٢١٣ (٦٤ في المائة) من مجموع ٣٣٣ منصبا إداريا.

ولكن ينبغي التنويه بأنه كان لدى كولومبيا منذ ١٩٩٣ ممثلات في مختلف الهيئات الدولية: اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، اللجنة الفرعية المعنية بمنع التمييز وحماية الأقليات، اللجنة المعنية بحقوق المرأة.

التقدم والصعوبات

يشمل التقدم التطورات التالية:

* عيّنت الحكومتان الأخيرتان امرأة وزيرة للخارجية وقامت هذه المرأة بأعمال باهرة.

* ازدادت مشاركة المرأة في الشؤون الدولية زيادة طفيفة بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٦.

تشمل الصعوبات ما يلي:

* الافتقار إلى قوائم منتظمة مفصلة حسب الجنس لملاك الموظفين في الخدمة الخارجية أو أعضاء الوفود إلى الاجتماعات والمؤتمرات الدولية؛ الأمر الذي يجعل من الصعب رصد تطبيق الاتفاقية على الصعيد الدولي.

* لا تتوفر تدابير محددة ترمي إلى زيادة عدد النساء اللاتي يقمن بمهام دولية.

الجنسية

المادة ٩

"١ - تمنح الدول الأطراف للمرأة حقا مساويا لحق الرجل في اكتساب جنسيتها أو تغييرها أو الاحتفاظ بها، وتكفل بوجه خاص ألا يترتب تلقائيا على الزواج من أجنبي أو تغيير جنسية الزوج أثناء الزواج تغيير جنسية الزوجة أو جعلها بلا جنسية أو فرض جنسية الزوج عليها.

٢ - تمنح الدول الأطراف للمرأة حقا مساويا لحق الرجل فيما يتعلق بجنسية أولادهما."

المساواة في الحقوق فيما يتعلق بالجنسية

للمرأة، وفقا للدستور والقانون الكولومبي، حقوق مساوية لحقوق الرجل في اكتساب جنسيتها أو التخلي عنها أو الاحتفاظ بها ونقلها إلى أطفالها. ولا يؤدي الزواج من أجنبي أو تغيير جنسية أحد الزوجين أثناء الزواج إلى إلزام الزوج الآخر بتغيير جنسيته.

اكتساب الجنسية

تنص المادة ٩٦ من الدستور، بدون أي نوع من التمييز بسبب الجنس، على فئتين فيما يتعلق باكتساب الجنسية: بالولادة أو باختيار البلد.

بالولادة

الوطنيون المولودون في كولومبيا بشرط الوفاء بأحد الشرطين:

- أن يكون الأب أو الأم من الوطنيين المولودين في كولومبيا، أو إذا كان أحد الأبوين من المقيمين في كولومبيا وقت الولادة بالنسبة لأولاد الأجانب؛

- أولاد الأب الكولومبي أو الأم الكولومبية الذين يولدون في الخارج على أن يقيموا بعد ذلك في كولومبيا.

باختيار البلد

يمكن لثلاث فئات أن يكتسبوا الجنسية الكولومبية:

- الأجانب الذين يقدمون طلبا للحصول على بطاقة تجنس ويحصلون عليها، وفقا للقانون والإجراءات (القانون ٤٣ لعام ١٩٩٣ والمرسومان ١٨٦٩ لعام ١٩٩٤، و ٢١٥٠ لعام ١٩٩٥)، الأمر الذي ينطبق على الرجل والمرأة على قدم المساواة. ويتعين أن يكون الطالب مقيما بصفة مستمرة في كولومبيا لفترة السنوات الخمس السابقة لتاريخ تقديم الطلب. ويتعين أن يكون الرجل أو المرأة المتزوجان من مواطن كولومبي مقيما بصفة مستمرة في كولومبيا لمدة سنتين قبل تاريخ تقديم الطلب.

- الوطنيون بالولادة من رعايا أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والمقيمون بصفة مستمرة في كولومبيا خلال السنة السابقة لتاريخ تقديم الطلب، وفقا لمبدأ المعاملة بالمثل الوارد في المعاهدات الدولية الراهنة. ولا يعد الغياب عن كولومبيا لفترة خمسة أشهر خلال السنة انقطاعا لفترات الإقامة المستمرة.

- أعضاء الشعوب الأصلية المشاركون في أقاليم الحدود، وفقا لمبدأ المعاملة بالمثل الواردة في المعاهدات الرسمية.

فقدان الجنسية واستعادتها

يعامل الرجل والمرأة على قدم المساواة فيما يتعلق بفقدان الجنسية أو استعادتها. وقبل بدء نفاذ دستور ١٩٩١، كانت الجنسية الكولومبية تُفقد باكتساب جنسية بلد آخر.

وعمل القانون ٤٣ لعام ١٩٩٣ على تطوير مبدأ الجنسية المزدوجة بأن قرر بأنه إذا اكتسب كولومبي بحكم الولادة جنسية أخرى فإنه لا يفقد الحقوق المدنية والسياسية الممنوحة بموجب الدستور والقانون وليس مضطرا إلى التخلي عن الجنسية التي يحملها بحكم الأصل. ويجوز للرعايا بحكم الاختيار الذين يحملون جنسية أخرى الوصول إلى الوظائف والمناصب العامة المقيدة وفقا للدستور والقانون.

وبالإضافة إلى ذلك، ينص الدستور على أنه لا يجوز حرمان أي كولومبي بحكم المولد من جنسيته، ولا يمكنه فقدانها إلا بالتخلي عنها، وحتى مع ذلك يجوز استعادة الجنسية الكولومبية وفقا للقانون. والتخلي عن الجنسية الكولومبية حق لكل من الرعايا بحكم المولد والرعايا بحكم الاختيار، يمنح على قدم المساواة لكل من الرجل والمرأة. ويجوز أيضا للرعايا بحكم الاختيار أن يفقدوا الجنسية الكولومبية إذا ارتكبوا جرائم ضد وجود وأمن الدولة والنظام الدستوري.

ولا يجوز للأشخاص الذين يتخلون عن الجنسية الكولومبية استعادتها إلا بعد مرور فترة سنتين من تاريخ فعل التخلي. ويجوز للرعايا الذين فقدوا جنسيتهم الكولومبية عندما كان الدستور السابق نافذا بحكم اكتسابهم لجنسية أخرى، أن يستعيدوا الجنسية الكولومبية بتقديم طلب إلى وزارة الخارجية أو إلى إحدى القنصليات أو مكتب المحافظ، يعلنون فيه عن رغبتهم في قبول الدستور والقوانين الكولومبية. ويطلب من الرعايا بحكم الاختيار الذين فقدوا الجنسية الكولومبية بسبب حملهم لجنسيتين، بالإضافة إلى ذلك، أن يثبتوا إقامتهم في كولومبيا لمدة عام قبل التقدم بطلب استعادة الجنسية الكولومبية.

نقل الجنسية إلى الأطفال

يجوز للمرأة والرجل نقل جنسية كل منهما إلى أبنائهما على قدم المساواة. ويجوز للرعايا بحكم الاختيار نقل جنسيتهم إلى أبنائهم إذا كانوا قُصُرا بأن يدرجوا بيانا بهذا الشأن في بطاقة التجنس ذات الصلة أو قرار التسجيل المتصل بالموضوع. ويتعين توقيع هذه الطلبات من جانب الأشخاص الذين يمارسون سلطة أبوية، وهم عادة الأب والأم، وإدراج اسم الابن الذي تنقل إليه الجنسية الكولومبية وسنه ونوعه.

يجوز للأشخاص الذين فقدوا الجنسية الكولومبية قبل نفاذ دستور ١٩٩١ بحكم اكتساب جنسية أخرى، أن يقوموا، بعد استعادتهم للجنسية الكولومبية، بنقلها إلى أبنائهم القُصُر المولودين بالخارج حتى يمكنهم أن يصبحوا كولومبيين أيضا بحكم المولد عندما يستوفون شرط الإقامة في البلد.

ووفقا للتشريعات الكولومبية، يجوز للأبناء الحصول على جوازات خاصة بهم تبين أسماء أبويهم وتفاصيل وثائق هويتهم، ويجوز لهم مغادرة البلد برفقة أحد الوالدين دون إبراز أي وثيقة أخرى. ويجوز أيضا إضافة أسماء الأبناء دون سن الخامسة في جواز الأب أو الأم، ويتعين في هذه الحالة أن يسافروا برفقة حامل الجواز. وإذا سافروا برفقة أحد الوالدين فقط لابد من إبراز شهادة وفاة الوالد الآخر أو إثبات التفويض الممنوح له عندما تمارس السلطة الأبوية بطريقة مشتركة.

التقدم والصعوبات

يقضي الدستور والقوانين الكولومبية بمنح الحقوق نفسها للرجل والمرأة دون تمييز فيما يتعلق باكتساب الجنسية وفقدانها واستعادتها ونقل الجنسية إلى الأبناء. وأهم تقدم فيما يتعلق بتطبيق المادة ٩ من الاتفاقية هو إدراج مبدأ الجنسية المزدوجة في دستور ١٩٩١، لأن من شأن ذلك أن يتيح للرجل والمرأة حمل جنسية أخرى دون فقدان الجنسية الكولومبية. ويجسد التشريع المتصل بالموضوع أيضا مبدأ المساواة الذي يستند إليه النص الدستوري. والجنسية، في كولومبيا، هي أحد المجالات التي تخلو من أي ممارسات تمييزية تنتقص من حق المرأة في المساواة.

التعليم^(١٢)

المادة ١٠

"تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة لكي تكفل للمرأة حقوقا مساوية لحقوق الرجل في ميدان التعليم، وبوجه خاص لكي تكفل، على أساس تساوي الرجل والمرأة:

(أ) نفس الظروف للتوجيه الوظيفي والمهني، وللوصول إلى الدراسات والحصول على الدرجات العلمية في المؤسسات التعليمية من جميع الفئات، في المناطق الريفية والحضرية على السواء؛ وتكون هذه المساواة مكفولة في المرحلة السابقة للالتحاق بالمدرسة، وفي التعليم العام والتقني والمهني والتعليم التقني العالي، وكذلك في جميع أنواع التدريب المهني؛

(ب) توفر نفس المناهج الدراسية، ونفس الامتحانات، والهيئات التدريسية التي تتمتع بمؤهلات من نفس المستوى، ومبان ومعدات مدرسية من نفس النوعية؛

(١٢) التحليل الذي يعقب ذلك، مع الجداول الإحصائية الأصلية الواردة فيه، أعدتها لغرض هذا التقرير كاتالينا تورباي استنادا إلى المصادر المذكورة في النص.

(ج) القضاء على أي مفهوم نمطي عن دور الرجل ودور المرأة على جميع مستويات التعليم وفي جميع أشكاله وذلك عن طريق تشجيع التعليم المختلط وغيره من أنواع التعليم التي تساعد في تحقيق هذا الهدف، ولا سيما عن طريق تنقيح كتب الدراسة والبرامج المدرسية وتكييف أساليب التعليم؛

(د) نفس الفرص للاستفادة من المنح التعليمية وغيرها من المنح الدراسية؛

(هـ) نفس الفرص للوصول إلى برامج التعليم التكميلي، بما في ذلك برامج تعليم الكبار ومحو الأمية الوظيفية، ولا سيما التي تهدف منها إلى أن تضيق، في أقرب وقت ممكن، أي فجوة في التعليم قائمة بين الرجل والمرأة؛

(و) خفض معدلات ترك المدرسة قبل الأوان بين الطالبات وتنظيم برامج للفتيات والنساء اللائي تركن المدرسة قبل الأوان؛

(ز) نفس الفرص للمشاركة النشطة في الألعاب الرياضية والتربية البدنية؛

(ح) إمكانات الوصول إلى معلومات تربوية محددة للمساعدة في ضمان صحة الأسر ورفاهها، بما في ذلك المعلومات والنصح عن تخطيط الأسرة."

الحالة بالنسبة لتعليم السكان

بذلت كولومبيا منذ السبعينات عددا من الجهود لتحسين المستويات التعليمية لسكانها، وخاصة عن طريق التوسع في شمولية النظام الرسمي، ولا سيما التعليم الأولي. وبالإضافة إلى ذلك، تم الاضطلاع في الثمانينات بحملات لتعليم القراءة والكتابة مما أسفر إلى الحد من معدلات الأمية بدرجة كبيرة.

وفي هذا السياق، أخذت المستويات التعليمية للمرأة في التحسن، على الرغم من عدم وضع سياسات معينة من المنظور المتعلق بنوع الجنس لتحقيق هذا التحسن أو لتحقيق قدر أكبر من المساواة للمرأة. وقد نجم هذا التقدم بدلا من ذلك عن تحديث البلاد كجزء من الخطط الرامية إلى تحقيق الوصول الشامل إلى الخدمات. ومازالت المستويات التعليمية للمرأة والرجل في كولومبيا متدنية بالمقارنة بمستويات بعض البلدان الأخرى في المنطقة (الأرجنتين وشيلي وكوبا على سبيل المثال)، ولكنها أعلى منها في عدد من البلدان الأخرى.

وأخذت هذه المستويات على مدى العشرين سنة الماضية في الارتفاع بين الرجال في المناطق الحضرية، وإلى أكثر من ذلك بين النساء (الجدول ١٠-١). وأحرز قدر أقل من التقدم في المناطق الريفية نظرا للإهمال الذي عانت منه هذه المناطق في العقود الأخيرة، وخاصة في العقد الحالي، وإلى تفاقم الصراعات المستمرة هناك. وعلى أية حال، مازالت المستويات التعليمية للمرأة، على الرغم من التقدم النسبي الذي تحقق، أدنى منها بالنسبة للرجل بصفة عامة.

الجدول ١٠ - ١

كولومبيا: السكان في سن الخامسة عشرة فما فوق حسب مستوى التعليم

والمنطقة ونوع الجنس (نسب مئوية أفقية)، ١٩٩٣-١٩٧٣

المنطقة والجنس	لا يوجد تعليم	إتمام	عدم إتمام	الابتدائي	الثانوي	العالي
		إتمام	عدم إتمام	إتمام	عدم إتمام	عدم إتمام
المجموع ١٩٧٣	٢٠,٣	١٤,٧	٣٨,٠	٣,١	١٧,٦	٠,٩
رجال	١٩,٤	١٤,٢	٣٨,٤	٣,١	١٧,٥	١,١
نساء	٢١,١	١٥,٢	٣٧,٦	٣,١	١٧,٧	٠,٣
مدن رئيسية	١٢,٥	١٩,٠	٣١,٦	٤,٦	٢٥,٢	١,٣
رجال	١٠,٧	١٨,٧	٣٠,١	٤,٩	٢٦,٤	٢,٥
نساء	١٣,٩	١٩,٢	٣٢,٨	٤,٣	٢٤,٢	٠,٤
مناطق أخرى	٣٤,١	٧,٣	٤٩,٤	٠,٥	٤,١	٠,١
رجال	٣٢,٤	٧,٥	٥٠,٩	٠,٤	٤,٢	٠,١
نساء	٣٦,١	٧,٠	٤٧,٧	٠,٥	٤,٠	٠,٠
مجموع ١٩٨٥	١١,٨	١٧,٥	٢٨,٤	٩,٢	٢٣,٨	٢,٦
رجال	١١,٥	١٧,٨	٢٨,٨	٨,٩	٢٢,٨	٣,٤
نساء	١٢,٠	١٧,٢	٢٨,١	٩,٤	٢٤,٨	١,٨
مدن رئيسية	٧,٥	١٨,٥	٢١,٣	١١,٩	٢٩,٩	٣,٦
رجال	٦,٦	١٨,٩	٢٠,٥	١١,٩	٢٩,٥	٤,٩
نساء	٨,٢	١٨,١	٢٢,٠	١١,٨	٣٠,٣	٢,٥
أماكن أخرى	٢٢,٣	١٥,١	٤٥,٨	٢,٦	٨,٩	٠,٢
رجال	٢١,٩	١٥,٤	٤٦,٣	٢,٥	٨,٥	٠,٣
نساء	٢٢,٦	١٤,٨	٤٥,٢	٢,٨	٩,٤	٠,١
المجموع ١٩٩٣	٩,٥	١٨,٤	٢٤,٥	١٣,٠	٢٧,١	٣,١
رجال	٩,٢	١٩,٠	٢٤,٨	١٢,٩	٢٦,٢	٣,٨
نساء	٩,٨	١٧,٩	٢٤,٢	١٣,١	٢٧,٩	٢,٥
مدن رئيسية	٥,٩	١٨,٠	١٦,٧	١٦,٧	٣٢,٧	٤,٢
رجال	٥,٢	١٨,٤	١٥,٧	١٧,٠	٣٢,٦	٥,٢
نساء	٦,٥	١٧,٧	١٧,٦	١٦,٤	٣٢,٧	٣,٣
أماكن أخرى	١٨,٧	١٩,٥	٤٤,٤	٣,٧	١٢,٧	٠,٤
رجال	١٨,٠	٢٠,٤	٤٥,٣	٣,٧	١١,٧	٠,٤
نساء	١٩,٥	١٨,٥	٤٣,٤	٣,٦	١٣,٩	٠,٤

المصدر: إدارة الإحصاء الوطنية. التعدادات الوطنية للسكان والإسكان ١٩٧٣، وعينة بنسبة واحد في المائة لعام ١٩٨٥. DNP.

UDS-DIOGS calculations/DIOGS BFP-calculations based on the CASEN survey, Misión Social-UDS, 1993. In DNP-UDS-DIOGS, SISD,

.Sistema de Indicadores Sociodemográficos para Colombia, Boletín No. 10: "Género y Desarrollo"

ويتبين من الجدول ١٠ - ٢ بشأن متوسط عدد سنوات التعليم، أن الفجوات السابقة في الالتحاق بالمدارس أخذت تضيق منذ السبعينات بعد أن أصبح الوصول إلى التعليم الرسمي في كولومبيا أوسع انتشاراً، وخاصة في المستوى الابتدائي. غير أن هذا المعدل المرتفع للالتحاق بالمدارس من جانب المرأة لا يرجع إلى مبادرات حكومية معينة لصالحها بل بالأحرى إلى زيادة الاهتمام بالنهوض بالمساواة فيما يتعلق بتوفر (وليس نوعية) التعليم من جانب السكان عموماً، في المدن على الأقل.

الجدول ١٠ - ٢

كولومبيا: متوسط عدد سنوات التعليم بالنسبة للأشخاص في سن الخامسة عشرة وما فوق حسب المنطقة ونوع الجنس، ١٩٧٨-١٩٩٣

المنطقة والجنس	١٩٧٨	١٩٩٢	١٩٩٣
المجموع	٤,٦	٦,٣	٦,٦
رجال	٤,٧	٦,٣	٦,٦
نساء	٤,٥	٦,٣	٦,٥
المدن الرئيسية	٥,٧	٧,٤	٧,٦
رجال	٦,١	٧,٥	٧,٨
نساء	٥,٤	٧,٢	٧,٥
مناطق أخرى	٢,٤	٣,٨	٣,٩
رجال	٢,٤	٣,٧	٣,٨
نساء	٢,٣	٣,٧	٣,٩

المصدر: DIOGS BFP-calculations based on DANE household surveys: stage 19 - June 1978; stage 77 - September 1992; Stage 81 - September 1993. In DNP/UDS/DIOGS. SISD, Sistema de Indicadores

Sociodemograficos para Colombia, Boletín No. 10: "Género y Desarrollo"

وحدث التطور نفسه أيضاً فيما يتعلق بمستويات معرفة القراءة والكتابة لدى السكان، وهو مجال المرأة هي المستفيدة الرئيسية منه نظراً لأن الفرق في معدلات معرفة القراءة والكتابة بين الرجل والمرأة قد ضاق من ٢,٩ في المائة في عام ١٩٧٨ إلى ٠,٥ في المائة في عام ١٩٩٣. وكان لاشتراك المرأة في حملات معرفة القراءة والكتابة التي اضطلعت بها الحكومة، إسهام كبير في هذا التطور، هو وأعمال المنظمات غير الحكومية في برامج معرفة القراءة والكتابة من أجل المرأة.

وثمة نقطة جديرة بالتأكيد بصدد تحسين مستويات معرفة القراءة والكتابة لدى المرأة، والتقدم الكبير في هذا المجال بالمقارنة بالرجل، هي أن المرأة كانت مدفوعة لالتماس التعليم لنفسها بسبب ارتفاع معدلات التحاق أبنائها بالمدارس.

ويتبين من الجدول ١٠ - ٣ أن الأمية لم تعد تتحدد بتأثير التمييز بين الجنسين، وإن ظلت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمستويات الفقر.

الجدول ١٠ - ٣

كولومبيا: معدل الأمية حسب الجنس ومستوى الفقر، ١٩٧٨ - ١٩٩٣

الجنس ومستوى الفقر	١٩٧٨	١٩٩٢	١٩٩٣
المجموع	١٦,٨	٩,٥	٨,٦
غير فقراء	١١,٧	٦,٢	٥,١
فقراء	٢٢,٤	١٣,٣	١٤,٢
الرجال	١٥,٣	٩,١	٨,٤
غير فقراء	١٠,٩	٥,٨	٤,٩
فقراء	٢٠,٢	١٢,٨	١٣,٩
النساء	١٨,٢	١٠,٠	٨,٩
غير فقراء	١٢,٤	٦,٦	٥,٣
فقراء	٢٤,٢	١٣,٧	١٤,٤

المصدر: DIOGS BFP-calculations on the basis of DANE household surveys: stage 19 - June 1978; stage 77 - September 1992; Stage 81 - September 1993. In DNP/UDS/DIOGS. SISD, Sistema de Indicadores Sociodemograficos para Colombia, Boletín No. 10: "Género y Desarrollo"

التعليم الرسمي في كولومبيا

يتألف التعليم الرسمي في كولومبيا من المرحلة السابقة للمدرسة والتعليم الابتدائي الأساسي، والثانوي الأساسي والثانوي المهني، والتعليم العالي الذي ينقسم إلى تعليم تقني وتكنولوجي وجامعي (دراسات جامعية ودراسات عليا). وهذه المستويات جميعاً تنظمها وزارة التعليم الوطني، وهي مسؤولة أيضاً عن التعليم غير الرسمي ولكن ليس عن التدريب المهني الذي تقدمه دائرة التدريب الوطنية تحت رعاية وزارة العمل والمعهد الكولومبي للنهوض بالتعليم العالي، وهو هيئة لا مركزية.

وكولومبيا، بوصفها من الدول الموقعة على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية حقوق الطفل، تمنح مواطنيها الحق الشامل في التعليم. والشيء نفسه ينطبق أيضاً على حق المرأة في التعليم، لأن كولومبيا أيضاً من الدول الموقعة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وبالإضافة إلى ذلك، يقيم دستور ١٩٩١ الحق في التعليم في إطار حظره للتمييز (المادة ١٣) "بسبب الجنس أو العرق أو الأصل

القومي أو العائلي، واللغة، أو الدين، أو الرأي السياسي أو الفلسفي"، معلنا بذلك عن التزام بضمان عدم وجود أي تمييز في كولومبيا.

وتنص المادة ٦٧ على أن التعليم حق للفرد وخدمة عامة ذات وظيفة اجتماعية؛ وأن غرضه هو توفير فرص الوصول إلى المعارف والعلوم والتكنولوجيا وغير ذلك من الفوائد والقيم الثقافية.

وعلى نظام التعليم أن يدرّب الكولومبيين فيما يتعلق بحقوق الإنسان، والسلم والديمقراطية، والعمل والترفيه، بغية تحقيق تحسن ثقافي وعلمي وتكنولوجي وحماية للبيئة.

والدولة والمجتمع والأسرة مسؤولة عن التعليم الذي هو إلزامي في الفترة بين سن الخامسة والخامسة عشرة ويشمل تعليمًا قبل المدرسة لمدة سنة واحدة على الأقل وتسع سنوات من التعليم الأساسي.

والتعليم بالمجان في مدارس الدولة، وإن كان يجوز الحصول على رسوم للتعليم من القادرين.

وتتولى الدولة التنظيم والمسؤولية عن الإشراف على التعليم ومراقبته من أجل ضمان جودته وبلوغه أغراضه ومن أجل توفير تدريب روحي وعقلي وبدني أفضل للتلاميذ والطلاب؛ وتعمل الدولة على ضمان أن تكون شمولية الخدمة التعليمية وافية وأن يكون باستطاعة الأطفال والشباب الالتحاق بالنظام التعليمي والاستمرار فيه.

والحكومة المركزية والوكالات المحلية مسؤولة عن تنظيم خدمات الدولة التعليمية وتمويلها وإدارتها وفقا للدستور والقانون^(١٣).

التعليم قبل المدرسي

الالتحاق بمؤسسة للتعليم قبل المدرسي لمدة سنة واحدة على الأقل إلزامي بموجب الدستور. غير أن التقدم المحرز في هذا المجال لم يكن كافياً؛ ولم يتيح الأخذ بمشروع " الصف صفر" في بعض مناطق البلد تلقي تعليم قبل مدرسي سوى لمجموعة صغيرة. وقد أمكن إصلاح هذا النقص بالنسبة للفئات السكانية الأكثر فقراً عن طريق المراكز المجتمعية لرعاية الأسرة والخدمات الأخرى لصالح صغار الأطفال، مثل دور الحضانة المجتمعية التي يتناولها النقاش أدناه. وبالنسبة للفئات الميسورة أمكن إصلاح هذا النقص عن طريق دور الحضانة الخاصة والمؤسسات الأخرى قبل مرحلة المدرسة بصفة رئيسية.

(١٣) من أجل إنفاذ هذا الحكم وغيره من أحكام الدستور، أصدرت الحكومة في عام ١٩٩٣ القانون ١١٥، قانون التعليم العام الذي يقضي بإعادة تنظيم نظام التعليم ويحتوي على مجموعة من السياسات لتحسين نوعيته؛ وفي عام ١٩٩٦ وضعت الحكومة خطة التعليم العشرية. ويتناول هذا الفرع في موضع لاحق مسألة إدراج المساواة في هذا التشريع.

ولا تتعرض البنات لأي تمييز على هذا المستوى من التعليم، على نحو ما يتبين من أرقام الالتحاق. بل أن التحاقهن بمؤسسات ما قبل المدرسة سواء من حيث المجموع أو حسب الصف، أكبر من نظيره بالنسبة للبنين، على نحو ما تبين من الإحصاءات المتوفرة الواردة في الجدول ١٠ - ٤.

الجدول ١٠ - ٤

معدلات الالتحاق الوطني بالتعليم قبل المدرسي حسب الصف ونوع الجنس،

والنسبة المئوية للالتحاق حسب نوع الجنس، ١٩٩٣

المستوى	الالتحاق	% حسب الجنس
قبل المدرسي		
المجموع	٥٧١ ٩٨١	
البنين	٢٧٢ ٥٧٠	٤٧,٦٥
البنات	٢٩٩ ٤١١	٥٢,٣٥
قبل رياض الأطفال		
المجموع	٨٦ ٢٧٤	
البنين	٤٢ ٩٧٥	٤٩,٨١
البنات	٤٣ ٢٩٩	٥٠,١٩
رياض الأطفال		
المجموع	١٦٨ ٢٠٣	
البنين	٧٢ ٠١٢	٤٢,٨١
البنات	٩٦ ١٩١	٥٧,١٩
التحويلات		
المجموع	٣١٧ ٥٠٤	
البنين	١٥٧ ٥٨٣	٤٩,٦٣
البنات	١٥٩ ٩٢١	٥٠,٣٧

المصدر: جداول إدارة الإحصاء الوطنية، ١٩٩٤.

وفضلاً عن ذلك، لا تظهر معدلات التسرب من مرحلة ما قبل المدرسة أي ضرر للبنات فيما يتعلق بكفاءة النظام؛ بل إن العكس هو الصحيح وذلك لأنه حسب أحدث أرقام (١٩٩١) وزارة التعليم الوطني، ينقسم مجموع معدل التسرب في التعليم قبل المدرسي إلى ما يلي:

الجدول ١٠ - ٥

معدلات التسرب في التعليم قبل المدرسي حسب الجنس، ١٩٩١

المستوى والجنس	الالتحاق	التسرب	
		% من المجموع	% حسب الجنس
البنين	٢٣٤ ٨٨٦	٤٠ ٠٤١	١٧,٠٥
البنات	٢١٧ ٣٦٩	١٩ ٣٣٩	٨,٩٠
المجموع	٤٥٢ ٢٥٥	٥٩ ٣٨٠	١٣,١٣

المصدر: إحصاءات وزارة التعليم الوطني استنادا إلى جداول إدارة الإحصاء الوطنية.

ولا تتوفر دراسات تتناول نوع التعليم غير المدرسي أو الاختلافات في هذا المستوى من منظور المساواة. وتفيد دراسة أولية للمشكلة أن التنشئة الاجتماعية للبنين والبنات في رياض الأطفال تختلف حسب الأنماط التي تعزز ما هو متوقع من المرأة والرجل^(١٤).

وأخيرا، تدل الأرقام فيما يتعلق ببيئة التدريس في التعليم قبل المدرسي، تفوقا عاليا جدا للمرأة (٩٦,٤ في المائة) وواقع أن لديها مؤهلات تربوية أفضل مما لدى الرجل في مؤسسات التعليم قبل المدرسي. وتتضح هذه الحالة من الجدول ١٠ - ٦.

(١٤) Ana Rico. Socializacion de Roles de Género. Santa Fe de Bogotá, Pontificia Universidad

Javeriana/UNICEF, 1991

الجدول ١٠ - ٦

أعضاء هيئة التدريس ذوو المسؤوليات الأكاديمية في التعليم قبل المدرسي حسب المؤهل التربوي

الأعلى والنسبة المئوية للمشاركة في كل مستوى حسب الجنس، ١٩٩٣

(مقارنات بين الفئات حسب الجنس)

المجاميع		رجال		نساء	
أعلى مؤهل تربوي	المجموع	% داخل الفئة	المجموع	% داخل الفئة	المجموع
أولى	٨٧	٥	٠,٤٨	٨٢	٠,٢٩
بكالوريا					
بكالوريا التدريس	٦ ١٥٥	٢٠٨	١٩,٤٦	٥ ٩٤٧	٢٠,٨٥
درجة	٤٠٠	٣٣	٣,٠٩	٢٦٤	١,٢٩
بدون درجة					
بكالوريا أخرى					
درجة	١ ٩٠١	١٧٥	١٦,٣٧	١ ٧٢٦	٦,٠٥
بدون درجة	٢٨٤	٢٠	١,٨٧	٢٦٤	٠,٩٣
تقني أو تكنولوجي					
مؤهل للتدريس	٦ ٢٨٥	٧٩	٧,٣٩	٦ ٢٠٦	٢١,٧٦
درجة	٦٤١	١٨	١,٦٨	٦٢٣	٢,١٨
بدون درجة					
مؤهلات أخرى					
درجة	٧٦٨	٧٠	٦,٥٥	٦٩٨	٢,٤٥
بدون درجة	٢٣٣	١١	١,٠٣	٢٢٢	٠,٧٩
مهني					
مؤهل للتدريس	٩ ٨٢٣	٢٤٨	٢٣,٢٠	٩ ٥٧٥	٣٣,٥٧
درجة	١ ٨٥١	٨٤	٧,٨٦	١ ٧٦٧	٦,٢٠
بدون درجة					
مؤهلات مهنية أخرى					
درجة	٦٠٥	٦٠	٥,٦١	٥٤٥	١,٩١
بدون درجة	٢٢٥	٤٥	٤,٢١	١٨٠	٠,٦٣
دراسات عليا					
دراسات عليا للتدريس					
درجة	٢٠٧	٧	٠,٦٥	٢٠٠	٠,٧٠
بدون درجة	٩٢	٦	٠,٥٦	٨٦	٠,٣٠
مؤهلات أخرى للدراسات					
العليا					
درجة	٢٠	صفر	٠,٠٠	٢٠	٠,٠٧
بدون درجة	١٤	صفر	٠,٠٠	١٤	٠,٠٥
المجموع / % بين الفئات	٢٩ ٥٩١	١ ٠٦٩	٣,٦١	٢٨ ٥٢٢	٩٦,٣٩

المصدر: جداول إدارة الإحصاءات الوطنية، ١٩٩٤.

التعليم الابتدائي الأساسي

يشمل هذا المستوى من التعليم الصفوف من ١ إلى ٥ ويُقدَّم بشكلين: مدرسة الصف أو المدرسة الابتدائية "التقليدية"، الموجودة بصفة رئيسية في المدن؛ والمدرسة "الجديدة"، الموجودة بصفة رئيسية في المناطق الريفية. والتعليم الابتدائي هو التعليم الذي يقدم أوسع تغطية في كولومبيا: نحو ٨٨ في المائة بأرقام إجمالية، و ٧٥ في المائة بأرقام صافية.^(١٥) وتوجد مساواة بين البنين والبنات في التعليم الابتدائي فيما يتعلق بالالتحاق ومؤشرات الكفاءة. والواقع أن البنات في بعض السنوات يتقدمن بوضوح فيما يتعلق بالالتحاق بالنظام والبقاء فيه. ويوضح الجدولان ١٠ - ٧ و ١٠ - ٩ هذه الحالة.

ويظهر التقدم الذي تحقّقه البنات على البنين أكثر ما يظهر في معدلات التسرب: إذ أنه منذ السبعينات استمرت البنات في نظام التعليم لفترة أطول من البنين^(١٦). ويبين الجدول ١٠ - ٨ هذه الحالة في عام ١٩٩١: ارتفاع عدد المتسربين من البنين عن البنات.

الجدول ١٠ - ٧

الالتحاق بالتعليم الابتدائي الأساسي حسب الجنس، ١٩٨١ - ١٩٩٤

السنة	البنين %	البنات %	الفرق %
١٩٨١	٤٧,٧	٥٢,٣	٤,٦+
١٩٨٢	٤٨,٦	٥١,٤	٢,٨+
١٩٨٣	٤٩,٣	٥٠,٧	١,٤+
١٩٨٤	٤٩,١	٥٠,٩	١,٨+
١٩٨٩	٥٠,٨	٤٩,٢	١,٦-
١٩٩٠	٥٠,٨	٤٩,٢	١,٦-
١٩٩١	٤٧,١	٥٢,٩	٥,٨+
*١٩٩٤	٥٠,٩	٤٩,١	١,٨-

* حسابات إجمالية أعدتها إدارة الإحصاء الوطنية بالنسبة لمنطقتين

المصدر: كاتالينا ترباي، ١٩٩٤: إحصاءات وزارة التعليم الوطني، ١٩٩١، وجداول إدارة الإحصاء الوطنية، ١٩٩٤.

(١٥) Vélez. Op. cit., 1995.

(١٦) Catalina Turbay. Brechas de género identificadas en el sistema educativo formal de Colombia.

.Preliminary version, consultation report. Santa Fe de Bogotá, UNICEF, 1994.

الجدول ١٠ - ٨

معدلات التسرب: مدارس الصفوف (الابتدائية) حسب الجنس، ١٩٩١

المستوى والجنس	الالتحاق	مجموع التسرب	% للتسرب	% حسب الجنس
البنين	١ ١٩٠ ٤١٣	٢٠٦ ٢٧٠	٨,١٦	
البنات	١ ٣٣٨ ٧٠٢	٧٠ ٨٨٩	٢,٨٠	١٧,٣٣
المجموع	٢ ٥٢٩ ١١٥	٢٧٧ ١٥٩	١٠,٩٦	٥,٣٠

المصدر: إحصاءات وزارة التعليم الوطني استنادا إلى جداول إدارة الإحصاء الوطنية.

وقد ظهرت كلتا المجموعتين فروقا ملحوظة بسبب التمييز الجنسي في أسباب التسرب.

ويتبين من الجدول ٩ كيف أن الأسباب الاقتصادية، وخاصة الأسباب المتصلة بالعمل والإقصاء من النظام شائعة بين البنين - وهو انعكاس لغلبة الأنماط المستندة إلى تقاليد السلطة الأبوية التي تعمل، في هذه الحالة، على الإضرار بتعليم البنين. ومما يثير الاهتمام أن السبب المشترك بين البنات هو "لا أرغب في الاستمرار"؛ وللأسف أن نوع المعلومات المتوفرة لا تقدم أي مؤشرات لأسباب هذا النقص في الاهتمام بالدارسة. ويفيد أحد الافتراضات أن ثقافة السلطة الأبوية في هذه الحالة أيضا، بما تنطوي عليه من ضعف الرأي في قيمة العمل الأكاديمي للبنات، ربما تؤثر على هذا "القرار".

ولكن حالة البنات ليست وريدية كما يعتقد. ذلك أن مؤشرات الكفاءة والشمولية شيء، ولكن مؤشرات النوعية شيء مختلف تماما.

الجدول ١٠ - ٩

أسباب التسرب من التعليم الابتدائي

حسب الجنس في سبع مدن، ١٩٩١

البنات	البنين	الأسباب
١٩,١	٢٢,٣	تغيير محل الإقامة
٠,٠	٢,٦	الحاجة إلى العمل
١٢,٥	١٧,٦	عدم وجود أماكن
٢٤,٧	١٩,٠	ارتفاع التكاليف
١٥,٥	١٦,٨	عدم الالتحاق
٠,٧	٥,٣	الرسوب أو الفصل
١١,٠	٤,٧	عدم الرغبة في الاستمرار
١,٠	٠,٠	عدم اجتياز امتحان القبول
١٤,٥	١١,٨	أسباب أخرى

المصدر: T. Valdés and E. Gomariz. Mujeres Latinoamericanas en Cifras. Colombia. Ministry of Social Affairs/Institute on Women/FLACSO, 1993.

ويفيد تحليل للعوامل المرتبطة بالنجاح في الرياضيات واللغات تم إجراؤه كجزء من تقييم وطني لنوعية التعليم الابتدائي، الذي يتميز بالضعف بصفة عامة وفقا لدراسات أجراها معهد البحوث في ١٩٩٢ و ١٩٩٣، أن الجنس يرتبط بالأداء في الحالات التالية على الأقل:

الجدول الزمني ألف:

- الأداء الإجمالي للبنين أفضل من أداء البنات؛
- توجد علاقة بين جنس التلميذ والأداء في اللغات والرياضيات في الصفين الثالث والخامس بالنسبة لمجموع السكان (المدارس: حضرية عامة + حضرية خاصة + ريفية)؛
- بالنسبة لتلاميذ الصف الثالث في المدارس الحضرية العامة والخاصة، يوجد ارتباط إيجابي بين المدرسة والإنجاز في اللغات والرياضيات؛
- يبدو أن جنس التلميذ يرتبط في الصف الخامس بالأداء الأفضل للبنين في الرياضيات والبنات في اللغات.
- الجدول الزمني باء: لم يكن من الممكن الحصول على نتائج إلا بالنسبة للصف الثالث، مما يدل على الحالة التالية:
- تبدي البنات في جميع المدارس؛ وفي المدارس الحضرية العامة بصفة خاصة أداء أفضل في الرياضيات، ويرتبط أيضا بالمدرس في المدارس الحضرية العامة؛
- نوع المدرسة (بنين، بنات، مختلط) يرتبط بالإنجاز في الرياضيات. وعادة ما يكون أداء البنين في مدارس البنين أفضل في اللغات عنه بالنسبة للبنين في المدارس المختلطة؛
- تسهم المدرسة إسهاما إيجابيا في أداء جميع الفئات في اللغات؛
- يسهم المدرس إسهاما إيجابيا في الأداء في الرياضيات في الدراسة العامة وفي الدراسة المتعلقة بالمدارس الحضرية العامة^(١٧).

(١٧) كاتالينا ترابي. المرجع نفسه، الصفحتان ٩ و ١٠.

وتلخيصاً لما سبق، لا يوجد في كولومبيا حالياً أي ثغرات كبيرة فيما يتعلق بشمولية وكفاءة مدارسها قد تدل على وجود تمييز ضد البنات في التعليم الابتدائي. وفي المقابل، يبدو أن الإنجازات العلمية تشير إلى أن أداء البنين أفضل من أداء البنات في الرياضيات وأيضاً في اللغات في بعض الحالات؛ وقد يشير ذلك إلى اختلاف عمليات التنشئة الاجتماعية من حيث الأهمية المعقودة على التعليم الأكاديمي للبنات والبنين، مما قد يؤدي إلى أداء أضعف للبنات. ولا بد من استرعاء النظر إلى النسبة المئوية الكبيرة للمدرسات في هيئة التدريس بالمدراس الابتدائية. وعلى العكس مما تبين في التعليم قبل المدرسي، فإن مؤهلات المدرسات ليست أفضل من مؤهلات المدرسين. وعلى الرغم من أن المرأة لديها قدراً أكبر من الدرجات الجامعية الأولى عن الرجل، فمن غير المرجح أن يكون لديها مؤهلات للدراسات العليا، ويوجد قدر أكبر من النساء الحاصلات على درجة البكالوريوس فقط. ويرد في الجدول ١٠ - ١٠ أحدث الإحصاءات في كولومبيا عن هذا الفرق بين المدرسين والمدرسات.

الجدول ١٠ - ١٠

هيئة التدريس الأكاديمية في التعليم الابتدائي الأساسي (مدارس الصف) حسب المؤهلات العليا والنسبة المئوية للمشاركة في كل مستوى حسب الجنس، ١٩٩٣
(مقارنات نوعية بين الفئات)

المؤهلات العليا	المجاميع	الرجل	المرأة
	المجموع	% داخل الفئات (١٠٠٪)	% داخل الفئات (١٠٠٪)
الابتدائي	٨١١	١٥٦	٠,٦٦
البكالوريا			
بكالوريا التدريس			
درجة	٥٢ ٣٧٢	٩ ١٤٩	٤٣,٢٨
بدون درجة	٢ ٧٩٨	٦٨٤	٢,١٢
بكالوريا أخرى			
درجة	٧ ٤٣٥	٢ ٥٦٩	٤,٨٨
بدون درجة	١ ٦٤٨	٤٠٤	١,٢٥
الفني			
تدريس فني			
درجة	٦ ٧٩٥	٧٨٤	٦,٠٣
بدون درجة	٧٧٥	١١٧	٠,٦٦

فنيون آخرون				
درجة	٩٨٤	٢٩٦	١,٣٠	٦٨٨
بدون درجة	٣٠٧	٧٦	٠,٣٣	٢٣١
المهني				
تدريس مهني				
درجة	٣٦ ١٤٩	٥ ٨٨٥	٢٥,٨٠	٣٠ ٢٦٤
بدون درجة	٧ ٨٤٥	١ ٥١٧	٦,٦٥	٦ ٣٢٨
مهنيون آخرون				
درجة	٢ ٣١٠	٥٥٥	٢,٤٣	١ ٧٥٥
بدون درجة	٧٤٧	٢٨٨	١,٢٦	٤٥٩
دراسات عليا				
دراسات عليا في التدريس				
درجة	١ ٠٥٠	١٨٦	٤,٧٦	٨٦٤
بدون درجة	٤٤٦	٧٨	٠,٣٤	٣٦٨
دراسات عليا أخرى				
درجة	٦٨	١٨	٠,٠٨	٥٠
بدون درجة	٢٢	٣	٠,٠١	١٩
المجموع / % بين الفئات	١٢٢ ٥٦٢	٢٢ ٨٠٨	١٨,٦١	٩٩ ٧٥٤
	٨١,٣٩			

المصدر: جداول إدارة الإحصاء الوطنية، ١٩٩٤.

التعليم الثانوي الأساسي والثانوي المهني

توجد في المستوى الثانوي أربعة صفوف للتعليم الأساسي الإلزامي (من السادس إلى التاسع) وصفان للتعليم الثانوي (العاشر والحادي عشر). وهو يقدم في عدة أشكال، مع غلبة الشكل الأكاديمي أو البكالوريا التقليدية (٨٠ في المائة من المقيدين) على الشكليات التقنية أو المتنوع. والمواد الرئيسية في الشكليات الآخرين هي التجارة، ومعظم الملتحقين بها من البنات، والصناعة، ومعظم الملتحقين بها من البنين. وتبلغ التغطية الصافية ٤٨ في المائة بالكاد، وربما يمثل ذلك الاختناق الرئيسي في نظام التعليم في البلد في الوقت الحالي.^(١٨) وبالإضافة إلى ذلك، يزداد اتساع الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية في هذا المستوى

(١٨) فيليز، المرجع نفسه، ١٩٩٥.

من النظام نظرا لقلّة عدد التلاميذ الريفيين الذين يتقدمون للبكالوريا. ويدل هذا المستوى على قدر أكبر من الاتجاه نحو الالتحاق من جانب المرأة. إذ يلتحق قدر أكبر من البنات عن البنين على الأرجح بالمدارس الثانوية؛ ويشكلن غالبية الطلاب في جميع المناهج، ويبقى لفترات أطول بالمدارس، على نحو ما يوضح الجدول ١٠ - ١١.

الجدول ١٠ - ١١

الالتحاق بالتعليم الثانوي الأساسي والثانوي المهني

حسب الجنس والصف، ١٩٩٣

(المجاميع والنسبة المئوية للمشاركة بين الفئات)

الصف	المجموع	البنين	% للبنين	البنات	% للبنات
المجموع	١٢٣ ٨٠٥ ٢	٣٥٩ ٣٢٢ ١	٤٧,١٤	٧٦٤ ٤٨٢ ١	٥٢,٨٦
السادس	١٢١ ٧٠٩	٢٧٠ ٣٤٩	٤٩,٢٥	٨٥١ ٣٥٩	٥٠,٧٥
السابع	٩١١ ٥٨٣	٧٣٥ ٢٧٤	٤٧,٠٥	١٧٦ ٣٠٩	٥٢,٩٥
الثامن	١٣١ ٤٩٠	٩٣٩ ٢٢٨	٤٦,٧١	١٩٢ ٢٦١	٥٣,٢٩
التاسع	٥٧٩ ٤٠٨	٤٠٠ ١٨٩	٤٦,٣٦	١٧٩ ٢١٩	٥٣,٦٤
العاشر	٦٦١ ٣٤٠	٢٣٨ ١٥٦	٤٥,٨٦	٤٢٣ ١٨٤	٥٤,١٤
الحادي عشر	٧٢٠ ٢٧٢	٧٧٧ ١٢٣	٤٥,٣٩	٩٤٣ ١٤٨	٥٦,٦١

المصدر: استنادا إلى جداول إدارة الإحصاء الوطني، ١٩٩٤.

غير أن توزيع الملتحقين بمختلف المواد غير الأكاديمية يبين أن الأنماط الذكورية والأنثوية ما زالت قائمة: ففي معظم الحالات تتقدم الإناث للمواد النسوية التقليدية للحصول على البكالوريا في التجارة والتدريس والخدمة الاجتماعية، في حين يتقدم الذكور للمواد الذكورية التقليدية للحصول على البكالوريا في الصناعة والزراعة.^(١٩) وجدير بالذكر في هذا الشأن أن الإنجاز الأكاديمي في المواد الصناعية (تخص الذكور بشكل غالب)، والمقيم على أساس امتحانات الثانوية الحكومية، هي عادة أعلى مادة في مواد البكالوريا. ومعنى هذا أن الذكور لا يتلقون فحسب تدريباً مهنياً يتيح لهم مستقبلاً أفضل في سوق العمل وإنما يتلقون أيضاً تدريباً أكاديمياً من نوعية أفضل.

(١٩) كاتالينا ترباي، المرجع نفسه، ١٩٩٤.

وفيما يتعلق بكفاءة هذا المستوى من التعليم، تميل الأرقام أيضا لصالح الإناث. ففي السنوات الأخيرة استمرت البنات لفترات أطول في التعليم الثانوي وتخرجن بأعداد أكبر من أعداد البنين. وتؤكد أحدث البيانات المتوفرة عن التسرب والرسوب والنجاح أن هذا الاتجاه يتواصل على نحو ما يمكن تبينه من الجدول ١٠ - ١٢.

الجدول ١٠ - ١٢

مؤشرات الكفاءة (التسرب، الرسوب، النجاح) في التعليم الثانوي الأساسي

والثانوي المهني حسب الجنس، ١٩٩٣

(المجاميع والنسب المئوية فيما بين الفئات وداخل كل فئة)

الإناث	الذكور	% المجموع	المجموع	الحالة الأكاديمية
٩٩ ٢٨١	١١٩ ٢٦٨	٧,٧٩	٢١٨ ٥٤٩	مجموع حالات التسرب
%٤٥,٤٣	%٥٤,٥٧			% بين الفئات
%٦,٧٠	%٩,٠٢			% داخل الفئة
٢٠٥ ٥٦٩	٢٠٧ ٤٠٨	١٤,٧٢	٤١٢ ٩٧٧	مجموع حالات الرسوب
%٤٩,٧٨	%٥٠,٢٢			% بين الفئات
%١٣,٨٦	%١٥,٦٨			% داخل الفئة
١ ١٧٧ ٩١٤	٩٩٥ ٦٨٣	٧٧,٤٩	٢ ١٧٣ ٥٩٧	مجموع حالات النجاح
%٥٤,١٩	%٤٥,٨١			% بين الفئات
%٧٩,٤٤	%٧٥,٣٠			% داخل الفئة

المصدر: استنادا إلى جداول إدارة الإحصاء الوطنية، ١٩٩٤.

غير أن الدراسات المختلفة بشأن حالات التسرب في هذا المستوى تبين أن هناك كثيرا من الأسباب المختلفة التي ترتبط بالنظرة التي تتخلل سلوك الرجل والمرأة في المجتمع. وثمة مصدر أولي للمعلومات تقدمه بيانات إدارة التخطيط الوطني بالنسبة لسبع مدن رئيسية. ووفقا لهذه البيانات، كانت الأسباب الرئيسية للتسرب في التعليم الثانوي في عام ١٩٩٢، كما يلي:

ويتضح أثر النظرة التقليدية بشأن أسباب التسرب من المدرسة في الجدول ١٠ - ١٣؛ ومن أمثلة ذلك الزواج وعدم الإيفاد إلى المدرسة بوصفهما سببين مشتركين لتسرب البنات، والحاجة إلى العمل بالنسبة للبنين هي السبب الأكثر شيوعا.

الجدول ١٠ - ١٣
أسباب التسرب حسب الجنس في سبع مدن، ١٩٩٢

البنات	البنين	الأسباب
٥,٦٥	٠,٤٤	تغيير محل الإقامة
١١,٣٤	٢٠,٥٧	الاضطرار للعمل
٧,٣٢	٨,٤٥	عدم وجود أماكن
٢٠,٧٧	١٨,٠٢	مكلفة للغاية
٤,٥٥	١,٠٦	عدم الإيفاد
٣,٧٠	٢,٧٢	الرسوب أو الفصل
٢٨,٠٦	٣٩,٣٩	عدم الرغبة في الاستمرار
٤,٠٧	١,٥٦	عدم اجتياز امتحان القبول
٥,٩٨	٠,٢٨	متزوج
٨,٥٥	٧,٠١	أسباب أخرى
١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	المجموع

المصدر: C. Turbay and others. Causas de Deserción de la Educación Secundaria y Rutas Posteriores a la Deserción según Genero. Estudios de casos en Bogotá, Medellín y cali. Presidential council on Youth, Women and the Family/FONADE, Santa Fe de Bogotá, 1994

وتؤكد دراسة نوعية أجريت في ثلاث مدن رئيسية في كولومبيا أثر ثقافة السلطة الأبوية على أسباب التسرب. وعلى الرغم من أن الأطفال من كلا الجنسين يتسربون لأسباب ترتبط بصفة رئيسية بالمشاكل الكثيرة المتعلقة بنوعية مناهج البكالوريا وتنظيمها، فإن بحث الأسباب المعلنة (في بداية المقابلات) وللأسباب الحقيقية (التي تأكدت في نهاية المقابلات) يدل بوضوح على أن النظرة التقليدية تكمن وراء الكثير من أسباب التسرب. وينطبق ذلك عند مقارنة النتائج بين الفئات وعند تحليل البيانات المنفصلة لكل جنس (داخل الفئة). وتبين من الجدولين ١٠ - ١٤ و ١٥ - بعض الفروق الواضحة.

الجدول ١٠ - ١٤
أسباب التسرب من التعليم الثانوي.
النسب المئوية وفقا للبيانات في المقابلات، حسب الجنس

الأسباب المعلنة		الأسباب المؤكدة		الأسباب
بنات	بنين	بنات	بنين	
٣٢,١٤	٢٤,٤٠	٣٤,٠٨	٢١,٢٣	تعليمية
٤,١٧	٤,٧٦	٤,٤٧	٦,٧٠	الأسرة
٢,٣٨	١,٧٩	٣,٣٥	٢,٢٣	الشريك
٠,٠٠	٢,٩٨	٠,٥٦	٥,٠٣	الثقافة الأبوية

اقتصادية	١٦,٠٧	٤,٧٦	١٠,٠٦	٥,٠٣
مشكلات اجتماعية	١,١٩	١,٧٩	٢,٧٩	١,١٢
الانفعالات والنمو	١,٧٩	١,١٩	١,١٢	١,٦٨
الصحة	٠,٥٩	٠,٠٠	٠,٥٥	٠,٠٠

المصدر: ك . ترباي وآخرون. أسباب التسرب.

الجدول ١٠ - ١٥

أسباب التسرب من التعليم الثانوي
(النسب المئوية داخل الفئة حسب الجنس)

الأسباب	بنات	بنين	الأسباب المعلنة	الأسباب المؤكدة
تعليمية	٥٥,١٠	٥٨,٥٧	بنات	بنين
الأسرة	٧,١٤	١١,٤٣	بنات	بنين
الشريك	٤,٠٨	٤,٢٩	بنات	بنين
الثقافة الأبوية	٠,٠٠	٧,١٤	بنات	بنين
اقتصادية	٢٧,٥٥	١١,٤٣	بنات	بنين
مشكلات اجتماعية	٢,٠٤	٤,٢٨	بنات	بنين
الانفعالات والنمو	٣,٠٦	٢,٨٥	بنات	بنين
الصحة	١,٠٢	٠,٠٠	بنات	بنين

المصدر: ك . ترباي وآخرون. أسباب التسرب.

ويبين هذان الجدولان كيف تقوم الأسباب الاقتصادية والمشكلات الاجتماعية (أي العنف) بدور أكثر أهمية في حالة البنين، في حين أن الأسباب الأسرية والأسباب المرتبطة بالتمييز الذي يعاني منه البنات في ظل الثقافة الأبوية ذات ثقل أكبر بالنسبة للبنات.

ولا توجد دراسات، أو لا توجد دراسات معروفة، بشأن التسرب من هذا المستوى من التعليم في المناطق الريفية.

وأخيراً، من المهم فيما يتعلق بمجتمع الطلاب في التعليم الثانوي الأساسي والتعليم الثانوي المهني ذكر نوعية التعليم من حيث نوع الجنس وتحقيق المساواة للمرأة. ويتبين من النتائج الأولية لعملية تقييم

أجراها المعهد الكولومبي للنهوض بالتعليم العالي، التي اضطلعت بتقييم الإنجاز الأكاديمي للطلاب من كلا الجنسين في الصفين السابع والتاسع لكل من الجدولين الزمنيين الأكاديميين، أن أداء البنين أفضل إجمالاً.

ومن ناحية أخرى، يتبين من النتائج الأولية للجزء الجاري من بحث يتعلق بأداء البنين والبنات في امتحانات الثانوية الحكومية للعام الدراسي للسنوات ١٩٨٢ و ١٩٨٧ و ١٩٩٢ و ١٩٩٥ أن البنين يحققون بشكل عام درجات أعلى بدرجة كبيرة عن البنات. ويحدث ذلك في كل من العينة الكلية والعينات الفرعية المختلفة. وتميل البنات إلى تحقيق أداء أفضل نسبياً من البنين في النطاق المتوسط للدرجات بل وأحسن منه في النطاق الأدنى. ويحقق معظم البنين والبنات درجات في النطاق المتوسط. وفي عدد ضئيل فقط في الأعوام الدراسية تحقق البنات بالفعل درجات أعلى من البنين في اللغات؛ ولا يحدث ذلك كل سنة والفرق ليس كبيراً للغاية.^(٢٠)

وبالإضافة إلى ذلك، يتبين من نتائج الامتحانات الحكومية التي أجري لها تحليل حسب نوع المدرسة أن مدارس البنين فقط تسجل عادة درجات أفضل في امتحانات الثانوية الحكومية. ويوضح الجدول ١٠ - ١٦ هذه الحالة بالنسبة لكل من البلد في مجموعها والعاصمة في عام ١٩٩٣.

الجدول ١٠ - ١٦
أداء المدارس حسب النوع، ١٩٩٣

المدرسة	كولومبيا			سانتا في دي بوغوتا		
	مرتفع	متوسط	منخفض	مرتفع	متوسط	منخفض
بنين %	٦٠,٩	٢٤,٧	١٤,٤	٨٣,٠	١٣,٦	٣,٤
بنات %	٣٧,٦	٣٠,٤	٣٢,٠	٦٤,٥	٢٧,١	٨,٤
مختلط %	١٦,٨	٣١,٨	٥١,٤	٣٢,٦	٣٥,٤	٣٢,٠

المصدر: ك. ترباي، المرجع نفسه.

وتلخيصاً لذلك، فإنه على الرغم من الأعداد الأكبر من البنات في التعليم الثانوي وبقائهن لفترات أطول في المدرسة، فلا تزال مشكلات خطيرة تتعلق بالمساواة قائمة في هذا المستوى، وتظهر في كل من المواد المهنية التي تختارها البنات عندما تتاح لهن هذه الخيارات، وفي إنجازاتهن الأكاديمية. لذلك ينبغي أن يظل ماثلاً في الأذهان أنه ينبغي بالضرورة لأي استراتيجية للنهوض بالمساواة بالنسبة للبنات في التعليم الثانوي الأساسي والمهني أن تأخذ هذه المشكلة في الاعتبار وألا تعالج فقط جوانب الشمول والكفاءة، وإنما أيضاً، وربما بالدرجة الأولى، ما يحدث في التنشئة الاجتماعية وفي التدريب الأكاديمي المتقدم في الفصل الدراسي. ويبدو أن هذه العوامل تعمل يوماً بعد يوم لصالح الأداء الأدنى للبنات.

(٢٠) Catalina Turbay. Analisis de los resultados de los exámenes de Estado de la educación

.Secundaria desde la perspectiva de género. Final research report. Santa Fe de Bogotá, DINEM, 1996

وتبين من دراسة أجريت مؤخرا برعاية مكتب الرئيس ومؤسسة فريدرش نومان بشأن الكتب المدرسية المستخدمة في التعليم الابتدائي والثانوي من أجل التنشئة الاجتماعية للبنين والبنات أن هناك وجودا كاسحا للأنماط الذكورية والانثوية وغلبة اللغة الجنسية المتطرفة. وأسفرت المؤشرات المستخدمة في هذه الدراسة عن النتائج النوعية التالية:

* أقل من ٢٠ في المائة من الشخصيات المعروضة في النصوص أنثوية بالنسبة لكل من الشخصيات القيادية والثانوية.

* عند تصوير الأعمال المنزلية، تضطلع الإناث في الأغلب بالأنشطة الأنثوية التقليدية، على الرغم من أن ٥٧,٨ منهن يظهرن أيضا وهن يضطلعن بأعمال ذكورية تقليدية.
* لا يجرى إلا في أحيان قليلة جدا تصوير العمل المنتج للمرأة في المجال العام، ويكون ذلك في معظم الحالات امتدادا لأعمالها في المجال الخاص من حيث نوع نشاطها. ونادرا جدا ما يحظى عمل المرأة بتقدير اجتماعي عال، ولا تصور المرأة بشكل مطلق تقريبا في مواقع السلطة.^(٢١)

وعلى العكس مما تبين في المستويات الدنيا، يوجد عدد أكبر بكثير من الرجال يعملون مدرسين في التعليم الثانوي الأساسي والمهني. غير أن المؤهلات التربوية للمرأة أعلى بقدر طفيف. ويوضح الجدول ١٠ - ١٧ هذه الحالة التي تمثل اتجاهها عاما في السنوات الأخيرة.

الجدول ١٠ - ١٧

هيئة التدريس الأكاديمي في التعليم الثانوي الأساسي والمهني حسب أعلى مؤهل تربوي والنسبة المئوية للتمثيل في كل مرحلة حسب الجنس

أعلى مؤهل	المجموع	رجل	امراة
	المجموع	% داخل الفئة	% داخل الفئة
ابتدائي	١٨٥	٩٠	٩٥
بكالوريا			
بكالوريا تربوية			
درجة	١٢ ٩٢٨	٦ ٩٢٩	٥ ٩٩٩
بدون درجة	٥٤٦	٣٢٩	٢١٧
بكالوريا أخرى			
درجة	٧ ٧٤٩	٥ ٢٩٩	٢ ٤٥٠
بدون درجة	٥٤٣	٢٧٤	٢٦٩

(٢١) Catalina Turbay and Julio Pérez. Hacia la producción de Textos Escolares desde una

Perspectiva de Eguidad en las Relaciones de Género. santa Fe de Bogotá, Friedrich Naumann

.Foundation, Presidential Programme for Youth, Women and the Family, 1993

فني				
فني تربوي				
درجة	٦ ٢٤٠	٣ ٣٦٥	٤,٦٠	٢ ٨٧٥
بدون درجة	٦٣٦	٣٣٥	٠,٤٦	٣٠١
فني آخر				
درجة	٣ ٩٦٨	٢ ٤١٨	٣,٣١	١ ٥٥٠
بدون درجة	٩٢٠	٤٩١	٠,٦٧	٤٢٩
مهني				
مهني تربوي				
درجة	٨٦ ٠٣١	٤١ ٦١٨	٥٦,٩٠	٤٤ ٤١٣
بدون درجة	٥ ٨٢٤	٣ ١٦٣	٤,٣٢	٢ ٦٦١
مهني آخر				
درجة	٨ ٤١١	٥ ٠٠١	٦,٨٤	٣ ٤١٠
دراسات عليا				
دراسات عليا تربوية				
درجة	٤ ٦٤٦	٢ ٢١٨	٣,٠٣	٢ ٤٢٨
بدون درجة	٧٥٩	٣١١	٠,٤٣	٤٤٨
دراسات عليا أخرى				
درجة	٦٠٣	٢٩٧	٠,٤١	٣٠٦
بدون درجة	١٢٨	٦١	٠,٠٨	٦٧
المجموع % بين الفئات	١٤١ ٤٨٤	٧٣ ١٣٦	٥١,٧٠	٦٨ ٣٤٨

المصدر: استنادا إلى جداول إدارة الإحصاء الوطنية، ١٩٩٤.

التعليم العالي

يشمل التعليم العالي الدراسات الجامعية والدراسات العليا في أشكالها الفنية، والتكنولوجية، والجامعية على الأغلب. وما زالت شمولية التعليم العالي منخفضة نظرا لأن مجموعة صغيرة فقط من السكان هي التي تصل إليه. كما لا تتاح لبقية السكان إمكانية التدريب المهني المؤدي إلى اختيارات أخرى ضرورية للشباب.

الجدول ١٠ - ١٨
تطور الالتحاق بالتعليم العالي وتكوينه حسب الجنس، ١٩٦٠ - ١٩٩٤

الرجل		المرأة			
العدد	%	العدد	%	المجموع	السنة
٤ ٢٣٤	١٨,٤	١٨ ٧٧٩	٨١,٦	٢٣ ٠١٣	١٩٦٠
١٠ ٣٠٩	٢٣,٣	٣٤ ٠٩٤	٧٦,٧	٤٤ ٤٠٣	١٩٦٥
٦٤ ٠٣٩	٣٦,٤	١١٢ ٠٥٩	٦٣,٦	١٧٦ ٠٩٨	١٩٧٥
١٢١ ١١٥	٤٤,٦	١٥٠ ٥١٥	٥٥,٤	٢٧١ ٦٣٠	١٩٨٠
٢٠٣ ٣٨٤	٤٨,٧	١٤ ٢٧٠	٥١,٣	٤١٧ ٦٥٤	١٩٨٥
٢٥٠ ٥٥٤	٥١,٤	٢٣٦ ٨٩٤	٤٨,٦	٤٨٧ ٤٤٨	١٩٩٠
٢٦١ ٢٣٧	٥١,١	٢٤٩ ٥٤٠	٤٨,٩	٥١٠ ٧٧٧	١٩٩١
٢٧١ ٨٣٧	٥٠,٨	٢٦٣ ٤٨٣	٤٩,٢	٥٣٥ ٣٢٠	١٩٩٢
٢٧٧ ٧٠٤	٥٠,٧	٢٦٩ ٧٦٤	٤٩,٣	٥٤٧ ٤٦٨	١٩٩٣
٢٩٨ ٥٧٨	٥١,٨	٢٧٧ ٩٦٢	٤٨,٢	٥٧٦ ٥٤٠	١٩٩٤

المصدر: المعهد الكولومبي للنهوض بالتعليم العالي. إحصاءات التعليم العالي، مصرف البيانات، ١٩٩١ و ١٩٩٦.

وتماثل المشكلات من حيث نوع الجنس وتحقيق المساواة للمرأة، المشكلات القائمة في التعليم الثانوي. وعلى الرغم من التحاق المرأة بأعداد مطردة الزيادة في التعليم الثانوي والعالي، فإن الدراسة المفصلة لأنواع الحياة العملية التي يميل الرجل والمرأة إلى الاضطلاع بها تكشف عن تنميط يقسم بتحيز جنسي ويتولد عن مختلف مصادر التنشئة الاجتماعية التي لا تزال ذات ثقل كبير في الاختيارات الفردية للمهنة.

ويتبين من إحصاءات المعهد الكولومبي للنهوض بالتعليم العالي أن النساء يلتحقن بأعداد أكبر من أعداد الرجال بهذا المستوى ويتخرجن فيه.^(٢٢) وقد تبين هذا الاتجاه في السنوات الأخيرة فقط وهو في ازدياد حسبا يتبين من الجدول ١٠ - ١٨، الذي يبين تطور الالتحاق حسب نوع الجنس بمختلف الدراسات الجامعية والعليا.

ويتبين من الأرقام المتعلقة بالالتحاق في عام ١٩٩٤ حسب المادة والشكل (الجدول ١٠ - ١٩) أن نسب النساء والرجال تعكس فروقا ناجمة عن تأثير التنميط المتمسك بالتحيز الجنسي على اختيار نوع الحياة العملية. وعلى سبيل المثال، فإنه على الرغم من أن البنين يختارون - حسب التحليل داخل الفئة، حياة عملية مثل الهندسة والمعمار والمجالات ذات الصلة، أو الاقتصاد والإدارة والمجالات ذات الصلة، تختار النساء الاقتصاد والإدارة والمجالات ذات الصلة والعلوم التربوية بصفة رئيسية. كما يتبين من التحليل بين الفئات وجود غلبة ملحوظة للرجال في الهندسة والعلوم الزراعية، وللنساء في العلوم الصحية والتربوية والاجتماعية، والفنون الجميلة، بالنسبة لجميع الأشكال. ويزداد هذا التأثير للتعليم المتحيز للجنس على اختيار الحياة العملية وضوحا عندما تفصل المجالات حسب المواد. بل أن تأثير التنميط وثقافة السلطة الأبوية يزداد، ذلك أنه في العلوم الصحية على سبيل المثال حيث توجد أعداد من النساء أكبر من أعداد الرجال، يتبين من دراسة لنوعيات الحياة العملية أن أعدادا أكبر من النساء اخترن مهنا ذات وضع متدن، مثل التمريض والتغذية، الخ.^(٢٣)

(٢٢) Elsy Bonilla. La mujer colombiana en la universidad y en el mundo del trabajo. Santa Fe

.de Bogotá, UNIANDES

.Elsy Bonilla. Ibid (٢٣)

الجدول ١٠ - ١٩
المشاركة حسب الجنس في الالتحاق بالتعليم العالي حسب
المجال العام والمادة المحددة، ١٩٩٣
(نسب مئوية أفقية)

الشكل	المجموع		فني		تكنولوجي		جامعي		دراسات عليا
المجال	رجل	امراة	رجل	امراة	رجل	امراة	رجل	امراة	رجل
هندسة زراعية	٦٦,١٤	٣٣,٨٦	٢,٠٧	٠,٧٩	٢٦,٨٢	١٤,٦٥	٣٦,٤٥	١٧,٨٩	٠,٧٩
فنون جميلة	٤١,٠٩	٥٨,٩١	١٠,١٠	٢٠,٣٠	٧,٧٦	١٦,٤٥	٢٣,٢٣	٢٢,١٦	
تربية	٣٣,٢٦	٦٦,٧٤	٠,٣٠	٢,٧١	١,٠٧	٢,٠٧	٢٩,١٣	٥٦,٣٦	٢,٧٥
صحة	٣١,٠٧	٦٨,٩٣	٠,٠٨	٠,٣٧	١,٣٠	٤,٢٣	٢٦,٣٧	٦١,٧٨	٣,٢٢
علوم اجتماعية	٣٨,٧٥	٦١,٢٥	٠,٥٥	٠,٤٩	٠,٧٩	١,٠٦	٣٤,٥٧	٥٦,٧٠	٢,٨٤
اقتصاد وما يتصل به	٤٥,٣٨	٥٤,٦٢	٢,٣٥	٤,٠٧	٩,٣٥	١٣,٠١	٣١,٣٣	٣٦,٠٩	٢,٣٣
علوم إنسانية/ دين	٥٠,٠٠	٥٠,٠٠	-	-	٠,٥٩	٧,٦٤	٤٤,٢٠	٣٥,٣٣	٥,٢١
هندسة	٦٨,٧٨	٣١,٢٢	٤,٥٨	٢,٨٦	١٣,٠٦	٦,٩٦	٥٠,٣٤	٢١,٠٣	٠,٨٠
رياضيات	٥١,٣٧	٤٨,٦٣	١,٢٤	٢,٩٥	٧,٩٠	١٠,٦٥	٣٦,٥٩	٣٢,٣٦	٥,٦٣

المصدر: المعهد الكولومبي للنهوض بالتعليم العالي. إحصاءات التعليم العالي، مصرف البيانات، ١٩٩٦.

وعلى العكس من المستويات الدنيا، فإن الغالبية العظمى من المدرسين في التعليم العالي من الرجال. ويتبين من الجدول ١٠ - ٢٠ كيف تطورت أعداد كل من الجنسين بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٥، مع ضيق طفيف في الفجوة بين الرجل والمرأة. ويصدق ذلك بالذات على الجامعات الخاصة.

الجدول ١٠ - ٢٠
المعلمون في التعليم العالي حسب نوع المؤسسة ونوع الجنس،
١٩٨٥ - ١٩٧٥

الشكل	١٩٧٥		١٩٨٠		١٩٨٥	
	المجموع	رجل	امراة	المجموع	رجل	امراة
تكنولوجي	١ ٣٢٢	٧٣,٨	٢٦,٢	١ ١٦٤	٨٣,٢	١٦,٦
مهني متوسط	١٩ ٨٢١	٧٨,٢	١١,٩	٢ ٦٠١	٧٦,٦	٢٣,٤
جامعي				٢٦ ٩٣٠	٨٠,٨	١٩,٢

المصدر: Based on Elsy Bonilla and Penélope Rodríguez. Fuera del cerco. Mujeres, Estructura

y Cambio Social en Colombia. Canadian International Development Agency, Bogotá, 1992.

وهذا الاتجاه الصاعد بشكل طفيف في أعداد النساء المدرسات في التعليم العالي يتميز بالاستمرار. ففي الفترة من ١٩٨٣ إلى ١٩٩٣ ضاقت الثغرة بين الجنسين بنسبة ٥ في المائة، وازداد عدد النساء بنحو ٦٠ في المائة، مع تغير بنسبة ٦٨,٨ في المائة في عدد وظائف المرأة. ويوضح الجدول التالي هذه التغيرات.

الجدول ١٠ - ٢١

الوظائف التدريسية حسب نوع الجنس، ١٩٨٣ - ١٩٩٣

(بالنسبة المئوية بين الفئات حسب نوع الجنس)

السنة	المجموع	العدد	%	العدد	%	نسبة
١٩٨٣	٤٠ ٤١٦	٣١ ٥٧٧	٧٨,١	٨ ٨٣٩	٢١,٩	
١٩٨٤	٤١ ٦٣٦	٣٢ ١٧١	٧٧,٣	٩ ٤٦٥	٢٢,٧	
١٩٨٥	٤٣ ٢٢٧	٣٢ ٩٩٩	٧٦,٣	١٠ ٢٢٨	٢٣,٧	
١٩٨٦	٤٣ ٤٦٩	٣٣ ٢١٠	٧٦,٤	١٠ ٢٥٩	٢٣,٦	
١٩٨٧	٤٤ ٢٦٩	٣٣ ٩٤٢	٧٦,٧	١٠ ٣٢٧	٢٣,٣	
١٩٨٨	٤٧ ٩٩٠	٣٦ ٤٣٨	٧٥,٩	١١ ٥٥٢	٢٤,١	
١٩٨٩	٥١ ٧٢٥	٣٨ ٦٥٩	٧٤,٧	١٣ ٠٦٦	٢٥,٣	
١٩٩٠	٥٢ ٤٤٥	٣٨ ٤٨٠	٧٣,٤	١٣ ٩٦٥	٢٦,٦	
١٩٩١	٥٤ ١٦٤	٤٠ ٠٩٠	٧٤,٠	١٤ ٠٧٤	٢٦,٠	
١٩٩٢	٥٤ ٤١٤	٣٩ ٧٦١	٧٣,١	١٤ ٦٥٣	٢٦,٩	
١٩٩٣	٥٥ ٧٩٦	٤٠ ٨٧٩	٧٣,٣	١٤ ٩١٧	٢٦,٧	
التغيرات ٨٣ - ٩٣	١٥ ٣٨٠	٩ ٣٠٢	٢٩,٥	٦ ٠٧٨	٦٨,٨	

المصدر: المعهد الكولومبي للتهوض بالتعليم العالي/مكتب التخطيط العام. إحصاءات التعليم العالي، كولومبيا ١٩٩٣، موجز سنوي، سانتا في دي بوغوتا.

التدريب من أجل العمل

على الرغم من وجود مجموعة واسعة ومتنوعة من مرافق التدريب في كولومبيا، سواء من حيث المؤسسات أو نوعية المناهج وخيارات التعليم غير النظامي، فلا يوجد نظام وطني للمعلومات لتقديم صورة عن التدريب من أجل العمل. ولا بد من التأكيد على أن التعليم غير النظامي يقوم بدور هام في التدريب من أجل العمل، ولا سيما بالنسبة للنساء والعاملات الفقيرات في قطاع الاقتصاد غير المنظم، وإن كان ذلك يصدق أيضا على الأعمال النسائية التقليدية بصفة عامة.

ودائرة التدريب الوطنية بوزارة العمل هي المؤسسة التي لديها أوسع تغطية وطنية، على المستوى الحضري والريفي على السواء، في تقديم مختلف أشكال برنامج التدريب أثناء العمل. وتموّل الدائرة من التبرعات من قطاع الأعمال الخاص. وفيما يتعلق بالالتحاق، فإن أعدادا كبيرة من النساء، مثلما في التعليم النظامي، يلتحقن بالتدريب المهني، وهو اتجاه ظل يتزايد في السنوات الأخيرة، على نحو ما يتبين من الجدول ١٠ - ٢٢.

الجدول ١٠ - ٢٢

الأعداد الملتحقة بالتدريب المهني المقدم من دائرة التدريب الوطنية

حسب نوع الجنس، ١٩٨٨ - ١٩٩٤

عدد الملتحقين

رجال	نساء	
٦٠٪	٤٠٪	١٩٨٨
٥٢٪	٤٨٪	١٩٩٠
٥٠٪	٥٠٪	*١٩٩٤

* بالنسبة للمناطق الحضرية فقط؛ أما في المناطق الريفية فإن النسبة أكثر انخفاضا وتبلغ ٣٨ في المائة.

المصدر: استنادا إلى Luz Perla Tovar and Constanza Monsalve. Genero en el SENA. خطة عمل مقترحة، تقرير مرحلي. المجلس الرئاسي المعني بالسياسة الاجتماعية/دائرة التدريب الوطنية، سانتا في دي بوغوتا، ١٩٩٥، وبيانات شعبة التقييم والإحصاء بالدائرة.

وتقدم الدراسات التي أجراها مكتب التخطيط بشعبة التقييم والإحصاء التابعة لدائرة التدريب الوطنية وصفا للسكان الذين يتلقون مختلف الدورات التي تقدمها الدائرة، ويتبين منها أنه بينما تشكل المرأة ٥٣,٣ في المائة من الأشخاص الذين يتلقون دورات قصيرة، فإن المرأة تشكل ٣٨,٤ في المائة فقط من الملتحقين بالدورات الطويلة. وبالمثل، يتبين من بيانات شعبة التقييم والإحصاء بالدائرة أن إنجاز المرأة أقل من إنجاز الرجل في الدورات الطويلة.

وبالإضافة إلى ذلك، يتبين من تحليل التدريب حسب المادة أن هناك تحيزا في الالتحاق بالتدريب المهني الذي تقدمه دائرة التدريب الوطنية. بسبب التنميط المتسم بالتحيز ضد الجنس. وتلتحق المرأة في معظم الحالات بالمواد "النسائية" التقليدية: "... تتوزع الأعداد الأكثر ارتفاعا للنساء فيما بين التجارة (٨١,٥ في المائة)، والمالية (٦٥,٣ في المائة)، والإدارة (٤٨,٣ في المائة)، والخدمات (٥٩ في المائة)، مقابل ٥,٧ في المائة فقط للمرأة في مجال الكهرباء. ولدى تحليل أعداد النساء اللاتي تلتحقن بالدورات الصناعية التي تلتحق بها المرأة (٤٨,١ في المائة) حسب المهنة المحددة، فإنهن يتوزعن فيما بين صناعة النسيج (٩٢,٨

في المائة)، وصناعة الملابس (٥٤,٣ في المائة)، والفنون التخطيطية (٣٨,٦ في المائة). مع عدد ضئيل جدا من النساء يلتحقن بالهندسة الميكانيكية (٥,٦ في المائة)، أو هندسة السيارات (٦,٣ في المائة).^(٢٤)

ويمكن القول أن المرأة تختار مهناً وأعمالاً تزودها بمستقبل يعد بقدر أقل مما لو اختارت دراسات لا ينظر إليها على أنها أنثوية من الناحية التقليدية. وعليه، يوجد في التعليم غير الرسمي أيضاً تأثير قوي للتنميط في الاتجاهات فيما يتعلق بما هو مناسب للجنسين من الناحية المهنية.

وينطوي تشكيل هيئة التدريس بدائرة التدريب الوطنية حسب الجنس ومستويات المؤهلات على تمييز ضد المرأة، لأنها لا تمثل سوى ٢٦,٨ في المائة فقط، وهي نسبة أقل منها في المؤسسات المماثلة الأخرى في أمريكا اللاتينية.

ولم يحدث استكمال للمعلومات المتعلقة بالمؤهلات التعليمية للمدرسين منذ خمس سنوات. وكانت أعداد النساء في مختلف مستويات التعليم منذ خمس سنوات كما يلي: ٧ (٢٤,١ في المائة) من مجموع ٢٩ فنياً يحملون درجة ماجستير أو تدريباً خاصاً؛ ٣٣٩ (٣١,٧ في المائة) من مجموع ١٠٦٩ مدرسا أكملوا تعليمهم الجامعي؛ ٢٠٩ (٢٧,٦ في المائة) من مجموع ٧٥٦ لم يكملوا تعليمهم الجامعي؛ ٨٠ (١٦,٥ في المائة) من مجموع ٤٨٦ يحملون مؤهلات فنية أو تكنولوجية؛ ٧٣ (١٩,١ في المائة) من مجموع ٣٨٣ لم يتموا دراساتهم الفنية أو التكنولوجية؛ ٢٠٦ (٢٢,٢ في المائة) من مجموع ٩٢٨ يحملون شهادات إتمام الدراسة الثانوية؛ ١١١ (٣٨,٣ في المائة) من مجموع ٢٩٠ لم يتموا دراستهم الثانوية.

وأهم نقطة في هذه المعلومات أن المستويات العليا للمؤهلات التعليمية للمدرسين هي إتمام الدراسة الجامعية (٢٧ في المائة)، وإتمام الدراسة الثانوية (٢٣,٤ في المائة)، وعدم إتمام الدراسة الجامعية (١٩ في المائة)، وأن المدرّسات يُمثلن ٣٣ و ٢٠ و ٢٠,٣ في المائة في هذه المستويات، مقارنة بأرقام الرجال ٢٤ و ٢٤,٦ و ١٨,٦ في المائة على التوالي. ويسمح ذلك باستنتاج أن نسبة المدرّسات ذوات المستوى العالي من التعليم أكبر من نسبة المدرسين^(٢٥).

التقدم والصعوبات في قطاع التعليم بالنسبة لتحقيق المساواة للمرأة

كما ذكرنا منذ البداية، فإن التقدم في حالة المرأة في كولومبيا يعود إلى سياسات الديمقراطية والحدّثة الواسعة الانتشار، وخاصة في ميدان التعليم، أكثر منه إلى سياسات معيّنة ترمي إلى تحقيق

(٢٤) Luz Perla Tovar and Constanza Monsalve. Genero en el SENA. خطة عمل مقترحة، تقرير

مرحلي. سانتا في دي بوغوتا، المجلس الرئاسي المعني بالسياسة الاجتماعية - دائرة التدريب الوطنية، ١٩٩٥.

(٢٥) المرجع السابق.

المساواة للمرأة. وعلى الرغم من أن لدى كولومبيا أهدافا بالنسبة لكل من الشمولية والنوعية، فقد تحقق التقدم من الناحية الكمية أكثر منه من الناحية النوعية.

وفيما يتعلق بالسياسات، بذل جهد كبير في التسعينات لإنفاذ أوامر الدستور بشأن الوصول الشامل إلى فرص التعليم، ولا مركزية الخدمات التعليمية، ومشاركة المجتمع المدني في هذه العمليات. ويشمل العمل المبذول في هذا المجال إصدار القانون ١١٥ لعام ١٩٩٣ ووضع خطة عشرية للتعليم ١٩٩٦ - ٢٠٠٥. وتشير الخطة بالتحديد إلى هدف القضاء على جميع أشكال التمييز أو العزلة القائمة على نوع الجنس فيما يتعلق بالوصول إلى نظام التعليم والبقاء فيه.

وتشمل مشاركة المرأة وتحقيق المساواة لها واحدة من إستراتيجيات خطة التنمية الوطنية للفترة ١٩٩٨ - ١٩٩٤. وعملت الحكومة عن طريق تقرير ترتيبات مؤسسية وطنية للتعامل مع هذه القضية واعتماد سياسة تحقيق المساواة والمشاركة للمرأة، على تعزيز الآراء الواردة في هذه السياسة بشأن أهمية إدخال تغييرات لجعل نظام التعليم يتسم ببعد يتعلق بنوع الجنس، بوصف ذلك واحدة من وسائل تحقيق المساواة في الحقوق والعدالة الاجتماعية.

وقد تحققت بعض نواحي التقدم في حالة المرأة في التسعينات، على نحو ما يتبين من الموجز التالي:

* انخفاض طفيف من ٩ إلى ٨,٦ في المائة في معدلات الأمية بين الذكور والإناث في عام ١٩٩٣، وإن كان الانخفاض في حالة المرأة أقل بدرجة طفيفة في حالة الرجل (٨,٤ في المائة).

* استمرار الاتجاه لدى أعداد أكبر من الإناث في الالتحاق بمختلف مستويات التعليم. والغلبة للبنات في مؤسسات ما قبل المدرسة (٥٢,٥ في المائة في المتوسط بالنسبة لمختلف الصفوف في عام ١٩٩٣ مقابل ٥٠,٧ في المائة في عام ١٩٩١). وتمثل البنات نحو ٥٠ في المائة من التلاميذ في مرحلة التعليم الابتدائي الأساسي، وإن لم تكن هناك تباينات كبيرة بالمقارنة بالسنوات السابقة؛ وفي التعليم الثانوي الأساسي والمهني كانت نسبة التحاق الإناث ٥٢,٩ في المائة في عام ١٩٩٣ مقابل ٤٩,٢ في المائة في بداية العقد؛ وتمثل المرأة ٥٢ في المائة تقريبا من الطلاب في التعليم العالي.

* وتصور معدلات التسرب للإناث من مختلف مستويات التعليم الرسمي وعدد الخريجات منها الاتجاه السابق في تحقيق البنات قدرا أكبر من الكفاءة من البنين، مقيسا بالاستمرار في نظام التعليم. غير أن أسباب التسرب ما زالت مرتبطة بشكل وثيق بالتنميط الجنسي الذي، كما ذكر سابقا، له تأثير سلبي على كل من الذكور والإناث.

* واستمر الاتجاه في وجود أعداد أكبر من المدرسات في المستويات الأولية من النظام، ولكن الفجوة تضيق خلال المستويات الأخرى حتى التعليم العالي. غير أن تمثيل المدرسات ازداد في التعليم العالي بنحو ٢ في المائة على مر سنوات العقد.

* ما زالت مشكلة تأثير الأنماط الجنسية قائمة في اختيار المهنة.

* يسترعى النظر إلى التقدم المحرز في الجهود المؤسسية للأخذ بتحليل نوع الجنس وتحقيق المساواة للمرأة في التعليم. وعلى الرغم من أن المجهود ما زال في بدايته، فإن وحدة المرأة بمكتب الرئيس التي تعمل بموجب ترتيبات إدارية مختلفة منذ ١٩٩٠، ووزارة التعليم الوطني، كانتا تضطلعان بعدد من التدابير لبلوغ هذا الهدف.

معلومات بشأن مشكلات التعليم ونوع الجنس وتحقيق المساواة للمرأة

تم أو يتم حالياً إعداد وثائق البحث والتشاور التالية بشأن المسائل المتعلقة بنوع الجنس وتحقيق المساواة للمرأة في ميدان التعليم، وذلك تحت رعاية وحدة شؤون الجنس التابعة للوزير المسؤول عن سياسة تحقيق المساواة والمشاركة للمرأة والمكتب الوطني لتحقيق المساواة للمرأة:

* "تحليل نتائج امتحانات المدارس الثانوية الحكومية من منظور نوع الجنس". ويهدف هذا البحث إلى إجراء تحليل مقارن لأداء البنات والبنين في الامتحان النهائي للمدارس الثانوية الحكومية وفي مختلف الورقات التي يتألف منها الامتحان: المهارات اللفظية والرياضية، اللغات، الرياضيات، الأحياء، الكيمياء، الفيزياء، المواد الاختيارية. ويشمل التحليل نتائج السنوات الثلاث عشرة الماضية.

* العوامل المتعلقة بنوع الجنس في التربية الجنسية". يهتم هذا البحث بتنقيح برنامج الوزارة للتربية الجنسية من منظور نوع الجنس. ويشمل تحليلاً لمضمون البرامج التعليمية وبرامج تدريب المعلمين.

* "تنظيم المعلومات". يشمل ذلك المعلومات التي جمعتها لجنة المرأة بجمعية المعلمين في بوغوتا خلال عشر سنوات من العمل في مجال تدريب المعلمين في منطقة العاصمة بشأن موضوع التمييز بسبب الجنس في المدارس.

* "منظور نوع الجنس في خطة التنمية الوطنية". يرمي هذا التحليل لقطاعي التعليم والصحة إلى تحديد المجالات الاستراتيجية للسياسة العامة التي يتعين اتخاذ إجراء بشأنها من أجل تحقيق المساواة للمرأة.

* "خطة لتحقيق تكافؤ الفرص بالنسبة للمرأة في ميدان التعليم". تهدف وثيقة التشاور هذه إلى تحديد أهم جوانب العمل المشترك الذي تضطلع به الوزارة والمكتب الوطني لتحقيق المساواة من أجل وضع خطة لهذا القطاع.

إضفاء الطابع المؤسسي على الموضوع ونشر الوعي

شجّع وجود وكالة وطنية في مكتب الرئيس لوضع سياسات للمرأة على مناقشة موضوعات التعليم ونوع الجنس وتحقيق المساواة للمرأة. وقد أدت أنشطته، هي وأنشطة الوزارة، إلى الشروع في عملية التي وإن كانت بطيئة فإنها تعد بتحقيق نتائج إذا أظهرت الوزارة التصميم السياسي اللازم.

ومنذ الأيام الأولى كان لدى الوزارة وحدة للتعامل مع هذه القضية، ولكن لم يكن للوحدة المركز أو الدعم اللوجستي الذي يتناسب مع المهمة. وغير أنه بدءاً من عام ١٩٩٤، أدت الترتيبات المؤسسية الجديدة إلى إنشاء، ضمن أجهزة أخرى، شبكة قطاعية لسياسة المساواة، مع وجود تمثيل للمرأة في أعلى المستويات في كل وزارة. وهكذا تمكّنت وزارة التعليم من المشاركة في القرارات المتعلقة بالسياسات ذات الصلة وتم الالتزام بتنفيذ البرامج.

وكجزء من هذه الترتيبات المؤسسية الجديدة، عيّنت الوزارة مسؤولاً في مكتب نائب الوزير ليكون بمثابة مركز تنسيق وليشارك في التنسيق مع المكتب الوطني والوكالات الأخرى المشاركة في وضع تدابير ترمي إلى المساعدة في تهيئة ثقافة تتحقق فيها بالفعل المساواة في فرص التعليم سواء من حيث الكم أو النوع. وتقوم الوزارة والمكتب الوطني بوضع خطة للعمل في الأجلين القصير والمتوسط.

وتتضمن برامج الوزارة وضع ترتيبات لتوعية الموظفين المدنيين وتدريبهم:

* **على المستوى الوطني** - تم التركيز على وضع مفاهيم لنوع الجنس والمساواة والتعليم، مع تشكيل فريق صغير من الموظفين المسؤولين عن البدء في إنشاء مجموعة للنهوض بتوطيد سياسة تحقيق المساواة للمرأة داخل الوزارة. وفي الوقت نفسه، يعمل فريق أكبر وأكثر تمثيلاً على النهوض بإدراج التحليل المتعلق بنوع الجنس وتحقيق المساواة للمرأة في سياسات الوزارة وبرامجها ومشاريعها.

* **في المكاتب التعليمية بالمديريات** - تم وضع استراتيجية للمعلمين في ثلاث مديريات رائدة (أنتيوكيا وريزاردا وسانتاندر) وتم تقييمها بغية إتاحة مجالات للنقاش والتفكير في موضوعات تتعلق بالتعليم ونوع الجنس على المستوى المحلي. وتشمل هذه الاستراتيجية وضع ونشر كُتَيْبٍ للتدريب، وتجميع مواد تعليمية بشأن نوع الجنس والتعليم أُنتجت في كولومبيا والخارج، ووضع منهجية تجريبية لتدريب المعلمين أثناء العمل. وتم تحقيق النتائج التالية:

- تدريب أكثر من ٥٠٠ من المعلمين والمعلمين الأوائل والمدرسين الجامعيين؛

- إنشاء فرق لاستكشاف التمييز ضد الجنس في المدارس؛

- تجميع معلومات عن تفكير المعلمين واتجاهاتهم بشأن هذا الموضوع، واعتماد مواد تعليمية في هذا الشأن.

* وكما سبقت الإشارة، تضطلع الوزارة والمكتب الوطني أيضا، بالتعاون مع رابطة المعلمين في بوغوتا واليونسيف، بتنفيذ استراتيجية لتوعية ناشري الكتب المدرسية ومنحهم حوافز من أجل ضمان إجراء تغييرات تستهدف القضاء على التنميط الجنسي.

* اضطلع مكتب نائب الوزير المسؤول عن الشباب بأنشطة تدريبية للعاملين المدنيين على الصعيد الوطني والمحلي، تهدف بالتحديد إلى إدراج العنصر المتعلق بنوع الجنس في المشروع الوطني للتربية الجنسية. وقامت الوزارة حتى الآن بتعيين مستشار لإدخال التحليل المتعلق بنوع الجنس وتحقيق المساواة للمرأة في البرامج الثمانية المسؤول عنها نائب الوزير.

* تعمل الوزارة على توطيد أنشطتها بإدخال برنامج بشأن تحقيق المساواة للمرأة. وأنشأت لهذا الغرض فريق عمل داخلي والتمست تعاون اليونسكو. وتشمل الأهداف في هذا المجال ما يلي:

- توسيع فرص الوصول إلى التعليم الأساسي؛
- تحسين نوعية التعليم الأساسي في إطار التعليم المستمر والتنمية البشرية الشاملة على أساس عدم التمييز بين الجنسين؛
- إدماج مفاهيم وعمليات التعليم غير المتسم بالتحيز الجنسي في وضع وتنفيذ المشروع المؤسسي للتعليم الذي يتعين لكل معهد تعليمي أن يضعه.

وقد صودفت أنواع مختلفة كثيرة من الصعوبات في هذا العمل القطاعي؛ وتتعلق الصعوبات الرئيسية بمقاومة العاملين المدنيين والمدرسين للتغييرات المؤيدة لتحقيق المساواة للمرأة والمفهوم المتعلق بنوع الجنس، وواقع أن الالتزام من جانب كبار المسؤولين بالوزارة يتميز بالأقوال أكثر من الأفعال. غير أنه توجد الآن إرادة سياسية أكثر تصميمًا على إدراج هذه الموضوعات.

النهوض بالعمل^(٢٦)**المادة ١١**

"١ - تتخذ الدول الأطراف جميع ما يقتضي الحال اتخاذه من تدابير للقضاء على التمييز ضد المرأة في ميدان العمل لكي تكفل لها، على أساس تساوي الرجل والمرأة، نفس الحقوق ولا سيما:

(أ) الحق في العمل بوصفه حقاً غير قابل للتصرف لكل البشر؛

(ب) الحق في التمتع بنفس فرص التوظيف، بما في ذلك تطبيق معايير الاختيار نفسها في شؤون التوظيف؛

(ج) الحق في حرية اختيار المهنة والعمل، والحق في الترقى والأمن الوظيفي، وفي جميع مزايا وشروط الخدمة، والحق في تلقي التدريب المهني وإعادة التدريب المهني، بما في ذلك التلمذة الحرفيّة والتدريب المهني المتقدم والتدريب المتكرر؛

(د) الحق في المساواة في الأجر، بما في ذلك الاستحقاقات، والحق في المساواة في المعاملة فيما يتعلق بالعمل المتبادل القيمة، وكذلك المساواة في المعاملة في تقييم نوعية العمل؛

(هـ) الحق في الضمان الاجتماعي، ولا سيما في حالات التقاعد، والبطالة، والمرض، والعجز، والشيخوخة، وأي شكل آخر من أشكال عدم القدرة على العمل، وكذلك الحق في إجازة مدفوعة الأجر؛

(و) الحق في الوقاية الصحية وسلامة ظروف العمل، بما في ذلك حماية وظيفة الإنجاب.

٢ - توخيا لمنع التمييز ضد المرأة بسبب الزواج أو الأمومة، ولضمان حقها الفعلي في العمل، تتخذ الدول الأطراف التدابير المناسبة:

(٢٦) تستند المعلومات الكميّة المستخدمة في وصف العمل الذي تضطلع به المرأة في المناطق الحضرية بصفة أساسية إلى الدراسات الاستقصائية الوطنية التي أجرتها إدارة الإحصاء الوطنية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ و ١٩٩٤ و ١٩٩٥. وتتعلم هذه الدراسات بحالة العمل في سبع مديريات رئيسية هي: بوغوتا، ومدليلين، وكالي، وبارانكيلا، وبوكارامنغا، ومانزيفلاس، وباستو.

(أ) لحظر الفصل من الخدمة بسبب الحمل أو إجازة الأمومة والتميز في الفصل من العمل على أساس الحالة الزوجية، مع فرض جزاءات على المخالفين؛

(ب) لإدخال نظام إجازة الأمومة بأجر أو بمزايا اجتماعية مماثلة دون أن تفقد المرأة الوظيفة التي تشغلها أو أقدميتها أو العلاوات الاجتماعية؛

(ج) لتشجيع توفير ما يلزم من الخدمات الاجتماعية المساندة لتمكين الوالدين من الجمع بين التزاماتهما الأسرية وبين مسؤوليات العمل والمشاركة في الحياة العامة، ولا سيما عن طريق تشجيع إنشاء وتنمية شبكة من مرافق رعاية الأطفال؛

(د) لتوفير حماية خاصة للمرأة أثناء فترة الحمل في الأعمال التي يثبت أنها مؤذية لها.

٣ - يجب أن تُستعرض التشريعات الوقائية المتصلة بالمسائل المشمولة بهذه المادة استعراضاً دورياً في ضوء المعرفة العلمية والتكنولوجية، وأن يتم تنقيحها أو إلغاؤها أو توسيع نطاقها حسب الاقتضاء.

يصف هذا الفرع الحالة الراهنة للمرأة الكولومبية، مع التأكيد على سوق العمل في الحضر^(٢٧)، بوصفه إطاراً مرجعياً لتقييم التقدم فيما يتعلق بمنظور نوع الجنس وتحقيق المساواة للمرأة في ميدان العمل. ويتألف الفرع من: وصف عام للسياق السياسي والاقتصادي في التسعينات؛ ووصف لحالة العمالة في الحضر؛ ونسبة المرأة في مجموع السكان وفي السكان في سن العمل؛ أداء المرأة في العمل؛ المرأة والبطالة؛ التقدم والصعوبات في ميدان تشغيل المرأة.

السياق السياسي والاقتصادي في التسعينات

شكل اعتماد الدستور الجديد في عام ١٩٩١ أهم حدث سياسي في كولومبيا في التسعينات.

وإلى جانب هذا الإصلاح القانوني الكبير، اعتمدت كولومبيا، شأنها شأن معظم بلدان أمريكا اللاتينية الأخرى، برامج صندوق النقد الدولي لتحقيق الاستقرار والتكيف الهيكلي، مثل تحرير الاقتصاد، والإصلاحات القانونية والمالية، وإصلاح نظام الضمان الاجتماعي، والإصلاحات الإدارية، وبرامج الخصخصة، الخ.

وبدأت عملية اعتماد نموذج ليبرالي جديد في كولومبيا في ظل حكومة باركو (١٩٨٦ - ١٩٩٠)، ولم تصبح هذه العملية شاملة ومحددة إلا بعد تولي حكومة سيزار جافيريا (١٩٩٠ - ١٩٩٤).

(٢٧) حالة المرأة الريفية يرد نقاشها في فرع لاحق.

وكان للأخذ بهذا النموذج في مواجهة التخلف التكنولوجي لنظام الإنتاج في كولومبيا والتحضر المتسارع الذي بدأ في منتصف القرن^(٢٨)، نتيجة حتمية تتمثل في الزيادة الحادة في الفقر. وأظهرت الدراسات الأخيرة^(٢٩) أن عدد السكان الذين يعيشون في فقر مدقع ازداد في الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٤ من ١٣,٥ إلى ١٦ مليون نسمة، أي أكثر من نصف سكان كولومبيا في تلك الفترة. وبالإضافة إلى ذلك، تسبب إلغاء الدعم وخصخصة الخدمات العامة في زيادة تكاليف المستخدمين، والحد من وصول أعداد كبيرة من السكان إلى هذه الخدمات، بما في ذلك النساء الفقيرات.

وفي المجال الاقتصادي، تسببت آثار تكيف كولومبيا مع الأوضاع الجديدة للسوق في انخفاض حاد في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الوطني. وبلغ معدل النمو لعام ١٩٩١، ٢ في المائة بالكاد، مقابل ٤,٣ في المائة في ١٩٩٠ ومتوسط ٤,٦ في المائة في الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠.

وفيما بعد، وعلى الرغم من الانخفاض في نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي نجم عن سياسات تحقيق الاستقرار والهبوط في قطاعات معينة (مثل التعدين والبن)، فقد تحسن هذا المؤشر وبلغ ٣,٨ في المائة في عام ١٩٩٢، و ٥,٣ في المائة في عام ١٩٩٣، و ٥,٧ في المائة في عام ١٩٩٤، وهي السنوات التي شهدت أكبر مساهمات من جانب السلع والخدمات غير المشمولة بالتجارة مثل الخدمات التي تقدمها القطاعات المالية والحكومية وقطاعات الاتصالات والتشييد. وهبط الجزء الأكبر من الصناعات الخفيفة (المنسوجات والملابس والسلع الجلدية) هبوطاً حاداً بسبب المنافسة الهزيلة في السوق الدولية.

وتتميز حالة القطاعين الصناعي والزراعي حالياً بالخطورة. ففي عام ١٩٩٠، فرضت الحراسة القضائية على ست شركات فقط، وارتفع الرقم في عام ١٩٩٤ إلى ٢٧، وفي عام ١٩٩٥ اتخذت ٧٤ شركة هذه الخطوة بحلول تشرين الأول/أكتوبر، وتعرضت ٧٠ شركة أخرى لهذه الظروف التي قد تضطرها لأن تفعل ذلك^(٣٠).

(٢٨) من الناحية الديموغرافية، حدثت زيادة كبيرة في نسبة سكان الحضر من مجموع السكان. وأسفرت سياسة التحضر التي بدأت في منتصف القرن عن تحول من التوازن العددي في التركيب الحضري/الريفي للسكان إلى حالة كانت الغلبة فيها للعنصر الحضري (ويمثل حالياً نحو ٧٠ في المائة). وفضلاً عن ذلك، أسفر التقدم العلمي والتكنولوجي، مع اقترانه بأثر السياسات، وخاصة في الصحة والتعليم، عن انخفاض في معدلات الوفيات والمواليد على امتداد العقدين الأخيرين، مع حدوث تحسينات في نوعية الحياة وتقدم السكان في العمر.

(٢٩) مكتب رئيس الجمهورية El Salto Social: Bases para el Plan Nacional de Desarrollo, 1994
- 1998. Santa Fe de Bogotá, 1994

(٣٠) معلومات مستمدة من مفتشية الشركات نقلتها Consuelo Ahumada in El Modelo Neoliberal, Santa Fe de Bogotá, Ancora Editores, 1996

وتعترف الحكومة الحالية في خطة التنمية الوطنية بأن الانطلاقة الاجتماعية إلى الأمام والإصلاحات الإدارية وتحديث الدولة قد خلّفت في البلد عددا كبيرا من المتعطلين وأن الأزمة الزراعية التي ظهرت في فقدان نحو ٢٣٠ ٠٠٠ وظيفة في الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٣ لا يمكن تجاهلها.

وتحدد السمات الرئيسية لحالة العمل بالأنماط السائدة لعمليات التحضر والتكيف الهيكلي: ويقيم معظم السكان العاملين في المناطق الحضرية ويعملون في القطاعين الثاني والثالث من الاقتصاد، وخاصة في الصناعة والخدمات والتجارة.

حالة العمالة الحضرية في كولومبيا

ينبغي استرعاء النظر إلى السمات التالية لسوق العمل في كولومبيا في النصف الأول من التسعينات:

* الزيادة المبدئية والانخفاض اللاحق في مجموع معدلات العمالة - كانت النسبة المئوية للسكان النشطين اقتصاديا إلى مجموع السكان في سن العمل في المناطق الحضرية الرئيسية السبع أكثر من ٥٠ في المائة في نهاية الثمانينات؛ وارتفعت إلى ٦٠ في المائة في عام ١٩٩٣ ثم اتجهت منذ ذلك إلى الجمود أو الهبوط. وهبطت في عام ١٩٩٥ إلى ٥٨ في المائة.

* غلبة القطاع الثالث على السكان النشطين اقتصاديا - هذا الوضع موجود بصفة خاصة في مساهمات القطاع التجاري وقطاع الخدمات في توفير فرص العمل. وفي الفترة المشار إليها أعلاه، شكّل هذان القطاعان هما وقطاع الخدمات المالية نحو ٦٢ في المائة من السكان العاملين في المدن. وتشمل المجالات التي شهدت أكبر الصعوبات ما يلي:

الضمان الاجتماعي - ليس لدى ما مجموعه ٤٩,٦ في المائة من العمال الحضريين أي نوع من الضمان الاجتماعي؛

الدخل - يحصل ما مجموعه ٤١ في المائة من العاملين المستقلين و ٥١ في المائة من العاملين لحسابهم الخاص في القطاع غير المنظم على دخل دون الحد الأدنى من الأجر الشهري^(٣).

وقد أسفر تعقد الوضع الاجتماعي والاقتصادي الراهن عن أزمات في بعض المجالات. وقد تميزت العمالة بين عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٥ بالخصائص التالية:

(٣١) لوبيز، المرجع نفسه.

* انخفاض أولي ثم زيادة لاحقة في البطالة - هبطت البطالة الحضرية في التسعينات إلى مستويات أقل من ١٠ في المائة؛ وحدث أدنى معدل وقدره ٧,٧٥ في المائة في عام ١٩٩٣. وقد ازدادت البطالة حالياً بسبب آثار المنافسة الضعيفة والتهريب والأزمة الاقتصادية في بعض قطاعات الإنتاج. وقد اتضح هذا الاتجاه بالفعل في عام ١٩٩٥ عندما ارتفع المعدل إلى ٩,٣٧ في المائة^(٣٢).

* المتغيرات المتعلقة بنوع الجنس في البطالة - يتبين من دراسة للبطالة حسب الجنس أن المعدلات الخاصة بالمرأة أعلى مرتين من معدلات الرجل: فقد بلغت معدلات المرأة ١٠,٩٥ في المائة في عام ١٩٩٣ و ١٢,٣٨ في عام ١٩٩٥، في حين بلغت معدلات الرجل ٥,٣ و ٧,١ في المائة في هذين العامين. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، بلغ معدل البطالة لدى المرأة، وفقاً لبيانات إدارة الإحصاء الوطنية، ١٥,١ في المائة وبلغت ٩,٦ في المائة لدى الرجل (نشرة صحفية للإدارة).

تحليل للقطاعين المنظم وغير المنظم في كولومبيا

من بين الجوانب الأساسية لتفهم حالة العمالة الحضرية في كولومبيا التفاوت القائم بين القطاعين المنظم وغير المنظم.

ويمكن دراسة ذلك من عدة نقاط:

* التفاوت حسب الجنس - يتألف القطاع المنظم من ٦٠ في المائة من الرجال و ٤٠ في المائة من النساء. ولدى القطاع غير المنظم تكوين مماثل حسب الجنس: ٥٨ في المائة من الرجال و ٤٢ في المائة من النساء^(٣٣).

* التفاوت حسب الفئة العمرية - يمثل أصغر العمال سناً (١٩ سنة فما دون) ٤ في المائة من قوة العمل المنظمة و ١٥ في المائة من قوة العمل غير المنظمة، أي أنهم يمثلون أكثر الفئات السكانية تعرضاً للبطالة: ويضطلع الشباب بأعمال تتطلب قدراً أقل من الخبرة والمؤهلات. وهم يأتون بصفة عامة من الفئات الأكثر فقراً من السكان ويلتحقون بصفوف العاملين والمتعطلين حسب حرمانهم بدرجة أكبر من فرص التدريب التعليمي.

(٣٢) أدى هذا الاتجاه الصاعد إلى معدل للبطالة بنسبة ١٠,٤ في المائة بالنسبة لشهر آذار/مارس ١٩٩٦، وإلى ارتفاع بنسبة ١١,٩ في المائة في كانون الأول/ديسمبر من ذلك العام. أرقام مقدمة من إدارة الإحصاء الوطنية.

(٣٣) Patrick McEwan. "Heterogeneidad en el sector informal urbano de Colombia". Coyuntura

.Social No. 13. Fedesarrollo, November 1995

وهذا المجال بالغ الحساسية: فمن الناحية الفردية من المفترض أن الالتحاق بالمدرسة يرتبط بأدنى حد من المهارات والمؤهلات اللازمة للأعمال مقابل أسوأ الأجور. ولكن واقع أن تعليم الباحثين عن العمل ما زال ينقصه الكثير ينطوي على أثر غير موات على إمكانيات النمو في كولومبيا، نظرا لأنه يشكل عقبة في سبيل زيادة الانتاجية والمنافسة الضرورية للاندماج الفعال في السوق الدولية.

* التفاوت حسب مستوى التعليم - لدى ٢٢ في المائة من السكان العاملين في القطاع المنظم إما تعليم ابتدائي أو بدون تعليم (١ في المائة) مقابل ٥٠ في المائة من السكان العاملين في القطاع غير المنظم.

* التفاوت حسب الحالة الاجتماعية والاقتصادية - يعمل معظم الأشخاص من الطبقات الأدنى من السكان في القطاع غير المنظم؛ ويأتي خمسان (٣٩ في المائة) من العاملين في هذا القطاع من الطبقات الأدنى، مقابل الربع (٢٤ في المائة) في القطاع المنظم.

* التفاوت حسب الدخل - يبلغ متوسط الدخل في القطاع غير المنظم ٥٦,٥ في المائة من الدخل في القطاع المنظم. ويتسم القطاع غير المنظم بقدر كبير من عدم الثبات لدرجة أن ١٣ في المائة فقط من العاملين به يحصلون على دخل تزيد على شهرين من أدنى الأجور (الجدول ١١ - ١).

الجدول ١١ - ١
النسبة المئوية لتوزيع السكان العاملين حسب الدخل
والقطاع الاقتصادي، ١٩٩٢
(الحد الأدنى من الأجور)

الدخل	القطاع المنظم	القطاع غير المنظم
أقل من أجر شهر	١٧	٥٣
من شهر إلى شهرين	٥٠	٣٤
أكثر من شهرين	٣٣	١٣

المصدر: باتريك ماكويان، ١٩٩٥.

خصائص العمالة في كولومبيا

تتميز العمالة في كولومبيا بخاصيتين متناقضتين تؤثران على هيكلها: الأولى هي الهبوط في العمالة الحضرية؛ والثانية ترتبط بالخصائص الهيكلية للبطالة: عدم التوازن بين المؤهلات اللازمة لأعمال معينة ومؤهلات طالبي العمل^(٣٤). وهذا عامل هام لأنه يحد من إمكانية التساوي في الوصول إلى أعمال تنطوي على مركز وتقدير اجتماعي وعلمي بالنسبة لأعداد كبيرة من قوة العمل الحضرية في كولومبيا.

(٣٤) هناك عدد من الخصائص الهيكلية للبطالة في كولومبيا: عدم التوازن بين المؤهلات اللازمة للعمل ونقص المؤهلات التعليمية/العملية لطالبي العمل. وثمة سمة محددة للعمالة الحضرية هي انخفاض عدد الأعمال بالنسبة للأشخاص المؤهلين وزيادة الأعمال التي تتطلب قدرا أقل من الخبرة وتقدم أجورا منخفضة. انظر Lopez, H., 1995 Memorias del Foro Nacional sobre Competitividad, Desarrollo Tecnológico y Formación para el Trabajo. Bogotá, p. 257 et seg.

خط الفقر

يمثل تحليل هذا الموضوع عملية بالغة التعقيد. ومثله كممثل أي ظاهرة اجتماعية، فإنه يتعين النظر إليه من عدة نواح مختلفة، بما في ذلك ما يلي:

الفقر، والفقر المدقع، والعوز

يتبين من المؤشرات ذات الصلة حدوث انخفاض في الفقر في كولومبيا في الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩١ وزيادة طفيفة في عام ١٩٩٣. غير أن الفجوة بين القطاعين الريفي والحضري ما زالت قائمة^(٣٥). وهذا التطور تبينه بعض المؤشرات المستخدمة في تحديد مدى الفقر، مثل الحاجات الأساسية غير المشبعة وأعداد الذين يعيشون في فقر مدقع (الجدول ١١ - ٢).

وفي عام ١٩٨٥، كانت نسبة الأسر المعيشية الريفية التي لديها حاجات أساسية غير مشبعة ٢,٢ ضعف نسبة الأسر المعيشية الحضرية. وبحلول عام ١٩٩٣ ازدادت هذه الفجوة إلى ثلاثة أضعاف تقريباً. وبعبارة أخرى، فإنه بينما توجد لدى أسرة من خمس أسر معيشية حضرية حاجات أساسية غير مشبعة، فإن هذه الحالة تمس ثلاثاً من خمس أسر معيشية ريفية. وفضلاً عن ذلك، فإن الاتجاهات الراهنة في هذا الشأن في المناطق الريفية هي نفسها الاتجاهات التي ظهرت في المناطق الحضرية منذ عقدين.

وعلى الرغم من انخفاض الرقم المتعلق بالحاجات الأساسية غير المشبعة، فلا يمكن إنكار أن القوة الشرائية لدخول العمال قد هبطت أيضاً. وقد انخفضت هذه القوة الشرائية في التسعينات عن الرقم المتعلق بالثمانينات نتيجة لعودة التضخم في الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٦، عندما كان معظم الخاسرين في القطاع غير المنظم للاقتصاد. وتعرض العاملون لحسابهم الخاص وصغار رجال الأعمال لخسائر تبلغ نحو ١٠ في المائة.

(٣٥) مكتب رئيس الجمهورية. DNP. El Salto Social. Bases para el Plan Nacional de Desarrollo.

1994 - 1998. Santa Fe de Bogotá, 1994, p. 37.

الجدول ١١ - ٢

تطور السكان الذين لديهم حاجات أساسية غير مشبعة والسكان الذين يعيشون في فقر مدقع، ١٩٨٥ - ١٩٩٣

السكان ذوو الحاجات الأساسية غير المشبعة

السنة	المجموع	المدن الرئيسية	سائر البلد
١٩٨٥	٤٥,٦	٣٢,٣	٧٢,٦
١٩٩١	٣٣,٧	١٨,٩	٥٥,٣
١٩٩٣	٣٢,٢	٢٠,٦	٥٨,٩

السكان الذين يعيشون في فقر مدقع

السنة	المجموع	المدن الرئيسية	سائر البلد
١٩٨٥	٢٢,٨	١٢,٦	٤٤,٤
١٩٩١	١٤,٠	٥,٧	٢٥,٩
١٩٩٣	١٣,٥	٦,١	١٣,٥

المصدر: El Salto Social. Bases para el Plan Nacional de Desarrollo 1994 - 1998.

وهناك مؤشرات أخرى مثل السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر والسكان الذين يعيشون تحت خط العوز (الأشخاص الذين لا يستطيعون الحصول على الموارد الضرورية لشراء مجموعة المواد الغذائية التي تمدهم بالمغذيات الأساسية)، تشير إلى حالة ساكنة تقريبا بل وأسوأ، على نحو ما يتبين من الجدول ١١ - ٣.

وتبين القياسات التي تستخدم خط الفقر أن أكثر من نصف مجموع السكان يعيشون في فقر، كما تلقي الضوء على الفوارق بين المناطق الحضرية والريفية. وفي المناطق الريفية يعيش نحو ٧٠ في المائة من السكان تحت خط الفقر، وقد تفاقم حالتهم نتيجة للهبوط في الدخول الفعلية والزيادة الراهنة في البطالة.

وكذلك يظهر السكان الذين يعيشون تحت خط العوز خصائص مختلفة في القطاعين الحضري والريفي من البلاد، وذلك لأن معظم المعوزين يقيمون في المناطق الريفية. وما زالت النسبة المئوية للاختلاف في المقارنة بأرقام المناطق الحضرية هي نسبة ٣ إلى واحد تقريبا. وبالإضافة إلى ذلك، أظهر هذا المؤشر في الفترة ما بين عامي ١٩٨٨ و ١٩٩٢ اتجاها صعوديا: ففي المدن ارتفع عدد الأسر المعيشية المعوزة من ١١,٦ إلى ١٣ في المائة، وارتفع من ٣٦,٣ إلى ٣٧ في المائة في المناطق الريفية.

وأخيراً، ترتفع معدلات البطالة في المناطق القروية، على نحو ما يتبين من تدني مستويات دخول السكان العاملين ومن مؤشرات الفقر والعوز المشار إليها أعلاه^(٣٦).

الجدول ١١ - ٣

تطور السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر وتحت خط العوز -

الفقر المدقع، ١٩٨٨ - ١٩٩٢

السكان تحت خط الفقر

السنة	المجموع	المدن الرئيسية	سائر البلد
١٩٨٨	٥٤,٣	٤٤,٠	٦٨,٢
١٩٩١	٥٦,٢	٤٦,٢	٧٠,٤
١٩٩٢	٥٣,٦	٤٦,٤	٦٩,٥

السكان تحت خط العوز

السنة	المجموع	المدن الرئيسية	سائر البلد
١٩٨٨	٢٢,١	١١,٦	٣٦,٣
١٩٩١	٢٢,٠	١١,٨	٣٦,٨
١٩٩٢	٢٠,٥	١٣,٠	٣٧,٠

المصدر: El Salto Social. Bases para el Plan Nacional de Desarrollo 1994 - 1998.

مشاركة المرأة في سوق العمل في كولومبيا

ازدادت مشاركة المرأة في سوق العمل في السنوات الأخيرة: ففي عام ١٩٩٢، كانت المرأة تمثل ٤١,٩ في المائة من مجموع السكان النشطين اقتصادياً في المناطق الحضرية، و ٤٢,٧ في المائة في عام ١٩٩٥. وفي المناطق الريفية ارتفع هذا الرقم من ٢٧,٨ في المائة في عام ١٩٩٢ إلى ٢٨,٨ في المائة في عام ١٩٩٥^(٣٧).

(٣٦) Lopez. Op. cit., pp. 67 - 68

(٣٧) System of Sociodemographic Indicators for Columbia (SISD). Boletín No. 13. DNP, 1996

وبالمثل، ازداد معدل العمالة بالنسبة للمرأة باطراد: فقد بلغ ٣٤,٥ في المائة في عام ١٩٩٢ و ٣٥,٧ في المائة في عام ١٩٩٥، على العكس من معدل الرجل الذي انخفض من ٦٥,٥ في المائة في عام ١٩٩٢ إلى ٦٤,٢ في المائة في عام ١٩٩٥^(٣٨).

الجدول ١١ - ٤

السكان النشطون اقتصادياً، والعمالة والبطالة، ١٩٩٥ - ١٩٩٢

حسب الجنس والمنطقة ومستوى التعليم

		١٩٩٥			١٩٩٢		
		المتعطّلون	العاملون	النشطون اقتصادياً	المتعطّلون	العاملون	النشطون اقتصادياً
المجموع	المجموع	١ ١٢٨ ٩٥١	١٣ ٧٦٦ ٣٢٥	١٤ ٨٩٥ ٢٧٦	٩٩٠ ٠٤٦	١٢ ٩١٩ ٦٦٤	١٣ ٩٠٩ ٧١٠
	بدون	٢٢ ١٤١	٩٠٦ ٦٠٢	٩٢٨ ٧٤٣	٣٨ ٧٢٩	٩٧٩ ٠٧٠	١ ٠١٧ ٧٩٩
	ابتدائي	٣١٣ ٤٤١	٥ ٧٦٣ ٩٧٥	٦ ٠٧٧ ٤١٦	٢٩٨ ٧٧٩	٥ ٩٠٢ ٣٢٨	٦ ٢٠١ ١٠٧
	ثانوي	٦٤١ ٩٣٠	٥ ٣٣٩ ٠٠٩	٥ ٩٨٠ ٩٣٩	٥٤٥ ٢٨٥	٤ ٥٢٣ ٢٩٣	٥ ٠٦٨ ٥٧٨
	عالي	١٤٩ ٣٤٥	١ ٧٠٩ ٠٩٧	١ ٨٥٨ ٤٤٢	١٠١ ٩٠٩	١ ٣٨٦ ٣٦٦	١ ٤٨٨ ٢٧٥
رجال	المجموع	٤٩٣ ٨٦٠	٨ ٨٤٤ ٨٧٠	٩ ٣٣٨ ٧٣٠	٤١٤ ٢٥٦	٨ ٤٦١ ٧٨٧	٨ ٨٧٦ ٠٤٣
	بدون	١٢ ١٠٨	٦٤٧ ٥٩٤	٦٥٩ ٧٠٢	٢٣ ٦٤١	٧٠٢ ٥٨٢	٧٢٦ ٢٢٣
	ابتدائي	١٥٨ ٠٥٢	٤ ٠٢٧ ٤١٨	٤ ١٨٥ ٤٧٠	١٢٨ ٨٢٨	٤ ١٦٣ ٧٩٩	٤ ٢٩٢ ٦٢٧
	ثانوي	٢٦٣ ١٤٥	٣ ٢٢٢ ٤٩٢	٣ ٤٨٥ ٦٣٧	٢٢١ ٤٤٠	٢ ٧٣٥ ٨٩٩	٢ ٩٥٧ ٣٣٩
	عالي	٥٩ ٨٨٦	٩١٢ ٢٠٦	٩٧٢ ٠٩٢	٣٧ ٧١٣	٧٧٦ ٢٣٠	٨١٣ ٩٤٣
نساء	المجموع	٦٣٥ ٠٩١	٤ ٩٢١ ٤٥٥	٥ ٥٥٦ ٥٤٦	٥٧٥ ٧٩٠	٤ ٤٥٧ ٨٧٧	٥ ٠٣٣ ٦٦٧
	بدون	١٠ ٠٣٣	٢٥٩ ٠٠٨	٢٦٩ ٠٤١	١٥ ٠٨٨	٢٧٦ ٤٨٨	٢٩١ ٥٧٦
	ابتدائي	١٥٥ ٣٨٩	١ ٧٣٦ ٥٥٧	١ ٨٩١ ٩٤٦	١٦٩ ٩٥١	١ ٧٣٨ ٥٢٩	١ ٩٠٨ ٤٨٠
	ثانوي	٣٧٨ ٧٨٥	٢ ١١٦ ٥١٧	٢ ٤٩٥ ٣٠٢	٣٢٣ ٨٤٥	١ ٧٨٧ ٣٩٤	٢ ١١١ ٢٣٩
	عالي	٨٩ ٤٥٩	٧٩٦ ٨٩١	٨٨٦ ٣٥٠	٦٤ ١٩٦	٦١٠ ١٣٦	٦٧٤ ٣٣٢
الحضر	المجموع	٨٣٩ ٥٥٦	٨ ٢١٤ ٧١٨	٩ ٠٥٤ ٢٧٤	٧٤٤ ٥٢٩	٧ ٥٤١ ٥٨٠	٨ ٢٨٦ ١٠٩
	بدون	٨ ٥٣٢	١٨٨ ٥٠٨	١٩٧ ٠٤٠	١٨ ١٨٦	٢٢٦ ٥٣٢	٢٤٤ ٧١٨

(٣٨) المرجع السابق.

١٨٤ ٧٥٨	٢ ٣٧١ ٤٨٦	٢ ٥٥٦ ٢٤٤	١٨٢ ٣٦٤	٢ ٥٢٩ ٩٩٦	٢ ٧١٢ ٣٦٠	ابتدائي	
٥٠٤ ٩٦٨	٤ ٠٥٦ ٥١٢	٤ ٥٦١ ٤٨٠	٤٤٤ ٩٥٣	٣ ٤٣٨ ٩١٠	٣ ٨٨٣ ٨٦٣	ثانوي	
١٣٩ ٦٧٤	١ ٥٦١ ٣١٨	١ ٧٠٠ ٩٩٢	٩٥ ٠٤٩	١ ٢٦١ ٧٩٨	١ ٣٥٦ ٨٤٧	عالي	
٣٦٥ ٥٩٨	٤ ٨١٩ ٠٢٠	٥ ١٨٤ ٦١٨	٣١٠ ٨٨٣	٤ ٥٠٤ ٥٠٢	٤ ٨١٥ ٣٨٥	المجموع	رجال
٥ ٣٣٤	٩٤ ٦٠٨	٩٩ ٩٤٢	٣١٠ ٨٨٣	١٢٦ ٢٣٨	١٣٦ ٨٩٢	بدون	
٩٥ ١٤١	١ ٤٦٦ ٧٨٨	١ ٥٦١ ٩٢٩	٨٣ ٦٨١	١ ٥٧٩ ٦٢٢	١ ٦٦٣ ٣٠٣	ابتدائي	
٢٠٧ ٢٧٣	٢ ٣٩٢ ٧٥١	٢ ٦٠٠ ٠٢٤	١٨٠ ٠٠٣	٢ ٠٤٤ ٩٦٤	٢ ٢٢٤ ٩٦٧	ثانوي	
٥٧ ١٨١	٨٣٩ ٤٢٦	٨٩٦ ٦٠٧	٣٤ ٥٢١	٧٠٥ ١٥٧	٧٣٩ ٦٧٨	عالي	
٤٧٣ ٩٥٨	٣ ٣٩٥ ٦٩٨	٣ ٨٦٩ ٦٥٦	٤٣٣ ٦٤٦	٣ ٠٣٧ ٠٧٨	٣ ٤٧٠ ٢٧٤	المجموع	نساء
٣ ١٩٨	٩٣ ٩٠٠	٩٧ ٠٩٨	٧ ٥٣٢	١٠٠ ٢٩٤	١٠٧ ٨٢٦	بدون	
٨٩ ٦١٧	٩٠٤ ٦٩٨	٩٩٤ ٣١٥	٩٨ ٦٨٣	٩٥٠ ٣٧٤	١ ٠٤٩ ٠٥٧	ابتدائي	
٢٩٧ ٦٩٥	١ ٦٦٣ ٧٦١	١ ٤٦٣ ٩٧٧	٢٦٤ ٩٥٠	١ ٣٩٣ ٩٤٦	١ ٦٥٨ ٨٩٦	ثانوي	
٨٢ ٤٩٣	٧٢١ ٨٩٢	٨٠٤ ٣٨٥	٦٠ ٥٢٨	٥٥٦ ٦٤١	٦١٧ ١٦٩	عالي	
٢٨٩ ٣٩٥	٥ ٥٥١ ٦٠٧	٥ ٨٤١ ٠٠٢	٢٤٥ ٥١٧	٥ ٣٧٨ ٠٨٤	٥ ٦٢٣ ٦٠١	المجموع	الريف
١٣ ٦٠٩	٧١٨ ٠٩٤	٧٣١ ٧٠٣	٢٠ ٥٤٣	٧٥٢ ٥٣٨	٧٧٣ ٠٨١	بدون	
١٢٨ ٦٨٣	٣ ٣٩٢ ٤٨٩	٣ ٥٢١ ١٧٢	١١٦ ٤١٥	٣ ٣٧٢ ٣٣٢	٣ ٤٨٨ ٧٤٧	ابتدائي	
١٣٦ ٩٦٢	١ ٢٨٢ ٤٩٧	١ ٤١٩ ٤٥٩	١٠٠ ٣٣٢	١ ٠٨٤ ٣٨٣	١ ١٨٤ ٧١٥	ثانوي	
٩ ٦٧١	١٤٧ ٧٧٩	١٥٧ ٤٥٠	٦ ٨٦٠	١٢٤ ٥٦٨	١٣١ ٤٢٨	عالي	
١٢٨ ٢٦٢	٤ ٠٢٥ ٨٥٠	٤ ١٥٤ ١١٢	١٠٣ ٣٧٣	٣ ٩٥٧ ٢٨٥	٤ ٠٦٠ ٦٥٨	المجموع	رجال
٦ ٧٧٤	٥٥٢ ٩٨٦	٥٥٩ ٧٦٠	١٢ ٩٨٧	٥٧٦ ٣٤٤	٥٨٩ ٣٣١	بدون	
٦٢ ٩١١	٢ ٥٦٠ ٦٣٠	٢ ٦٢٣ ٥٤١	٤٥ ١٤٧	٢ ٥٨٤ ١٧٧	٢ ٦٢٩ ٣٢٤	ابتدائي	
٥٥ ٨٧٢	٨٢٩ ٧٤١	٨٨٥ ٦١٣	٤١ ٤٣٧	٦٩٠ ٩٣٥	٧٣٢ ٣٧٢	ثانوي	
٢ ٧٠٥	٧٢ ٧٨٠	٧٥ ٤٨٥	٣ ١٩٢	٧١ ٠٧٣	٧٤ ٢٦٥	عالي	
١٦١ ١٣٣	١ ٥٢٥ ٧٥٧	١ ٦٨٦ ٨٩٠	١٤٢ ١٤٤	١ ٤٢٠ ٧٩٩	١ ٥٦٢ ٩٤٣	المجموع	نساء
٦ ٨٣٥	١٦٥ ١٠٨	١٧١ ٩٤٣	٧ ٥٥٦	١٧٦ ١٩٤	١٨٣ ٧٥٠	بدون	
٦٥ ٧٧٢	٨٣١ ٨٥٩	٨٩٧ ٦٣١	٧١ ٢٦٨	٧٨٨ ١٥٥	٨٥٩ ٤٢٣	ابتدائي	
٨١ ٠٩٠	٤٥٢ ٧٥٦	٥٣٣ ٨٤٦	٥٨ ٨٩٥	٣٩٣ ٤٤٨	٤٥٢ ٣٤٣	ثانوي	
٦ ٩٦٦	٧٤ ٩٩٩	٨١ ٩٦٥	٣ ٦٦٨	٥٣ ٤٩٥	٥٧ ١٦٣	عالي	

المصدر: DNP, SISD. Boletín No. 13 de Empleo, 1996. Table 1

ومن مجموع ٤٥٥ ٩٢١ امرأة عاملة في عام ١٩٩٥، ٣٧ في المائة منهن عملن في الخدمات، و ٢٨,٦ في المائة في التجارة، و ١٨ في المائة في الصناعة التحويلية^(٣٩). وعلى الرغم من أن معظم النساء يواصلن العمل في الفروع النسوية التقليدية للاقتصاد، فقد حدثت زيادة طفيفة في مشاركتهن في الأعمال غير التقليدية مثل التشييد والقطاع المالي والكهرباء (الجدول ١١ - ٥).

الجدول ١١ - ٥

السكان العاملون حسب فرع النشاط والجنس،

١٩٩٥ - ١٩٨٨

١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٨٨		
١٣ ٧٦٦ ٣٢٥	١٣ ٤٨٨ ٦٢٣	١٣ ٣٦٠ ٧٨٧	١٢ ٩١٩ ٦٦٤	٩ ١٧٠ ٤٨٤	المجموع	المجموع
٣ ١٧٣ ٤٧٤	٣ ٠٩٠ ٣٧٦	٣ ١٣٠ ٣٥٦	٣ ٣٣٨ ١٥٢	٣ ٠٩٢ ٥٧٤	زراعة وحراجة وصيد أسماك	
١٠٧ ٩٩٧	١٣٩ ٥٩٢	١٤٢ ٧١٩	١٥٥ ٧٩٨	١٣٢ ٢٧٦	تعيين	
٢ ١٢٣ ٧٩٣	٢ ٠٩٢ ٧٤٤	٢ ١٦٤ ٢٤٧	١ ٩٣٢ ٥٣٧	١ ٣١٤ ٤١٨	صناعة تحويلية	
٦٨ ٧٠٧	٧٨ ٧٢٢	٧٤ ٩٧٤	٧٩ ٩٠٨	٤٦ ٧٦١	كهرباء وغاز وبخار	
٨٣١ ٣٥٦	٧٨٩ ٦٥٧	٧٣٢ ٢٠٨	٥٩٠ ٩٤٢	٣٩١ ٩٥٦	تشييد	
٢ ٩٦٧ ٥٨٣	٢ ٨٨٤ ٨٠٠	٢ ٧٧٦ ٨٩١	٢ ٧١٩ ٩٨٨	١ ٦٦٤ ٣٨٣	تجارة	
٧٥٧ ٣٢١	٧٤٤ ٧٢٤	٧١٧ ٩٠٦	٦٣٨ ٤٣٨	٤٠٣ ١٣١	نقل	
٦٢٧ ٩٣٨	٥٩٦ ٩٦١	٥٦٢ ٢٣٩	٤٩٤ ٤٩٩	٣٢٩ ١٥٠	مالية	
٣ ١٠٢ ٩٢٤	٣ ٠٦٩ ٢١٧	٣ ٠٥٠ ٤٦٤	٢ ٩٥٨ ١٤٦	١ ٧٩٣ ٣٣٢	خدمات	
٨ ٨٤٤ ٨٧٠	٨ ٧٥٩ ٧٧٣	٨ ٦٦٣ ١٨٨	٨ ٤٦١ ٧٨٧	٦ ٢٧١ ٤٣٤	المجموع	رجال
٢ ٧٦٤ ٤٧٩	٢ ٧٢٢ ٤٩٧	٢ ٧٧٥ ٧٨٨	٢ ٩٦٠ ٣٧١	٢ ٧٠٢ ٧١٩	زراعة وحراجة وصيد أسماك	
٩٠ ٦٠٧	١٠٣ ٣٧٩	١٠٦ ٣٦٥	١١٨ ١٥٠	٩٢ ٠٦٥	تعيين	
١ ٢٣٥ ٨٦٥	١ ٢٤٦ ٠٢٢	١ ٢٣٤ ٩١٠	١ ٠٩٨ ٢٧٤	٧٦٠ ٦٢٤	صناعة تحويلية	
٥٥ ٣٤١	٦٧ ٣٥٦	٥٩ ٥٢٤	٦٧ ٧١٣	٣٧ ١٠٣	كهرباء وغاز وبخار	
٧٩٦ ١٩٨	٧٤٨ ٢٢٢	٧٠٤ ١٧٥	٥٧٠ ٢٩٦	٣٧٦ ٥٥٥	تشييد	

(٣٩) المرجع السابق.

١ ٥٥٨ ١٣١	١ ٥٦٥ ٧٧٧	١ ٥٠٠ ٧٣٥	١ ٤٥٣ ١٨٦	٩١٥ ٥١٣	تجارة
٦٨٧ ٤٧٠	٦٧٦ ٥٣٧	٦٤٨ ٥٣٥	٥٧٦ ٨٦٦	٣٦٨ ٥٤٦	نقل
٣٩٣ ١١٩	٣٦٨ ٤٨٨	٣٥١ ٦٣٨	٣٢٩ ٨٢٣	٢١٣ ٦٣٤	مالية
١ ٢٦٠ ٦٥١	١ ٢٦٠ ٦٢٥	١ ٢٧٥ ٧٤٣	١ ٢٧٨ ٧٦٠	٨٠٣ ٢٦٨	خدمات
٤ ٩٢١ ٤٥٥	٤ ٧٢٨ ٨٥٠	٤ ٦٩٧ ٥٩٩	٤ ٤٥٧ ٨٧٧	٢ ٨٩٩ ٠٥٠	المجموع
٤٠٩ ٢٦٥	٣٦٨ ٢٣٩	٣٥٤ ٥٦٨	٣٧٧ ٧٨١	٣٨٩ ٨٥٥	زراعة وحراجة وصيد أسماك
١٧ ٣٩٠	٣٦ ٢١٣	٣٦ ٣٥٤	٣٧ ٦٤٨	٤٠ ٢١١	تعيين
٨٨٧ ٩٢٨	٨٤٦ ٧٢٢	٩٢٩ ٣٣٧	٨٣٤ ٢٦٣	٥٥٣ ٧٩٤	صناعة تحويلية
١٣ ٣٦٦	١١ ٣٦٦	١٥ ٤٥٠	٩ ١٩٥	٩ ٥٦٨	كهرباء وغاز وبخار
٣٥ ٠٥٨	٤١ ٤٣٥	٢٨ ٠٣٣	٢٠ ٦٤٦	١٥ ٤٠١	تشيد
١ ٤٠٩ ٤٥٢	١ ٣١٩ ٠٢٣	١ ٢٧٦ ١٥٦	١ ٢٦٦ ٨٠٢	٧٤٨ ٨٧٠	تجارة
٦٩ ٨٥١	٦٨ ١٨٧	٦٩ ٣٧١	٦١ ٥٧٢	٣٤ ٥٨٥	نقل
٢٣٤ ٨١٩	٢٢٨ ٤٧٣	٢١٠ ٦٠١	١٦٤ ٦٧٦	١١٥ ٥١٦	مالية
١ ٨٤٢ ٢٧٣	١ ٨٠٨ ٥٩٢	١ ٧٧٤ ٧٢١	١ ٦٧٩ ٣٨٦	٩٩٠ ٠٦٤	خدمات

المصدر: DNP, SISD. Boletín No. 13 de Empleo, 1996. Table 6.

وعلى الرغم من ازدياد أعداد النساء اللاتي يلتحقن بسوق العمل، فما زالت المرأة تعاني ارتفاعا في البطالة عن الرجل وتحصل في المتوسط على أجور أدنى من الرجل. ففي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، كان معدل البطالة لدى المرأة أعلى بدرجة كبيرة من معدل الرجل: فقد ارتفع من ١٢,٦ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ١٥,١ في المائة في عام ١٩٩٦، في حين ارتفع معدل الرجل من ٦,٥ في المائة إلى ٩,٦ في المائة على مدى العامين ذاتهما^(٤٠). ويوجد أكثر النساء تأثرا بشكل خطير من البطالة في الفئة العمرية ١٥ إلى ٢٩ (الجدول ١١ - ٧) وقد أتممن تعليمهن الثانوي أو لم يتممنه.

(٤٠) DANE. Situación del Mercado Laboral a Diciembre de 1996. Once Areas Metropolitanas.

.ENH, press release, December, 1996

الجدول ١١ - ٧

معدل البطالة حسب الجنس ومستوى التعليم في المناطق الحضرية

السبع الرئيسية في شهر حزيران/يونيه ١٩٩٤ - ١٩٩٦

١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	مستوى التعليم
رجل	امراة	رجل	امراة
٩,٨	١٢,٨	٦,٩	٨,٧
١٠,٢	١١,٥	٦,٣	٩,٥
٧,٧	١٢,٤	٥,٣	١٠,٥
١١,٠	١٩,٧	٩,٠	١٥,٨
٩,٢	١٦,٣	٦,٤	١٣,٩
١٠,٦	١٣,٩	٩,٦	١٢,٢
٤,٥	٦,٦	٣,١	٤,٨
٩,٠	١٤,٦	٦,٨	١٢,٠

المصدر: DNP, ENH. Tasa de desocupación, siete áreas metropolitanas, mes de junio, 1994, 1995, 1996.

الجدول ١١ - ٨

القطاع غير المنظم: السكان العاملون حسب الجنس ودرجة عدم التنظيم

في المناطق الحضرية السبع الرئيسية، في شهر

حزيران/يونيه ١٩٩٤ - ١٩٩٦

رجل	امراة	السنة		
المعدل	السكان	المعدل		
٥١,٤	٢ ٠٥٢ ٨١٨	٥٧,٥	١ ٢٥٠ ٣٨٥	١٩٨٤
٥٢,١	٢ ٢٠٠ ٦٢٥	٥٨,٢	١ ٣٦٥ ٦٧٣	١٩٨٦
٥٤,٤	٢ ٤١٦ ٦٣٩	٥٨,٨	١ ٦٠٦ ٥٦٢	١٩٨٨
٥٢,٦	٢ ٧٦٠ ٧٤٦	٥٦,٣	١ ٩١٨ ٩٣٢	١٩٩٢
٥١,٢	٢ ٨٤١ ٢٢٧	٥٤,١	١ ٩٥٥ ٠٤٧	١٩٩٤
٥٢,٠	٢ ٨٧٤ ١٦٨	٥٢,٢	٢ ٠٠١ ٤٥٨	١٩٩٦

المصدر: DNP. ENH-Sector informal, junios 1984, 1986, 1988, 1992, 1994, 1996.

وفي عام ١٩٩٥، كان متوسط الفرق في الأجور بين المرأة والرجل ١٥,١٧ في المائة عند إدراج النساء العاملات في الخدمة المنزلية، و ١٠,٠٧ عند استبعادهن. وتشير الدراسات إلى أن الفجوة بين الأجور لا يمكن تفسيرها إلا بسبب التمييز: وإذا لم يكن التمييز هو السبب، فإن كثيرا من النساء، وتعليمهن أفضل من تعليم الرجل، كن سيحصلن على أجور أفضل منه. ولكن الغريب أن الفرق في الأجور يظهر بدرجة أكبر بالنسبة للمرأة الأحسن تأهيلا^(٤١).

نسبة النساء في مجموع السكان وفي السكان في سن العمل

تسفر العملية المعروفة باسم التحول الديمغرافي عن هبوط في معدلات الولادة والوفاة في كولومبيا: وتتميز باتجاه هابط ملحوظ بين الفئات الأصغر سنا واتجاه صاعد بين الفئات الأكبر سنا.

ومن المهم الإشارة إلى أن أنماط الإنجاب تسير بالتوازي مع العمليات الإنمائية الأخرى في كولومبيا، ولا سيما التحضر الذي يتميز بالهجرة من الريف إلى المدن والتصنيع والتحديث في بعض قطاعات الاقتصاد.

وتمثل المرأة أكثر من ٥٠ في المائة من مجموع السكان؛ وتزداد هذه النسبة بدرجة أكبر في المدن الرئيسية لعدة أسباب منها عمليات الهجرة التي سبق وصفها، والتي تشكل فيها المرأة المشردة بسبب العنف عاملا رئيسيا. وتفيد الإحصاءات المستقاة من الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية التي أجرتها إدارة الإحصاء الوطنية أن المرأة كانت تمثل في الفترة بين ١٩٩٣ و ١٩٩٥، ٥٣ في المائة تقريبا من مجموع سكان الحضر (الجدول ١١ - ٩).

الجدول ١١ - ٩

تركيب مجموع سكان الحضر حسب الجنس،

١٩٩٣ - ١٩٩٥

السنة	المجموع	رجال	%	نساء	%
١٩٩٣	٢٢٩ ٤٥٠ ١١	٢٧٣ ٣٧٤ ٥	٤٦,٩٤	٩٥٦ ٠٧٥ ٦	٥٣,٠٦
١٩٩٤	٩٥٥ ٨٢٤ ١٩	٨٩٤ ٣٠٠ ٩	٤٦,٩٢	٠٦١ ٥٢٤ ١٠	٥٣,٠٨
١٩٩٥	٦٥٠ ٢١٨ ٢٠	٠١٧ ٥٠٥ ٩	٤٧,٠١	٦٤٣ ٧١٣ ١٠	٥٢,٩٩

المصدر: استنادا إلى الدراسات الاستقصائية الوطنية للأسر المعيشية التي أجرتها إدارة الإحصاء الوطنية، المراحل ٨١ و ٨٥ و ٨٩، بالنسبة لشهر أيلول/سبتمبر من الأعوام ١٩٩٣ و ١٩٩٤ و ١٩٩٥^(٤٢).

(٤١) المرجع السابق. في هذه الدراسة يجري المؤلف تحليلًا للفوارق بين الأجور بمعاينة منضبطة حسب التعليم والخبرة.

(٤٢) الجداول الواردة في هذا الفرع من إعداد غويليرمو اكوستا استنادا إلى الدراسات الاستقصائية الوطنية للأسر المعيشية.

ووفقا للمعلومات المتوفرة عن السنوات الثلاث الأخيرة، أظهرت نسبة النساء في مجموع سكان الحضر تفاوتاً طفيفاً، وظلت أعلى بنحو ستة في المائة من نسبة الرجال. غير أن هذا الفارق المتعلق بنوع الجنس لا يزداد إلا عند أخذ السكان في سن ١٢ وما فوق في الاعتبار (السكان في سن العمل)، عندما تتجاوز نسبة النساء نسبة الرجال بنحو تسع نقاط، استمراراً للاتجاه في أوائل التسعينات (الجدول ١١ - ١٠).

الجدول ١١ - ١٠

تركيب السكان في سن العمل حسب الجنس،

١٩٩٣ - ١٩٩٥

السنة	المجموع	رجال	%	نساء	%
١٩٩٣	٨ ٧٣٥ ١٨٠	٣ ٩٩٧ ٥٩٥	٤٥,٧٦	٤ ٧٣٧ ٥٨٥	٥٤,٢٤
١٩٩٤	١٥ ١٧٣ ١٩٤	٦ ٩٣٢ ٤٠٤	٤٥,٦٩	٨ ٢٤٠ ٧٩٠	٥٤,٣١
١٩٩٥	١٥ ٤٨٢ ٧١٩	٧ ٠٦٥ ٩٠٣	٤٥,٦٤	٨ ٤١٦ ٨١٦	٥٤,٣٦

المصدر: استناداً إلى الدراسات الاستقصائية الوطنية للأسر المعيشية - إدارة الإحصاء الوطنية، المراحل ٨١ و ٨٥ و ٨٩.

مشاركة المرأة في العمل^(٤٣)

نسبة النساء في السكان النشطين اقتصادياً

من أهم التطورات الاجتماعية والاقتصادية في العقود الثلاثة الماضية الزيادة الكبيرة في أعداد النساء في قوة العمل في كولومبيا. فقد ارتفعت مساهمتهن في السكان النشطين اقتصادياً من نسبة متواضعة قدرها ١٧,٣ في المائة في عام ١٩٦٤ إلى نحو ٤٣ في المائة في عام ١٩٩٥، على نحو ما يتبين من الجدول ١١ - ١١.

غير أنه تجدر الإشارة إلى أن تعريف السكان النشطين اقتصادياً لا يشمل سوي القائمين بعمل يتصل بسوق العمل، بوصفهم منتجين للسلع والخدمات. وعلى هذا الأساس، تنخفض نسبة النساء في السكان النشطين اقتصادياً بأكثر من ١٠ في المائة في حين ترتفع نسبة الرجال بقدر مماثل.

(٤٣) يلقي هذا الفرع الضوء على خصائص مشاركة المرأة في العمالة الحضرية، وخاصة في بوغوتا، وكالي، وميدلين، وبارانكيلا، وبوكارامانغا، ومانيزاليس، وباستو.

الجدول ١١ - ١١

السكان النشطون اقتصاديا حسب الجنس، ١٩٩٣ - ١٩٩٥

السنة	المجموع	رجل	%	امراة	%
١٩٩٣	٥ ٢٦٠ ٨١٨	٢ ٩٨٧ ٣٦٢	٥٦,٧٩	٢ ٢٧٣ ٤٥٦	٤٣,٢١
١٩٩٤	٨ ٧٥٥ ٦٠٠	٥ ٠٤٩ ١١٧	٥٧,٦٧	٣ ٧٠٦ ٤٨٨	٤٢,٣٣
١٩٩٥	٩ ٠٥٤ ٢٧٤	٥ ١٨٤ ٦١٨	٥٧,٢٦	٣ ٨٦٩ ٦٥٦	٤٢,٧٤

المصدر: استنادا إلى الدراسات الاستقصائية الوطنية للأسر المعيشية - إدارة الإحصاء الوطنية، المراحل ٨١ و ٨٥ و ٨٩.

وتوضح المقارنة بين النسب المئوية للسكان النشطين اقتصاديا والسكان في سن العمل (المعدلات الكلية للمشاركة) الفجوة القائمة بين الرجل والمرأة من حيث فرص الوصول إلى سوق العمل. ففي الفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٥، كان ٧٣ من كل ١٠٠ رجل في سن العمل نشطين اقتصاديا، ولكن ذلك لم ينطبق فيما يبدو إلا على ٤٥ إلى ٤٨ فقط من كل ١٠٠ امرأة فوق سن الثانية عشرة. ويرجع ذلك إلى تعريف السكان النشطين اقتصاديا المشار إليه أعلاه.

وتزداد الهوة عند أخذ المشاركة الكلية حسب الفئة العمرية في الاعتبار، لأنها تدل على وضع غير ملائم بالنسبة للنساء والشباب، وهما الفئتان اللتان تعتبران أكثر الفئات ضعفا فيما يتعلق بفرص الوصول إلى سوق العمل (الجدول ١١ - ١٢).

وفيما بين العمرين ١٢ و ١٤، حيث ينبغي ألا يعمل أي طفل، تتراوح مجموع المشاركة حول ٦ في المائة ويدل توزيعه حسب الجنس على أن نسبة البنات في هذه الفئة تتراوح بين ٣,٥ و ٤,٥ في المائة. وبالنسبة للبنين فإنهم يحققون ضعف هذه المعدلات تقريبا، مما يؤكد أن أعدادا أكبر من البنين يقومون بعمل انتاجي ولكن ذلك يخفي أيضا العمل المنزلي الذي تضطلع به البنات^(٤٤).

(٤٤) حول ظروف العمل الذي يقوم به الأطفال والشباب، انظر Carmen Elisa Flórez and others.

Niños y jóvenes: Cuantos y dónde trabajan? santa Fe de Bogotá, Ministry of Employment and University of the Andes, 1995; and Catalina Turbay and Elvia Acuña. Trabajo Infante - juvenil y educación básica en Colombia. Santa Fe de Bogotá, UNICEF, 1995.

الجدول ١١ - ١٢

معدلات المشاركة الإجمالية حسب الفئة العمرية والجنس، ١٩٩٣ - ١٩٩٥

معدل المشاركة			
١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	
٥٨,٢٣	٥٤,٤٧	٦٠,٢٣	المجموع
٦,٠٧	٥,٢٩	٦,٣٣	١٢ - ١٤
٣١,٥٩	٣١,١٧	٣٥,١١	١٥ - ١٩
٧٣,٨٦	٧٣,٢٥	٧٥,٦٠	٢٠ - ٢٩
٨٠,٢٢	٧٩,١١	٨١,٤٤	٣٠ - ٣٩
٧٥,٤٠	٧٤,٣٦	٧٥,٦٦	٤٠ - ٤٩
٥٧,٨٥	٥٦,٤٤	٦٠,٠٩	٥٠ - ٥٩
٣٥,٩٠	٣٤,١٢	٣٥,٣٩	٦٠ - ٦٩
١٦,٦٣	١٨,١٣	١٧,٥٢	٧٠ - ٧٩
٧,٢٠	٨,٤٤	٨,٦٦	٨٠ فما فوق
٧٣,١٨	٧٢,٦٥	٧٤,٧٣	رجال
٧,٧٧	٧,١٠	٨,٠٤	١٢ - ١٤
٣٧,١٥	٣٦,٤٥	٤١,١١	١٥ - ١٩
٨٨,١٧	٨٧,١٨	٨٨,٧٠	٢٠ - ٢٩
٩٧,٥٨	٩٧,٣٨	٩٨,٣٦	٣٠ - ٣٩
٩٦,٥٥	٩٥,٨٣	٩٦,٦٨	٤٠ - ٤٩
٨٤,٢٦	٨٥,١٤	٨٧,١٩	٥٠ - ٥٩
٥٧,٦٠	٥٨,١٥	٦٠,٣٣	٦٠ - ٦٩
٢٩,٦١	٣١,٠٦	٣١,٦٠	٧٠ - ٧٩
٤٥,٧٢	٤٤,٧٣	٤٧,٩٩	نساء
٤,٤٥	٣,٤٨	٤,٥٥	١٢ - ١٤
٢٦,٨٩	٢٦,٨٢	٢٩,٩٧	١٥ - ١٩
٦٢,٢٢	٦١,٨٦	٦٤,٨٠	٢٠ - ٢٩
٦٥,٩٧	٦٣,٩٩	٦٧,٥٤	٣٠ - ٣٩
٥٦,٥٦	٥٥,٣٨	٥٧,٧٣	٤٠ - ٤٩
٣٥,٨٩	٣٢,٨٨	٣٦,٥٠	٥٠ - ٥٩
١٨,٢٨	١٥,٠٦	١٥,٦٣	٦٠ - ٦٩
٦,٤٧	٨,٠٩	٦,٨٩	٧٠ - ٧٩

المصدر: الدراسات الاستقصائية الوطنية للأسر المعيشية - إدارة الإحصاء الوطنية، شهر حزيران/يونيه من السنوات ١٩٩٣ و ١٩٩٤ و ١٩٩٥.

وبالنسبة لكل من الرجل والمرأة يزداد معدل المشاركة الكلي بزيادة السن ويبلغ مستويا عاليا في الفئة ٣٠ - ٣٩. غير أنه فيما بين سن ٢٠ و ٤٩ تقترب معدلات مشاركة الرجل من ١٠٠ في المائة، في حين تبلغ معدلات المرأة ٧٠ في المائة فقط.

النساء والسكان غير النشيطين اقتصاديا

يستند تصنيف السكان إلى فئات مختلفة للعمالة إلى معايير تعطي وزنا أكبر لإنتاج السلع والخدمات. وعليه، يعتبر السكان المشتركين مباشرة في سوق العمل ذات صلة بالموضوع في الدراسات المتعلقة بسوق العمل، في حين تعتبر فئات كبيرة من السكان من النساء اللاتي يقمن بأعمال إنتاجية بدون أجر وأعمال إنجابية "غير نشيطين اقتصاديا".

ومعنى ذلك أن الأعمال التي يقوم بها ٢,٨ مليون امرأة مصنفة حسب الإحصاءات على أنها "ربات بيوت" تعتبر غير إنتاجية، مع إغفال المساهمة المقدمة من هذه النساء من خلال التنشئة الاجتماعية للأطفال وتربيتهم وإدارة شؤون الأسرة المعيشية بل وتوليد الدخل من أنشطة منزلية (الجدول ١١ - ١٣).

الجدول ١١ - ١٣

السكان غير النشيطين حسب الجنس، ١٩٩٣ - ١٩٩٥

السنة	المجموع	رجل	%	امرأة	%
١٩٩٣	٣ ٤٧٤ ٣٦٢	١ ٠١٠ ٢٣٣	٢٩,٠٨	٢ ٤٦٤ ١٢٩	٧٠,٩٢
١٩٩٤	٦ ٤١٧ ٥٠٤	١ ٨٨٣ ٢٨٧	٢٩,٣٤	٤ ٥٣٤ ٣٠٧	٧٠,٦٦
١٩٩٥	٦ ٤٢٨ ٤٤٥	١ ٨٨١ ٢٨٥	٢٩,٢٧	٤ ٥٤٧ ١٦٠	٧٠,٧٣

المصدر: الدراسات الاستقصائية الوطنية للأسر المعيشية - إدارة الإحصاء الوطنية، المراحل ٨١ و

٨٥ و ٨٩.

وللسكان غير النشيطين اقتصاديا السمات التالية:

* حسب نوع النشاط - هناك فئتان كبيرتان - الطلبة وربات البيوت - تمثل ٨٧ في المائة في المتوسط من السكان غير النشيطين اقتصاديا؛ وتشمل النسبة المتبقية أصحاب المعاشات التقاعدية والأشخاص الذين يعيشون على دخل غير متكسب، وفئات أخرى.

* حسب الجنس - تمثل المرأة ٧١ في المائة من السكان غير النشطين اقتصاديا و ٦٢ في المائة من هذا المجموع يقمن بأعمال "غير منتجة" مثل الأعمال المنزلية.

* حسب الفئة العمرية - تدل المعلومات المتعلقة بالسكان غير النشطين اقتصاديا على أن واجبات الأسرة المعيشية تمثل النشاط الرئيسي للمرأة لفترة ٢٠ سنة أو نحو ذلك، وبالنسبة للرجل فإن هذا التطور يحدث بعد أن يكون قد أتم حياته العملية، حتى أن نسبة الرجال في السكان غير النشطين اقتصاديا تزداد بدرجة كبيرة (٣٢,٣ في المائة) بعد سن الستين.

العمالة النسائية الحضرية: السكان العاملون حسب فرع النشاط

ينبغي أن يضاف إلى الوظائف الإيجابية التقليدية المرتبطة بالأسرة المعيشية، الحجم الإضافي المتزايد من العمل الذي تضطلع به المرأة، التي كانت تمثل نحو ٤١ في المائة من قوة العمل الحضرية في الفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٥ (الجدول ١١ - ١٥).

الجدول ١١ - ١٤

السكان غير النشطين اقتصاديا حسب الجنس والفئة العمرية،

أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (بالنسب المئوية بين الفئات)

الفئة	المجموع	% رجال	% نساء
١٩ - ١٢	٢ ٥٤٩ ٦٣٧	٤٥,٠	٥٥,٠
٢٠ - ٢٩	١ ٠١٤ ٧٨٥	٢١,٦	٧٨,٤
٣٠ - ٣٩	٦٦٤ ٧٩٩	٥,٧	٩٤,٣
٤٠ - ٤٩	٥٣٨ ٦٤٧	٧,٦	٩٢,٤
٥٠ - ٥٩	٥٦٢ ٩٢٢	١٥,٣	٨٤,٦
٦٠ فما فوق	١ ٠٨٦ ٨٠٤	٣٢,٣	٦٧,٧
المجموع	٦ ٤١٧ ٥٩٤	١ ٨٨٣ ٢٨٧	٤ ٥٣٤ ٣٠٧
		(٢٩,٤%)	(٧٠,٧%)

المصدر: الدراسات الاستقصائية الوطنية للأسر المعيشية - إدارة الإحصاء الوطنية، المرحلة ٨٥.

الجدول ١١ - ١٥
السكان العاملون حسب الجنس، ١٩٩٣ - ١٩٩٥

السنة	العاملون	رجال	%	نساء	%
١٩٩٣	٤ ٨٥٣ ٠٣٢	٢ ٨٢٨ ٥٥٧	٥٨,٣	٢ ٠٢٤ ٤٧٥	٤١,٧
١٩٩٤	٨ ٠٤٩ ٢٢٠	٤ ٧٧٣ ٥٨٨	٥٩,٣	٣ ٢٧٥ ٦٣٢	٤٠,٧
١٩٩٥	٨ ٢١٤ ٧١٨	٤ ٨١٩ ٠٢٠	٥٨,٧	٣ ٣٩٥ ٦٩٨	٤١,٣

المصدر: الدراسات الاستقصائية الوطنية للأسر المعيشية - إدارة الإحصاء الوطنية، المراحل ٨١ و ٨٥ و ٨٩.

ويدل توزيع النساء العاملات حسب فرع النشاط الاقتصادي على أن أعدادا كبيرة منهن يعملن في مجالات لهن دور تقليدي فيها، ويحصلن على دخول متدنية ولا يشغلن عادة مناصب إدارية وليس لديهن سيطرة على الموارد (الجدول ١١ - ١٦).

وتدل عمالة المرأة حسب فرع النشاط في الفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٥ على حدوث زيادات بنسب مئوية طفيفة: فقد ارتفعت من ٣٧,٩٢ في المائة في الخدمات^(٤٥)، و ٤٥ إلى ٤٦ في المائة في التجارة. وهبط الرقم في الصناعة من ٢٣,٩١ إلى ٢١,٣٤ في المائة.

والفروع التي للمرأة أقل تمثيل فيها هي الخدمات المالية (٧٪)، والنقل (٢٪)، وفئات أخرى (أقل من ١ ٪ لكل فئة).

(٤٥) انخفضت نسبة النساء في هذا الفرع خلال العقد الأخيرين. ففي عام ١٩٧٥، كانت نسبة ٥٠ في المائة من قوة العمل النسائية يعملن في قطاع الخدمات المجتمعية والاجتماعية والشخصية. انظر، Luz Gabriela Arango. Diagnóstico sobre la situación de la mujer ejecutiva y empresaria en el sector público y privado en Colombia. Santa Fe de Bogotá, Presidential Council on Youth, Women and the Family, 1994.

الجدول ١١ - ١٦

السكان العاملون حسب فروع النشاط والجنس، ١٩٩٣ - ١٩٩٥
(بالنسب المئوية بين الفئات)

	١٩٩٣			١٩٩٤			١٩٩٥		
الفرع	المجموع	امراة	رجل	المجموع	امراة	رجل	المجموع	امراة	رجل
الزراعة	١,١	٠,٧	١,٥	١,٨	٠,٨	٢,٤	١,٥	٠,٦	٢,٢
التعدين	٠,٤	٠,٣	٠,٥	٠,٥	٠,٣	٠,٧	٠,٤	٠,٠٧	٠,٦
الصناعة	٢٣,٣	٢٣,٩	٢٢,٨	٢١,٣	٢١,٠	٢١,٥	٢١,١	٢١,٣	٢١,٠
الكهرباء/الغاز/المياه	٠,٦	٠,٤	٠,٨	٠,٨	٠,٣	١,١	٠,٧	٠,٣	١,٠
التشييد	٧,٠	٠,٨	١١,٤	٧,٤	١,١	١١,٦	٧,٥	١,٠	١٢,٠
التجارة	٢٥,٣	٢٧,١	٢٤,٠	٢٦,٨	٢٩,٢	٢٥,٢	٢٦,٧	٢٩,٤	٢٤,٧
النقل	٦,٦	١,٨	١٠,١	٦,٩	١,٧	١٠,٥	٦,٩	١,٧	١٠,٧
الخدمات المالية	٧,٥	٦,٩	٧,٩	٦,٨	٦,٦	٧,٠	٧,١	٦,٤	٧,٦
الخدمات	٢٨,٠	٣٧,٩	٢٠,٩	٢٧,٧	٣٩,٠	٢٠,٠	٢٨,١	٣٩,١	٢٠,٣

المصدر: استنادا إلى الدراسات الاستقصائية الوطنية للأسر المعيشية - إدارة الإحصاء الوطنية، المراحل ٨١ و ٨٥ و ٨٩.

وتدل المشاركة حسب الجنس على أغلبية للرجال في جميع فروع النشاط تقريبا:

* في التعدين والتشييد والنقل، يمثل الرجل أكثر من ٩٠ في المائة من قوة العمل، وفي الزراعة والكهرباء/الغاز/المياه أكثر من ٨٠ في المائة من السكان العاملين.

* تمثل المرأة غالبية العاملين في الخدمات فقط، على نحو ما يتبين من الجدول ١١ - ١٢. وما زال لدى هذا الفرع أعلى أعداد من النساء في تركيب العمالة الحضرية. وقد ازدادت أعداد النساء من ٥٦ إلى ٥٨ في المائة من مجموع السكان العاملين في القطاع في الفترة بين عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٥.

* مساهمة المرأة في قوة العمل في الصناعة شهدت تفاوتاً طفيفاً: ٤٢,٩ في المائة في عام ١٩٩٣، و ٤٠,١ في المائة في عام ١٩٩٤، و ٤١,٨ في المائة في عام ١٩٩٥.

* في قطاع الخدمات المالية ازدادت نسبة النساء بين عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤ وبلغت الأرقام نحو ٤٠ في المائة، ثم هبطت إلى ٣٧ في المائة في عام ١٩٩٥.

وحدث أكبر هبوط في العمالة النسوية في هذه الفترة في الزراعة والتعدين. وفي الزراعة هبطت نسبة النساء من ١/٤ العاملين في عام ١٩٩٣ إلى السدس في عام ١٩٩٥، وفي التعدين من ٢٨,٩ إلى ٨ في المائة.

ونتيجة لعمليات التكيف الاقتصادية وغير ذلك العوامل الهيكلية الأخرى في كولومبيا، شهدت بعض قطاعات الاقتصاد انخفاضا في معدل تنميتها مع انخفاض في عدد الوظائف المعروضة، حتى أنه في الفترة ١٩٩٣ و ١٩٩٤ كان أعلى نمو في فئتي أصحاب الأعمال والعاملين لحسابهم الخاص (خصائص القطاع غير المنظم). وكانت أقل الفئات قوة، العاملين لحساب الأسرة بدون أجر، والعاملين أو الموظفين في القطاع الخاص، والعاملين أو الموظفين في الحكومة، والعاملين في الخدمة المنزلية (الجدول ١١ - ١٨).

وكانت أكبر فئة في توزيع العاملين حسب نوع العمل، موظفي القطاع الخاص والعاملين لحسابهم الخاص (٨٠ في المائة). وكانت أدنى نسب تخص العاملين في الحكومة (٨ في المائة)، والعاملين في الخدمة المنزلية (٥ في المائة)، وأصحاب الأعمال (٤ ٪ إلى ٥ ٪). والعاملين لحساب الأسرة بدون أجر (١ ٪).

الجدول ١١ - ١٧

السكان العاملون حسب فرع النشاط والجنس، ١٩٩٣ - ١٩٩٥

(بالنسب المئوية بين الفئات)

١٩٩٥		١٩٩٤		١٩٩٣		الفرع
رجل	امراة	رجل	امراة	رجل	امراة	
٨٤,٤	١٥,٦	٨١,٠	١٩,٠	٧٤,١	٢٥,٩	الزراعة
٩٢,٤	٧,٦	٧٦,٧	٢٣,٣	٧١,١	٢٨,٩	التعدين
٥٨,٢	٤١,٨	٥٩,٩	٤٠,١	٥٧,١	٤٢,٩	الصناعة
٨٠,٥	١٩,٥	٨٢,٦	١٧,٤	٧٦,٨	٢٣,٢	الكهرباء/الغاز/المياه
٩٤,٦	٥,٤	٩٣,٩	٦,١	٩٥,٠	٥,٠	التشييد
٥٤,٣	٤٥,٧	٥٥,٧	٤٤,٣	٥٥,٢	٤٤,٨	التجارة
٩٠,١	٩,٩	٩٠,١	٩,٩	٨٨,٨	١١,٢	النقل
٦٢,٥	٣٧,٥	٦٠,٨	٣٩,٢	٦١,٥	٣٨,٥	الخدمات المالية
٤٢,٥	٥٧,٥	٤٢,٨	٥٧,٢	٤٣,٥	٥٦,٥	الخدمات

المصدر: استنادا إلى الدراسات الاستقصائية الوطنية للأسر المعيشية - إدارة الإحصاء الوطنية، المراحل ٨١

و ٨٥ و ٨٩.

الجدول ١١ - ١٨

نسب السكان العاملين حسب نوع العمل، ١٩٩٣ - ١٩٩٥

(بالنسب المئوية)

السنة	عامل لحساب الأسرة بدون أجر	موظف خاص	موظف حكومي	عامل في الخدمة المنزلية	عامل لحسابه الخاص	صاحب عمل
١٩٩٣	١,٣	٥٥,٣	٨,١	٥,١	٢٦,٦	٣,٧
١٩٩٤	١,٤	٥٤,٣	٨,٦	٥,٣	٢٥,٧	٤,٨
١٩٩٥	١,١	٥١,٦	٨,٤	٤,٩	٢٩,٤	٤,٦

المصدر: استنادا إلى الدراسات الاستقصائية الوطنية، إدارة الإحصاء الوطنية، المراحل ٨١ و ٨٥

و ٨٩.

وإذا كان من الصحيح أن المرأة زادت من ثقلها في قوة العمل الحضرية بقدر كبير، فإن معظم هذه الزيادة حدثت في أعمال ذات مركز اجتماعي واقتصادي متدن. ويكشف تحليل داخل المجموعة للأعمال التي تقوم بها المرأة عن الظروف التي يرد موجز لها في الجدول ١١ - ١٩.

وقد ازدادت نسبة المرأة في ثلاث فئات: العاملون لحسابهم الخاص، وأصحاب الأعمال، والعاملون أو الموظفون الحكوميون. ومن المهم ملاحظة الزيادة في القطاع غير المنظم الذي أظهر هو فئة أصحاب الأعمال أكبر زيادات بالنسب المئوية في تركيب قوة العمل.

الجدول ١١ - ١٩

نسبة السكان العاملين حسب نوع العمل والجنس، ١٩٩٣ - ١٩٩٥

(بالنسب المئوية)

السنة	عامل لحساب الأسرة بدون أجر		موظف خاص		موظف حكومي		عامل في الخدمة المنزلية		عامل لحسابه الخاص		صاحب عمل
	رجل	امراة	رجل	امراة	رجل	امراة	رجل	امراة	رجل	امراة	
١٩٩٣	٣٢	٦٨	٦١	٣٩	٥٤	٤٦	٣	٩٧	٦٤	٣٦	٧٨
١٩٩٤	٢٧	٧٣	٦٢	٣٨	٥٦	٤٤	٢	٩٨	٥٤	٣٦	٧٧
١٩٩٥	٢٨	٧٢	٦٢	٣٩	٥٣	٤٧	٢	٩٨	٦٣	٣٧	٧٦

المصدر: استنادا إلى الدراسات الاستقصائية الوطنية للأسر المعيشية، إدارة الإحصاء الوطنية،

المراحل ٨١ و ٨٥ و ٨٩.

ومما يلقي الضوء على الأوضاع غير الملائمة التي تعاني منها المرأة في سوق العمل أن مشاركتها ازدادت في القطاع غير المنظم من الاقتصاد من ٣٦,٢ في المائة في عام ١٩٩٣ إلى ٣٦,٨ في المائة في عام ١٩٩٥. وينطوي العمل في هذا القطاع عادة على عدم الاستقرار والافتقار إلى الأمن الوظيفي والاستحقاقات. ومما له دلالة أيضا الزيادة العددية في نسبة النساء في هذه الفئة من ٤٦٧ ٠٠٠ في عام ١٩٩٣ إلى ٨٨٠ ٠٠٠ في عام ١٩٩٥.

وتؤكد هذه الزيادة الرأي القائل بأن اتجاه العمالة في كولومبيا منذ عام ١٩٩٢ شهد هبوطا في القطاعات الحضرية وأن البطالة الهيكلية آخذة في الزيادة، مع عرض على نحو مميز للأعمال ذات المؤهلات العالية التي لا يوجد طلب عليها، في حين يتوفر طلب زائد من جانب العمال على شواغر جديدة لا تتطلب مؤهلات كثيرة^(٤٦).

وتظهر حالات عدم المساواة في فئات مثل العاملين لحساب الأسرة بدون أجر، والعاملين في الخدمة المنزلية، وأصحاب العمل. وفي الحالتين الأوليين حيث تنطوي الأعمال على وضع أدنى، يوجد عدد من النساء العاملات أكثر من الرجال؛ ويوجد عاملات بدون أجر ضعف الرجل ويمثلن ٧٢,١ في المائة من هذه الفئة؛ وفي حالة العمل في الخدمة المنزلية كان هناك في عام ١٩٩٥، ٥٨ امرأة لكل رجل واحد، ويمثلن ٩٨,٢ في المائة من المجموع.

وفي الفئة ذات المركز الاجتماعي والاقتصادي الأعلى - صاحب العمل - تتوفر للمرأة ثلث فرص العمل المتوفرة للرجل؛ وتمثل النساء ٢٤ في المائة من أصحاب العمل. ويظهر في هذه الفئة اتجاه نحو زيادة كبيرة في أعداد النساء على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، وذلك لأن المرأة كانت في عام ١٩٨٠ تمثل ١٦ في المائة فقط من أصحاب العمل في المناطق الحضرية.

وفي القطاع العام تشكل المرأة نسبة كبيرة من المجموع، ولكن قلة من النساء يشغلن مناصب تنطوي على سلطة أو اتخاذ قرار. ومن المؤشرات الدالة على هذه الحالة توزيع الموظفين في الخدمة المدنية المركزية حسب الجنس، على نحو ما يوجزه الجدول ١١ - ٢٠.

(٤٦) López. Op. cit

الجدول ١١ - ٢٠

مجموع موظفي الخدمة المدنية حسب الرتبة والجنس، ١٩٩٥^(٤٧)

الرتبة	امراة	%	رجل	%	المجموع
مدير	٣٦٢	١٩	١ ٤٩٧	٨١	١ ٨٥٩
مستشار	٣٨٦	٤٣	٥١٢	٥٧	٨٩٨
تنفيذي	١ ٦٩٢	٢٦	٤ ٧١٣	٧٤	٦ ٤٠٥
فني	٧ ٥٥٦	٣٩	١١ ٧٠٧	٦١	١٩ ٢٦٣
تقني	٥ ٢٠٤	٣٤	١٠ ٠١٢	٦٦	١٥ ٢١٦
إداري مساعد	١٩ ٢٥١	٦٣	١١ ١٨٤	٣٧	٣٠ ٤٣٥
معاون	٧ ٩٧٣	٢٦	٢٢ ٥٣٢	٧٤	٣٠ ٥٠٥
المجموع	٤٢ ٤٢٤	٤١	٦٢ ١٥٧	٥٩	١٠٤ ٥٨١

المصدر: وزارة البيئة/وحدة شؤون الجنس. سياسة تحقيق المساواة والمشاركة للمرأة.

ويتبين من الجدول ١١ - ٢١ عدم تكافؤ الفرص فيما يتعلق بالأعمال ذات المكانة العالية والتي تنطوي على سلطة.

الجدول ١١ - ٢١

توزيع مجموع العاملين في الخدمة المدنية حسب الرتبة والجنس، ١٩٩٥

الرتبة	امراة	%	رجل	%
مدير	٣٦٢	٠,٨	١ ٤٩٧	٢,٤
مستشار	٣٨٦	٠,٩	٥١٢	٠,٩
تنفيذي	١ ٦٩٢	٤,٢	٤ ٧١٣	٨,٢
فني	٧ ٥٥٦	١٨,٥	١١ ٧٠٧	٢٠,٣

(٤٧) باستبعاد الأرقام المتعلقة بالدفاع والبيئة.

تقني	٥ ٢٠٤	١٢,٨	١٠ ٠١٢	١٧,٥
إداري مساعد	١٩ ٢٥١	٤٤,٣	١١ ١٨٤	١٧,٩
معاون	٧ ٩٧٣	١٨,٦	٢٢ ٥٣٢	٣٢,٨
المجموع	٤٢ ٤٢٤	١٠٠,٠	٦٢ ١٥٧	١٠٠,٠

المصدر: وزارة البيئة/وحدة شؤون الجنس. سياسة تحقيق المساواة والمشاركة للمرأة.

وهكذا يمكن ملاحظة ما يلي:

* يوجد عدد من النساء أكبر من عدد الرجال في مستوى الإداري المساعد: ٤٤,٣ مقابل ١٧,٩ في المائة.

* يوجد اختلاف طفيف نسبته ٧ في المائة فقط في فئتي الفنيين والتقنيين. والأرقام هي ٣٨ في المائة للرجل و ٣١ في المائة للمرأة.

* إمكانية التعيين في وظيفة مدير تزيد ثلاثة أضعاف بالنسبة للرجل عن المرأة، وفي حالة المناصب التنفيذية تزيد ضعفين بالنسبة للرجل.

وقد أظهرت العمالة النسوية حسب الفئة المهنية وفرع النشاط داخل الفئة الخصائص التالية في عام ١٩٩٥ (الجدول ١١ - ٢٢).

* معظم الموظفين الفنيات والتقنيات (٨٧ في المائة) يعملن في الخدمات، بما في ذلك الخدمات المالية.

* ثلث العاملات كمديرات أو موظفات في الخدمة المدنية يعملن في الصناعة، تليها نسبة مرتفعة في الخدمات والخدمات المالية (٤٢,٦ في المائة) وفي التجارة (١٧,٣ في المائة).

* ٩٠ في المائة من العاملات في وظيفة إداري مساعد يعملن في الصناعة والتجارة والخدمات.

* ٨٦ في المائة من العاملات في المتاجر أو المبيعات يعملن في قطاع التجارة، وهو أحد المجالات التي تنطوي على أكبر قدر من انعدام الأمن الوظيفي.

* ٩٤ في المائة من العاملات في الخدمات يعملن في التجارة.

الجدول ١١ - ٢٢

السكان العاملون حسب الفئة المهنية الرئيسية وفرع النشاط والجنس، ١٩٩٥
(بالنسبة المئوية داخل الفئة)

الفرع	فني أو تقني		مدني		إداري مساعد		متاجر/مبيعات		خدمات		زراعة		غير زراعي	
	رجل	امراة	رجل	امراة	رجل	امراة	رجل	امراة	رجل	امراة	رجل	امراة	رجل	امراة
الزراعة	١	١	١	١	٠,٤	٠,٣	٠,٣	٠,١	٠,٤	٠,٢	٧٧	٨٢	٠,٢	٠,٤
التعدين	١	صفر	٤	١	٠,٤	٠,٦	٠,٣	-	١	٠,١	-	-	-	-
الصناعة	١٠	٦	٣٥	٣٢	١٨	١٤	٨	٨	٨	٤	١	٢	٣٤	٩٠
الكهرباء/ الغاز/المياه	١	١	٢	١	٢	١	٠,١	٠,٤	١	٠,١	١	١	٠,١	-
التشييد	٨	٢	٣	٢	٣	٣	٠,٢	٠,١	٢	٠,٣	١	٢٢	١	-
التجارة	٤	٣	١٥	١٧	٢٤	٢٥	٨٦	٨٦	٢٩	١٨	٥	٦	٥	٤
النقل	٣	١	٩	٥	١٠	٥	١	١	٢	١	١٩	١	-	-
الخدمات المالية	٢١	١٠	١٤	٢٢	٢١	٢٣	٤	٢	٢١	٢	١	٥	١	١
الخدمات	٥١	٧٧	٢٠	٢٠	٢١	٢٩	٢	٣	٤٠	٧٦	٥	٥	١٧	٣

المصدر: استنادا إلى الدراسات الاستقصائية الوطنية للأسر المعيشية - إدارة الإحصاء الوطنية،
المراحل ٨١ و ٨٥ و ٨٩.

المرأة والوصول إلى فرص العمل الجديدة

في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ كانت أقوى فروع للنشاط الحضري من حيث توفير فرص العمل هي:
الخدمات المالية - ٦٧١ ٣٣ فرصة عمل، التشييد - ٦٣٨ ٢١ فرصة عمل، التجارة - ٣١٧ ٣٢ فرصة عمل،
الصناعة - ٦٣٦ ١٩ فرصة عمل، النقل ١٣٠٧٧ ١٢ فرصة عمل، الخدمات - ٥٨٢ ٧٦ فرصة عمل، في حين فقد
التعدين، والكهرباء والغاز والمياه، والزراعة ٦٢٩ ٨، و ٩٢٠ ١٩، و ٨١٦ ٣ فرصة عمل على التوالي.

وعلى الرغم من أن النساء اللاتي شغلن ٠٦٦ ١٢٠ من فرص العمل الجديدة وقدرها ٤٩٨ ١٦٥، التي
توفرت بين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ (٧٢,٥ في المائة)، قد أثبتن أنها أقدر على المنافسة من الرجال، فما زلن
يتعرضن لعدم المساواة فيما يتعلق بالأعمال التي تتطلب مستويات عالية من المؤهلات وتنطوي على أجور
عالية (الجدول ١١ - ١٨).

ويتبين من مشاركة المرأة حسب القطاع الاقتصادي، أنها تتولى أعمالاً ذات وضع أدنى في الصناعة والخدمات والتجارة، وأنها تفقد أعمالاً في الزراعة، والتعدين، والتشييد، بانخفاض قدره ٣٠ و ٧٤ و ١٠ في المائة على التوالي. وفي حالة الرجل، يوجد اتجاه تنازلي في مشاركته في الصناعة، والتجارة، والكهرباء/الغاز/المياه، والزراعة، والتعدين.

الجدول ١١ - ٢٣

السكان العاملون في الوظائف الجديدة حسب فرع النشاط والجنس، ١٩٩٥ - ١٩٩٤

الفرع	الفرق ١٩٩٤ - ١٩٩٥	رجل الفرق ٩٥ - ٩٤	امراة الفرق ٩٥ - ٩٤
الزراعة	١٩ ٩٢٠- ٪١٤,٠-	١١ ٨٩٩- ٪١٠,٣-	٨ ٠٢١- ٪٢٩,٥-
التعدين	٨ ٦٢٩- ٪٢١,١-	١ ٥٣٥- ٪٤,٩	٧ ٠٩٤- ٪٧٤,٥-
الصناعة	١٩ ٦٣٦- ٪١,٢-	١٧ ٦٦٤- ٪١,٧-	٣٧ ٣٠٠ ٪٥,٤
الكهرباء/الغاز/المياه	٣ ٨١٦- ٪٦,٣-	٤ ٣٤٠- ٪٨,٦-	٥٢٤ ٪٥,٠
التشييد	٢١ ٣٦٨- ٪٣,٦-	٢٤ ٧٣٢ ٪٤,٥	٣ ٣٦٤- ٪٩,٢-
التجارة	٣٢ ٣١٧- ٪١,٥-	١٠ ٩٢٢- ٪٠,٩-	٤٣ ٢٣٩ ٪٤,٥
النقل	١٣ ٠٧٧ ٪٢,٤	١١ ٧٨٨ ٪٢,٤	١ ٢٨٩ ٪٢,٣
الخدمات المالية	٣٣ ٦٧١ ٪٦,١	٣٠ ٥٩٠ ٪٩,٢	٣ ٠٨١ ٪١,٤
الخدمات	٧٦ ٥٨٢ ٪٣,٤	٢٤ ٤٦٦ ٪٢,٦	٥٢ ١١٦ ٪٤,١
مجموع الوظائف	١٦٥ ٤٩٨	٤٥ ٤٣٢	١٢٠ ٠٦٦
المعدل السنوي	٪٢,٠	٪٢٧,٥	٪٧٢,٥
الوظائف المفقودة	٣٢ ٣٦٥		

المصدر: استناداً إلى الدراسات الاستقصائية الوطنية للأسر المعيشية - إدارة الإحصاء الوطنية، المرحلتان ٨٥ و ٨٩.

ومن حيث الوضع الوظيفي، فقدت المرأة ٨٣٣ ٩ وظيفة في فئات تنطوي على مركز أعلى: مهني/تقني ومدير/موظف مدني، مقابل الرجل الذي فقد وظائف مثل المتاجر/المبيعات ووظائف الخدمات، في حين حقق كسبا في الفئة الفنية/التقنية. وفي الفئة مدير/موظف مدني فقد كل من المرأة والرجل وظائف ولكن المرأة فقدت ذلك بدرجة أكبر (الجدول ١١ - ٢٤).

الجدول ١١ - ٢٤

الزيادات العددية وبالنسب المئوية في فرص العمل الجديدة

حسب فئة المهنة الرئيسية والجنس، ١٩٩٤ - ١٩٩٥

	مدير/موظف	إداري	متاجر/	مبيعات	خدمات	زراعة	زراعي	غير	المجموع
	مدني	مساعد	مبيعات	مبيعات	خدمات	زراعة	زراعي	غير	المجموع
رجل	١٣ ٦٥٣	٩ ٨٣٣	٦ ٤٤٥	١٤ ٨٦٧	٨ ٢٠٧	١٠ ٣١٩	٣٣ ٨٦٨	٤٥ ٤٣٢	
معدل	%٢,٩	%٩,٢	%١,٦	%١,٥	%١,٨	%١٠,٢	%١,٦	%٢٧,٥	
امراة	٢٠ ٢١٣	٧ ٣٨٤	١٩ ٦١٩	٣٧ ٣٤٤	٤٤ ٦٧٧	٤٧٩	٣٧ ٣٨٦	١٢٠ ٠٦٦	
معدل	%٢,٤	%١٣,٤	%٣,٦	%٥,٤	%٤,٤	%٣,٥	%٧,٠	%٧٢,٥	
المجموع	٣ ٤٤٠	١٧ ٢١٧	٢٦ ٠٦٤	٢٢ ٤٧٧	٣٦ ٤٧٠	١٠ ٧٩٨	٧١ ٣١٤	١٦٥ ٤٩٨	
معدل	%٠,٤	%١٠,٧	%٢,٨	%١,٤	%٢,٥	%٩,٤	%٢,٦	%١٠٠,٠	

المصدر: استنادا إلى الدراسات الاستقصائية الوطنية للأسر المعيشية، المرحلتان ٨٥ و ٨٩.

وأخيرا، فإن الأرقام بين الفئات المتعلقة بفقدان فرص العمل تلفت النظر في حالة المرأة في الزراعة والتعدين، حيث شكلت ٨٢,٤٠ في المائة على التوالي من فرص العمل المفقودة بين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥.

المؤهلات العلمية للسكان المشتغلين الحضريين

تتجه المستويات التعليمية للسكان إلى الارتفاع نتيجة لسياسات التعليم الموضوعة منذ السبعينات بغية زيادة التغطية (انظر الفرع المتعلق بالمادة ١٠).

غير أن الزيادة السريعة في تغطية التعليم النظامي لم يقابلها زيادة في نوعيته، وقد كان لذلك أثر خاص على فرص العمل بالنسبة للشباب والنساء. إذ يعمل نظام التعليم على تخريج دفعات متساوية في الكبر من الخريجين الذكور والإناث في المدارس الثانوية، ويتنافس هؤلاء بشراسة من أجل الحصول على الأمكنة القليلة في الجامعات و/أو فرص العمل التي لا يحملون مؤهلات كافية لها. وفي الوقت نفسه،

ما زال الفصل قائما من الناحية التقليدية بين نظامي التعليم والإنتاج، وهو وضع يؤثر على القدرة على التنافس، وخاصة في القطاعات الاقتصادية المرتبطة بالتجارة الدولية.

وفي إطار إدماج كولومبيا في عولمة الأسواق عن طريق التحرر الاقتصادي، نشهد حاليا نوعا من التواجد بين اقتصاد عالي الإنتاج والتطور ويتسم باستخدام كثيف لرأس المال والتكنولوجيا المتطورة، إلى جانب قطاع انتاجي ممتد يستند إلى تقنيات تقليدية وقدرته ضئيلة على ضمان إحداث تغييرات في تنظيم العمل وفي الإنتاج. لذلك من الضروري النهوض بتدريب الكولومبيين على أن يكونوا منتجين.

وقد أظهرت المؤهلات العلمية للسكان العاملين في القطاعات الحضرية تحسنا كبيرا من حيث نسبة العاملين من ذوي التعليم الأساسي والثانوي (نحو ٧٨ في المائة). ولدى نصف السكان من العاملين الذكور والإناث تقريبا تعليم ثانوي؛ ولدى ثلث العمال الحضريين نوع من التعليم الابتدائي، ونحو الخمس (١٧ في المائة من الرجال و ٢١ في المائة من النساء) لديهم تعليم أعلى من الثانوي (الجدول ١١ - ٢٥).

الجدول ١١ - ٢٥

السكان العاملون حسب مستوى التعليم والجنس، ١٩٩٣ - ١٩٩٥
(بالنسب المئوية)

١٩٩٤		١٩٩٣		١٩٩٥		
امرأة	رجل	امرأة	رجل	امرأة	رجل	المستوى
٢,٧	٢,٠	٢,٤	٢,٢	٢,٣	١,٨	لا يوجد
٢٦,٦	٣٠,٤	٢٧,٩	٣١,٧	٢٨,١	٣٠,٩	ابتدائي
٤٩,٠	٤٩,٧	٤٨,٢	٤٨,٤	٤٨,٢	٤٨,٣	ثانوي
٢١,٣	١٧,٤	٢١,٣	١٧,٤	٢١,٠	١٨,٤	عالي

المصدر: استنادا إلى الدراسات الاستقصائية الوطنية للأسر المعيشية لإدارة الإحصاء الوطنية، المراحل ٨١ و ٨٥ و ٨٩ للسنوات ١٩٩٣ و ١٩٩٤ و ١٩٩٥.

وبالنسبة للمؤهلات العلمية للسكان العاملين في الوظائف الجديدة المنشأة بين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥، تمثل فئات الخدمات، والمتاجر/المبيعات، والعمال غير الزراعيين ٩٢ في المائة من العمال الجدد من غير الحاصلين على أي مؤهلات علمية أو ذوي تعليم ابتدائي فقط. ويعمل ٩٤ في المائة من قوة العمل الحضرية من الحاصلين على تعليم ثانوي في هذه الوظائف أو كإداريين مساعدين. وفي الطرف الآخر توجد أعمال أكثر ديناميكية تتطلب موظفين مؤهلين ومستويات أعلى من التعليم: فني/تقني، وإداري

مساعد، ومتاجر/مبيعات، وتمثل ٨١ في المائة من العاملين الحاصلين على مستويات عليا من التعليم (الجدول ١١ - ٢٦).

الجدول ١١ - ٢٦

السكان الحضريون العاملون حسب فئة المهنة الرئيسية

ومستوى التعليم، ١٩٩٥

(بالنسب المئوية)

المستوى	فني/تقني	مدني	إداري	متاجر/مبيعات	زراعي	غير زراعي
لا يوجد	٠,٣	-	٠,٩	٣٩,٦	٦,٧	٢٥,٢
ابتدائي	٠,٦	٠,٤	٢,١	٢٧,٧	٢,٦	٤٣,٨
ثانوي	٣,٤	٠,٨	١٥,٠	١٧,٧	٠,٩	٣٨,٦
عالي	٤٧,٥	٦,٦	١٩,٧	٣,٥	٠,٩	٨,٢

المصدر: استنادا إلى الدراسات الاستقصائية الوطنية للأسر المعيشية - إدارة الإحصاء الوطنية، المراحل ٨١ و ٨٥ و ٨٩.

وتوضح العلاقة بين الوصول إلى فرص العمل ومستويات التعليم بين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ (الجدول ١١ - ٢٧)، الظروف غير المتساوية التي على المرأة أن تواجهها لدى بحثها عن العمل. وعلى الرغم من أن ذلك يبدو صعبا على التصديق، فإن التحصيل الثقافي الذي تشكله عدة سنوات من الدراسة له أثر سلبي على القدرة على الحصول على وظيفة، أو لا يؤدي على الأقل إلى وضع وظيفي عادل. ومما له دلالة أن المرأة الحاصلة على تعليم ثانوي أو عال حققت قدرا من النجاح في الحصول على وظائف في فئات أدنى من حيث المركز والأجر مما يقتضيه تعليمها.

وفي فئة المدير/الموظف المدني أثر فقدان الوظائف على الرجل والمرأة الحاصلين على مستويات عالية من التعليم ويرجع ذلك في جانب منه إلى عمليات التكيف التي أجريت بموجب السياسات الرامية إلى تحديث الدولة عن طريق تقليص الجهاز الحكومي.

الجدول ١١ - ٢٧

أعداد النساء العاملات في الوظائف الجديدة المنشأة في عام ١٩٩٥
حسب الفئة المهنية ومستوى التعليم

مستوى التعليم	فني/تقني	مدير/موظف مدني	إداري مساعد	متاجر/مبيعات	خدمات	زراعي	غير زراعي
لا يوجد	١ ٦٣٧-	٥٤١-	٣ ٢٧١	١٣ ٢٥٣	٧١٥-	٥٣٠-	
معدل %	٤٥,٤-%	١٠٠-%	١٧,٧-%	٢٥,١-%	٧٠,٤-%	٩,٠-%	
ابتدائي	٣ ٧٩٣-	١٧٥-	٥ ٦٨٦-	٧ ١٣٧	١٨ ٥٣٣-	٨٠٧-	١٢ ١٨٦
معدل %	٥,٥-%	٦,٤-%	٢٩,٨-%	٣,٩-%	٣,٥-%	١٢,٩-%	٧,٢-%
ثانوي	٤ ٩٣٩-	٧٥-	٤ ٥٥٧	١٦ ٩٨١	٤٤ ٤٩٣	٤٣٦	٢٤ ٢٧٧
معدل %	١,٤-%	٠,٨-%	١,٣-%	٤,٢-%	١١,١-%	٨,٠-%	٧,٣٧-%
عالي	١٥٦	٧ ١٣٤-	٢١ ٢٢١	٧ ٨٦٢	٤ ٥٦٤	١ ٥٦٥	٥٩٩
معدل %	٢٠,٣-%	١٦,٩-%	١٢,٢-%	٩,٩-%	١٩,٤-%	٣٤,٩-%	٢,٣-%
المجموع	١٠ ٢١٣-	٧ ٣٨٤-	١٩ ٦١٩	٣٧ ٣٤٤	٤٤ ٦٧٧	٤٧٩	٣٧ ٣٨٦
معدل %	٢,٤-%	١٣,٤-%	٣,٦-%	٥,٤-%	٤,٤-%	٣,٥-%	٧,٠-%

المصدر: استنادا إلى الدراسات الاستقصائية الوطنية للأسر المعيشية - إدارة الإحصاء الوطنية، المراحل ٨١ و ٨٥ و ٨٩.

الدخول

من بين أهم جوانب مشكلة العمالة عدم المساواة الذي تعاني منه المرأة من حيث الأجر المقابل لعملها. وتشير البيانات إلى استمرار الفجوة في الأجور بنسبة نحو ٣٠ في المائة بين الرجل والمرأة اللذين يؤديان نفس العمل أو عملا مقارنا، في ظل ظروف متطابقة، وإن كان من الواضح أن هذا الفارق المؤسف يتجه نحو الهبوط.^(٤٨)

وتدل المعلومات المتعلقة بالفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٥ على أن المرأة ممثلة بأعداد أكبر من الرجل في مستويات الدخول الشهرية الأدنى (أقل من أدنى أجر شهرين) وأن هذا الاتجاه في ازدياد. وهكذا، ارتفع عدد النساء اللاتي يتكسبن أقل من أدنى أجر شهرين في الفترة بين عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٥ (الجدول ١١ ٢٨)، من ٦٧ إلى ٧١ في المائة. وخلال الفترة المشمولة بالدراسة اكتسب أكثر من ٨٢ في المائة من النساء

(٤٨) Myriam Zúñiga. "La capacitación para el trabajo: una herramienta clave para la autorrealización de las mujeres de los sectores populares". In Memorias del Foro Formación para el Trabajo Frente al Reto de la Apertura. Santa Fe de Bogotá, 1994 And Hugo L. López., "Desempleo femenino y empleos de tiempo parcial" Consultancy report for DNP

حدا أقصى قدره أدنى أجر ثلاثة شهور. ومن ناحية أخرى، فإنه على الرغم من ارتفاع نسبة النساء من ٣,٦ إلى ٤,٣ في المائة في عام ١٩٩٥، في فئة المرتبات العليا (الدخول التي تتجاوز أدنى أجر خمسة شهور)، فإن هذه النسب المئوية أدنى من أرقام الرجال للسنوات نفسها (٧٪ و ٨٪).

ويدل تحليل للمعلومات حسب مستوى الدخل على أن نسبة العاملين بدون دخل ازدادت تقريبا بمعامل قدره ثلاثة بالنسبة للرجل ومعامل قدره ١١ بالنسبة للمرأة.

الجدول ١١ - ٢٨

السكان العاملون حسب الأجر الشهري والجنس، ١٩٩٣ - ١٩٩٥
(بالنسب المئوية داخل الفئة)

١٩٩٥		١٩٩٤		١٩٩٣		
امرأة	رجل	امرأة	رجل	امرأة	رجل	شريحة الدخل
٢,٢	٠,٧	٢,٧	٠,٩	٠,٢	٠,٢	لا يوجد
٩,٠	٣,٥	٧,٧	٣,٩	٩,٩	٤,٢	أقل من ٠,٥ أدنى أجر شهر
٢٠,٧	١٢,٣	١٩,٦	١١,٩	٢١,٩	١٤,٦	٠,٥ إلى أقل من واحد
٣٩,١	٤٠,٥	٣٩,١	٣٧,٩	٣٥,٣	٣٥,٥	واحد إلى أقل من ٢
١١,٥	١٥,٥	١٠,٩	١٥,٠	٨,٩	١١,٢	٢ إلى أقل من ٣
٥,٧	٨,٣	٧,٦	١١,٠	٦,٧	٩,٦	٣ إلى أقل من ٥
٢,٨	٤,٤	٣,٣	٤,٤	٢,٠	٣,٧	٥ إلى أقل من ٨
٠,٦	١,١	٠,٧	١,٣	٠,٦	١,٤	٨ إلى أقل من ١٠
٠,٩	٢,٥	١,٢	٣,٢	١,٠	٢,١	١٠ فما فوق

المصدر: استنادا إلى الدراسات الاستقصائية الوطنية للأسر المعيشية، إدارة الإحصاء الوطنية، المراحل ٨١ و ٨٥ و ٨٩.

وفي حالة الأشخاص ذوي الدخل الأقل من نصف أدنى أجر شهر، حدث انخفاض لكلا الجنسين: الرجل من ٤,٢ إلى ٣,٥ في المائة، والمرأة من ٩,٩ إلى ٩ في المائة. ولكن المقارنة بين هذه النسب المئوية تظهر أعداد النساء تزيد على أعداد الرجال في هذه الشريحة بمعدل اثنين إلى واحد.

وفضلا عن ذلك، وعلى الرغم من أن الشريحة بين نصف أدنى أجر شهر وأدنى أجر شهر تُظهر انخفاضا أيضا في العدد الكلي للعمال الحضريين، فإن أعداد النساء أكبر من أعداد الرجال في هذه الشريحة بنحو ٨ في المائة.

وبين أدنى أجر شهر وأدنى أجر شهرين تتماثل نسب الرجال والنساء: بين ٣٥ و ٤١ في المائة من قوة العمل.

وبين أدنى أجر خمسة شهور وأدنى أجر عشرة شهور فما فوق يوجد رجلان لكل امرأة.

ويمكن استخلاص النتائج التالية من البيانات المتعلقة بالدخول في عام ١٩٩٥ حسب فئة العمل والجنس (الجدول ١١ - ٢٩):

* تحصل المرأة على أجور أدنى في الفئات غير الزراعية والمتاجر/المبيعات والخدمات. والواقع أن هذه الشرائح الثلاث تشمل ٩٢,٨ في المائة من العاملات لحساب الأسر بدون أجر، و ٩٤,٧ في المائة من العاملات ذوات الدخل الشهري أقل من نصف أدنى أجر شهر، و ٨٨,٣ في المائة من النساء ذوات الدخل بين نصف أدنى أجر شهر وأدنى أجر شهر، و ٦٢ في المائة تقريبا من النساء ذوات الدخل بين أدنى أجر شهر وأدنى أجر شهرين. وتستوعب شريحة أدنى أجر خمسة شهور إلى أدنى أجر عشرة شهور ثلث العاملات فقط. وبالمثل، يوجد ما بين ثلاثة إلى ستة أضعاف من النساء عن الرجال في الشريحة أقل من نصف أدنى أجر شهر إلى أدنى أجر شهرين في فئة الخدمات.

* يحصل الرجل على أدنى أجر له في الخدمات، والمتاجر/المبيعات، والفئة غير الزراعية، بنسب مماثلة لنسب المرأة.

* الأعمال التي تقدم أعلى دخل (أكثر من أدنى أجر خمسة شهور) هي الأعمال الفنية/التقنية والمتاجر/المبيعات؛ وتمثل هذه الفئات ٦٠,٩ في المائة من الرجال الذين يحصلون على دخل يتراوح بين أدنى أجر خمسة وثمانية شهور و ٦٦,٥ من الرجال الذين يحصلون على دخل يزيد على أدنى أجر ١٠ شهور. والوضع مماثل بالنسبة للمرأة.

الجدول ١١ - ٢٩

السكان العاملون حسب فئة العمل الرئيسية والدخل الشهري، وحسب الجنس، ١٩٩٥

الدخل الشهري		فني/تقني		مدير/موظف مدني		إداري مساعد		متاجر/مبيعات	
		رجل	امراة	رجل	امراة	رجل	امراة	رجل	امراة
لا يوجد		٤,٦	٣,٠	٢,٤	- - -	٢,٥	٢,٨	٥٣,٨	٦١,٦
أقل من ٠,٥ أدنى أجر شهر		٤,١	٢,٢	- - -	- - -	٥,٣	٢,٤	٢٢,٠	٢٢,١
٠,٥ إلى أقل من واحد		٢,٦	٣,٤	٠,١	٠,٠٨	٨,٩	٧,٧	٢٢,٣	٢١,٣
١ إلى أقل من ٢		٣,٠	٦,٣	٠,٢	٠,٣	٩,٢	٢١,٢	١٧,٥	١٩,٦
٢ إلى أقل من ٣		٩,٦	٢٦,٥	١,٥	١,٧	١٠,١	٣١,٥	١٧,٢	١٧,٣
٣ إلى أقل من ٥		٢٢,٢	٤١,٥	٥,٠	٥,٩	٨,١	١٨,٢	٢١,٢	١٨,٥
٥ إلى أقل من ٨		٤٠,٤	٤٩,٠	٦,٨	٨,٣	٦,٠	١١,٧	٢٠,٥	١٧,٦
٨ إلى أقل من ١٠		٤٥,٢	٤٧,٧	١٠,٠	١٣,٢	٣,٠	٥,٦	١٦,٣	٢١,٣
١٠ فما فوق		٤٥,٧	٤٣,٨	١٦,٥	١٤,٨	١,٨	٤,٦	٢٠,٨	٢٤,٠

الجدول ١١ - ٣٠

السكان العاملون حسب فئة العمل الرئيسية والدخل الشهري، وحسب الجنس، ١٩٩٥

الدخل الشهري		الخدمات		الزراعية		غير الزراعية	
		رجل	امراة	رجل	امراة	رجل	امراة
لا يوجد		٤,٩	١١,٦	٥,٤	٠,٤	٢٥,٣	١٩,٦
أقل من ٠,٥ أدنى أجر شهر		٧,٩	٤٩,٦	٤,١	٠,٥	٤٦,٤	٢٣,٠
٠,٥ إلى أقل من واحد		١١,٦	٤٦,٩	٤,٠	٠,٣	٤٥,٦	٢٠,١
١ إلى أقل من ٢		١١,٧	٣٢,٣	١,٩	٠,٤	٥٤,٤	٩,٨
٢ إلى أقل من ٣		٩,٧	١٥,٤	١,٠	٠,١	٥٠,٦	٧,٦
٣ إلى أقل من ٥		٧,٢	٨,٧	١,١	٠,٣	٣٤,٩	٧,٠
٥ إلى أقل من ٨		٣,٢	٨,٨	٢,٩	١,٠	٢٠,٩	٣,٦
٨ إلى أقل من ١٠		٣,٩	٩,٢	٥,٧	-	١٦,٠	٣,٠

المصدر: استنادا إلى الدراسات الاستقصائية الوطنية للأسر المعيشية - إدارة الإحصاء الوطنية،

المراحل ٨١ و ٨٥ و ٨٩.

المرأة والبطالة

تنطوي الأعداد الأكبر للنساء في سوق العمل على معدل أعلى من البطالة النسوية نظرا لعدم التوازن بين العرض والطلب في مجال فرص العمل. ولا يستطيع العرض استيعاب فرص العمل المتوفرة في السوق^(٤٩). وهذه الظاهرة ازدادت بين عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٥ من ٧,٧٥ إلى ٩,٣٧ في المائة (الجدول ١١ - ٣١).

وعلى العموم، هناك نوعان رئيسيان من البطالة من حيث تشابك متطلبات الوظيفة الشاغرة والوقت الذي يقضيه المتعطلون و/أو الباحثون عن فرص عمل في الحصول على وظيفة: بطالة هيكلية وبطالة عارضة. وفي عام ١٩٩٤ اندرج نحو ٦١ في المائة من المتعطلين في الفئة الأولى و ٣٩ في المائة في الفئة الثانية. ويؤدي هذا العامل إلى تفاقم صورة البطالة الحضرية، لأن معناه أن ٦١ من كل ١٠٠ طالب وظيفة لا يناسب متطلبات شغلها.

البطالة حسب الجنس والعمر

البطالة ظاهرة تؤثر، في ظل الركود الاقتصادي الراهن، على مجموع السكان في جميع قطاعات الاقتصاد. ولكن، وكما أشير من قبل، تؤثر بقوة خاصة على النساء والشباب. فهم يعانون من معدلات أعلى من البطالة: نحو ثلثي المتعطلين في المدن الرئيسية السبع من النساء.

وفضلا عن ذلك، يتبين من إجراء مقارنة للشباب من كلا الجنسين (الفئة العمرية ١٢ - ٢٩) أن البطالة أعلى بنحو ١,٥ مرة بالنسبة للرجال عن النساء. ويبدو أن ذلك يؤكد الرأي القائل بأن المرأة تدخل سوق العمل لتتولى الأعمال الراكدة، في فترات التوسع الاقتصادي بصفة عامة، وهي تمثل أيضا الفئة الأكثر تأثرا عندما تنشأ الأزمات^(٥٠).

وأخيرا، ثمة عامل آخر لا يمكن إغفاله وهو أنه بقدر ما تؤثر البطالة على الشباب في المدن فإنها تنطوي على إمكانية توليد مشكلات أكثر خطورة مثل الجريمة وتعاطي المخدرات والافتقار إلى الأمن.

(٤٩) Hugo López, "Educación, Formación para el Trabajo y Empleo". In Memorias del Foro

.Competitividad, Desarrollo Tecnológico y Formación para el Trabajo. Santa Fe de Bogotá, 1995

(٥٠) Myriam Zúñiga. Op. cit

الجدول ١١ - ٣١
معدلات البطالة حسب الفئة العمرية والجنس، ١٩٩٣ - ١٩٩٥

معدل البطالة			الفئة العمرية
١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	
٩,٣	٨,١٥	٧,٧٥	المجموع
١٦,٠٧	١٥,٩١	١٤,٨٢	١٤ - ١٢
٢٢,٨٩	٢٠,٧٨	٢٠,٩٥	١٩ - ١٥
١٣,٤١	١١,٥٤	١٠,٧١	٢٩ - ٢٠
٦,٩٠	٥,٨٦	٥,٣٨	٣٩ - ٣٠
٤,٦٩	٣,٩٢	٣,٤٧	٤٩ - ٤٠
٣,٧٠	٣,٤٤	٢,٧١	٥٩ - ٥٠
٤,١٩	٣,٢١	٣,٨٥	٦٩ - ٦٠
٢,٠٥	١,٩٠	١,٢٩	٧٩ - ٧٠
٧,١٢	٥,٥١	٥,٣٢	رجل
١٤,٧٨	١٤,١٨	١٤,٦٤	١٤ - ١٢
٢٠,٦١	١٦,٧٠	١٧,٣٨	١٩ - ١٥
١٠,٠٥	٧,٤٧	٧,٢٦	٢٩ - ٢٠
٤,٣٤	٣,٤١	٢,٨٩	٣٩ - ٣٠
٤,٠٥	٣,٤٥	٢,٤٥	٤٩ - ٤٠
٣,٧٥	٢,٨٥	٢,٥٤	٥٩ - ٥٠
٤,٩٤	٢,٩٢	٤,٣٥	٦٩ - ٦٠
٢,٦٢	٢,٥٣	١,٠١	٧٩ - ٧٠
١٢,٣٨	١١,٧٤	١٠,٩٥	امراة
١٨,٢٢	١٩,٤٤	١٥,١٥	١٤ - ١٢
٢٥,٥٦	٢٥,٣٣	٢٥,١٤	١٩ - ١٥
١٧,٢٨	١٦,٢٤	١٤,٦١	٢٩ - ٢٠
١٠,٠١	٨,٩٥	٨,٣٦	٣٩ - ٣٠
٥,٦٥	٤,٦٥	٤,٩٢	٤٩ - ٤٠
٣,٦٢	٤,٦٨	٣,٠٧	٥٩ - ٥٠
٢,٢٥	٤,١٠	٢,٣٢	٦٩ - ٦٠
-	-	٢,٢٦	٧٩ - ٧٠

المصدر: الدراسات الاستقصائية الوطنية للأسر المعيشية، المراحل ٨١ و ٨٥ و ٨٩.

ومن حيث العمر، فإن المتعطلين الأخطر تأثراً هم الشباب، وخاصة في الفئة العمرية ١٥ - ١٩ حيث تزيد معدلات البطالة على ٢٥ في المائة، والرجال والنساء الأصغر سناً في الفئة العمرية ٢٠ - ٢٩ حيث يبلغ معدل البطالة للمرأة أكثر من ١٦ في المائة.

وقد تميزت معدلات بطالة المرأة من الناحية التقليدية بأنها أكثر ارتفاعاً من معدلات الرجل، وهو مؤشر ينطوي على إمكانية تمييز ضد المرأة في الوصول إلى فرص العمل. وإذا عوملت المرأة والرجل معاملة متساوية في سوق العمل، لكان المعدل المبلغ عنه في آذار/مارس ١٩٨٥ قد انخفض بنسبة ٤,١١ في المائة^(٥١). وقد بلغ المعدل ١٠,١ في المائة في عام ١٩٩٥.

وتمثل المرأة معظم السكان العاطلين الحضريين. ففي عام ١٩٥٦، كان ٥٦ في المائة من جميع المتعطلين و/أو الباحثين عن عمل من النساء، ولكن الاتجاه كان ملائماً خلال الفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٥ (انظر الجدول ١١ - ٣٢).

الجدول ١١ - ٣٢

السكان المتعطلون حسب الجنس، ١٩٩٣ - ١٩٩٥

السنة	المتعطلون	رجل	%	امراة	%
١٩٩٣	٤٠٧ ٧٨٦	١٥٨ ٨٠٥	٣٨,٩	٢٤٨ ٩٨١	٦١,١
١٩٩٤	٧٠٦ ٣٨٠	٢٧٥ ٥٢٩	٣٩,٠	٤٣٠ ٨٥١	٦١,٠
١٩٩٥	٨٣٩ ٥٥٦	٣٦٥ ٥٩٨	٤٣,٦	٤٧٣ ٩٥٨	٥٦,٥

المصدر: استناداً إلى الدراسات الاستقصائية الوطنية للأسر المعيشية - إدارة الإحصاء الوطنية، المراحل ٨١ و ٨٥ و ٨٩.

البطالة حسب مستوى التعليم

في ظل الأوضاع الحالية للتوسع في شمول التعليم وعولمة الاقتصاد، يتطلب سوق العمل طالبين وظائف لم يقضوا فحسب فترات أطول في التعليم وإنما يتميزون أيضاً بمؤهلات أفضل. لذلك فليس من المستغرب أن البطالة تشمل أشخاصاً ذوي تعليم مدرسي لسنوات كثيرة ولكن مؤهلاتهم للعمل ضعيفة، مثلما في حالة البنين والبنات من خريجي المدارس الثانوية. وذلك أن عدم التوازن بين نظام التعليم الذي يدفع كل عام بجيش إضافي من هؤلاء الخريجين، وبين نظام الانتاج يغلق الباب أمام الآلاف من الشباب الذين

(٥١) Jaime Tenjo. Diferencias de ingresos y acceso al empleo entre hombres y mujeres. Santa Fe

.de Bogotá, 1996

يتنافسون على عدد صغير من الوظائف. ومن ثم فإنهم يشكلون أضعف فئة ويتطلبون قدرا أكبر من الدعم في البحث عن وظائف حقيقية ومنتجة. ويتبين من تركيب السكان من النساء المتعطلات حسب مستوى التعليم أن عدد المتعطلات الحاصلات على تعليم ثانوي أو أعلى قد ارتفع في الفترة بين عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٥ من ٧٦ إلى ٨٠ في المائة. وكان معدل البطالة بالنسبة للرجال الحاصلين على نفس المستوى من التعليم يبلغ نحو ٧٢ في المائة (الجدول ١١ - ٣٣).

الجدول ١١ - ٣٣

السكان المتعطلون حسب مستوى التعليم والجنس، ١٩٩٣ - ١٩٩٥

١٩٩٥		١٩٩٤		١٩٩٣		مستوى التعليم
امرأة	رجل	امرأة	رجل	امرأة	رجل	
٠,٧	١,٥	١,٧	٢,١	٠,٩	١,٣	لا يوجد
١٨,٩	٢٦,٠	٢٠,٢	٢٧,٨	٢٢,٨	٢٦,٤	ابتدائي
٦٢,٨	٥٦,٧	٦٢,٠	٥٤,٧	٦١,٧	٥٦,٦	ثانوي
١٧,٤	١٥,٦	١٦,٠	١٥,٣	١٤,٤	١٥,٣	عالي

المصدر: استنادا إلى الدراسات الاستقصائية الوطنية للأسر المعيشية - إدارة الإحصاء الوطنية، المراحل ٨١ و ٨٥ و ٨٩.

البطالة حسب فئة العمل الرئيسية المطلوبة

تتمثل فئات الأعمال التي عليها أكبر طلب للعمل في العمالة غير الزراعية، والمتاجر/المبيعات، ووظائف الإداري المساعد، والخدمات، التي تشكل نحو ٩٠ في المائة من الطلب، مما يؤكد أن البطالة الهيكلية تتبدى في عرض لفرص العمل المتدنية الأجر بدرجة أكبر من الطلب على أعمال تتطلب مؤهلات (الجدول ١١ - ٣٤).

والاتجاه السائد هو بحث المرأة عن أعمال تنطوي على وضع وتقدير اجتماعي أدنى: المتاجر/المبيعات، الخدمات، ووظائف الإداري المساعد، والعمل غير الزراعي.

ووفقا لدائرة المعلومات المتعلقة بفرص العمل بدائرة التدريب الوطنية أن احتياجات أصحاب العمل تتجه نحو الموظفين الفنيين/التقنيين، والمديرين، وموظفي المبيعات، والمعاونين^(٥٢).

(٥٢) Fernando Vargas, "Desempleo Juvenil, Educación y Capacitación. Un enfoque desde los servicios públicos de empleo". In Memorias del Foro Competitividad, Desarrollo Tecnológico y Formación para el Trabajo. Santa Fe de Bogotá, 1995.

الجدول ١١ - ٣٤

مجموع السكان المتعطلين حسب فئة العمل الرئيسية المطلوبة، ١٩٩٣ - ١٩٩٥

السنة	فني/تقني	مدني	إداري مساعد	مبيعات	خدمات	زراعي	غير زراعي
١٩٩٣	٧,٣	٠,٧	٢٠,٢	٢٢,٥	٨,٦	١,٤	٢٩,٤
١٩٩٤	٧,١	٠,٤	٢٣,١	٢١,٢	١٨,١	٠,٨	٢٩,٤
١٩٩٥	٦,٧	٠,٩	٢٣,٤	٢٠,٩	١٧,٢	٠,٧	٢٨,٩

المصدر: استنادا إلى الدراسات الاستقصائية الوطنية للأسر المعيشية - إدارة الإحصاء الوطنية، المراحل ٨١ و ٨٥ و ٨٩.

ومن شأن ذلك توليد دائرة مفرغة تتبدى في ضعف المؤهلات وقلة فرص العمل، ومن ثم تدني الدخول. وتفيد أرقام دائرة المعلومات المتعلقة بفرص العمل بدائرة التدريب الوطنية لشهر نيسان/أبريل ١٩٩٥ أن ٨٦ في المائة من الأشخاص المسجلين يبحثون عن أعمال لا تحقق أكثر من الحد الأدنى القانوني لأجر شهرين (الجدول ١١ - ٣٥).

الجدول ١١ - ٣٥

التسجيل - الشواغر - التنسيب وتفاصيل الأجر، كانون الثاني/يناير - نيسان/أبريل ١٩٩٥

الدخل	التسجيل	%	الشواغر	%	التنسيب	%
المجموع	٣٨ ١٥٨		٢٧ ٣٦٩		٦ ٤٤٩	
الحد الأدنى لأجر شهر	٢٢ ٧٦١	٥٩,٦	٨ ٥٨٣	٣١,٤	٣ ٣٢٠	٥١,٥
١,١ - ٢	١٠ ١٠٢	٢٦,٥	١٣ ٢٣٨	٤٨,٤	٢ ٤٣٤	٣٧,٧
٢,١ - ٣	٣ ٣٤٧	٨,٨	٣ ٩٣٦	١٤,٤	٥٢٣	٨,١
٣,١ - ٤	٨٧٣	٢,٣	٨٧٣	٣,٢	٨٥	١,٣
أكثر من ٤	١ ٠٧٥	٢,٨	٧٤١	٢,٧	٨٧	١,٣

المصدر: دائرة المعلومات المتعلقة بفرص العمل بدائرة التدريب الوطنية (ما عدا سان اندريس، وكيبودو، وفالدوبار).

تدابير لمساعدة المرأة الحضرية^(٥٣)

لدى كولومبيا إطار دستوري وقانوني متطور فيما يتعلق بالمساواة في فرص العمل وحماية النساء العاملات، وفقا لالتزاماتها بموجب المعاهدات والاتفاقيات المختلفة.

وينص دستور ١٩٩١ على اعتبار العمل حقاً والتزاماً اجتماعياً، حتى أن لكل فرد إمكانية ممارسة هذا الحق على نحو لائق وعادل (المادة ٢٥)؛ ويقرر المساواة في الحقوق والفرص بالنسبة للرجل والمرأة وينص على عدم تعرض المرأة لأي نوع من أنواع التمييز. كما يؤكد المساواة في الفرص بالنسبة للعمال ويقرر مجموعة من المبادئ المتعلقة بالمساواة؛ وتناسب الأجر مع العمل المبذول كمثالاً ونوعاً؛ والأمن الوظيفي؛ والضمانات المتعلقة بالضمان الاجتماعي والتدريب والأجازات؛ وتوفير حماية خاصة للمرأة والأمومة والأطفال والعمال الشباب (المادة ٥٣)؛ ويقدم دعماً محدداً للنساء اللاتي يرأسن أسراً معيشية (المادة ٤٣).

من أجل إنفاذ هذه النصوص الدستورية، تم اعتماد أنظمة وتخصيص موارد لحماية المرأة؛ وتشمل هذه القانون ١١ لعام ١٩٨٨ الذي ينشئ نظاماً خاصاً بالضمان الاجتماعي للعاملات في الخدمة المنزلية، والقانون ٥٠ لعام ١٩٩٠ الذي يقضي بتقديم مساعدة إلى المرأة الحامل وذلك بالنص على أجازة للأمومة والحماية من الفصل.

وفي مجال آخر، ساعد اللجوء إلى دعاوى الولاية على إنشاء حقوق ترتبط ارتباطاً وثيقاً باحترام المساواة في المعاملة فيما يتعلق بالامتحانات التنافسية من أجل التعيين في الوظائف، والنهوض بوضع الأعمال المنزلية، والحق في الصحة وحماية العمال. وقد وضعت الحكومات المتعاقبة برامج خاصة من أجل تهيئة فرص للعمل والدخل بالنسبة للمرأة.

وإلى جانب تنفيذ بعض هذه البرامج، سعت الحكومة الحالية إلى إدراج احتياجات المرأة في الخطط الوطنية للعمل، وفقاً للاستراتيجيات الواردة في خطة التنمية الوطنية للفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٨: الانطلاقة الاجتماعية إلى الأمام.

وتعتبر هذه الخطة الوطنية العمل على أنه رابطة أساسية بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية. والواقع أن الآثار الضارة للبطالة والعمالة الناقصة وعدم الاستقرار في العمل بالنسبة لقطاعات واسعة من السكان، وخاصة الشباب والمرأة، تشكل واحدة من أكبر العقبات في طريق تحقيق التنمية الاجتماعية المقرونة بالعدل. واليوم تضطلع وكالات مختلفة بتدابير ضمن صلاحياتها، من أجل تحسين فرص العمل للمرأة الحضرية.

(٥٣) بالنسبة للمرأة الريفية، انظر الفرع المتعلق بالمادة ١٤ من هذا التقرير.

وتتركز استراتيجيات كولومبيا لتهيئة فرص للعمل عادة على تحقيق الأهداف الشاملة للاقتصاد الكلي، التي وإن كانت لا تنطوي على تمييز ضد المرأة فإنها تضع أهدافاً لتشغيل المرأة في بضعة برامج فقط. وقد أصبح الآن من أهداف وزارة العمل والمكتب الوطني لتحقيق المساواة للمرأة إدراج احتياجات معينة للمرأة في برامج إنشاء فرص للعمل. وتسعى كل من هاتين الهيئتين إلى إشراك عدد أكبر من النساء في البرامج على قدم المساواة فيما يتعلق بالوصول إلى فرص العمل والأجور.

وتشمل البرامج ما يلي:

* خطة لتقديم الدعم إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة من وضع وزارة التنمية بالتنسيق مع الوكالات العامة والخاصة الأخرى - تعكس هذه الخطة الاعتراف بأهمية هذا القطاع في الاقتصاد الوطني، لأنها تعمل على تشغيل ٢٦ في المائة من العمال بأجر و ٩٣ في المائة من العمال المستقلين وثلاث أصحاب العمل. وهدفها بالتالي هو النهوض بالمنتجين الصغار والمتوسطين ودعمهم عن طريق التسهيلات الائتمانية والوصول إلى تكنولوجيات الانتاج، ولديها هدف خاص يتمثل في توفير ٥٠٠ ٠٠٠ فرصة عمل للمرأة.

* خطة وزارة الداخلية للنهوض بقطاع الدعم المتبادل - تركز هذه الخطة على إدماج صغار المنتجين في مشروعات الدعم المتبادل؛ وبدأ العمل بتنقيح أهداف ونطاق الهيكل الإداري ذي الصلة. ولا توجد أهداف معينة للمرأة.

* صندوق وزارة العمل لدعم المعاشات التقاعدية - يتمثل الهدف في الترويج لوجود الصندوق. وشمل الهدف لعام ١٩٩٦ الوصول بعضوية الصندوق إلى ٧٥٠ ٠٠٠ امرأة، ولكن لابد من الإشارة إلى أن نظام الالتحاق قد واجه عدداً من الصعوبات.

* برنامج شبكة الدعم الاجتماعي الطارئ لتوفير فرص عمل في الحضر - يوجّه هذا البرنامج إلى النساء الفقيرات في المناطق الحضرية ويهدف إلى أن تلتحق المرأة بنسبة ٣٠ في المائة من جميع فرص العمل المتوفرة.

* برنامج شبكة الدعم الاجتماعي ودائرة التدريب الوطنية للتدريب على العمل - يقدم هذا البرنامج منح إعالة بمبلغ ٥٠ ٠٠٠ بيزو شهرياً (بأسعار ١٩٩٤). وكان ٣٠ في المائة من المنتفعين وعددهم ٢٠٩ ٢١ من النساء في عام ١٩٩٥، وارتفع هذا الرقم إلى هدف ٤٠ في المائة من منح الإعالة البالغ عددها ١٢٣ ٠٠٠ والمقررة لعام ١٩٩٦.

* برامج إنمائية للمكتب الوطني لتحقيق المساواة للمرأة لصالح الأسر التي ترأسها المرأة - بدأ العمل بهذا البرنامج في عام ١٩٩٢ من جانب المجلس الرئاسي المعني بالشباب والمرأة والأسرة ويموّل حالياً من شبكة الدعم الاجتماعي ومؤسسة التعليم العالي. ويضطلع بتنفيذه ٢٦ منظمة غير حكومية بتنسيق من المكتب الوطني. ويتمثل الهدف في تحسين مستويات معيشة الأسر المعيشية التي ترأسها المرأة وعائلاتها الزوجية

عن طريق تقديم القروض والتدريب في مجال الأنشطة الاقتصادية المستقلة. ومن المأمول أن تحقق المرأة استقراراً في دخلها، وأن تعمل على تحسين ظروفها والاضطلاع بأنشطة اقتصادية، وأن تصل إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية. ويشمل البرنامج ٢٤ مدينة، وقدم دعماً لعدد ٥٠٠ ٥٤ مستفيدة في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٢. وعمل في عام ١٩٩٦ على توسيع نطاق تغطيته بمساعدة مقدمة من مصرف التنمية للبلدان الأمريكية (انظر فرع هذا التقرير المتعلق بالمادة ١٣).

* برامج أخرى (انظر فرع هذا التقرير المتعلق بالمادة ١٣).

ويجري الاضطلاع أيضاً بالأنشطة التكميلية التالية:

* الترويج للأنظمة واللوائح - يجري تنفيذ ذلك عن طريق تنظيم حملات تضطلع بها وزارة العمل والوكالات الأخرى؛ وانصب التركيز على نشر القانون ١٠٠ بشأن الصحة والضمان الاجتماعي والتشريعات التي تنظم صندوق دعم المعاشات التقاعدية، والخدمة بالمنازل، وتشغيل الأطفال، والتحرش الجنسي في أماكن العمل، والعنف في الأسرة. ويجري الترويج أيضاً للقوانين الجديدة لحماية العمل.

* إنشاء مراكز للتنمية البشرية المتكاملة للمرأة في القطاع الحضري غير المنظم.

* تدريب العاملين في الخدمة المدنية - يوجّه هذا التدريب إلى الرجل والمرأة في وزارة العمل ويركز على التحليل المتعلق بنوع الجنس وتحقيق المساواة للمرأة. وهو موجه إلى ٣٠٠ شخص.

تقدم المرأة الحضرية وما يواجهها من صعوبات فيما يتعلق بالعمل

حققت المرأة تقدماً كبيراً في مشاركتها في الأعمال الحضرية في إطار هيمنة القطاع الثالث على الاقتصاد وعولمته وعدم المساواة مع الرجل. غير أنها ما زالت تعاني من الأوضاع التي توجهها نحو أعمال وفروع للنشاط تلقى قدراً أقل من التقدير الاجتماعي والاقتصادي، وتحقق دخلاً أدنى وتتسم بقدر أقل من الأمن الوظيفي.

وفي هذا الإطار، تلخص النقاط التالية حالة المرأة الحضرية:

* يظهر أثر عمليات التكيف الاقتصادي في هبوط عدد النساء بين السكان النشطين اقتصادياً وبين السكان العاملين، مع ما يترتب على ذلك من فقدان لبعض مكاسب العمل التي تحققت في السنوات السابقة.

* ما زال تشغيل المرأة حسب فرع النشاط يعاني من الأنماط التي تحدد عمل المرأة على أساس الجنس.

* تتوفر لدى المرأة فرص غير متساوية للوصول إلى الفروع التقليدية للرجل مثل الزراعة، والتعدين، والكهرباء/الغاز/المياه، والنقل، والتشييد، ولكنها تشكل نسبة أكبر من قوة العمل في قطاع الخدمات (٥٧,٥ في المائة).

* تدل مشاركة المرأة حسب الوضع الوظيفي على أنها في موقف غير ملائم: إذ تزداد مشاركتها في الأعمال المتدنية القيمة مثل العمل بدون أجر أو العمل في المنازل. وبالمثل، توجد زيادة في عدد النساء اللاتي يعملن لحسابهن الخاص، وهو العنصر الرئيسي في القطاع غير المنظم وانخفاض في نسبة النساء العاملات في القطاع الخاص في فئة العامل/الموظف، حيث يتوفر قدر نسبي من الأمن الوظيفي.

* تتولى النساء الأعمال الجديدة بأعداد أكبر من الرجال، ولكن نوعية الأعمال لا تتحسن.

* وفيما يتعلق بالدخل، تشكل المرأة الفئة الأدنى أجرا ويزداد اتجاهها للانتماء إلى هذه الفئة.

* نسبة النساء في السكان غير النشطين اقتصاديا ثابتة عند نحو ٧٠ في المائة، نظرا لأن هؤلاء السكان يضمون عددا كبيرا من العاملين من المنازل، أو العاملين في المنازل للإسهام في بقاء الأسرة الزوجية.

* لدى النساء العاملات مستويات أعلى من التعليم ولكن ذلك لا ينعكس في مكاسب تتعلق بالعمل، نظرا لأن المرأة الحاصلة على تعليم ثانوي وتعليم عال تتولى أعمالا متدنية الأجر.

* أدت حالة العمالة إلى زيادة في الفقر مقيسا بقدرة الدخل الشرائية الفعلية، وإن كان الفقر مقيسا بعدم إشباع الحاجات الأساسية قد هبط.

* تحقق كولومبيا تقدما فيما يتعلق بالتشريعات لصالح المرأة العاملة، ولكن يلزم بذلك جهد إضافي من جانب الدولة للترويج للتشريعات بين النساء العاملات وصاحبات العمل وإنشاء جهاز لرصد تطبيقها ومراقبته. وتظهر الفجوة القائمة بين الحالة النظرية والممارسة الفعلية في الصعوبات التي تعاني منها المرأة الحامل، وفي فرص المرأة المحدودة للوصول إلى أعمال أفضل أجرا، وفي استمرار الفوارق في الأجر بين الرجل والمرأة.

* لا تسمح سياسات العمل الوطنية بأي تمييز ضد المرأة ولكنها لا تضع أهدافا لإدماج المرأة أو تسهيل عملها المنتج من خلال أخذ وظيفتها الإيجابية في الاعتبار. وتعنى برامج العمل بالنسبة للمرأة بالنساء اللاتي يرأسن أسرا معيشية بصفة أساسية، وشمولية البرامج ليست واسعة النطاق بالقدر الكافي.

* تضطلع دائرة التدريب الوطنية باستعراض من وجهة النظر المتعلقة بنوع الجنس لما تقدمه من تدريب.

* ما زالت العوامل الثقافية المتأصلة في تقسيم العمل حسب الجنس تفرض يوماً مضاعفاً للعمل على النساء العاملات.

الصحة والضمان الاجتماعي

المادة ١٢

"١ - تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في ميدان الرعاية الصحية من أجل أن تضمن لها، على أساس تساوي الرجل والمرأة، الحصول على خدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك الخدمات المتعلقة بتنظيم الأسرة.

"٢ - بالرغم من أحكام الفقرة ١ من هذه المادة، تكفل الدول الأطراف للمرأة الخدمات المناسبة فيما يتعلق بالحمل والولادة وفترة ما بعد الولادة، وتوفير لها الخدمات المجانية عند الاقتضاء، وكذلك التغذية الكافية أثناء الحمل والرضاعة."

معدل الوفيات

معدل الوفيات الإجمالي

يتسم الأجل المتوقع عند الولادة في كولومبيا دائماً بأنه أعلى بالنسبة للمرأة عن الرجل. وفي عام ١٩٩٥، أفادت التقديرات أن الأجل المتوقع للمرأة يبلغ ٧٢,٣ سنة وللرجل ٦٦,٤ سنة. وقد أظهرت هذه الأرقام تحسناً كبيراً ومطرداً على مدى السنوات الأربعين الأخيرة. ففي عام ١٩٥٥ كان الأجل المتوقع للمرأة عند الولادة يبلغ ٥٢,٣ سنة وللرجل ٤٩ سنة؛ وكانت المعدلات في عام ١٩٦٥، ٦١,٨ سنة للمرأة و ٥٨,٣ سنة للرجل؛ وفي عام ١٩٧٥، كانت المعدلات ٦٦,٣ سنة للمرأة و ٦١,٨ سنة للرجل؛ وفي عام ١٩٨٥، كانت المعدلات ٧١,١ سنة للمرأة و ٦٥,٥ سنة للرجل.

وفي عام ١٩٩١، بلغ معدل الوفيات الإجمالي ٤,٩ لكل ألف من السكان بالنسبة للمرأة و ٥,٦ بالنسبة للرجل. وفي تلك السنة، كانت الأمراض القلبية الوعائية هي السبب الرئيسي للوفاة، تليها بشكل قريب جداً الوفيات بسبب أعمال العنف والحوادث. وانعكس هذا الوضع في عام ١٩٩٤، عندما انتقلت حوادث القتل والإيذاء البدني المتعمد إلى المرتبة الأولى.

وتفصيلاً لأسباب الوفيات حسب الجنس، كان السبب الأول للوفيات بين النساء في عام ١٩٩٤ هو الاحتشاء العضلي القلبي؛ والقتل والإيذاء البدني المتعمد بين الرجال. ولكن بتحليل هذا الجانب حسب الفئة العمرية، يحتل القتل والإيذاء البدني المتعمد المرتبة الأولى بالنسبة للنساء في الفئة العمرية ١٥ - ٤٤، وتحتل حوادث المرور المرتبة الثانية، والأمراض القلبية الوعائية المرتبة الثالثة. وفي هذه الفئة العمرية

وكذلك في الفئة العمرية ٤٥ - ٥٥ يحتل سرطان عنق الرحم وسرطان الثدي المرتبتين السادسة والسابعة على التوالي.

الجدول ١٢ - ١

عدد وفيات الإناث في عام ١٩٩٤ حسب السبب والفئة العمرية

العمر	أقل من سنة	١ إلى ٤	٥ إلى ١٤	١٥ إلى ٤٤	٤٦ إلى ٥٩	أكثر من ٦٠	لا توجد معلومات	المجموع
نوبة قلبية	صفر	صفر	٨	٣١٩	١ ٦٤٩	٥ ٢٣٤	٢١٠	٧ ٤٢٠
أمراض مخية وعائية	٧	٥	١٦	٤٣٠	١ ٤٣٤	٤ ٥٠٩	١٦٦	٦ ٥٨٧
أمراض قلبية أخرى	٣٨	٢٢	٣١	٣١٩	٧٣٩	٣ ٠٦٩	١٠٤	٤ ٣٢٢
أورام خبيثة	٨	٣٠	٤٣	٣٠٦	١ ٠٦١	١ ٦٥٣	٥١	٣ ١٥٢
ارتفاع ضغط الدم	١	١	٧	١٣٧	٤٩٦	٢ ١٤٩	٦٩	٢ ٨٦٠
أمراض الجهاز التنفسي	٦٤	٢٩	١٥	١٢٥	٤٣٨	١ ٨٩٤	٥٢	٢ ٤١٧
السكر	٢	صفر	٨	١٥٣	٨٥٧	١ ٥٠٢	٥٠	٢ ٣٧٢
الالتهاب الرئوي	٤٣٢	١٩٨	٦٣	١٦٥	١٩٥	١ ١٦٥	٥٦	٢ ٢٧٤
القتل والإيذاء البدني	١٠	٢٥	٩١	١ ٥٠٣	٢٢٢	٤٧	٥٩	١ ٩٥٧
أورام المعدة	صفر	صفر	صفر	١٢٢	٤٦٢	١ ٠٢٥	٢٨	١ ٦٣٧

المصدر: وزارة الصحة، مكتب النظم والمعلومات.

وفيات الأمومة

تفيد معلومات وزارة الصحة أن هيكل وفيات الأمومة ظل مستقرا نسبيا. غير أن كثيرا من الوفيات لا تُسجَّل، ولا تشمل الأرقام حالات الإجهاض التي من المعتقد أنها تسهم بدرجة كبيرة جدا. وفي عام ١٩٩٤، كان السبب الأول لوفيات الأمومة هو تسمم الدم، يليه الإجهاض، والنزيف الدموي، ومضاعفات الوضع والولادة، إلخ. وفي عام ١٩٧٧، بلغت وفيات الأمومة ١٩٢ لكل ١٠٠ ٠٠٠ من المواليد الأحياء؛ وهبط هذا الرقم إلى ١١٦,٧٦ في عام ١٩٨٧؛ وإلى ٩٧,٩٤ في عام ١٩٩٠ ثم هبط إلى ٧٨,٢٠ في عام ١٩٩٤. ومن ثم فقد حدث انخفاض بنسبة ٣٥ في المائة بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٩٤ (الجدول ١٢ - ٢).

الحالة المرضية

وفي عام ١٩٩٤ كانت الأسباب الرئيسية لدخول المرأة المستشفيات ترتبط بالولادة ومضاعفات الحمل، وهي الحالة نفسها في عام ١٩٨٧ وتلي هذه الأسباب لدخول المستشفيات في الأهمية الأمراض التناسلية، والالتهابات الرئوية، ونوبات الصفراء، والالتهابات المعوية، وأمراض أخرى تتعلق بالإسهال.

وبتحليل أسباب دخول المستشفيات حسب الفئة العمرية يتبين أن الالتهابات الرئوية في عام ١٩٩٤ كانت هي السبب الرئيسي بالنسبة للأطفال دون سن الرابعة عشرة، ومضاعفات الحمل والولادة بالنسبة للفئة العمرية ١٥ - ٤٤، وأمراض الأجهزة التناسلية بالنسبة للفئة العمرية ٤٥ - ٥٩، وأمراض القلب والجهاز الدوري بالنسبة للمرأة فوق سن الستين.

وكان السبب الرئيسي للتردد على العيادات الخارجية من جانب المرأة في عام ١٩٩٤ هو المشكلات المتعلقة بالأسنان، تليها أمراض الأجهزة التناسلية، وإصابات الجهاز التنفسي الحادة، والأمراض الجلدية وتحت الجلدية، وارتفاع ضغط الدم.

وبتفصيل التردد على العيادات الخارجية حسب الفئة العمرية كان السبب الرئيسي للاستشارات الخارجية بالنسبة للبنات دون سن الرابعة عشرة هو التهابات الجهاز التنفسي الحادة؛ وأمراض الأجهزة التناسلية بالنسبة للنساء في الفئة العمرية ١٤ إلى ٤٤؛ وارتفاع ضغط الدم بالنسبة للنساء في الفئة العمرية ٤٥ إلى ٥٩ و ٦٠ فما فوق.

الإجهاض

الجوانب القانونية

لم يتغير الوضع القانوني للإجهاض في التسعينات. فما زال يعاقب عليه بوصفه عملاً غير شرعي يعاقب عليه بالسجن لمدة سنة إلى ثلاث سنوات، سواء بالنسبة للمرأة أو الطبيب الذي يجري الإجهاض.

وفي عام ١٩٩٤ رُفعت دعوى أمام المحكمة الدستورية ضد النص الوارد في القانون الجنائي الذي يجرّم الإجهاض استناداً إلى أن النص، ضمن اعتبارات أخرى، ينتهك الحق في حرية الرأي، والحق في التنمية الحرة للشخصية، وحرية الاعتقاد، وحرية الدين، وحق المرأة في تقرير عدد أطفاله بحرية ومسؤولية.

وأكدت المحكمة الدستورية بموجب قرارها C-133 لعام ١٩٩٤ دستورية النص محل الطعن على أساس التزام الدولة بحماية الحق في الحياة الذي يشمل، في رأي المحكمة، الحق في الحياة بالنسبة للكائن البشري المرتقب أن يولد، نظراً لأن الحياة البشرية تبدأ منذ لحظة الحمل. وعليه، فإن الحق الدستوري في تقرير عدد الأطفال بحرية ومسؤولية "ينبغي أن يُفهم بمعنى أنه يجوز للزوجين ممارسته حتى لحظة الحمل فقط"، نظراً لأن حرمة الحياة البشرية تقتضي حمايتها ابتداءً من عملية الحمل.

غير أن قرار المحكمة لم يكن بالاجماع، وأعرب ثلاثة من القضاة التسعة عن مخالفتهم لهذا الرأي استنادا إلى عدة أسباب من بينها أن إقرار الحقوق الأساسية لكائن لا يتمتع بعد بالوضع القانوني للشخص قد يحد من حقوق الأفراد، وخاصة حقوق المرأة الحامل. وفي رأي القضاة الذين خالفوا قرار الأغلبية أن المشكلة الدستورية للإجهاض لا تتوقف على الوضع القانوني لكائن من المرتقب ولادته ولكن على حدود قدرة الدولة على فرض مفهوم معين للحياة البشرية. ولا يمكن لهذه الحدود أن تمتد إلى حد التدخل في ممارسة الحق الأساسي في حرية الاعتقاد أو حق المرأة في الاستقلال الإيجابي الذي سوف يُنتقص منه بسبب أن "... الالتزام بحمل طفل - اضطرابا بموجب تجريم الإجهاض - يفرض عبئا غير متناسب على المرأة". وبالإضافة إلى ذلك، يشكل هذا العبء لدى بعض النساء انتهاكا لحقوقهن في تساوي الفرص.

نسبة الحوادث

نظرا لأن الإجهاض غير شرعي، فلا تتوفر أرقام وطنية رسمية عن حالات حدوثه، ما عدا في سجلات المستشفيات التي تُعتبر مصدرا غير موثوق به للمعلومات نظرا لنقص التسجيل، والتصنيف غير الصحيح، إلخ.

وأكثر المعلومات المتوفرة حاليا من الناحية المنهجية هي تلك التي توفرها نتائج البحث الذي أجرته جامعة كولومبيا المفتوحة والمنشورة في عام ١٩٩٤^(٥٤). وقد استندت المعلومات والأرقام الناتجة عن هذا البحث إلى دراسة استقصائية بالعينة شملت ٣٧٥ ٢٣ امرأة في ٢٢ مدينة في كولومبيا، و ١٠٠ سيرة شخصية لنساء مررن بتجربة الإجهاض العمدى، و ١٨٠ تقريرا موضوعيا عن الإجهاض.

وتستند الاعتبارات التالية إلى الأرقام والنتائج المستخلصة من هذا البحث:

* **النسبة الكلية** - تفيد نتائج البحث أن ٢٢,٩ في المائة من النساء اللاتي شملتهن الدراسة الاستقصائية واللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٥٥ سنة، قد مررن بتجربة إجهاض لمرة واحدة على الأقل.

* **النسبة بين النساء اللاتي سبق أن حملن** - عندما اقتصر العد على النساء اللاتي حملن لمرة واحدة على الأقل، واللاتي يمثلن ٧٥,٤ في المائة من العينة (مع استبعاد النساء اللاتي لم يبدأن في مباشرة الجنس بالطبع)، ارتفعت نسبة النساء اللاتي أقدمن على الإجهاض في وقت ما إلى ٣٠,٣ في المائة.

* **حالات الإجهاض حسب السن** - سبق لنسبة ٢٦,٥ في المائة من النساء الحمل في سن العشرين. وترتفع هذه النسبة إلى ٨٢ في المائة في سن الخامسة والعشرين. ووفقا للبحث، يرتفع خطر الإجهاض بالنسبة للنساء الأصغر سنا: فالنساء الحاملات دون سن التاسعة عشرة من المرجح أن يقدمن على الإجهاض بمعدل ضعف معدل النساء اللاتي تجاوزن سن الأربعين؛ ومن بين النساء دون سن التاسعة عشرة اللاتي سبق لهن الحمل، ٤٤,٥ في المائة مررن بتجربة إجهاض واحدة على الأقل، ويبلغ المعدل ٣٢,٤ في المائة بالنسبة للنساء في سن ٢٠ إلى ٢٤، و ٢٢,٥ في المائة للنساء في سن ٤٥ إلى ٥٠.

Lucero Zamudio, N. Rubiano and L. Wartenburg. Memorias del Encuentro de investigadores (٥٤) sobre aborto inducido en América Latina y el Caribe. Santa Fe de Bogotá, Universidad Externado de Colombia, 5-18 November, 1994.

*** حالات الإجهاض حسب الطبقة الاجتماعية -** تدل مقارنة معدل الإجهاض بالخلفية الاجتماعية على أن الإجهاض يرتفع عادة بارتفاع السلم الاجتماعي، وإن كانت تحدث حالات حمل بقدر أكبر في الطرف الأدنى من السلم حيث لا يشجع استخدام منع الحمل، وفضلا عن ذلك، فإن معظم حالات الحمل تنتهي بالولادة في الطبقات الاجتماعية الدنيا.

*** حالات الإجهاض حسب التعليم -** وتوجد صلة مؤكدة بين معدل الإجهاض ومستوى التعليم: والنساء الحاصلات على تعليم جامعي هن الأكثر ترجيحاً للإقدام على الإجهاض، وذلك لأن قرارهن عدم إنجاب أطفال في وقت معين يتميز بقدر أكبر من الوضوح وإن كان من المرجح أن يمارسن أكثر من غيرهن تحديد النسل، وإذا أخفق منع الحمل فإنه يصحح بالإجهاض.

*** حالات الإجهاض حسب عدد مرات الحمل -** يختلف وقوع الإجهاض بدرجة كبيرة حسب عدد مرات الحمل: ويوجد أدنى رقم للنساء اللاتي أقدمن على الإجهاض في الفئة التي سبق لها الحمل مرتين (٢٢,٩ في المائة)، ويتضاعف هذا الرقم بالنسبة للنساء اللاتي سبق لهن الحمل خمس أو ست مرات. وبالنسبة لكل حمل إضافي يزداد عدد حالات الإجهاض في المتوسط بمعامل قدره ١,٥.

*** تطور معدل الإجهاض -** تفيد نتائج البحث أن هناك زيادة واضحة في معدل الإجهاض بين الأجيال: ذلك أن النساء في سن ١٥ - ٢٠ يقدمن على الإجهاض بمعدل الضعف عن النساء المولودات في الستينات والسبعينات: ٢,٢ مقابل ٤,٢٨ في المائة. وفي الفئة العمرية ١٨ - ١٩ تتضاعف النسبة أربع مرات لتصل إلى ٨,١٦ من ٢,٠٤ في المائة.

*** التكرار -** تفيد ٧٩,٢ في المائة من النساء اللاتي أقدمن على الإجهاض أنهن أقدمن عليه مرة واحدة فقط؛ و ١٦,٢ في المائة مرتين؛ و ٣,٤ في المائة ثلاث مرات؛ و ١,٢ في المائة فقط أربع مرات أو أكثر. غير أن البحث يوضح صعوبة قياس تكرار الإجهاض، نظراً لأن المرأة تخجل في الأغلب من التصريح بأنها أقدمت على الإجهاض لأكثر من مرتين. ويوجد أهم تفاوت بين النساء اللاتي حملن سبع مرات أو أكثر، حيث يبلغ المعدل ٥١,١ في المائة بالنسبة للاتي أقدمن على الإجهاض أكثر من مرة واحدة، وبين النساء اللاتي حملن مرتين حيث يبلغ معدل التكرار ١١,١ في المائة.

* متوسط عدد حالات الإجهاض للمرأة - يبلغ متوسط عدد حالات الإجهاض للمرأة التي حملت في وقت من الأوقات ٠,٢٩. ويرتفع هذا الرقم إلى ١,٢٧ بالنسبة إلى النساء اللاتي أقدمن على الإجهاض في وقت من الأوقات.

* تأثير الإجهاض على خفض معدل الخصوبة - نظرا لأن متوسط عدد الأطفال للمرأة في القطاع الحضري ١,٩ وأن متوسط عدد حالات الإجهاض ٠,٢٩، فإنه يمكن استخلاص أن الإجهاض أدى إلى خفض المواليد وقت إجراء الدراسة بنسبة ١٣,٣ في المائة. ولولا هذا الخفض، لكان متوسط عدد الأطفال للمرأة في القطاع الحضري يصل إلى ٢,٢.

الخصوبة

بلغ تعداد سكان كولومبيا في عام ١٩٩٥، ٣٧ ٧٣٧ ٠٩٨ نسمة، منهم ٩٧٤ ٧٠١ ١٧ من الإناث، و ٧٦٢ ٩٣٦ ١٧ من الذكور. وتفيد التقديرات أن تعداد السكان بحلول عام ٢٠٠٠ سوف يبلغ مجموعه ٢٩٣ ٨١٦ ٣٧، منهم ٤٤٤ ٠٨٧ ١٩ من الإناث و ٨٤٩ ٧٢٨ ١٨ من الذكور^(٥٥).

ووفقا لتعداد ١٩٩٣، بلغ معدل نمو السكان في الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٥، ٢٢ لكل ألف. وكان يبلغ ٢٩ لكل ألف في عام ١٩٨٥.

وقد هبطت معدلات الخصوبة باطراد في كولومبيا منذ الستينات. وتفيد نتائج الدراسة الاستقصائية الوطنية للديمغرافيا والصحة لعام ١٩٩٥ "بروفاميليا"، أن معدل الخصوبة هبط بنحو ٢٣ في المائة على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية وبنسبة ١٤ في المائة على مدى السنوات العشر الماضية. وتفيد بيانات وزارة الصحة، أن معدل الخصوبة الكلي للفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٠ بلغ ٢,٩، وبلغ ٢,٧ للفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٥. وبالنسبة للاختلاف حسب المناطق، يوجد أعلى معدل في مديرية شوكو (ساحل المحيط الهادئ) ويبلغ ٤,٣ وأدنى معدل في بوغوتا وقدره ٢,١^(٥٦). وإذا ظلت معدلات الإنجاب الراهنة كما هي دون تغيير، فسوف يكون للمرأة ثلاثة أطفال في المتوسط خلال حياة خصوبتها، مقابل متوسط يزيد على سبعة أطفال في الستينات. وفيما يتعلق بالاختلافات في التعليم ومحل الإقامة، فإنه في حالة ثبات المعدلات الحالية سوف يكون لدى المرأة الحاصلة على تعليم عال طفلان، والمرأة بدون تعليم أكثر من خمسة أطفال؛ وفي المناطق الريفية سيكون للمرأة في المتوسط طفلان إضافيان عن المرأة في المناطق الحضرية.

الجدول ١٢ - ٢

١٩٩٥-١٩٩٠	١٩٩٠-١٩٨٥	١٩٨٥-١٩٨٠	١٩٨٠-١٩٧٥	١٩٧٥-١٩٧٠	
٢,٩	٣,١	٣,٥	٤,١	٤,٧	معدل الوفيات الكلي
١,٤	١,٥	١,٧	٢,٠	٢,٣	معدل الإنجاب الإجمالي

معدل الإنجاب الصافي ٢,٠ ١,٨ ١,٦ ١,٤ ١,٤

المصدر: إدارة التخطيط الوطني. نظام المؤشرات الاجتماعية والديمقراطية لكولومبيا. النشرة رقم ٢ - ديمغرافيا.

(٥٥) وزارة الصحة. La Salud en Colombia. Diez Años de Información. Santa Fe de Bogotá, 1994. Ministry of Health, 1994.

(٥٦) المرجع نفسه.

حسب سن الأم

يبين الجدول ١٢ - ٣ معدلات الخصوبة مفصلة حسب سن الأم ومحل إقامتها للفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٥.

الجدول ١٢ - ٣

معدلات الخصوبة النوعية، ١٩٩٣ - ١٩٩٥

سن الأم	حضر	ريف	المجموع
١٥ - ١٩	٧٤	١٣٧	٨٩
٢٠ - ٢٤	١٥٠	٢٤٥	١٧٣
٢٥ - ٢٩	١٣٥	١٩٠	١٤٨
٣٠ - ٣٤	٩١	١٣٢	١٠١
٣٥ - ٣٩	٤١	٩٥	٥٦
٤٠ - ٤٥	١١	٥٨	٢٤
٤٥ - ٤٩	١	٥	٢
المجموع			
TFT ١٥ - ٤٩	٢,٥	٤,٣	٣,٠
TGF ١٥ - ٤٩	٩٢	١٥٠	١٠٧

٢٦

٣٠

٢٥

TBN

TFT: معدل الخصوبة الكلي

TGF: عدد مواليد النساء عمر ١٥ - ٤٩

TBN: عدد المواليد مقسوماً على عدد الأسر المشمولة بالمسح

المصدر: بروفاميليا. الدراسة الاستقصائية الوطنية للديمقراطية والصحة، ١٩٩٥.

حسب مستوى التعليم ومحل الإقامة

يدل معدل الخصوبة على وجود اختلافات كبيرة حسب المؤهلات العلمية للأم ومحل إقامتها. وما زالت معدلات الخصوبة البالغة الارتفاع توجد لدى النساء اللاتي بدون تعليم ويقمن في المناطق الريفية: وتفيد التقديرات أن معدل الخصوبة الكلي في منطقة ساحل المحيط الهادئ يبلغ ٥، وأن هذا الرقم يرتفع إلى ٧،١ في المناطق الريفية. وهذا ضعف عدد الأطفال المولودين لنساء حاصلات على تعليم عال ويقمن في المدن الكبيرة أو في المنطقة الوسطى من البلد (الجدول ١٢ - ٤).

الجدول ١٢ - ٤

معدل الخصوبة والنسب المئوية للنساء الحاملات، ١٩٩٣ - ١٩٩٥

معدل الخصوبة الكلي	% للنساء الحاملات			
	المجموع	ريف	حضر	
حضر	٢,٥	٢,٥	٤,٧	
ريف	٤,٣	٤,٣	٧,٦	
التعليم				
بدون	٣,٩	٥,٦	٥,١	
ابتدائي	٣,٣	٤,٥	٦,١	
ثانوي	٢,٥	٣,٤	٥,٢	
عالي	١,٨	٣,٠	٤,٧	
المجموع	٢,٥	٤,٣	٥,٥	

المصدر: بروفاميليا. الدراسة الاستقصائية الوطنية للديمقراطية والصحة، ١٩٩٥.

عمر الأم عند ولادة أول طفل

يبلغ متوسط عمر الأم عند ولادة طفلها الأول ٢٢ سنة: ٢٣ سنة في المناطق الحضرية و ٢١ في المناطق الريفية. ويرتفع هذا السن بارتفاع مستوى التعليم، من ١٩ بالنسبة للنساء بدون تعليم إلى ٢٣ بالنسبة للاتي أتممن دراستهن الثانوية.

خصوبة المراهقين

١٧ في المائة من النساء في الفئة العمرية ١٥ - ١٩ أمهات أو حاملات في طفلهن الأول. وفي سن التاسعة عشرة، أربع من كل ١٠ نساء سبق لهن الولادة وتسعة في المائة منهن لديهن طفلان على الأقل. وفي منطقة ساحل المحيط الهادي يرتفع معدل خصوبة المراهقين أكثر من ذلك: عدد الأمهات الشابات أعلى ثلاثة اضعاف تقريبا من عددهن في المناطق الأخرى.

ووقت إجراء الدراسة الاستقصائية (١٩٩٥) كانت نسبة ٣,١٠ في المائة من الفتيات المراهقات حاملات مقابل ١٦ في المائة لدى السكان في مجموعهم. وتوجد أعلى نسبة للنساء الحاملات (١١ في المائة) في الفئة العمرية ٢٠ - ٢٤ (الجدول ١٢ - ٥).

الجدول ١٢ - ٥

معدل خصوبة المراهقات، ١٩٩٥

العمر	أمهات بالفعل	أول حمل	مجموع الحاملات في وقت معين
١٥	٣,١	١,٨	٤,٩
١٦	٧,١	٢,٣	٩,٤
١٧	٩,٣	٤,٧	١٤,٠
١٨	٢٠,٥	٥,١	٢٥,٦
١٩	٣٢,٢	٦,٤	٣٨,٦
حضر	١١,٥	٣,١	١٤,٦
ريف	١٩,٣	٦,٢	٢٥,٥

التعليم			
بدون/أولى	٢٥,٤	٤,٥	٢٩,٩
ثانوي	٨,٨	٣,٦	١٢,٤
عالي	١,٧	٤,٨	٦,٥
المجموع	١٣,٥	٣,٩	١٧,٤

المصدر: بروفاميليا. الدراسة الاستقصائية الوطنية للديمغرافيا والصحة، ١٩٩٥.

العوامل المحددة للخصوبة

تشمل العوامل المحددة للخصوبة الزواج، والتعرض لخطر الحمل، وعدم الخصوبة الطبيعي بعد الولادة، والتفضيلات المتعلقة بالإنجاب، واستخدام موانع الحمل.

معدل الزواج وخطر الحمل

يقيم ٥٥ في المائة من النساء في سن ١٥ - ٤٩ في اقتران غير شرعي. و ٤٥ في المائة من هذا الرقم متزوجات بحكم الواقع. ونصف النساء اللاتي باشرن الاتصال الجنسي في فترة ما قد فعلن ذلك لأول مرة قبل سن العشرين. والواقع أن ٥٠ في المائة منهن أنجبن طفلهن الأول قبل هذه السن.

عدم الخصوبة بعد الولادة

من المعتقد أن الفترة التي تعقب ولادة الطفل حيث لا يوجد خطر للحمل تبلغ ٩ أشهر في المتوسط. والواقع أنه بالنسبة للمرأة التي تمارس الرضاعة الطبيعية تكون لديها فترة حماية طبيعية لمدة ثلاثة إلى ستة أشهر، ولكن ذلك ليس فعالاً تماماً.

التفضيلات الإنجابية

تفيد نتائج الدراسة الاستقصائية أن معظم النساء يعتقدن أن العدد المثالي للأطفال هو ٢ إلى ٣. وخلال السنوات الخمس قبل إجراء الدراسة (١٩٩٠ - ١٩٩٥)، بلغت نسبة المواليد غير المرغوب فيهم ٢١ في المائة والمرغوب فيهم ٢٥ في المائة وإن كانت الأمهات تفضلن أن ينجبهن فيما بعد. وإذا أمكن تجنب الأطفال غير المرغوب فيهم، فسوف يهبط معدل الخصوبة الكلي بنسبة ٢٧ في المائة من ٣ إلى ٢,٢ طفل.

تنظيم الأسرة

الجوانب القانونية

تنص المادة ٤٢ من الدستور على ما يلي: "للزوجين الحق في تقرير عدد أطفالهما بحرية ومسؤولية...". وهذا هو الأساس القانوني لاستخدام موانع الحمل المطروحة للبيع والمتوفرة دون قيد.

ومن ناحية أخرى، فإنه فيما يتعلق بوسائل التخصيب، قضت المحكمة الدستورية (القرار T - 341 المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٤) أن العلاج الرامي إلى استعادة وظائف التبويض لأغراض الإنجاب تشكل جزءاً من الخدمات الطبية المشمولة بنظام الضمان الاجتماعي. وفي رأي المحكمة أن عدم إدراج الإنجاب بين الخدمات الطبية المقدمة للعاملين من الرجال والنساء يشكل تمييزاً.

معرفة الوسائل

وفقاً للدراسة الاستقصائية الوطنية للديمقرافيا والصحة^(٥٧)، فإن معرفة وسائل تنظيم الأسرة تتسم بالشمول. وأن ٩٩ في المائة من النساء اللاتي لا يباشرن العلاقات الجنسية يمكنهن تسمية وسيلة عصرية واحدة على الأقل لمنع الحمل، وأن ١٠٠ في المائة من النساء المقيمات مع رجل، سواء في المناطق الحضرية أو الريفية لديهن معرفة بوسائل منع الحمل.

وتشكل الأقراص الوسائل الأكثر شيوعاً (٩٨,١ في المائة)، يليها الواقي الذكري (٩٧,٦ في المائة)، وتعقيم المرأة (٩٦,٦ في المائة)، وأقل الوسائل شيوعاً هي الوسائل "التقليدية": العزل وهي طريقة معروفة لدى ٧٢,٤ في المائة من النساء، وطريقة فترة الأمان المعروفة لدى ٨٠,١ في المائة منهن.

استعمال وسائل منع الحمل

* الاستعمال في الماضي - استعملت ٩٢ في المائة من النساء النشاطات جنسياً إحدى وسائل منع الحمل في وقت من الأوقات. والوسيلة الأكثر شيوعاً هي الأقراص (٥٨ في المائة)، تليها الأجهزة المركبة داخل الرحم (٣٠ في المائة)، وتعقيم الأنثى (٢٦ في المائة).

* الاستعمال الراهن - تستخدم حالياً ٧٢ في المائة من النساء المقيمات مع رجل و ٧٤,٩ في المائة من غير المقيمات مع رجل ولكنهن نشاطات جنسياً شكلاً من أشكال منع الحمل. وقد ارتفع هذا الرقم من ٦٦ في المائة في عام ١٩٩٠ و ٦٥ في المائة في عام ١٩٨٦. وأكثر الوسائل شعبية هي تعقيم الأنثى، وهي وسيلة استخدمتها ١٨,٨ في المائة من النساء في عام ١٩٨٦ و ٢٦,٤ في المائة في عام ١٩٩٥. وتلي ذلك في الأهمية الأقراص والأجهزة المركبة داخل الرحم بنسبة ١٣ و ١١ في المائة على التوالي، وإن كانت النسبة

في انخفاض. وظل استعمال الوسائل التقليدية مثل العزل وفترة الأمان ثابتا تقريبا منذ عام ١٩٨٦ بنسبة ١١ في المائة.

* الاستعمال حسب مستوى التعليم - يرتبط استعمال وسائل منع الحمل ارتباطا مباشرا بمستوى التعليم: وفي حالة المرأة المقيمة مع رجل، يوجد الاستعمال الأوسع انتشارا لوسائل منع الحمل بين النساء الحاصلات على تعليم عال (٧٧,١ في المائة). والوسيلة الأكثر شيوعا هي تعقيم الأنثى (٢٥,٢ في المائة)، وأقلها شيوعا هي الوسائل المهبليّة: المساحيق الفوارة والمراهم والحواجز (٠,٧ في المائة) وتعقيم الذكر (٠,٨ في المائة). وأقل استعمال لوسائل منع الحمل يوجد بين النساء بدون تعليم، ولم يلجأ منهن إلى وسائل منع الحمل سوى ٥٨ في المائة؛ والوسيلة الأكثر شيوعا هي تعقيم الأنثى (٢٨,٦ في المائة)، وأقلها شيوعا الأجهزة المزروعة (صفر في المائة)، وتعقيم الذكر (٠,٤ في المائة)، والوسائل المهبليّة (٠,٩ في المائة).

(٥٧) PROFAMILIA. Encuesta Nacional de Demografía y Salud. Santa Fe de Bogotá, 1996

السن عند التعقيم

لما كان تعقيم الأنثى هو الوسيلة الأوسع استعمالا، فمن الجدير بالذكر أن متوسط عمر المرأة وقت إجراء هذه العملية هو ٣٠,٦ في المائة. ومن بين النساء اللاتي أجريت لهن هذه العملية، ١٣,٦ في المائة دون سن الخامسة والعشرين، و ٢٩,٥ في المائة في سن ٢٥ - ٢٩، و ٣٣,٩ في المائة في سن ٣٠ - ٣٤، و ١٨ في المائة في سن ٣٥ - ٣٩، و ٤,٢ في المائة في سن ٤٠ - ٤٤، و ٠,٨ في المائة في سن ٤٥ - ٤٩.

مصادر الإمداد

يتولى القطاع الخاص بصفة رئيسية الإمداد بوسائل منع الحمل ويقدم ٧٢,١ في المائة من هذه الوسائل، مقابل ٢٧,١ في المائة يقدمها القطاع العام (الجدول ١٢ - ٦).

الجدول ١٢ - ٦

مصادر الإمداد بوسائل تنظيم الأسرة، ١٩٩٥

الوسيلة	قطاع عام	قطاع خاص
الأقراص	٤,٦	٩٤,٦
الأجهزة المركبة داخل الرحم	٤٥,١	٥٤,٨
الحقن	١,٦	٩٧,٤
الأجهزة المزروعة	٢,٦	٩٧,٤

الوسائل المهبليّة	٠,٠	٩٨,٦
الواقي الذكري	١,٢	٩٢,٨
تعقيم الأنثى	٤٠,٤	٥٩,٤
تعقيم الذكر	٢١,٦	٧٨,٤
المجموع	٢٧,١	٧٢,١

المصدر: بروفاميليا. الدراسة الاستقصائية الوطنية للديمغرافيا والصحة، ١٩٩٥.

الطلب على خدمات تنظيم الأسرة

يأتي الطلب الكلي، بما في ذلك المرأة المقيمة مع رجل والنساء الأخريات، من الفئات التالية:

النساء اللاتي بدون تلبية لاحتياجاتهن إلى تنظيم الأسرة:

النساء اللاتي تمت تلبية احتياجاتهن (المستعملات لوسائل منع الحمل):

النساء اللاتي حملن أثناء استعمالهن لوسيلة لمنع الحمل نظرا لفشلها (الجدولان ١٢ - ٧ و ١٢ - ٨).

الجدول ١٢ - ٧

الطلب على خدمات تنظيم الأسرة من نساء لا يقمن مع رجل، ١٩٩٥

احتياجات ملبّاة احتياجات غير ملبّاة فشل الوسائل مجموع الطلب الطلب الملبّى

السن

٨٤,٥	٦,٤	٠,٧	٤,٨	١,٠	١٩ - ١٥
٨٩,٨	٢١,٥	١,٣	١٧,٩	٢,٢	٢٤ - ٢٠
٩٧,٤	٣٠,٢	١,٦	٢٧,٨	٠,٨	٢٩ - ٢٥
٩٤,٩	٣٦,١	١,٧	٣٢,٦	١,٩	٣٤ - ٣٠
٩٧,٣	٣٥,٩	٠,٩	٣٤,١	١,٠	٣٩ - ٣٥
٩٥,٨	٣٧,٣	٠,٢	٣٥,٤	١,٦	٤٤ - ٤٠
٩٥,٠	٣٠,٨	٠,٠	٢٩,٣	١,٥	٤٩ - ٤٥
المنطقة					
٩٤,٣	٢٢,٨	٠,٩	٢٠,٦	١,٣	حضرية
٨٨,٨	١٤,٧	١,٢	١١,٩	١,٦	ريفية
التعليم					
٩٦,٣	٢٧,٨	٠,٠	٢٦,٨	١,٠	بدون
٩٣,٢	٢٢,١	١,١	١٩,٥	١,٥	ابتدائي
٩٢,٦	١٩,٤	٠,٨	١٧,٢	١,٤	ثانوي
٩٧,٤	٢٦,٥	١,٦	٢٤,٢	٠,٧	عال
٩٣,٦	٢١,٢	٠,٩	١٨,٩	١,٤	المجموع

المصدر: بروفاميليا. الدراسة الاستقصائية الوطنية للديمقراطية والصحة، ١٩٩٥.

الجدول ١٢ - ٨

الطلب على خدمات تنظيم الأسرة من نساء يقمن مع رجل، ١٩٩٥

الطلب الملبى	مجموع الطلب	فشل الوسائل	احتياجات غير ملباة	احتياجات ملباة	السن
٧٨,٢	٧٤,٢	٧,٣	٥٠,٧	١٦,٢	١٩ - ١٥
٨٢,١	٨٣,٠	٧,٤	٦٠,٨	١٤,٨	٢٤ - ٢٠
٩٠,١	٨٣,٩	٣,٧	٧١,٩	٨,٣	٢٩ - ٢٥
٩٢,٩	٨٦,٥	٢,٣	٧٨,١	٦,٢	٣٤ - ٣٠
٩٥,٩	٨٧,٩	١,٩	٨٢,٤	٣,٦	٣٩ - ٣٥
٩٣,٢	٨٤,٩	٠,٧	٧٨,٥	٥,٨	٤٤ - ٤٠
٩٣,٩	٦٨,٦	٠,١	٦٤,٢	٤,٢	٤٩ - ٤٥
المنطقة					

حضرية	٦,٥	٧٤,٤	٢,٨	٨٣,٧	٩٢,٢
ريفية	١٠,٥	٦٧,٠	٣,٧	٨١,٣	٨٧,٠
التعليم					
بدون	١٣,١	٥٨,٠	٢,٦	٧٣,٧	٨٢,٢
ابتدائي	٩,٢	٧٠,٤	٢,٨	٨٢,٣	٨٨,٩
ثانوي	٦,٥	٧٤,٧	٣,٤	٨٤,٦	٩٢,٣
عالي	٣,٨	٧٧,١	٣,٠	٨٤,٠	٩٥,٥
		٧٢,٢	٣,١	٨٣,٠	٩٠,٧
المجموع	٧,٧	٧٢,٢	٣,١	٨٣,٠	٩٠,٧

المصدر: بروفاميليا. الدراسة الاستقصائية الوطنية للديمقراطية والصحة، ١٩٩٥.

من مجموع الطلب على خدمات تنظيم الأسرة، ٨٣ في المائة تأتي من نساء يقمن مع رجل و ٢١,٢ في المائة من نساء أخريات. وأعلى طلب في المجموعة الأولى في الفئة العمرية ٣٥ - ٣٩ (٨٧,٩ في المائة). وفي الفئة العمرية ٣٠ - ٣٤ (٨٦,٥ في المائة)، في حين يوجد أدنى طلب بين النساء من الفئة العمرية ١٥ - ١٩ اللاتي لا يقمن مع رجل (٦,٤ في المائة).

وفيما يتعلق بالاختلافات بين المناطق، يوجد أعلى مستوى من الاحتياجات غير الملباة لتنظيم الأسرة بين النساء في منطقة ساحل المحيط الهادئ: مقيمات مع رجل - ١٩,٨ في المائة؛ أخريات - ٣,٧ في المائة.

وفيات الرضع

هبط معدل وفيات الرضع في كولومبيا على مدى السنوات العشرين الماضية بنسبة ٤٨ في المائة من ٥٤ إلى ٢٨ حالة وفاة لكل ١ ٠٠٠ من المواليد الأحياء. ولكن ما زال التفاوت القائم حسب محل الإقامة كبيراً: ففي منطقة ساحل المحيط الهادئ يبلغ المعدل ٦١ لكل ١ ٠٠٠ في حين يبلغ في مدينة رئيسية مثل ميديلين ١٨ لكل ١ ٠٠٠.

وفي الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٥ بلغ معدل وفيات الرضع ٢٨ حالة وفاة لكل ١ ٠٠٠ من المواليد الأحياء؛ وبلغ معدل وفيات المواليد المبكرة ١٩ لكل ١ ٠٠٠، وهو ضعف معدل وفيات المواليد المتأخرة البالغ ٩ لكل ١ ٠٠٠؛ وبلغ المعدل في الفئة العمرية ١ - ٥ ثمانية وفيات لكل ١ ٠٠٠ طفل (الجدول ١٢ - ٩).

الجدول ١٢ - ٩

معدل وفيات الرضع لكل ١ ٠٠٠، ١٩٨٥ - ١٩٩٥

الجنس	المواليد المبكرة	المواليد المتأخرة	الرضع	الرضع المتأخرون	الوفيات في الطفولة
بنين	٢٣	١٢	٣٥	٧	٤٢
بنات	١٨	٩	٢٧	٧	٣٣
عمر الأم					
أقل من ٢٠	٢٧	١١	٣٩	٦	٤٨
٢٠ - ٢٩	٢١	١٠	٣٠	٨	٣٨
٣٠ - ٣٩	١٥	١١	٢٦	٥	٣٠
٤٠ - ٤٩	(٢٩)	(٨)	(٣٧)	(صفر)	٣٧
ترتيب الولادات					
الطفل الأول	٢١	٥	٢٧	٦	٣٢
الثاني أو الثالث	٢١	١٠	٣١	٦	٣٦
الرابع إلى السادس	٢١	١٥	٣٦	١٢	٤٨
السابع فما فوق	١٣	٢٣	٣٦	٦	٤٢
الفترة بين الولادات					
أقل من سنتين	٢٤	٢٠	٤٤	١١	٥٥
٢ - ٣ سنة	١٦	١٣	٢٩	٦	٣٥
٤ سنوات فما فوق	٢٠	٧	٢٦	٤	٣٠
الرعاية الطبية قبل الولادة وأثناء الوضع					
لا يوجد	(٣٤)	(٢١)	(٥٤)	غير متوفر	غير متوفر
قبل الولادة أو أثناء الوضع	٢٣	٢٢	٤٤	غير متوفر	غير متوفر
قبل الولادة وأثناء الوضع	١٦	٦	٢٢	غير متوفر	غير متوفر
حجم المولود					
صغيراً جداً	(٥٣)	(١٣)	(٦٥)	غير متوفر	غير متوفر
صغير	١٠	٨	١٨	غير متوفر	غير متوفر
متوسط أو كبير	١٤	١٠	٢٤	غير متوفر	غير متوفر
المجموع	٢١	١٠	٣١		

وفيات المواليد المبكرة: خلال الشهر الأول من الحياة

وفيات المواليد المتأخرة: بعد الشهر الأول وقبل عيد الميلاد الأول

وفيات الرضع: خلال السنة الأولى من الحياة

وفيات الرضع المتأخرة: بعد السنة الأولى وقبل السنة الرابعة

وفيات الأطفال: قبل عيد الميلاد الخامس

() : المعدل يستند إلى أقل ٥٠٠ حالة (أشخاص معرضون للخطر)

المصدر: بروفاميليا. الدراسة الاستقصائية الوطنية للديمقراطية والصحة، ١٩٩٥.

وترتفع معدل وفيات المواليد المبكرة أو المواليد المخاضية بنسبة ٣٠ في المائة للبنين عن البنات. والمعدل مرتفع أيضا في حالة الأمهات دون سن العشرين أو فوق سن الأربعين؛ وهو يزداد حسب المرتبة العددية للمواليد وحسب قصر الفترات بين الولادات. وأخيرا، ترتفع معدلات الوفيات بالنسبة للأطفال المنخفضي الوزن عند الولادة (وينخفض من ٦٥ للمواليد الصغار في الحجم إلى ٢٤ للمواليد المتوسطي الحجم أو الكبار في الحجم) وبالنسبة للأمهات اللاتي لم يحصلن على أي رعاية قبل الولادة أو أثناء الوضع (وينخفض من ٥٤ إلى ٢٢ بالنسبة للأمهات اللاتي يحصلن على هذه الرعاية).

حسب محل الإقامة

ترتفع جميع المعدلات في المناطق الريفية عنها في المناطق الحضرية. ويبلغ معدل وفيات المواليد المبكرة ٢٥ لكل ألف في المناطق الريفية مقابل ١٨ لكل ألف في المناطق الحضرية. وتبلغ معدلات وفيات الرضع ٣٦ و ٢٨ على التوالي، في حين تبلغ معدلات وفيات الأطفال ٤٣ و ٣٤ على التوالي.

ويدل تحليل حسب المناطق على أن جميع المعدلات أعلى في منطقة ساحل المحيط الهادئ حيث يبلغ معدل وفيات المواليد المبكرة ٤٧ لكل ألف، ومعدل وفيات الرضع ٦١، ومعدل وفيات الأطفال ٨٢. وتوجد أدنى المعدلات في مديريات كانديناماركا، وبوياكيا، وميتا، حيث يبلغ معدل وفيات المواليد المبكرة ١١، ومعدل وفيات الرضع ١٦، ومعدل وفيات الأطفال ١٩.

حسب مستوى التعليم

توجد أدنى المعدلات بين السكان الحاصلين على أعلى مستوى للتعليم، حيث يبلغ معدل وفيات المواليد المبكرة والرضع ٧ ومعدل وفيات الأطفال ١١، في حين تبلغ هذه المعدلات بالنسبة للسكان بدون تعليم ١٦ و ٢٧ و ٤٨ على التوالي.

الخطورة العالية في الولادة

تزيد الدراسة الاستقصائية الوطنية أن الولادات التي تتم في ظل واحد أو أكثر من الظروف التالية تعتبر عالية الخطورة:

الأم دون سن الثامنة عشرة؛

الأم بعد سن الرابعة والثلاثين؛

الفترة بين الولادات لأقل من ٢٤ شهرا؛

الولادة الرابعة أو ما بعدها.

وخلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٥، كان ٤٥ في المائة من الولادات عالية الخطورة؛ وكان لثلثي الولادات عامل خطورة واحد (٣١ في المائة)، وبقية عوامل الخطورة العديدة (٦ في المائة). ومعظم الولادات التي تنطوي على عامل خطورة واحد تمثلها فترات لأقل من سنتين بين الولادات (١١ في المائة)، حيث تكون نسبة الخطورة أعلى ٥٠ في المائة عنها حيث لا يوجد أي عامل للخطورة. وترتبط معظم حالات الخطورة

المجمعة بسن الأم (أكبر من ٣٥ سنة) ومع الولادة الرابعة أو ما بعدها؛ وتزداد الخطورة بنسبة ٣١ في المائة عنها بالنسبة للمرأة التي لا تندرج في هاتين الفئتين.

صحة الأم والطفل

الرعاية قبل الولادة

تلقت ٨٠ في المائة من النساء الحوامل في الفترة ما بين ١٩٩٠ و ١٩٩٥، رعاية طبية؛ و ١٧ في المائة لم يتلقين أي نوع من الرعاية؛ و ٣ في المائة تلقيين عناية من ممرضات أو قابلات. غير أن هذه المتوسطات الإجمالية تُظهر تفاوتات كبيرة عندما تؤخذ المتغيرات في الاعتبار: ففي حالة محل الإقامة، ٢٩,٢ في المائة من النساء الحوامل في المناطق الريفية لم يتلقين أي رعاية، أي ثلث الرقم البالغ ٨٧ في المائة تقريبا بالنسبة للنساء اللاتي تلقيين رعاية في المناطق الحضرية.

وفيما يتعلق بالمناطق، كان لدى منطقة ساحل المحيط الهادئ أعلى عدد من النساء اللاتي لم يتلقين أي رعاية طبية (٣٧,٧ في المائة)، في حين أن ٩٢,٧ في المائة من النساء في بوغوتا تلقيين رعاية بالفعل.

وفي حالة مستوى التعليم، لم تتلق ٥٢,٢ في المائة من النساء بدون تعليم أي نوع من الرعاية قبل الولادة، في حين أن ٩٨,٢ في المائة من النساء الحاصلات على تعليم عال حصلن على رعاية.

وبالنسبة للوقاية من مرض الكزاز (التيتانوس) أثناء الولادة، تبين أن ٢٣,٦ في المائة من النساء حصلن أثناء الحمل على جرعة واحدة على الأقل من اللقاح الواقي من هذا المرض وأن ٥٦,٥ في المائة حصلن على جرعتين أو أكثر. ولم تحصل ١٩ في المائة من النساء الحوامل على أي لقاح.

الرعاية أثناء الوضع

تزيد نتائج الدراسة الاستقصائية أن ٧٧ في المائة من النساء اللاتي وضعن مولوداً في الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٥ تم لها ذلك في مؤسسات صحية وأن ٢٣ في المائة وضعن مولودهن في المنزل. ويبين الجدول التالي التباينات في هذه النسب المئوية حسب سن الأم والمرتبة العددية للطفل ومحل الإقامة ومستوى التعليم.

الجدول ١٢ - ١٠

النسب المئوية للولادات حسب مكان الوضع، ١٩٩٥

مكان الوضع		سن الأم
مؤسسة صحية	في المنزل	
٧٧,٢	٢٢,٠	أقل من ٢٠
٧٨,٢	٢١,٣	٢٠ - ٣٤
٦٧,٠	٣٢,٠	أكبر من ٣٥
		رتبة الولادة

١٠,٣	٨٩,٣	١
٢١,٢	٧٨,٤	٣ - ١
٣٥,٨	٦٣,٣	٥ - ٤
٥٨,٦	٣٩,٢	٦ فما فوق
١١,١	٨٨,٥	مناطق حضرية
٤٣,٠	٥٦,٠	مناطق ريفية
المستوى التعليمي		
٥٧,٦	٤٠,٥	لا يوجد
٣٤,٩	٦٤,٢	ابتدائي
٩,٤	٩٠,٣	ثانوي
٠,٦	٩٩,٢	عالي
الفحوص قبل الولادة		
٦٠,٠	٣٨,٥	لا يوجد
٣٤,٢	٦٥,١	٣ - ١
١١,٧	٨٨,١	٤ فما فوق
٢٢,٦	٧٦,٨	المجموع

المصدر: بروفاميليا. الدراسة الاستقصائية الوطنية للديمقراطية والصحة، ١٩٩٥.

وتشجع عمليات الوضع في المنزل بدرجة أكبر في المناطق الريفية بين النساء اللاتي لم يحصلن على أي تعليم و/أو لديهن أكثر من خمسة مواليد. ومن الناحية الإقليمية، توجد أعلى نسبة للولادات في المنزل في منطقة ساحل المحيط الهادئ (٦٠,٨ في المائة) وأدنى نسبة في بوغوتا (٤,٤ في المائة)، التي لديها أيضاً أعلى نسبة من حالات الوضع في مؤسسة صحية، هي وميدلين (٩٤ في المائة) وكالي (٩٣ في المائة).

الوزن والحجم أثناء الولادة

بالنسبة للفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٥ ذكرت ٦٤ في المائة من النساء أن طفلها كان يزن ٢,٥ كيلو أو أكثر عند الولادة، وذكرت ٥ في المائة أن الوزن كان أقل من ٢,٥ كيلو. غير أن ٣١ في المائة من النساء لم يسجلن وزن طفلهن عند الولادة أو لم تكن لديهن معلومات عن ذلك. وتُظهر هذه الأرقام تباينات كبيرة حسب سن الأم، والمرتبة العددية عند الولادة، ومحل الإقامة، ومستوى التعليم، على نحو ما يتبين من الجدول ١٢ - ١١.

ولا تعرف الأمهات في نسبة عالية من الحالات وزن طفلهن: ٧٠ في المائة من الأمهات بدون تعليم، و ٦٠ في المائة من منطقة ساحل المحيط الهادئ، و ٥٠ في المائة من مناطق ريفية.

وفيما يتعلق بالحجم عند الولادة، ذكرت ٧٩ في المائة من النساء أن طفلهن كان متوسط الحجم أو أكبر، وذكرت ١٣ في المائة أنه كان أصغر من المتوسط، وذكرت ٨ في المائة أنه كان صغيرا جدا.

الجدول ١٢ - ١١

النسبة المئوية للتوزيع حسب تقديرات الوزن والحجم

عند الولادة، ١٩٩٥

سن الأم	الوزن عند الولادة			الحجم عند الولادة		
	أقل من ٢,٥ كيلو	٢,٥ كيلو أو أكثر	لا توجد معلومات	صغيرا جدا	أصغر من المتوسط	متوسط أو أكبر
١٩ - ١٥	٣,٧	٦٢,٢	٣٤,١	٨,٤	١٤,١	٧٦,٧
٢٠ - ٢٤	٤,٦	٦٥,٤	٣٠,٠	٦,٩	١١,٩	٨٠,٢
٢٥ فما فوق	٥,١	٥٨,١	٣٦,٧	١٠,٩	١٤,٢	٧٤,٤
مرتبة الولادة						
١	٥,٨	٧٢,٦	٢١,٧	٧,٣	١٤,٤	٧٧,٦
١ - ٣	٣,٨	٦٥,٦	٣٠,٧	٧,٠	١١,٤	٨٠,٧
٤ - ٥	٤,٦	٥٤,٦	٤٠,٨	٨,٠	١١,٥	٨٠,١
٦ فما فوق	٢,٨	٣٦,٠	٦١,٢	١١,٥	١٢,٢	٧٤,٢
مناطق حضرية	٥,٣	٧٣,٦	٢١,١	٦,١	١٢,٢	٨١,٠
مناطق ريفية	٣,٠	٤٧,٠	٥٠,٠	١٠,٣	١٣,١	٧٥,٣
مستوى التعليم						
بدون	٢,٦	٢٧,٣	٧٠,١	١٢,٢	١٤,٤	٧١,٨
ابتدائي	٣,٦	٥١,٤	٤٥,٠	٩,٢	١٣,٤	٧٦,٣
ثانوي	٤,٦	٧٧,٧	١٧,٦	٥,٩	١١,١	٨٢,٤
عالي	١٠,٦	٨٥,٤	٤,١	٥,١	١٤,٩	٧٩,٧
المجموع	٤,٥	٦٤,٠	٣١,٥	٧,٦	١٢,٥	٧٩,٠

المصدر: بروفاميليا. الدراسة الاستقصائية الوطنية للديمقراطية والصحة، ١٩٩٥.

التحصين

ازداد تحصين الأطفال دون سن ١٢ شهرا زيادة كبيرة على مدى السنوات الخمس الماضية: ففي حين أفادت التقديرات في عام ١٩٩٠ أن ٤٣ في المائة من الأطفال تلقوا المجموعة الكاملة من اللقاحات، كان الرقم لعام ١٩٩٥ هو ٦٥ في المائة. ومن المعتقد أن التحصين الكامل يشمل لقاحات السُّل، والخناق (الدفتريا)، والسعال الديكي والكزاز (التيتانوس)، وشلل الأطفال، والحصبة.

وتفيد بيانات ١٩٩٥ المفصلة حسب الجنس، أن نسبة البنين الذين تلقوا جميع اللقاحات (٦٨,٧ في المائة) أعلى بقدر طفيف عن البنات (٦٢ في المائة). وهناك تباينات كبيرة أيضا حسب المستوى التعليمي للألم: ذلك أن أعداد البنين والبنات الذين يتلقون جميع اللقاحات كان يتراوح بين ٤٧ في المائة في حالة الأمهات اللاتي بدون تعليم و ٨٠,٦ في المائة في حالة الأمهات الحاصلات على تعليم عال.

الأمراض التنفسية

كانت حالات الإصابة بالتهابات تنفسية حادة بين الأطفال أعلى في عام ١٩٩٠ عنها في عام ١٩٩٥، وارتفعت من ١٦ إلى ٢٤ في المائة. ولا توجد اختلافات كبيرة حسب الجنس أو مستوى التعليم أو محل الإقامة.

الإسهال

ازدادت حالات الإصابة بالإسهال من ١٢ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ١٧ في المائة في ١٩٩٥. وكانت العوامل المحددة لأهم الاختلافات هي سن الطفل، والمرتبة العددية عند الولادة، ومحل الإقامة. ووجدت أعلى المستويات بين الأطفال في سن ٦ إلى ٢٣ شهرا (٢٦ في المائة)، والأطفال في المرتبة العددية الرابعة أو أعلى عند الولادة (٢١ في المائة)، والأطفال المقيمين في مناطق انتيوكيا (٢٣ في المائة)، واطلنطيكو (٢٢ في المائة)، وساحل المحيط الهادئ (٢١ في المائة).

نظام الضمان الاجتماعي والصحة

تغير نظام كولومبيا للضمان الاجتماعي في عام ١٩٩٣ عندما اعتمد الكونغرس القانون ١٠٠، وكان الغرض الإصلاحي منه هو تنظيم تقديم الخدمات الصحية من أجل كفاءة التغطية الشاملة لمجموع السكان في كل مستوى من مستويات الرعاية.

ويضع القانون هدف إلحاق جميع السكان بهذا النظام بحلول عام ٢٠٠٠.

الانضمام

لدى النظام الجديد للضمان الاجتماعي خطتان للعضوية:

* العضوية بموجب خطة الاشتراك - يشمل ذلك الأشخاص العاملين بعقود عمل، والعاملين في الخدمة المدنية، والمتقاعدين، وأصحاب المعاشات التقاعدية، والعمال المستقلين.

والحد الأقصى لنسبة الاشتراك هو ١٢ في المائة من المرتب؛ ويدفع صاحب العمل ثلثي الاشتراك والثلث يدفعه العامل. ولدعم تمويل الخطة المعانة، تُمول نقطة مئوية واحدة من المبالغ المدفوعة بموجب خطة الاشتراك إلى صندوق الدعم والضمانات.

* العضوية بموجب الخطة المعانة - هذه الخطة للفقراء الذين يعجزون عن دفع الاشتراك بالكامل. وإذا رغبوا في الانضمام إلى نظام الضمان الاجتماعي بموجب هذه الخطة، فإن عليهم الوفاء باشتراطات معينة تقنع السلطات الصحية.

ووفقا للقانون ٨٠٠، تعطي الخطة المعانة الأولوية لانضمام النساء الحوامل والنساء في فترات الوضع وما بعد الوضع والرضاعة الطبيعية، وأمهات المجتمعات المحلية^(٥٨)، والنساء اللاتي يرأسن أسرا معيشية، والأطفال دون سن ١٢ شهرا، الخ.

(٥٨) أمهات المجتمعات المحلية هن نساء عاملات في برنامج المراكز المجتمعية للمعهد الكولومبي لرعاية الأسرة، الذي يضع ترتيبات بأن تقوم أم من الجوار برعاية الأطفال المحليين وتغذيتهم.

الخدمات الإلزامية الدنيا

على جميع أعضاء النظام، بغض النظر عن الخطة الملتحقين بها، أن يختاروا المؤسسات التي تُقدّم فيها الخدمات ويتعين أن يتلقوا الأنواع التالية من الرعاية:

خدمات بموجب الخطة الصحية الإلزامية:

رعاية للأم والطفل؛

علاج في حالات الطوارئ.

الخطة الصحية الإلزامية

تتألف هذه الخطة من عدد من الخدمات الدنيا التي يتعين تقديمها لجميع أعضاء نظام الضمان الاجتماعي. ومن المأمول وفقا للهدف الذي وضعه القانون للعضوية الشاملة، أن ينضم جميع سكان كولومبيا إلى النظام بحلول عام ٢٠٠٠ وأن يتمكنوا من تلقي الخدمات.

وتشمل الخطة الصحية الإلزامية تغطية الأسرة، بمعنى أن تتوفر الاستحقاقات بموجب النظام للزوج أو الرفيق الدائم للعضو، بشرط أن يقيموا معا لأكثر من سنتين، وأطفال أي من الزوجين دون سن الثامنة عشرة من الزوجين الذين يوفر لهم آباؤهم الإعالة الاقتصادية، والأشخاص فوق سن الثامنة عشرة الذين يعانون من إعاقة دائمة، والأشخاص دون سن الخامسة والعشرين الذين هم طلبة متفرغون ويعتمدون اقتصاديا على العضو. وإذا لم يكن للعضو زوج أو رفيق أو أطفال، يجوز أن تمتد تغطية الأسرة لتشمل الوالد الذي يعتمد اقتصاديا على العضو.

وقام المجلس الوطني للضمان الاجتماعي بتحديد واستكمال الخدمات المشمولة بالخطة، آخذا في الاعتبار التغيرات في التركيب الديمغرافي للسكان، وحالة الأمراض على الصعيد الوطني، والتكنولوجيا المتوفرة، والوضع المالي للنظام.

وتدخل الخدمات التالية في الخطة في الوقت الراهن:

* **التربية الصحية والإرشاد الصحي** - يشمل ذلك نشر المعلومات للمساعدة في تحسين صحة الأفراد.

* **الوقاية من الأمراض** - يصنف السكان إلى فئات ويقدم لهم نوع معين من التغطية، على نحو ما يرد أدناه:

- **الأطفال دون سن العاشرة:** التحصين، رصد النمو والتطور، المواد الغذائية التكميلية حسب الأخطار التغذوية، واختبارات البصر والسمع؛

- **المراهقون:** اختبارات البصر والسمع؛

- **النساء الحوامل:** فحوص ما قبل الولادة، تحديد الأخطار، المواد الغذائية التكميلية، التحصين، الاختبارات المعملية وتخطيط الصدى، برامج دراسية في الصحة العقلية ورعاية الطفل، تشجيع الرضاعة الطبيعية؛

- **النساء في سن الإنجاب:** تنظيم الأسرة، إسداء المشورة فيما يتعلق بالصحة الإنجابية، فحص خلايا عنق الرحم/الرحم، فحص الثدي؛

- **الرجال والنساء فوق سن الخامسة والأربعين:** تقييم الأخطار القلبية الوعائية؛

- الأسرة والمجتمع المحلي: رصد العوامل المرتبطة ببيئة الأسرة والبيئة العمرانية.

* الرعاية الخارجية من المستوى الأول - تقدم هذه بالطريقة التالية من أجل الفئات المبينة أدناه:

- الأطفال دون سن العاشرة والمراهقون؛

- الولادة: رصد الولادة وتقديم مواد غذائية تكميلية؛

- النساء في سن ٢٠ إلى ٦٠ : معاملة النساء اللاتي لديهن مستويات مختلفة من الشذوذ في الخلايا، والأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي، وسقوط الرحم؛

- الرجال في سن ٢٠ إلى ٦٠: الأمراض البولية والتناسلية، الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي، أمراض البروستاتا.

* خدمات في مجالات الأمراض المتوطنة.

* سلامة الأسنان.

* العلاج في المستشفيات من المستوى الأول - تقدم خدمات خاصة للفئات السكانية التالية:

الأطفال دون سن العاشرة؛

المراهقون؛

النساء الحوامل (الرعاية خلال حالات الوضع غير المصحوبة بأخطار).

* الخدمات الخارجية من المستويين الثالث والرابع (استشارات الإخصائيين) - يشمل ذلك الفئات التالية:

الأطفال حديثو الولادة المعرضون لأخطار بالغة؛

الأطفال دون سن ١٢ شهرا؛

النساء الحوامل المعرضات للأخطار: رعاية خاصة أثناء الولادة وفترة النفاس.

* **العلاج في المستشفيات من المستويين الثاني والثالث - رعاية أثناء حالات الوضع المصحوبة بأخطار بالغة** وفي حالة المضاعفات، رعاية الأطفال حديثي الولادة المعرضين لأخطار بالغة، مضاعفات أمراض الإسهال الحادة والالتهابات الرئوية الحادة لدى الأطفال.

* **رعاية الأم والطفل -** ينص القانون ١٠٠ على وجوب أن تشمل الخدمات المقدمة بموجب الخطة الصحية الإلزامية بشكل دائم، فحوصات ما قبل الولادة، والرعاية أثناء الولادة، وفحوصات ما بعد الولادة، وعلاج المشكلات المرتبطة مباشرة بالرضاعة الطبيعية.

وبالنسبة للأطفال دون سن ١٢ شهرا يتعين أن تشمل الخطة الصحية الإلزامية دائما التعليم والإعلام والإرشاد الصحي، وتشجيع الرضاعة الطبيعية، ورصد النمو والتطور، والوقاية من الأمراض. وينبغي أن تشمل أيضا اللقاحات، والعلاج في العيادات الخارجية وفي المستشفيات وفي حالات الطوارئ، والأدوية الضرورية، وإعادة التأهيل عند الاقتضاء. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تتلقى المرأة الحامل والطفل دون سن ١٢ شهرا منحة نفقة نقدية.

وينص القانون على أن تلتزم الحكومة "بتنظيم برنامج خاص للإعلام والتعليم من أجل المرأة في نواحي الصحة الشاملة والتربية الجنسية في أقل مناطق البلد تقدما"، مع إعطاء الأولوية للمناطق الريفية والمراهقين.

* **العلاج في حالات الطوارئ -** يتعين تقديم إسعافات أولية في حالات الطوارئ لجميع الأشخاص بغض النظر عن قدرتهم على الدفع، وذلك من جانب جميع المؤسسات العامة والخاصة.

الشمول

وفقا لإدارة التخطيط الوطني، بلغت نسبة أعضاء نظام الضمان الاجتماعي ٢٧ في المائة فقط من مجموع السكان، ومعظم هؤلاء كانوا ينتمون للقطاع العام (٧٢,٧ في المائة).

وتتفق هذه البيانات مع البيانات المعروضة في خطة التنمية الوطنية للفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٨، التي تزيد أن ٨٠ في المائة من السكان غير مشمولين بنظام الضمان الاجتماعي. ويشمل ذلك ٤٥,٤ في المائة من سكان الحضر و ٨٠ في المائة تقريبا من سكان الريف. وبالإضافة إلى ذلك، يعيش ٤٢ في المائة من السكان غير المشمولين في ظروف من الفقر.

وفي بداية الأمر وضعت خطة التنمية الوطنية هدفا لعام ١٩٩٨ بإلحاق ما لا يقل عن مليوني شخص بالخطة المعانة وزيادة عدد الأشخاص الذين يدفعون نصيبهم في خطة الاشتراكات بنسبة ٢٠ في المائة

على الأقل. وقد تم تجاوز هذه الأهداف إلى حد بعيد: إذ أنه بحلول كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، انضم ١٤,٣ مليون شخص إلى خطة الاشتراكات. ومن أصل هذا العدد، ١٠,٢ مليون كانوا ينتمون للمعهد الكولومبي للضمان الاجتماعي و ٤ ملايين لمؤسسات أخرى. وفي التاريخ نفسه، كان لدى الخطة المعانة ٥,٦ مليون عضو مما يعكس الطلب على هذه الخدمات.

التغذية

الرضاعة الطبيعية

من بين الأطفال المولودين في الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٥، ٩٤,٥ في المائة حصلوا على رضاعة طبيعية في وقت من الأوقات. ويدل الاختلاف حسب الجنس على بعض التفاوت لصالح البنات: ٩٥,٢ في المائة منهن حصلن على رضاعة طبيعية في وقت من الأوقات، مقابل ٩٣,٩ في المائة من البنين. ولا تُظهر هذه النسب المثوية تفاوتاً يذكر حسب متغيرات أخرى مثل محل الإقامة أو مستوى الأم التعليمي، أو نوع الرعاية أثناء الولادة.

ومتوسط فترة الرضاعة الطبيعية ١٤ شهراً، ولكنها تستغرق فقط ١,٥ شهر في المتوسط بوصفها الوسيلة الوحيدة للتغذية، كما أن نصف الأطفال تقريباً يحصلون على رضاعة طبيعية لفترة تقل عن سنة.

سوء تغذية الرضع

انخفضت مستويات سوء التغذية باطراد على مدى الثلاثين عاماً الماضية. ففي عام ١٩٦٥، عانى ٣٢ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة من سوء التغذية المزمن (نمو أقل من الطبيعي)؛ وانخفض هذا

الرقم بحلول عام ١٩٧٧ إلى ٢٢,٤ في المائة، وفي عام ١٩٨٦ إلى ١٦,٦ في المائة، وفي عام ١٩٩٥ إلى ١٥ في المائة. وانخفض أيضاً سوء التغذية العام (الوزن بالنسبة للسن)، من ٢١,١ في المائة في عام ١٩٦٥ إلى ٨,٤ في المائة في عام ١٩٩٥.

غير أن معدلات سوء التغذية تُظهر تباينات كبيرة حسب محل الإقامة ومستوى التعليم. ففي المناطق الريفية يعاني طفل من كل خمسة أطفال من سوء التغذية المزمن، في حين تبلغ النسبة في المناطق الحضرية طفلاً لكل ثمانية أطفال. وفي منطقة كوتشا ونارينيو (في جنوب غربي البلاد) يزداد احتمال تعرض الأطفال دون سن الخامسة لسوء التغذية خمسة أضعاف عن الأطفال في كالي وفالي. وبالمثل، تظهر على ٢٥ في المائة من أطفال الأمهات بدون تعليم أعراض النمو دون الطبيعي مقابل ٨ في المائة من أطفال الأمهات الحاصلات على تعليم عال.

ويرتفع معدل سوء التغذية ارتفاعاً طفيفاً بين البنين عنه بين البنات، ويزداد بتقدم العمر نتيجة للآثار التراكمية للنمو دون الطبيعي.

وحالات سوء التغذية الحادة أو الهزال (النحافة المفرطة بالنسبة للطول) نادرة الحدوث: إذ يعاني أقل من ٢ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد. غير أن المعدل يرتفع خمسة أضعاف في منطقة ساحل المحيط الهادئ عنه في سائر البلد.

الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي

لا تتوفر بعد لدى وزارة الصحة معلومات دقيقة ومستكملة ومفصلة حسب الجنس بشأن حالات الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي بالنسبة للبلد في مجموعته. والبيانات الوحيدة المتوفرة حالياً هي البيانات الناتجة عن الدراسة الاستقصائية للمعارف والاتجاهات والممارسات التي أجراها المعهد الكولومبي للضمان الاجتماعي و "بروفاميليا" في عام ١٩٩٤. ولم تستند هذه الدراسة إلى حالات مسجلة ولكن إلى أقوال الأشخاص المشمولين بالدراسة.

وقال ٢ في المائة من الرجال و ١,١ في المائة من النساء أنهم أُصيبوا بمرض ينتقل بالاتصال الجنسي خلال السنة السابقة للدراسة الاستقصائية. وكان ذلك أكثر شيوعاً بين الرجال في المناطق الحضرية وبين النساء الحاصلات على مستوى ضعيف من التعليم في مديريتي انيتوكيا (٢,٨ في المائة) وفالي (٢,٥ في المائة).

وهناك علاقة مباشرة بين حالات الإصابة بأمراض تنتقل بالاتصال الجنسي والسلوك الجنسي الذي ينطوي على أخطار بالغة: ذكر ١٠,١ في المائة من الرجال و ٢٥,٤ في المائة من النساء أنه كانت لديهم علاقات عابرة وتورطوا في سلوك ينطوي على أخطار بالغة، أنهم عانوا من نوع من الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي.

متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

حالات الإصابة

ازداد عدد الحالات المسجلة للإصابة بمرض الإيدز زيادة كبيرة. وتفيد المعلومات المجمعة بواسطة البرنامج الوطني التابع لوزارة الصحة من أجل الوقاية من الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومكافحتها، أن العدد المتراكم للحالات، بما في ذلك الأشخاص الذين لا تظهر عليهم أعراض والأشخاص الذين تظهر عليهم، قد ازداد من ثلاثة في عام ١٩٨٣ إلى ١٩٣ في عام ١٩٨٦، وإلى ٢٣٨ ٢ في عام ١٩٨٩، وإلى ٢٦٢ ٥ في عام ١٩٩١، وإلى ٨٦١ ١٢ في عام ١٩٩٤، و ٤٤٠ ١٥ في عام ١٩٩٥، و ٠٤٣ ١٦ في حزيران/يونيه ١٩٩٦. ومعنى ذلك أن المعدل السنوي لكل مليون من السكان ارتفع من ٠,٦ في عام ١٩٨٥ إلى ٧١,٣ في عام ١٩٩٥.

وكان المعدل في عام ١٩٨٥ مفصلاً حسب الجنس، ١,١ في المائة بالنسبة للرجال و ٠,١ في المائة بالنسبة للنساء، في حين بلغت المعدلات في عام ١٩٩٥، ١٢٤,٦ و ١٨,٨ على التوالي. وتغيرت نسبة الرجال إلى النساء في السنة من ١:١٧ في عام ١٩٨٥ إلى ١:٧ في عام ١٩٩٥، و ١:٤ في النصف الأول من عام ١٩٩٤ (الجدول ١٢ - ١٢).

الجدول ١٢ - ١٢

حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز حسب الجنس والسنة

لكل مليون من السكان، ١٩٨٥ - ١٩٩٦

السنة	بدون أعراض			الإيدز			المجموع	
	رجل	امراة	المجموع الفرعي	رجل	امراة	المجموع الفرعي	رجل	امراة
٨٥	٠,١	٠,٠	٠,١	١,٠	٠,١	٠,٥	١,١	٠,١
٨٦	٠,٥	٠,٠	٠,٣	٣,١	٠,١	١,٦	٣,٦	٠,١
٨٧	٩,٩	٠,١	٥,٠	١١,٩	٠,٤	٦,١	٢١,٨	٠,٦
٨٨	١٩,٣	١,٦	١٠,٤	١٩,٣	١,٧	١٠,٤	٣٨,٥	٣,٣
٨٩	٢٨,٠	٤,٣	١٦,١	٢٥,١	١,٨	١٣,٤	٥٣,٢	٦,١
٩٠	٣٤,٢	٤,٨	١٩,٤	٤٢,٦	٣,٧	٢٣,٠	٧٦,٨	٨,٥
٩١	٣٦,٨	٥,٣	٢٠,٩	٤٥,٣	٣,٤	٢٤,٢	٨٢,١	٨,٦
٩٢	٢٨,٨	٤,٩	١٦,٨	٣٣,٩	٣,٠	١٨,٣	٦٢,٧	٧,٩
٩٣	٣٨,٢	٥,١	٢١,٥	٣٨,٨	٣,٥	٢١,٠	٧٦,٩	٨,٥
٩٤	١٠٣,٦	١٦,٤	٥٩,٧	٦٨,٢	٦,٤	٣٧,١	١٧١,٩	٢٢,٨
٩٥	٨٠,١	١٣,٤	٤٦,٥	٤٤,٤	٥,٤	٢٤,٧	١٢٤,٦	١٨,٨
*٩٦	١٧,٠	٤,٦	١٠,٧	٩,٨	١,٣	٥,٥	٢٦,٨	٥,٩

* إبلغات جزئية حتى حزيران/يونيه ١٩٩٦.

المصدر: وزارة الصحة. البرنامج الوطني للوقاية من الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومكافحتها.

ويتبين من التحليل حسب الفئة العمرية أن معظم المصابين من الفئة العمرية ٢٥ - ٣٤ (٣٩,٣ في المائة من المجموع) تليها الفئة العمرية ٣٥ - ٤٤ (١٩,١ في المائة) والفئة العمرية ١٥ - ٢٤ (١٥,٧ في المائة).

ووفقاً لوزارة الصحة، سُجّلت ٧٢,٥ في المائة من الحالات على أنها أمراض تنتقل بالاتصال الجنسي، و ١,١ في المائة على أنها تتعلق بفترة ما حول الولادة و ٠,٩ في المائة عن طريق الدم (بما في ذلك عمليات نقل الدم وتعاطي المخدرات عن طريق الحقن في الوريد). غير أنه لا توجد معلومات عن وسائل الانتقال في ٢٥,٦ في المائة من الحالات.

المعلومات بشأن الإيدز

تشمل الدراسة الاستقصائية الوطنية للديمقراطية والصحة لعام ١٩٩٥ بيانات عن مدى معرفة المرأة بشأن الإيدز. ونحو ٩٩ في المائة من النساء قد سمعن أحاديث عن الإيدز. وينخفض هذا الرقم بقدر طفيف بين المقيمين في الريف (٩٦,٥ في المائة)، والنساء الحاصلات على قدر ضئيل من التعليم (٩٣,٦ في المائة)، والنساء المقيمات في الجنوب الشرقي في كوشا ونارينيو (٩٤ في المائة).

وفيما يتعلق بوسائل الوقاية من الإصابة بهذا المرض، تعتقد ٧١,٧ في المائة من النساء أن استخدام الواقي الذكري هو أفضل وسيلة، ويعتقد نصفهن أنه يمكن تجنب الإصابة بملازمة شريك واحد. وتفيد نتائج الدراسة أن هذه المعلومات تختلف عن الدراسات السابقة التي تفيد أن النساء ذكرت الإخلاص أولاً واستعمال الواقي الذكري ثانياً.

وتعتقد أكثر من نصف النساء بقدر طفيف (٥٢,٣ في المائة) أنه لا يوجد خطر لأن يصبن بهذا المرض، ونحو ٢٥ في المائة لا يعرفن أنه مرض قاتل. ومعظم الذين لا يدركون الخطورة البالغة لمرض الإيدز هم من الشباب والنساء الوحيدات.

وقالت ٨٢ في المائة من النساء أن وعيهن بالإيدز لم يغير من سلوكهن الجنسي. وقالت ٥,٢ في المائة فقط أنهن يطلبن الآن معرفة التاريخ الجنسي لشريكهن: ٣ في المائة بدأن في استعمال الواقي الذكري؛ و ٣ في المائة أقلعن عن العلاقات الجنسية.

الصحة العقلية

نشرت وزارة الصحة في عام ١٩٩٤ الدراسة الوطنية بشأن الصحة العقلية وتعاطي المؤثرات العقلية (كولومبيا، ١٩٩٣)، وتتضمن بيانات مجمعة عن تصور السكان للصحة، وحالات الإصابة باضطرابات عقلية معينة، وأنماط ومستويات تعاطي المؤثرات العقلية. ولا تشمل نتائج هذا البحث الأشخاص من نزلاء مؤسسات إعادة التأهيل.

الاكتئاب السريري

يبلغ مجموع حالات الاكتئاب السريري ٢٥,١ في المائة. ويتبين من التحليل حسب الجنس والدرجة أن ١٦,٢ في المائة من الرجال و ٢١,١ في المائة من النساء في عام ١٩٩٣ قد عانوا من حالات اكتئاب طفيفة، و ٤,٧ و ١١,٩ في المائة على التوالي عانوا من حالات اكتئاب معتدلة، و ٠,٥ في المائة من كلا الجنسين عانوا حالات اكتئاب حادة.

وفيما يتعلق بالوضع الاجتماعي، تبين أن الاكتئاب الطفيف يشيع لدى الطبقة "الدنيا" والاكتئاب المعتدل والحاد يشيع لدى "أدنى الطبقات الدنيا". ومن حيث محل الإقامة، شهدت مديرتي ميتا (السهول

الشرقية) وشوكيو (منطقة ساحل المحيط الهادئ) مستويات أعلى من المتوسط الوطني: ٥٧,٤ و ٣٢,١ في المائة على التوالي.

القلق

يبلغ مجموع حالات الإصابة بالقلق ٩,٦ في المائة. وتبلغ النسبة ٧,١ في المائة بين الرجال و ١٢,٢ في المائة بين النساء. وفيما يتعلق بدرجة القلق، تبين أن ٥,٦ في المائة من الرجال و ٨,٩ في المائة من النساء يعانون من شعور خفيف بالقلق، و ١,٢ و ٢,٤ في المائة يعانون من شعور معتدل بالقلق، و ٠,٣ و ٠,٩ في المائة يعانون من قلق حاد.

ووجدت أعلى مستويات القلق الخفيف في أدنى الطبقات الدنيا، والقلق المعتدل في الطبقات الدنيا، والقلق الحاد في أدنى الطبقات الدنيا وأدنى الطبقات المتوسطة.

ومن حيث محل الإقامة، توجد أعلى المعدلات في مينا (٣٤,١ في المائة). وأدناها في مجدلينا (٢,٩ في المائة).

محاولات الانتحار

تزيد بيانات ١٩٩٣ أن ٥٧ من كل ١ ٠٠٠ من الكولومبيين قد حاولوا الانتحار. وازداد المعدل منذ عام ١٩٨٧ من ٤٥ لكل ١ ٠٠٠. ويكشف تفصيل البيانات حسب الجنس عن معدلات تبلغ ٤٩ لكل ١ ٠٠٠ بالنسبة للرجال و ٦٦ لكل ١ ٠٠٠ بالنسبة للنساء.

ويتبين من تفصيل حسب الفئات العمرية أن المعدل ينخفض مع العمر: إذ أن أعلى فئة معرضة لهذا الخطر هي الفئة العمرية ١٢ - ١٥، بمعدل لمحاولات الانتحار قدره ٩١ لكل ١ ٠٠٠، مقابل ٦٧ لكل ١ ٠٠٠ في المتوسط بين الأشخاص البالغين من العمر ١٩ إلى ٢٤. ويرتفع المعدل أيضا في أدنى الطبقات الدنيا.

إدمان الكحوليات

تزيد الدراسة التي أجرتها الوزارة أن ١٦,٧ في المائة من الكولومبيين لديهم مشكلات بالغة الخطورة تتعلق بإدمان الكحوليات. ويشير تحليل لهذا السلوك حسب الجنس أن المعدلات تبلغ ٢٦,٦ في المائة بالنسبة للرجل و ٧,٤ في المائة بالنسبة للمرأة.

والعمر المتوسط الذي يبدأ عنده الكولومبيون في تعاطي المشروبات الكحولية هو ١٥,٦ في المائة. ومن بين السكان الذين شملتهم الدراسة، قال ٥٢ في المائة منهم أنهم تعاطوا المشروبات الكحولية لدرجة السكر وأن ١٧,٨ في المائة قالوا أنهم فعلوا ذلك لأول مرة قبل سن السادسة عشرة. غير أن الأرقام

بالنسبة للمرأة هي ٢٧,٤ و ٨,٤ في المائة على التوالي، أي أن لكل امرأة تعاطت المشروبات الكحولية لدرجة السكر قبل سن السادسة عشرة، هناك أكثر من ثلاثة رجال فعلوا ذلك.

المؤثرات العقلية

الكوكايين

كان متوسط المعدل الوطني لتعاطي الكوكايين في عام ١٩٩٢ هو ٢,٨ لكل ١ ٠٠٠: ٥,٣ بالنسبة للرجل و ٠,٥ بالنسبة للمرأة. وفيما يتعلق بالتعاطي لمدى العمر، كان معدل إدمان الكوكايين ١٥,٤ لكل ١ ٠٠٠ رجل و ١,٢ لكل ١ ٠٠٠ امرأة.

وأكثر الفئات تعرضا للخطر هم الشباب في سن ١٦ - ١٩، يليهم الفئة العمرية ٢٠ - ٢٤. وقد بدأ ما مجموعه ١٥,٢ في المائة من المتعاطين بين ١١ و ١٥ سنة من العمر، و ٣٠,٤ في المائة بين ١٦ و ١٨، و ٤٥,٦ في المائة بين ١٩ و ٢٥.

ومن ناحية الطبقة الاجتماعية، وجدت أعلى معدلات التعاطي في الطبقة المتوسطة، تليها الطبقة العليا. وكان المعدل أعلى في المناطق الحضرية حيث يوجد ثلاثة متعاطين لكل فرد في المناطق الريفية.

البازوكو

كان أربعة من كل ١ ٠٠٠ شخص يتعاطون البازوكو في عام ١٩٩٢، وكان معدل الإدمان طوال العمر ١١,٥ لكل ١ ٠٠٠. ويتبين من تحليل حسب الجنس أنه كانت هناك امرأة لكل ثمانية رجال من المتعاطين. وعلى الرغم من أن معدل التعاطي طوال العمر كان ٢٠,٦ في المائة لكل ١ ٠٠٠ رجل، فقد بلغ ٢,٦ في المائة فقط بالنسبة للمرأة.

الماريجوانا

يبلغ الرقم الإجمالي لتعاطي الماريجوانا طوال العمر ٣٣ لكل ١ ٠٠٠. ولدى تحليل هذا الرقم حسب الجنس، وجد أن عدد الرجال (٥٦) يزيد خمس مرات عن عدد النساء (١١).

ومن حيث العمر، فإن أكبر فئة معرضة للخطر هي أيضا الفئة العمرية ١٦ - ١٩، وأن ٦٣ في المائة من الذين يتعاطون الماريجوانا قد بدأوا ذلك قبل سن السادسة عشرة. ووجد أعلى معدل لتعاطي في

الطبقة العليا، تليها الطبقة المتوسطة العليا. ولكل ١٠ من المتعاطين في المناطق الريفية، وجد ٢٥ في المناطق الحضرية.

الهيروين

يمثل تعاطي الهيروين مشكلة جديدة في كولومبيا. وما زال معدل التعاطي الكلي منخفضاً للغاية (٠,٥ لكل ١٠٠٠). ومعظم المتعاطين (٨٠ في المائة) من الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ١٩ سنة، وأيضاً في المناطق الحضرية.

العنف المنزلي والصحة

أصبح العنف في كولومبيا سبباً يزداد شيوعاً للإيذاء البدني والوفاة. وكما جاء في الفرع المتعلق بمعدل الوفيات، يشكل العنف السبب الرئيسي للوفاة بالنسبة للنساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٤٤ سنة وبالنسبة لمجموع السكان الذكور.

وفيما يتعلق بالعنف المنزلي الذي يؤثر على المرأة بالدرجة الأولى، يقول ٣٣ في المائة من النساء المقيمات مع رجل أنهن تعرضن لعنف معنوي، و ١٩,٣ في المائة لعنف بدني، و ٥ في المائة لعنف جنسي^(٥٩). ولا تشكل عوامل مثل الحالة الزوجية ومحل الإقامة وعدد الأطفال أي اختلافات كبيرة في حالات العنف.

والعامل الوحيد الذي له تأثير واضح هو التعليم، ذلك لأن ٢٤ في المائة من النساء ذوات المستوى الضعيف من التعليم والمقيمات مع رجل قد تعرضن لعنف بدني، في حين يبلغ الرقم ٧ في المائة بالنسبة للنساء الحاصلات على تعليم عال.

(٥٩) PROFAMILIA. Encuesta Nacional de Demografía y Salud. Santa Fe de Bogotá, 1995

وترتفع حالات العنف البدني في المناطق الحضرية عنه في المناطق الريفية: إذ يبلغ المعدل ٩,٨ في المائة في بوغوتا وميدلين على التوالي.

وتفيد بيانات المعهد الوطني للطب الشرعي^(٦٠)، أنه في حالات العنف المنزلي في عام ١٩٩٤ أصدر نحو ١٢ ٠٠٠ تقرير عن إيذاء بدني غير قاتل تعرضت له نساء تتراوح أعمارهن بين ٢٥ و ٣٤، وقراءة ٦ ٠٠٠ تقرير بالنسبة للفئة العمرية ٣٥ - ٤٤، ونحو ٤ ٠٠٠ تقرير للفئة العمرية ١٥ - ٢٤. وتتناقض هذه

الأرقام تناقضا حادا مع الأرقام المتعلقة بتقارير عن الرجال في الظروف نفسها، والتي لم تتجاوز ١ ٠٠٠ لأي فئة عمرية.

وفضلا عن ذلك، فإن التقارير التي أصدرها المعهد في حالات الجرائم الجنسية عديدة جدا وبشكل غير متناسب بالنسبة للمرأة عنها بالنسبة للرجل. وتفيد بيانات عام ١٩٩٤، أن العدد الأكبر من التقارير المتعلقة بالجرائم الجنسية صدر بالنسبة للفتيات في الفئة العمرية ١٠ إلى ١٤ (٣ ٥٠٠ تقريبا)، تليها الفئة العمرية ١٩ - ٢٥ (نحو ٢ ٥٠٠). والفئة العمرية للذكور الذين صدر بشأنهم أكبر عدد من التقارير عن الجرائم الجنسية كانوا بنينا من سن ٥ إلى ٩، وبإجمالي ٣٠٠ تقرير^(٦١).

الاعتداء على الزوج

ذكر المركز المرجعي الوطني المعني بالعنف والتابع للمعهد الوطني للطب الشرعي أنه تلقى في عام ١٩٩٥ ما مجموعه ٩٦٣ ٤٢ تقريراً عن العنف المنزلي، منها ٧١ في المائة تتعلق بالاعتداء على الزوج. ومن أصل هذا المجموع، ٩٠ في المائة من أعمال العنف ارتكبت ضد النساء. وهذا معناه نسبة رجل واحد لكل ١٨ امرأة ضحية. و ٦٧ في المائة من هؤلاء النساء تتراوح أعمارهن بين ١٨ و ٣٤ سنة.

غير أنه من الجدير بالذكر أن هذه الأرقام لا تمثل سوى الحالات التي أبلغت إلى المعهد بصدد الدعاوى القانونية؛ ويرتفع التسجيل الناقص للعنف المنزلي ارتفاعا بالغا.

(٦٠) الهيئة التي تصدر تقارير طبية لأغراض استخدامها في القضايا المعروضة على المحاكم.

(٦١) المعهد الوطني للطب الشرعي، Boletín del Centro de Referencia Nacional sobre Violencia،

No. 8, March 1996.

ويتبين من مقارنة بين حالات الإيذاء البدني الناجم عن الاعتداء على الزوج والتي سجلها المعهد في عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٥ أن هناك زيادات منذرة بالخطر تصل إلى ٨١٩ في المائة في ميدلين وإلى ٢٤١ في المائة في فلورنسيا. غير أنه من المتعذر تحديد مدى عزو هذه الزيادات إلى ارتفاع حالات الاعتداء على الزوج أو أنها ترجع إلى زيادة الحالات المبلغ عنها.

وفي عام ١٩٩٥ أجرى المعهد دراسة استقصائية لحالة من كل ثلاث حالات للضحايا الذين أبلغوا عن اعتداء على الزوج وتلقوا تقريراً من المعهد، من أجل تصنيف هذه الضحايا. ووجد أن ٩٥ في المائة من النساء، ٤٥ منهن في الفئة العمرية ٢٥ - ٣٠، و ٢٦ في المائة حاصلات على تعليم ابتدائي، و ٥٩ في المائة حاصلات على تعليم ثانوي، و ١١ في المائة حضرن فصلاً دراسياً واحداً على الأقل في التعليم الجامعي؛ وأن ٦٠ في المائة يقمن في زواج مفتوح و ٣١ في المائة متزوجات؛ وأن ٩٣ في المائة لديهن أثنان من المعالين على الأقل؛ وأن ١٣ في المائة فقط تلقين علاجاً طبياً عما لحق بهن من إصابات.

وفي ٨٨ في المائة من الحالات حدثت الإصابات في منزل الضحية، وأن ٥٥ في المائة من المعتدين تناولوا المشروبات الكحولية قبل الاعتداء. وفي ٨٥ في المائة من الحالات كان لدى الضحايا سجل إصابات من المعتدي نفسه.

البرامج المؤسسية والتقدم

تتولى إدارة برامج الصحة والضمان الاجتماعي وكالات مختلفة داخل القطاع وخارجه: وزارة الصحة، والمعهد الكولومبي لرعاية الأسرة، والمعهد الكولومبي للضمان الاجتماعي، وشبكة الدعم الاجتماعي. وتتولى المديريات والبلديات المسؤولية في المناطق عن الرعاية الصحية لسكانها باستخدام تحويلات الموارد ومواردها الخاصة.

خطة للنهوض بالصحة الشاملة للمرأة

اقترحت وزارة الصحة تنفيذ مجموعة من الاستراتيجيات لتحسين صحة المرأة في كل مرحلة من مراحل حياتها، مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل المرتبطة بنوع الجنس التي تؤثر على أوضاع الصحة والمرض. وتسعى في هذا السياق إلى زيادة إلحاق المرأة من جميع الأعمار بنظام الضمان الاجتماعي، واسترعاء نظر كل رجل وامرأة في البلد إلى التشريعات الراهنة بشأن المساواة في حقوق الإنجاب، وزيادة الوعي وتوفير التدريب في الوكالات التي تقدم خدمات صحية في إطار نظام الضمان الاجتماعي حتى تتمكن من اتخاذ الإجراءات الوقائية والإرشادية من أجل تعزيز احترام النفس والعناية الشخصية والاستقلال لدى المرأة، وزيادة توفير تنظيم الأسرة والخدمات الاستشارية للأشخاص في سن الإنجاب، وتحسين شمولية ونوعية خدمات الأمومة والخدمات المتعلقة بأمراض النساء على جميع مستويات الرعاية وفي كل مرحلة من مراحل الحياة، وإنشاء مرافق لرصد الأمراض البوائية ودعم شبكات علاج وحماية ضحايا العنف البدني والمعنوي والنفسي والجنسي.

خطة عمل لتخفيض وفيات الأمومة والمواليد المخاضية

تدير وزارة الصحة هذا البرنامج منذ عام ١٩٩١ بالتعاون مع منظمة الصحة للبلدان الأمريكية واليونسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان. والهدف منه هو أن يتم بحلول عام ٢٠٠٠ تخفيض معدل وفيات

الأمومة بنسبة ٥٠ في المائة، وزيادة التغطية الطبية لمرحلة ما قبل الولادة إلى ٩٠ في المائة وزيادة الرعاية المؤسسية إلى خمسة فحوص على الأقل، وزيادة الرعاية المؤسسية أثناء الولادة إلى ٣٠ في المائة، وضمان تحسن كبير في كفاءة الخدمات الصحية.

وتحقق الوزارة حالياً بعض الأهداف السابقة الموضوعة للفترة الراهنة. وترتبط الصعوبات بالمرحلة غير المتساوية لتطور الوكالات التي تقدم الخدمات الصحية وبالبطء في تحقيق لا مركزية الخدمات، وهي عملية ذات أهمية خاصة نظراً لأن من شأنها تمكين المجالس البلدية من تحسين التزامها بحماية صحة سكانها عن طريق تحويلات الموارد المتوفرة على الصعيد الوطني وتقديم تغطية كافية في مجال التعليم والصحة.

برنامج رعاية الأم والطفل

يتولى إدارة هذا البرنامج المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة، ووزارة الصحة، وشبكة الدعم الاجتماعي، وهو يستهدف أفقر السكان في البلد؛ ويتمثل الهدف في ضمان حصول المرأة الحامل وأسرته على خدمات الخطة المعانة للضمان الاجتماعي، وخفض وفيات الأمومة والمواليد المخاضية والرضع وأحوالهم المرضية، وتقديم خدمات من المستوى الأول.

ويقدم البرنامج خدمات الخطة الصحية الإلزامية إلى المرأة الحامل في شكل رعاية صحية وقائية ورعاية أثناء الولادة، فضلاً عن رعاية الطفل خلال السنة الأولى من عمره.

وتفيد تقديرات برنامج رعاية الأم والطفل أن لدى كولومبيا نحو ٣٠٠ ٠٠٠ امرأة حامل تعيش في فقر مدقع. وعمل البرنامج في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ على إلحاق ٨٢ ٠٠٠ أم و ٦٤ ٠٠٠ طفل دون سن ١٢ شهراً بالخطة المعانة للضمان الاجتماعي. ويتمثل الهدف الموضوع لعام ٢٠٠٠ في إلحاق ١٠٠ ٠٠٠ مستفيد ليصل عدد المستفيدين إلى ٤٨٠ ٠٠٠.

وبالنسبة للدعم المقدم للخدمات الصحية من المستوى الأول، تم استثمار ما مجموعه ٤٠٠ ١١ مليون بيزو في ١٢٨ مجلساً بلدياً في شكل توفير المعدات الطبية لأغراض استخدامها بصفة رئيسية في علاج المرضى من الأمهات والأطفال. وبلغت الاستثمارات المستهدفة لعام ١٩٩٦ ما مجموعه ٦٤ ٠٠٠ مليون بيزو.

منظمة بيع منتجات المستشفيات: إعانة للمسنين الفقراء

يتبع هذا البرنامج شبكة الدعم الاجتماعي بمكتب الرئيس؛ وهدفها الرئيسي هو ضمان بقاء المسنين فوق سن الستين، والمعوقين، والفقراء فوق سن الخمسين الذين يعيشون في ظروف من الفقر المدقع

ويعجزون عن تلبية حاجاتهم الأساسية. وهو يقدم منحاً في شكل سلع وخدمات ونقد (١٠ في المائة كحد أدنى من قيمة الإعانة) إلى السكان المستفيدين. وتعادل قيمة المنحة نصف الحد الأدنى القانوني للأجر (نحو ٥٥ من دولارات الولايات المتحدة).

وتفيد المعلومات المقدمة من البرنامج أن نسبة تزيد قليلاً عن ٦ في المائة من الكولومبيين تزيد أعمارهم عن ٦٠ سنة. ومن أصل هذا الرقم، ٢٠ في المائة فقط مشمولون بالضمان الاجتماعي و ١٥,٦ في المائة يعيشون في فقر مدقع. وتم في عام ١٩٩٤ تقديم ما مجموعه ٤٨ ١٦١ منحة؛ وازداد هذا الرقم إلى ٦٧٠٢٠ في عام ١٩٩٥ وإلى ٨٠ ٠٠٠ في عام ١٩٩٦. وتفيد التقديرات أن النساء يشكلن نحو ٦٠ في المائة من المستفيدين. ويستهدف البرنامج الوصول إلى ٢٤٠ ٠٠٠ من الفقراء المسنين، وهو رقم يعادل مجموع المسنين الذين يعيشون في فقر مدقع.

برنامج بشأن تشخيص سرطان عنق الرحم ورصده

كان المعهد الوطني للسرطان منذ عام ١٩٩٠ مسؤولاً عن إدارة البرنامج الوطني لتشخيص سرطان عنق الرحم ورصده، وقد وضع هذا البرنامج استجابة لارتفاع حالات الإصابة بهذا المرض والارتفاع الزائد في مستوياته في عدد من المدن. وتم في الفترة بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٣ تشخيص ٨ ٨٠٠ حالة إصابة بسرطان عنق الرحم، ومن هذه الحالات ٥ في المائة في مرحلة متقدمة. وفي عام ١٩٩٥، تم تشخيص ٦٦٢ ٥ حالة في الدور السابق للغزو، بالإضافة إلى ٣٤٦ حالة من السرطان في بدايته، نتيجة لما مجموعه ١٣١ ٣٤١ اختباراً بالمزرعة، وهو ما يمثل ٥٣,٦ في المائة من هدف البرنامج.

برامج التغذية

هذه البرامج بالدرجة الأولى من مسؤولية المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة ويرد وصف لها في الفرع المتعلق بالمادة ١٣ من هذا التقرير.

تطوير التشريعات الصحية واللا مركزية في الخدمات الصحية

بذلت الوزارة وهيئاتها الفرعية، بما في ذلك المعهد الكولومبي للضمان الاجتماعي، جهداً كبيراً من أجل سن تشريعات لتطبيق التكاليف الواردة في القانون ١٠٠ لعام ١٩٩٣ بشأن نظم الصحة والضمان الاجتماعي، التي تنظم الأجهزة المؤسسية والإجراءات الهادفة إلى توفير تغطية شاملة بالخدمات الصحية.

وأنشأت الوزارة أيضاً وحدات خاصة لتوفير جوانب الدعم والمشورة التقنية التي تحتاج إليها المديريات والمجالس البلدية من أجل تحقيق اللا مركزية الضرورية للخدمات الصحية.

صندوق دعم المعاشات التقاعدية

أُنشئ هذا الصندوق بموجب القانون ١٠٠ لعام ١٩٩٣ لدعم الاشتراكات في المشروع العام للمعاشات التقاعدية للعاملين في القطاع غير المنظم الأعضاء في المؤسسات التعاونية، وأمّهات المجتمعات المحلية، والمعوقين. ويضع المجلس الوطني للسياسات الاقتصادية والاجتماعية سقف الإعانة، ويحدد الاشتراكات الخاصة بالسن، وعدد أسابيع الاشتراك.

ويقدم الصندوق إلى أمّهات المجتمعات المحلية إعانة معاش تقاعدي عندما يتمن عاماً من الخدمة. ويدفع، بغض النظر عن السن، ٨٠ في المائة من الاشتراك المسدد عن الحد الأدنى للأجر القانوني.

وبالنسبة للنساء في القطاع غير المنظم اللاتي سددن ٣٠٠ أسبوع من الاشتراكات في المعاش التقاعدي وتتراوح أعمارهن بين ٣٥ و ٦٥ سنة، يدفع الصندوق ٧٠ في المائة من الاشتراك الشهري.

الأفرقة العاملة

المعنية بالنهوض بسياسة تحقيق المساواة والمشاركة للمرأة

أنشأت وزارة الصحة والمكتب الوطني لتحقيق المساواة للمرأة فريقاً عاملاً لوضع خطط عمل وإسداء المشورة بشأن إدماج سياسة تحقيق المساواة والمشاركة للمرأة في القطاع الصحي وتوفير الرصد السليم للجهود المبذولة لبلوغ الأهداف.

دعم الضمان الاجتماعي الشامل

أُنشئ فريق استشاري أختير أعضاؤه من نساء من مختلف المنظمات غير الحكومية اللاتي عملن في هذا المجال، ومن الجامعات، ووزارة الصحة. والمعهد الكولومبي للضمان الاجتماعي، وشبكة الدعم الاجتماعي، والشبكة الوطنية لحقوق الجنس والإنجاب. والغرض منه هو وضع مقترحات لتقديم الرعاية للمرأة في مختلف الجبهات الصحية.

التقدم والصعوبات

حقق القطاع تقدماً كبيراً خلال التسعينات بشأن الجبهات التالية:

* ارتفع الأجل المتوقع للمرأة بمقدار ٦,١ سنة في عام ١٩٩٥، محققاً زيادة تبلغ في مجموعها ١٠ سنوات عن العقود الثلاثة الماضية.

* انخفض معدل وفيات الأم من ١١٩,٨٢ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ من المواليد الأحياء في عام ١٩٨٦ إلى ٧٨,٢ في عام ١٩٩٤.

* بلغ معدل الخصوبة للفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٥، ٢,٧، وهو يمثل انخفاضاً بنحو ٣٢ في المائة على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية.

* انخفض معدل وفيات الرضع على مدى العشرين سنة الماضية بنسبة ٤٨ في المائة من ٥٤ إلى ٢٨ حالة وفاة لكل ١ ٠٠٠ من المواليد الأحياء.

* تتضمن التشريعات القانون ١٠٠ لعام ١٩٩٣ بشأن الضمان الاجتماعي الشامل، الذي يشمل الصحة والضمان الاجتماعي، وأنشأ خطة للاشتراكات وخطة معانة بغية ضمان التغطية الشاملة للرعاية الصحية الأولية بحلول عام ٢٠٠٠. وشهد عام ١٩٩٣ أيضاً صدور القانون ٦٣ بشأن اللا مركزية الذي ينص على جملة أمور من بينها تحويل موارد الصحة والتعليم من الإدارة المركزية إلى المجالس البلدية. وأخيراً، اتخذ المجلس الوطني للسياسات الاقتصادية والاجتماعية قرارات بشأن مختلف جوانب الضمان الاجتماعي، وخاصة ما يتعلق بأموال الإعانة ومبالغ الإعانات والمستفيدين منها.

* حققت السلطة التنفيذية تقدماً بالتشريع التمكيني للقانون ١٠٠ وإنشاء ترتيبات مؤسسية لإسداء المشورة وتقديم الدعم إلى المديریات والمجالس البلدية فيما يتعلق بإجراءات الاعتماد الخاصة بالإدارة اللا مركزية والمستقلة للموارد المحولة.

* تضطلع وزارة الصحة حالياً بتنفيذ خطة عمل لخفض وفيات الأمومة والمواليد المخاضية، وخطة للنهوض بالصحة الشاملة للمرأة.

* أنشأت الوزارة والمكتب الوطني فريقاً عاملاً قطاعياً لوضع خطة عمل للقطاع لضمان إدراج القضايا المتعلقة بالمساواة في جميع أنشطة الوزارة.

* تبذل كولومبيا جهوداً كبيرة لدعم المرأة. وخاصة المرأة العاملة، وذلك بالعناية بأطفالها، وتعمل على وضع استراتيجيات مبتكرة لتحقيق هذا الغرض. وقد أسفرت هذه الجهود عن البرامج التالية:

رعاية الأم والطفل: وزارة الصحة، المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة، شبكة الدعم الاجتماعي؛

الأسرة والمرأة والطفل: المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة؛

مرفق تغذية الأم والطفل: المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة؛

مراكز الرعاية المجتمعية: المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة؛

لجان الأسرة: المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة؛

توعية العاملين في الخدمة المدنية وتدريبهم.

* ولدى القطاع الآن معلومات قيّمة عن مختلف المشاكل الصحية، في شكل دراسات بشأن الإجهاد أجرتها جامعة كولومبيا المفتوحة، وأبحاث عن الإيدز والصحة العقلية أجرتها وزارة الصحة، وتم تفصيلها حسب الجنس، وبيانات عن التغذية، ووفيات الرضع، وصحة الأم والطفل، والعنف المنزلي من إعداد الدراسة الاستقصائية الوطنية لعام ١٩٩٥ بشأن الديمغرافيا والصحة التي أجراها المركز الوطني للمعلومات والموارد من أجل المرأة (بروفاميليا).

ويواجه القطاع مشكلات من مختلف الأنواع:

* أثبتت اللا مركزية أنه من الصعب تطبيقها نظرا للاشتراطات التي تفرضها الحكومة من أجل تأكيد استقلالية المجلس البلدي أو المديرية وبسبب نواحي القصور التقنية على الصعيد المحلي.

* تبين أنه من الصعب تطبيق القانون ١٠٠ على المستوى المحلي، وذلك بصفة خاصة بسبب التحول في النهج الذي ينطوي عليه التكليف بذ توفير تغطية شاملة للخدمات بالنسبة للمجالس البلدية وبسبب ظهور القطاع الخاص كمقدم للخدمات في إطار النظم المختلفة. وينطوي ذلك على تأثير مباشر على الجهود المبذولة لتحسين المؤشرات الصحية.

* توجد تفاوتات واسعة في درجة التطور والقدرة الإدارية لدى المؤسسات التي تقدم خدمات صحية في المجالس البلدية، وفي المؤهلات الفنية لموظفيها، وفي قدرة مؤسساتها على الاستجابة لمطالب الشعب. ويشكل هذا الوضع مشكلة خاصة فيما يتعلق باحتياجات المرأة من الرعاية وبالنسبة للمجالس البلدية الأقل تطورا.

* يميل هيكل النظام الصحي القائم على خطة الاشتراكات والخطة المعانة إلى العمل لغير صالح المرأة: إذ أنه بموجب خطة الاشتراكات توجد أعداد أكبر من النساء العاملات في قطاعات ليس لديها ضمان اجتماعي؛ ولأنه بموجب الخطة المعانة تتأثر المرأة على نحو أكثر خطورة بالمشكلات المالية الوطنية والمحلية والتخفيضات الناجمة في الاستثمار الاجتماعي.

* شهدت السنوات العشر الأخيرة تدهورا مطردا في نوعية الإحصاءات الحيوية لكولومبيا بسبب عدم النص على المؤسسات المسؤولة عن جمعها، وبسبب مشكلات التغطية والصعوبات الناشئة في التنظيم المنهجي للبيانات.

* ما زال تحسين نوعية الخدمات الصحية ونهجها الإنساني، وخاصة من أجل المرأة، هدفا لم يتحقق للقطاع على الرغم من الجهود التي سبق بذلها لزيادة الوعي وتوفير التدريب.

الوصول إلى الخدمات والموارد

المادة ١٢

"تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في المجالات الأخرى للحياة الاقتصادية والاجتماعية لكي تكفل لها، على أساس تساوي الرجل والمرأة، نفس الحقوق ولا سيما:

(أ) الحق في الاستحقاقات الأسرية؛

(ب) الحق في الحصول على القروض المصرفية، والرهون العقارية وغير ذلك من أشكال الائتمان المالي؛

(ج) الحق في الاشتراك في الأنشطة الترويحية والألعاب الرياضية وفي جميع جوانب الحياة الثقافية."

يقدم هذا الفرع موجزا للأنشطة الرئيسية التي تضطلع بها الدولة من أجل ضمان المساواة في وصول المرأة إلى الخدمات والموارد والنهوض بالتغييرات الاجتماعية التي من شأنها أن تغرس في المجتمع الشعور بالمساواة بين الرجل والمرأة بوصفهما كائنات بشرية. وتتمثل المهمة الأولى في مسؤولية المؤسسات المنفذة للسياسات العامة مثل الوزارات والهيئات اللا مركزية؛ وتتمثل الثانية في المهام التي تضطلع بها بصفة رئيسية الوكالة الوطنية للمرأة، المعروفة حالياً باسم المكتب الوطني لتحقيق المساواة للمرأة.

وقد تم تجميع المعلومات ذات الصلة في ثلاثة فروع: سياسات من أجل المرأة في كولومبيا؛ وتدابير لصالح المرأة؛ والتقدم والصعوبات في تطبيق السياسات.

سياسات من أجل المرأة في كولومبيا

حققت المرأة تقدماً كبيراً فيما يتعلق بالتحاقها بنظام التعليم والاستمرار فيه والوصول إلى سوق العمل، فضلاً عما تحقّقه من تقدم في الصحة والأجل المتوقع للحياة، وكل ذلك يعني المزيد من الوصول إلى موارد الدولة وخدماتها. غير أن هذا التقدم ليس نتيجة لسياسات معينة لتحقيق المساواة للمرأة بقدر ما هو من آثار التحضر والتصنيع والتحديث في البلد.

وعلى الرغم من جوانب التقدم، فما زالت محددات قوية لعدم المساواة الاجتماعية قائمة في كولومبيا بالنسبة لنصف سكانها، هي وعوامل أخرى تسفر عن عدم المساواة وتستبقيها بين الرجل والمرأة.

وفي عام ١٩٩٠، بدأت كولومبيا في رسم سياسات وبرامج تهدف بالتحديد إلى أن يكون لها تأثير على إدارة السياسات والخطط والبرامج من أجل الإدراج التدريجي للمساواة بين الجنسين لصالح المرأة كوسيلة للقضاء على العقبات التي تعترض وصولها إلى موارد الدولة وخدماتها. وعملت الحكومات المتعاقبة على ضمان الحصول على موافقة المجلس الوطني للسياسات الاقتصادية والاجتماعية، وهو أعلى هيئة لرسم السياسات، على المقترحات البرنامجية لصالح المرأة. وفي عام ١٩٩٤، اعتمد المجلس سياسة تحقيق المساواة والمشاركة للمرأة التي أدمجت في خطة التنمية الوطنية للفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٨: الانطلاقة الاجتماعية إلى الأمام (القانون ١٨٨ لعام ١٩٩٥) بوصفها الاستراتيجيات الاجتماعية لوضع نموذج للتنمية الاقتصادية يتضمن المساواة الاجتماعية.

وقد كانت الأهداف العامة للسياسة منذ عام ١٩٩٠ كما يلي:

* تحسين ظروف معيشة الشعب، وخاصة ظروف المرأة التي تعيش في فقر، وذلك بإدراج منظور سياسي وثقافي جديد من شأنه تحويل إجراءات الدولة إلى استجابة لمختلف احتياجات المرأة والرجل.

* تغيير العوامل الثقافية التي تتسبب في التمييز وعدم المساواة وتستبقيهما بين الرجل والمرأة.

* تحقيق الاندماج الحديث والفعال للمرأة في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

والمعوقات العامة هي كما يلي:

* نقص التصميم من جانب الدولة على ترجمة السياسات إلى برامج.

* وجود ثقافة مؤسسية تقاوم إجراء تغييرات في أدوار الرجل والمرأة ومهامهما وصورهما.

ويضطلع بتنفيذ سياسة تحقيق المساواة والمشاركة للمرأة التي يجري تنفيذها حالياً ويرد وصف لها في الفرع المتعلق بالمادة ١، المكتب الوطني لتحقيق المساواة للمرأة من خلال وكالات لتنفيذ السياسات: الوزارات، والهيئات اللا مركزية بالحكومة المركزية، ووكالات المديريات والمجالس البلدية.

تدابير لصالح المرأة

تقوم الدولة بتنفيذ تدابير على مختلف الجهات بمقتضى سياسة تحقيق المساواة والمشاركة للمرأة:

التشريعات

ينص دستور ١٩٩١ على تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة ويمثل تقدماً فيما يتعلق بالحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأساسية للرجل والمرأة. وعملاً بالدستور، تم سن الكثير من القوانين التي أصدرها الكونغرس وإدراج عدة قرارات اتخذتها المحكمة الدستورية في السوابق القانونية. وما من قانون يستبعد المرأة أو ينطوي على تمييز رسمي ضدها، وهناك بعض القوانين التي تهدف بالتحديد إلى حماية حقوق المرأة. وفي أحيان كثيرة يجري تقويض نواحي التقدم هذه من الناحية التطبيقية عندما لا يتم تنفيذ القوانين بالكامل، سواء من خلال الجهل أو الافتقار إلى الأجهزة الفعالة من أجل تطبيقها.

وقد تم وصف بعض التشريعات التي صدرت على مدى السنوات الخمس الماضية والتي تتعلق مباشرة بصالح المرأة في أنحاء هذا التقرير. وتعرض هذه التشريعات بصورة موجزة في هذا الفرع:

* إدراج مفهوم المساواة والعدل في دستور ١٩٩١ الأمر الذي من شأنه تسهيل الأخذ بتدابير خاصة للمعاملة والحماية من أجل توفير دعم خاص للفئات التي تعاني من التمييز أو التهميش ومن أجل الأشخاص الذين يعيشون في ظل ضعف واضح.

* الأمر الدستوري بتوفير حماية خاصة للنساء الحوامل والنساء اللاتي يرأسن أسراً معيشية.

* التطورات الدستورية الواردة في التشريعات التي تحمي النساء اللاتي يرأسن أسراً معيشية وتحدد سناً تفضيلاً لأحقية النساء العاملات في تلقي معاشات تقاعدية للشيوخوخة.

* قانون بشأن منح أجازة مدفوعة الأجر لمدة ١٢ أسبوعاً خلال فترة الولادة، ويمتد أثره ليشمل الأم التي تتبنى طفلاً دون سن السابعة وقت التبني الرسمي، والأب الذي بدون زوجة أو رفيقة دائمة ويتبنى طفلاً. ويجوز منح أجازة لمدة أسبوع للزوج أو الرفيق الدائم وقت الولادة.

* أجازة مدفوعة الأجر لمدة أسبوعين إلى أربعة أسابيع للنساء العاملات اللاتي يتعرضن للإجهاد الطارئ أو ولادة طفل مبتسر غير قادر على الحياة.

* انقطاع عن العمل مدفوع الأجر لفترتين اثنتين لمدة ٣٠ دقيقة لكل منهما من أجل إرضاع الطفل رضاعة طبيعية خلال يوم العمل، والتعويض بما يعادل ضعف الأجر مقابل فترتي الانقطاع غير الممنوحتين إذا تجاهل صاحب العمل القانون.

* حظر الفصل بدون تصريح من السلطات، بسبب الحمل أو الرضاعة الطبيعية، وحق المرأة في كلتا الحالتين في تعويض يعادل أجر ٦٠ يوماً ودفع مقابل أجازة لمدة ١٢ أسبوعاً إذا لم تقم بها. ويمتد حظر الفصل بالشروط نفسها ليشمل المرأة والرجل لدى تبنيهما طفلاً.

* الأمر الدستوري بضمان مشاركة المرأة على نحو كاف وفعال في مستويات اتخاذ القرار في الإدارة العامة.

* التشريع الذي ينص على الحماية من العنف المنزلي ويصدق على اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن منع العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه وإنهائه.

* التشريع بشأن الإيذاء الجنسي، الذي يجرّم إيذاء الزوج.

* التشريع الذي يحمي بيت الأسرة بمنع نقل ملكيته بدون موافقة أحد الزوجين أو الرفيقين الدائمين.

* قانون الطلاق الذي يحدد حالة المرأة فيما يتعلق بالوضع المدني ووضع الملكية والالتزامات بنفقة الأسرة والأطفال.

* التشريع الذي ينظم الملكية في الزوجات القائمة بحكم الواقع ويقضي بحماية قانونية لحقوق المرأة في هذه الحالة.

* التشريع الذي يقيم المساواة بين الأطفال الشرعيين وغير الشرعيين والأطفال بالتبني، ويقضي بالحماية من التمييز القائم على الأصل العائلي.

* المحاولة بأن تنفذ، لصالح المرأة، اتفاقية منظمة العمل الدولية ١٥٦ لعام ١٩٨١، التي تسعى ألا تشكل مسؤوليات الأسرة عاملاً للتمييز، والنهوض بتطبيق القانون ١٠٠ الذي يسعى إلى القضاء على أسباب التمييز بين الأجور.

* الأخذ بإجراءات لحل المنازعات الأسرية وتعيين موظفين متخصصين لهذا الغرض، وتشجيع استخدام التوفيق.

* سن تشريعات اجتماعية هامة عملاً بالدستور في مجالات مثل التعليم والضمان الاجتماعي، من أجل المنفعة المباشرة أو المحتملة للمرأة.

* زيادة استخدام المرأة لدعوى الولاية بوصفها وسيلة قانونية لتوفير الحماية المباشرة لحقوقها الأساسية؛ وقد وضعت المحكمة الدستورية سوابق هامة بشأن حماية حقوق النساء والمراهقات والبنات.

برامج لتوفير فرص العمل والدخل

تعمل سياسة تحقيق المساواة والمشاركة للمرأة ضمن متابعتها لهدف تحسين فرص العمل للمرأة على تعزيز وضمان فرض إدخال المرأة في برامج الدولة لتوفير فرص العمل، وبعض هذه البرامج يعطي الأولوية للنساء اللاتي يرأسن أسرا معيشية. وتشمل هذه البرامج ما يلي: التدريب على العمل؛ قروض لتوليد الدخل؛ دعم للأمهات العاملات برعاية أطفالهن في المراكز المجتمعية التي هي بدورها مصادر للدخل للموظفات العاملات في هذه المراكز؛ المساعدة على تحسين ظروف المعيشة والعمل للنساء اللاتي يرأسن أسرا معيشية؛ الحماية الصحية وتوفير الضمان الاجتماعي للنساء العاملات.

وترتبط البرامج الوطنية لتوفير أعمال منتجة بسياسات تحديث الصناعة والزراعة وبالنهوض بالصادرات الزراعية، والمشروعات الصغيرة والأعمال الصغيرة الأخرى. ولا تتضمن أي من هذه السياسات إشارة صريحة إلى تشغيل المرأة، ولا توجد نظم للمعلومات ترمي إلى ضمان رصد آثار السياسات على كل من الجنسين. وباعتبار المشكلات الراهنة في تحقيق أهداف العمالة المقترحة، فمن المرجح بدرجة عالية أن تكون الفوائد العائدة على المرأة أقل أو أن تقدم بشروط غير مواتية.

التدريب على العمل

يمثل التدريب المهني وتوفير خدمات العمل استراتيجيات أساسية في سياسات العمالة. ودائرة التدريب الوطنية هي الوكالة المسؤولة عن التدريب على العمل. ولديها كثير من البرامج لهذا الغرض. وعلى الرغم من عدم وجود تمييز صريح في وصول الرجل والمرأة إلى أعمال تقنية، فإن دراسة شملت الأشخاص الذين يتولون هذه الأعمال تظهر تقسيما ثقافيا واضحا أو نوعا من التوجه المهني يرتبط بالأنماط التقليدية لمهن وأعمال "الذكور" و "الإناث". وعليه، فإنه في حين لا يوجد تمييز حسب الجنس في وضع البرامج، فإن ذلك واضح في الاختيارات بين البرامج التي يباشرها الرجل والمرأة.

وقد أبدت دائرة التدريب الوطنية في السنوات الأخيرة اهتماما بدراسة مؤسساتها وإعادة تنظيمها والتفكير الجاد في طبيعة البرامج المقدمة، فضلا عن عرض برامج تنطوي على بُعد يتعلق بتحقيق المساواة للمرأة. وقامت بالاشتراك مع الأمانة العامة لشؤون المرأة ونوع الجنس بمكتب الرئيس، بوضع تشخيص مؤسسي وخطة عمل من أجل البدء في إقامة مساواة حقيقية.

وتعمل دائرة التدريب الوطنية حاليا، بدعم من المكتب الوطني لتحقيق المساواة للمرأة، على وضع خطة تشمل أنشطة للتوعية بهذا الموضوع بين العاملين بالخدمة المدنية والطلبة على الصعيدين الوطني والإقليمي، وتدريب المدرسين والعاملين المدنيين المسؤولين عن إقامة سياسة تحقيق المساواة والمشاركة للمرأة في المؤسسات، وإنتاج مواد لتحقيق هذا الهدف، وتصميم برنامج للنهوض بتشغيل المرأة في أعمال تُعتبر من اختصاص الرجل من الناحية التقليدية.

برامج خاصة للعمل

تضطلع الحكومة كجزء من سياستها الاجتماعية بتنفيذ ثلاث مبادرات لضمان تشغيل الفئات الضعيفة التي تأثرت بالاختلالات الهيكلية والإقليمية في سوق العمل:

برنامج طارئ للتدريب على العمل - تضطلع بتنفيذ هذا البرنامج دائرة التدريب الوطنية وشبكة الدعم الاجتماعي. وهو يقدم "منح إعالة" قدرها ٥٠ ٠٠٠ بيزو في الشهر للمتطلين من الفقراء. وفي عام ١٩٩٥، قدم ٢١ ٢٠٩ منحة للمتطلين من سكان الحضر؛ وتفيد التقديرات أن ٣٠ في المائة من المستفيدين هم من النساء. وتم التوسع في تغطية البرنامج في عام ١٩٩٦. والتغطية أقل اتساعا في المناطق الريفية، حيث توجد برامج من نوع مختلف (انظر الفرع المتعلق بالمادة ١٤ بشأن المرأة الريفية).

برنامج طارئ لتهيئة فرص العمل في المناطق الحضرية والريفية - تفيد التقديرات أن ٣٠ في المائة من المستفيدين من هذا البرنامج هم من النساء، وخاصة المقيمات في المناطق الحضرية والعاملات في قطاع الخدمات.

برنامج لدعم الاقتصاد التعاوني - بدأ العمل في إعادة تشكيل هيكل المؤسسات على نطاق واسع من أجل تحديث عملها والاستفادة بنسبة أكبر من الموارد المؤسسية للقطاع ذاته والقطاع الخاص. ولم يتلق هذا القطاع حتى التسعينات أي دعم مؤكد حتى أن وضع المرأة العاملة فيه لم يتحسن إلى أي حد بعيد. وتمثل المرأة نحو ٤٢ في المائة من عضوية التعاونيات، و ٣٢ في المائة من مجالاتها الإدارية، و ١٥ في المائة من هيئاتها التنظيمية.

وتشكل تعاونيات المرأة أقل من ٢ في المائة من المجموع، وهي تشهد مجتمعة أكبر الصعوبات المتعلقة بالتنمية والدعم.

تقديم الدعم إلى الأسر المعيشية التي ترأسها امرأة

تأتي البرامج من أجل النساء التي يرأسن أسرا معيشية استجابة للزيادة في نسبة هذه الأسر، التي تتراوح بين ٢٣ و ٣٥ في المائة حسب معايير التعريف، وإلى ضعفها البالغ، وخاصة عندما تضم أطفالا دون سن الخامسة.

وقد أجري عدد من الدراسات^(٦٢) توثيقاً لحالة الفقر لدى الأسر المعيشية التي ترأسها امرأة وعدم شمولها بالحماية. وفي عام ١٩٨٧، كان ٩٥ في المائة من الرجال الذين يرأسون أسراً معيشية يقيمون مع أزواجهم أو رفيقاتهم، ولكن النساء اللاتي يرأسن أسراً معيشية لم تفعل ذلك إلا في ١٢ في المائة من الحالات (والواقع أن عدم وجود زوج أو رفيق يمثل أحد المعايير لتعريف المرأة التي ترأس أسرة معيشية). وبالإضافة إلى ذلك، كانت ٣١ في المائة من النساء اللاتي يرأسن أسراً معيشية يعانين من بعض الأمراض، ولكن عدد الرجال في مثل هذا الوضع أقل (١٧ في المائة)؛ ومستوى تعليم المرأة أقل (٣,٤ سنة) من مستوى الرجل (٥,١ سنة).

وعلى الرغم من احتمال التسجيل الناقص للنساء اللاتي يرأسن أسراً معيشية نظراً للالتباس في المفاهيم المستخدمة في تجميع المعلومات، فإن الدراسة الاستقصائية الوطنية للفقر ونوعية الحياة (إدارة الإحصاء الوطنية، ١٩٩٣) تفيد بوجود عدد كبير من الأسر المعيشية الفقيرة التي ترأسها امرأة: ٣٧,٦ في المائة في المناطق الريفية (الجدول ١٣ - ١). غير أنه من الجدير بالذكر أنه لا يوجد اختلاف كبير في الفقر، خاصة إذا ما قيس بالدخل، بين الأسر المعيشية التي ترأسها امرأة وتلك التي يرأسها رجل. وربما يشير ذلك إلى وجود مشكلة لا تتعلق بالتمييز بين الجنسين وإنما بعدم المساواة في دخل بعض الفئات السكانية، الأمر الذي لا يمس رؤساء الأسر المعيشية وحدهم. وكما أشير أعلاه، توجد الاختلافات الكبيرة في الأسر المعيشية الحضرية عندما تكون لديها أطفال دون سن الخامسة.

الجدول ١٣ - ١

الأسر المعيشية حسب جنس رئيسها ودرجة الفقر، ١٩٩٣

أسر معيشية يرأسها امرأة			أسر معيشية يرأسها رجل			المنطقة
فقيرة	غير فقيرة	المجموع	فقيرة	غير فقيرة	المجموع	
٣٠٢ ٤١٠	١ ٣٠٤ ٦٧٢	١ ٦٠٧ ٠٦٢	١ ٣٦١ ٦٢٨	٤ ٠٨٨ ٣٥٤	٥ ٤٤٩ ٩٨٢	المجموع الوطني
١٨,٨	٨١,٢	١٠٠	٢٥,٠	٧٥,٠	١٠٠	%
١٦٥ ٣٩٢	١ ٠٧٧ ٥١١	١ ٢٤٢ ٩٠٣	٤٩١ ٩٨١	٣ ٠٨٧ ٩٥١	٣ ٥٧٩ ٩٣٢	المجموع الحصري
١٣,٣	٨٦,٧	١٠٠	١٣,٧	٨٦,٣	١٠٠	%
١٣٧ ٠١٨	٢٢٧ ١٦١	٣٦٤ ١٧٩	٨٦٩ ٦٤٥	١ ٠٠٠ ٤٠٥	١ ٨٧٠ ٠٥٠	المجموع الريفي
٣٧,٦	٦٢,٤	١٠٠	٤٦,٥	٥٣,٥	١٠٠	%

المصدر: إدارة الإحصاء الوطنية. الدراسة الاستقصائية الوطنية للفقر ونوعية الحياة، ١٩٩٣.

(٦٢) Ana Rico de Alonso. La Feminización de la pobreza: estudio de caso comparativo sobre la situación de hogares con jefatura femenina y masculina en un sector de estrato 1 en Cali. Cali, FES, Banco Mundial de la Mujer de Cali, 1987.

وكانت الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية تضطلع في السنوات الأخيرة بتنفيذ برامج مشتركة تسعى إلى الاهتمام بحلول لمشكلات الأسر المعيشية التي ترأسها امرأة. والبرامج التالية جديرة بالذكر.

برنامج للتنمية من أجل الأسر التي ترأسها امرأة

بدأ هذا البرنامج في عام ١٩٩٠ على سبيل التجربة في كالي بالاشتراك مع مؤسسة التعليم العالي والبنك العالمي للمرأة في كالي وبدعم مالي من مؤسسة فورد. ثم تولى مكتب الرئيس، من خلال المجلس الرئاسي المعني بالشباب والمرأة والأسرة أولاً وبعد ذلك من خلال الأمانة العامة لشؤون المرأة ونوع الجنس، مهمة التنسيق وقدم للبرنامج دعماً مالياً لتوسيع نطاقه ليشمل ٢٤ مدينة. وفي الوقت الحالي تواصل المؤسسات نفسها، بمساعدة من مصرف التنمية الصناعية، بتنسيق من المكتب الوطني لتحقيق المساواة للمرأة وبمشاركة ٢٦ منظمة إقليمية غير حكومية، توسيع مدى وصول البرنامج في بعض المدن حيث يجري تنفيذه.

وفيما يتعلق بالتوزيع الحضري، ومع الأخذ بعين الاعتبار درجة الفقر وعدد النساء في الفئات السكانية الأكثر فقراً التي لديها أعمالها الخاصة، تزيد التقديرات بوجود شمول البرنامج لما مجموعه ٠٠٠ ١٠٠ امرأة. ويصل البرنامج حالياً إلى نحو ١٠ ٠٠٠ امرأة يرأسن أسراً معيشية، وتصل الفوائد غير المباشرة العائدة على الأسر المعيشية إلى قرابة ٥٠ ٠٠٠ شخص.

ويتضمن البرنامج العناصر التالية التي تستهدف الأسر المعيشية والمرأة:

* تحسين الدخل - يتمثل الهدف في تحسين و/أو استقرار الدخل عن طريق تقديم خدمات مالية من خلال صندوق للقروض وتوفير التدريب والمشورة في الشؤون الاجتماعية والعملية.

* تنمية الإنتاج - يقدم دعم لتعزيز الأنشطة الاقتصادية التي تضطلع بها المرأة عن طريق إسداء المشورة التقنية والاقتصادية والمالية؛ والتشجيع على نقل مقر المشروع إذا لزم الأمر. وتحقيقاً لذلك، عقدت اتفاقات مع هيئات أخرى مثل دائرة التدريب الوطنية وغرفة التجارة، من شأنها تسهيل التدريب التقني في مجالات التسويق وصنع الملابس وتجهيز المواد الغذائية.

* التنمية المتكاملة للمرأة - يتمثل الهدف في تعزيز الهوية النوعية للنساء اللاتي يرأسن أسراً معيشية والنساء العاملات، والنهوض بصفات احترام الذات والقيادة لديهن، وتزويدهن بالأدوات اللازمة لمساعدتهن على الاهتمام إلى أفضل الحلول للمشكلات المتعلقة بأوضاعهن، حتى يمكنهن تحسين ناتج أعمالهن وتحقيق ذواتهن بوصفهن كائنات بشرية.

* الخدمات المتكاملة - تقدّم بدائل مؤسسية ومجتمعية للحصول على الخدمات الاجتماعية التي من شأنها تحسين الأوضاع الشخصية والأسرية وتخفيف أعباء الأعمال المنزلية.

* الترويج والإعلان - يشمل هذا النشاط تعميم وسائل غير تقليدية للاتصال تأخذ في اعتبارها نوع الأعمال التي تقوم بها المرأة وجدولها اليومي وتضع استراتيجيات إعلامية تقترن برسائل تعكس تنوع الحالات المتعلقة بنوع الجنس والهويات الإقليمية مع التنسيق بين الإجراءات على الصعيد الوطني والمحلي.

* البحث - يضطلع، بالتعاون مع المرأة والوكالات المشتركة في البرنامج، بأبحاث عن المشكلات التي تواجه كل منهما، بغية اقتراح خيارات للتدخل.

* بناء القدرة المؤسسية - يهدف هذا النشاط إلى ضمان بقاء البرنامج في الأجل الطويل عن طريق تقديم دعم تقني للمنظمات المنفذة غير الحكومية، وتسهيل التنظيم المنهجي لخبراتها، وإنشاء نظم مناسبة للرصد والمراقبة، وتشجيع إدراج الأبعاد الجديدة في البرنامج في ضوء الخصائص الاجتماعية والثقافية للمرأة واحتياجاتها.

* فوائد البرنامج - تستند الأنشطة إلى منهجية تعمل على التنسيق بين حل المشكلات الاقتصادية والتكنولوجية والمتعلقة بتنمية الشخصية وبين البرامج المماثلة الأخرى، وإدماجها كمجموعة أو حسب عناصرها:

- يعزز البرنامج إشراك المجتمع المدني من خلال أنشطة المنظمات غير الحكومية والجمعيات النسائية وجماعات أنصار المرأة والمنظمات المالية في القطاع غير المنظم. وتم أيضا دعم عملية التفاوض بين المجتمع المدني والدولة؛

- التنسيق بين قرارات الحكومات والتعاون الدولي دعما لتجربة القطاع الخاص، مما سيصبح برنامجا مشتركا فيما بعد. ومعنى ذلك أن البرنامج ينبع من المجتمع المدني ويحظى بدعم من الدولة ومن الخارج؛

- وجّه البرنامج موارد نحو صندوق القروض، ويبلغ متوسط دورانه ٣,٧٥ مرة. ويجري التفاوض حاليا حول مبلغ مليون من دولارات الولايات المتحدة مع معهد النهوض بالصناعة/مصرف التمويل لأغراض تقديم قروض سوف تستمر الوكالات المنفذة القائمة في تقديمها. وتوجه النية إلى التوسع في التغطية بتسهيلات القروض بالحصول على منحة من مصرف التنمية الصناعية إلى مؤسسة التعليم العالي بمبلغ ٣,٥ مليون من دولارات الولايات المتحدة، والتوسع في التدريب باستخدام موارد المؤسسة.

تقديم إعانات للتلاميذ المعتمدين على نساء يرأسن أسرا معيشية

تتولى تنفيذ هذا البرنامج شبكة الدعم الاجتماعي، ويقدم البرنامج منحاً لشراء الكتب المدرسية واللوازم والأزياء المدرسية، للتلاميذ المعتمدين على نساء يرأسن أسرا معيشية. وفي عام ١٩٩٥، قدم ما مجموعه ٧٩ ٦٥٥ منحة في ٥٠٢ من البلديات في أنحاء البلد، وتقضي خطة ١٩٩٦ بزيادة مجموع المنح إلى ٩٥ ٠٣٣.

الأولويات في البرامج والخدمات

تعتبر النساء اللاتي يرأسن أسرا معيشية فئة ذات أولوية في معظم البرامج القطاعية: الإسكان، والحصول على الأرض والقروض، والإعانات الصحية وإعانات الضمان الاجتماعي، ودور الحضنة، والرعاية الصحية والتغذية للمرأة وأسرتها. ويقضي القانون ٨٢ لعام ١٩٩٣ بمنح هذا التقدير نظراً لوضعهن. غير أنه لما كان هذا القانون ما زال لم يعمل به من الناحية القانونية من جانب السلطة التنفيذية، فإن الامتثال لهذه الأولوية يتوقف على القرار المتخذ بموجب كل برنامج. وقد أنشأ المكتب الوطني لتحقيق المساواة للمرأة فريقاً عاملاً مشتركاً بين المؤسسات لصياغة التشريع التمكيني لهذا القانون.

البحث

يقتضي الامتثال للأوامر الدستورية والقانونية إجراء دراسة متواصلة للفئة السكانية التي تتألف من النساء اللاتي يرأسن أسرا معيشية. وهذا هو السبيل الوحيد للمواءمة بين الخدمات المتوفرة وخطط العمل وبين التنوع الهائل في أوضاع هؤلاء النساء. ويضطلع بهذه المهمة المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة الذي بدأ في إجراء دراسة تتعلق بالنساء في هذا الوضع اللاتي يعملن في القطاع غير المنظم في المدن الأربع الرئيسية في كولومبيا.

برنامج لتحسين الإسكان وبيئته العمرانية

هذا البرنامج يقدم إعانات ويجري تنفيذه في المناطق الحضرية من خلال المعهد الوطني للإسكان الحضري وشبكة الدعم الاجتماعي. وكان يوجد في عام ١٩٩٥، ٣٣ ٧٩٥ منتفعا منهم نحو ٧٠ في المائة من النساء اللاتي يرأسن أسرا معيشية.

وينفذ هذا البرنامج في المناطق الريفية عن طريق صندوق الائتمان الزراعي وشبكة الدعم الاجتماعي من خلال تقديم منح لمشاريع المرافق الصحية الأساسية والإسكان. وقد استفاد من هذه الأنشطة في عام ١٩٩٥، ٢٥٣ ١٤٧ أسرة منها ٦٤٦ ٥٤ (٣٧ في المائة) ترأسها امرأة.

97-26911

* برنامج تغذية الأم والطفل - يضطلع المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة بتنفيذ هذا البرنامج في المناطق الريفية من أجل تحسين تغذية النساء الأصليات الحوامل والمرضعات رضاعة طبيعية وأطفالهن دون سن السابعة. ويعمل البرنامج على النهوض بتنظيم المجتمع المحلي وإشراك الأسرة والتنسيق بين المؤسسات، مع التأكيد بصفة خاصة على التربية الصحية والتغذية والتطور النفسي والاجتماعي الصحي للأطفال والشباب. وكان لدى البرنامج التغطية التالية في عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤.

الجدول ١٣ - ٣
برنامج تغذية الأم والطفل

١٩٩٤	١٩٩٣	المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة
٢٩٣	٥٠٧	عدد المجالس البلدية
١ ٩٥١	٣ ٢٨٢	عدد وحدات الخدمات
٣٩ ٩١٦	٩١ ٤٩٦	عدد الحوامل والمرضعات رضاعة طبيعية
٣٣ ٥٦٧	٨٤ ٥٥٥	عدد الأطفال من سن ٦ إلى ٢٤ شهرا
٤٣ ٩٣٨	١١٠ ٦٥٣	عدد الأطفال من سن ٢ إلى ٧ سنوات
١١٧ ٤٢١	٢٨٦ ٧٠٤	المجموع
		الصحة
٧٣٧	٧٣٧	عدد المجالس البلدية
٢ ٩٣٦	٣ ٢٥٨	عدد وحدات الخدمات
١٦٩ ٨٦٢	٥٥٤ ٤٩٧	عدد المستفيدين
٢٨٧ ٢٨٣	٨٤١ ١٨٣	مجموع المستفيدين

المصدر: ICBF, Boletín Estadístico 1995.

ملحوظة: يرجع الاختلاف في التغطية إلى أن البرنامج لم يشمل ابتداء من ١٩٩٤ المناطق الحضرية ويركز على فئات السكان الريفيين والأصليين.

* برامج تغذية الطفل ورعايته - يقدم المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة مواد غذائية تكميلية للأطفال التي تضطر أمهاتهم إلى الغياب من الأسرة المعيشية للتوجه إلى العمل، كما يقدم خدمات لدور الحضانة. ويستهدف هذان النشاطان الأمهات في أكثر الفئات السكانية فقرا ولديهما طرائق تنفيذية مختلفة.

وبلغ مجموع السكان المستهدفين من برامج المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة في الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٤، ٦ ٢٦٨ ٤٤٦ شخصا وقد تم تحديدهم على أساس مؤشر إدارة الإحصاء الوطنية للحاجات الأساسية غير المشبعة.

الجدول ١٣ - ٤

السكان المستهدفون من برامج المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة حسب توزيع الفئات على الصعيد الوطني، ١٩٩١ - ١٩٩٤

مجموع الفئات الوطنية	السكان	%
الأطفال دون سن السابعة	٢ ٤٠٦ ٨٧٣	٣٨,٤
الأطفال من سن ٧ إلى ١٨ سنة	٢ ٨٩٧ ٨٢٥	٤٦,٢٣
الأمهات الحوامل والمرضعات رضاعة طبيعية	٤٨٥ ٩٣٨	٧,٧٥
كبار السن (فوق سن الستين)	٤٧٧ ٨١٠	٧,٦٢
المجموع	٦ ٢٦٨ ٤٤٦	١٠٠

المصدر: ICBF. Boletín Estadístico 1995.

* مراكز الرعاية المجتمعية ودور الحضانة - تقدم هذه خدمات حضانة لنصف اليوم من أجل الأطفال قبل سن المدرسة، أي من سن سنتين إلى خمس سنوات. وفيما يتعلق بالصحة والتغذية، يوجد برنامج للرعاية التكميلية لتلاميذ المدارس والمراهقين يرمي إلى تحسين صحة الأطفال والمراهقين وتغذيتهم وتطورهم النفسي والاجتماعي سواء كانوا يتوجهون إلى المدارس أو لا يتوجهون.

وفي عام ١٩٩٤، قدمت مراكز الرعاية المجتمعية تغطية شملت ٦٥,٦ في المائة في المناطق الحضرية، ٣٣,٥ في المائة في المناطق الريفية، و ٠,٩ في المائة في مناطق السكان الأصليين. ويدل هذا التوزيع على أن الدولة تولي قدرا أقل من الاهتمام إلى المجتمعات الريفية على الرغم من أن لديها أعلى مستويات للفقر. وتفيد إدارة الإحصاء الوطنية أن نسبة الأسر المعيشية الحضرية الفقيرة بلغت ٣٩,٩ في المائة في عام ١٩٩٣ مقابل ٦٠,٥ في المائة في المناطق الريفية.

وتلقى خدمات المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة مساندة من شبكة الدعم الاجتماعي، التي تسهم في المواد الغذائية التكميلية المقدمة إلى الأطفال في مراكز الرعاية المجتمعية. ويزود كل طفل بأغذية يتناولها في البيت. ويتم ذلك أيضا خلال فترات الأجازات. وتفيد أرقام الشبكة أنه لم تحدث أي زيادة في عدد مراكز الرعاية المجتمعية بين عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤. فقد كان يوجد من الناحية الرسمية ٥٨ ٩٨٨ مركزا في عام ١٩٩٣ تصل خدماتها إلى ٨٧٨ ٩٣١ طفلا دون سن السابعة؛ وهبط العددان في عام ١٩٩٤ إلى ٧٥٩ ٥٨ و ٨٧٠ ٦٥٧ في عام ١٩٩٤. وكان لدى البرنامج ٥٩ ٣٥٣ مركزا في عام ١٩٩٥ تقدم رعاية إلى ٢٩٥ ٨٩٠ طفلا.

* برنامج بشأن حماية الأطفال في دور الحضانة المجتمعية - يضطلع بأنشطة تعليمية ويقدم الغذاء للأطفال من سن سنتين إلى خمس سنوات من أسر فقيرة، وتوجد أيضا برامج تعليمية وتدريبية للأمهات والآباء، أو لكبار آخرين يتولون رعاية الطفل، وترمي إلى تعزيز العلاقة معهم ومع أطفالهم والأسرة بصفة عامة. والهدف من ذلك أنه يتعين عليهم أن يقوموا بزيارات إلى دور الحضانة مرتين في الشهر على الأقل. وفي عام ١٩٩٣ كانت توجد ١٠٢ دار حضانة مجتمعية تقدم الغذاء إلى ٧٠٣ ٦ أطفال. وانخفض عدد دور الحضانة في عام ١٩٩٤ إلى ٦٨، شملت ٦١٦ ٤ طفلا فقط.

* برنامج المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة بشأن تقديم رعاية تكميلية للأطفال المدارس والمراهقين - انخفضت التغطية بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٤. وهبط عدد المجالس البلدية المشاركة في البرنامج من ١٣٦ ١ إلى ١٠١٧، وانخفض عدد الوجبات المقدمة من ٢٩٠ ٠٨٨ إلى ١٩٧ ٣٤٠، والشطائر الصغيرة من ١٧٨ ٩١٦ إلى ٢٥٠ ٨٨٣. وارتفع عدد وحدات الخدمات من ٥٨٨ ٢٣ إلى ٧٩٣ ٢٤، وعدد الشطائر الكبيرة من ٢٠٠ ٧٩٦ إلى ٣٩٩ ٨١٥.

* أذونات لصرف أغذية للأطفال الريفيين في سن ما قبل المدرسة ولا تصل إليهم مراكز الرعاية المجتمعية - يتمثل الهدف في خفض مستويات سوء التغذية وكفالة النمو والنماء السليمين للأطفال من سن الواحدة إلى ٧ سنوات والمقيمين في مناطق ريفية غير مكتظة بالسكان. وتقدم الأذون أغذية غير مطهية مرة واحدة في الشهر، كما تقدم رعاية صحية للأطفال، مع توفير التدريب لأسرهم. وقد وصلت خدمات هذا البرنامج في عام ١٩٩٥ إلى ٨١٢ ٨٢ من الأطفال وأسرهم.

* برنامج لجان الأسرة - هذا البرنامج مسؤول عن تعزيز لجان الأسرة التي تنشئها المجالس البلدية. وقد تلقت اللجان القائمة حاليا وعددها ١٨٠ منحا على شكل معدات وتدريب. ولا يستهدف التدريب موظفي المراكز فحسب وإنما أيضا الفرق المتعددة التخصصات العاملة في المناطق المركزية في البلد. وأعطيت الأولوية إلى الموضوعات التالية: المصالحة الأسرية، وحقوق الأمهات والآباء وأطفال الزوجين والتزاماتهم، والعنف المنزلي، والأسرة وحقوق الإنسان، والحقوق السياسية والمدنية، وحماية الأطفال، ودراسة تركيب الأسرة.

وبغية تحليل مشكلات الأسرة في كولومبيا، عقدت عدة أكاديميات ست حلقات عمل إقليمية من أجل الأسر. وتم تجميع النتائج في كتاب بعنوان "أفكار بشأن التدخل لحل مشكلات الأسرة"، نشر في عام ١٩٩٥.

العمل المؤسسي للمكتب الوطني لتحقيق المساواة للمرأة والمعهد الكولومبي لرعاية الأسرة

تم تنفيذ برنامج، كجزء من العمل المشترك بين المؤسسات للمكتب الوطني والمعهد الكولومبي لرعاية الأسرة، من أجل التوعية والتدريب لفريق من الموظفين الإقليميين بوحدة الأسرة بغية تحقيق المساواة للمرأة في هذه الوكالة. وتحقيقا لذلك، أعدت وثيقة لسياسة تحقيق المساواة والمشاركة للمرأة

وتم نشرها على الصعيدين الوطني والإقليمي، فضلا عن إعداد كتيب بشأن تنقيح المواد التي تنتجها هذه السياسة، الأمر الذي يكفل عدم تصوير الرجل والمرأة على أساس جنسي.

المرأة المعاقة

تنص المادة ٤٧ من الدستور على ما يلي: "سوف تعمل الحكومة على إدارة سياسة للمنح والتأهيل والاندماج الاجتماعي من أجل الأشخاص الذين يعانون عجزا بدنيا أو حسيا أو عقليا، وسوف يتلقون ما يحتاجونه من رعاية متخصصة".

وفي عام ١٩٩٦ أعدت وزارة الصحة دراسة بعنوان "مخطط للرعاية الصحية للمعوقين". ووفقا لتقديرات الدراسة، يوجد لدى ١٢ في المائة من سكان كولومبيا (٤,٢ مليون شخص)، نوعا من الإعاقة أو نواحي القصور البدنية أو الحسية أو العقلية، وأن ٦٠ في المائة منهم (٢,٥٢ مليون) من الأطفال والشباب. والمعلومات للأسف ليست مفصلة حسب الجنس ولا تدل البيانات الموحدة المتعلقة بالوفيات والحالة المرضية عادة على عوامل مثل حدوث الإعاقة أو الطلب على خدمات التأهيل أو الحالة الاجتماعية للمعوقين.

وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، وضعت الحكومة سياسة لمنع الإعاقة وعلاجها ١٩٩٥ - ١٩٩٨، هدفا تحسين نوعية الحياة والاندماج الاجتماعي والاقتصادي للمعوقين. وتحقيقا لذلك، تقترح برامج بشأن التعليم، والصحة والضمان الاجتماعي، والعمالة، والنقل وإمكانيات الوصول، وأعمال البحث والتطوير للتكنولوجيات المناسبة، مشفوعة بأنشطة معينة وأعمال ترويجية لتعزيز قيام ثقافة لاحترام المعوقين ودعمهم. وتستهدف هذه البرامج كلا الجنسين ولا تأخذ في اعتبارها بشكل خاص حالة النساء المعوقات أو احتياجاتهن.

التعليم

بذل جهد كبير في التسعينات لتنفيذ الأوامر الدستورية بشأن الوصول الشامل إلى التعليم الأساسي، ولا مركزية الخدمات التعليمية، ومشاركة المجتمع المدني في التعليم. وأسفر هذا الجهد عن نتيجتين تتمثلان في إصدار القانون ١١٥ لعام ١٩٩٣ ووضع خطة عشرية للتعليم للفترة ١٩٩٦ - ٢٠٠٥. وتشير هذه الخطة بالتحديد إلى هدف القضاء على جميع أشكال التمييز أو العزل بسبب الجنس فيما يتعلق بالالتحاق بنظام التعليم والبقاء فيه.

وبدلت في السنوات الأخيرة جهود مؤسسية جادة لخفض كمية البرامج الدراسية القائمة على التمييز بسبب الجنس في ميدان التعليم. وعلى الرغم من أن ذلك العمل ما زال في مراحله الأولى، فقد قام مكتب المرأة الملحق بمكتب الرئيس، والذي يعمل منذ عام ١٩٩٠ بمقتضى ترتيبات إدارية مختلفة، وكذلك وزارة التعليم الوطني، بتنفيذ أعمال أساسية في هذا الشأن.

ويرد سرد لبرامج هذا القطاع في الفرع المتعلق بالمادة ١٠ من فروع هذا التقرير.

التنمية الريفية

تتمثل أهداف وزارة الزراعة والتنمية الريفية فيما يتعلق بتحقيق المساواة للمرأة والتحليل القائم حسب نوع الجنس في النهوض بتكافؤ الفرص بين الجنسين، والتوصل إلى اتفاق مع القطاعات الأخرى بشأن توفير الخدمات للمرأة الريفية، ومواءمة مؤسسات القطاع الزراعي عن طريق إزالة العقبات التي تمنع المرأة أو تعيقها عن الوصول إلى موارد الإنتاج وزيادة الدخل، وتعزيز تنظيم النساء الريفيات ومشاركتهن.

ومن أجل بلوغ هذه الأهداف، كلفت الوزارة مكتب شؤون المرأة الريفية وهيئاته الفرعية بوضع عدد من البرامج التي تتفق مع الأهداف المقترحة والمهام المعينة لكل وكالة. ويرد سرد للبرامج التي يجري تنفيذها حالياً في الفرع المتعلق بالمادة ١٤ من فروع هذا التقرير وهي تتعلق بالمجالات التالية: العمالة، وتحسين الإنتاجية، والحصول على الأرض والقروض، ودعم النساء الريفيات اللاتي يرأسن أسراً معيشية وبرامج لتحسين ظروف المعيشة.

الثقافة والترفيه والألعاب الرياضية

لدى كولومبيا سياسة ثقافية للنهوض بأنشطة البحث والابتكار وتشجيعها، والوصول إلى المنافع الثقافية، واللامركزية في إدارة الأنشطة الثقافية. ولا توجد في أي من هذه المجالات إشارة محددة إلى زيادة مشاركة المرأة.

ويحدد القانون ١٨١ لعام ١٩٩٥ بشأن الألعاب الرياضية استراتيجيات الألعاب الرياضية التنافسية وغير التنافسية والنهوض بأنشطتها وبأنشطة الترفيهية. ولدى المعهد الكولومبي للألعاب الرياضية وشبكة الدعم الاجتماعي برنامج خاص بعنوان "المواهب الرياضية" يقدم منحاً دراسية للبارزين الرياضيين الشباب. ولا يتضمن القانون أو برامج المعهد الكولومبي للألعاب الرياضية أي إشارة إلى مشاركة الفتيات أو الشابات أو النساء. وتكشف أعمال وزارة التعليم بشأن الأنشطة الرياضية ضمن المقرر الدراسي وخارجه عن أشكال سافرة ومقنعة للتمييز ضد البنات والشابات في هذا المجال.

العدالة وحقوق الإنسان

تضطلع عدة مؤسسات بأنشطة ضمن مجال اختصاص كل منها لتعزيز حقوق المرأة في مجالات مختلفة:

* قام مكتب أمين المظالم بدور نشط في الكونغرس فيما يتعلق بمشروع القانون بشأن حقوق المرأة، وفي المحكمة الدستورية فيما يختص بجلسات دعاوى الولاية دفاعاً عن هذه الحقوق. وعمل أيضاً على الترويج الواسع النطاق لحقوق المرأة في المنشورات والاجتماعات.

* وضع المجلس الرئاسي المعني بحقوق الإنسان، وفقا لولايته بدراسة حالة حقوق الإنسان ورصد احترامها، سياسة بشأن حقوق الإنسان للمرأة، مع إشارة خاصة إلى الحالة الراهنة للصراع المسلح والتشريد القسري في كولومبيا.

* اعتمدت الدولة، بسلطاتها الثلاث، في عام ١٩٩٦، اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن منع العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه وإنهائه، وجعلتها قانونا من قوانين الجمهورية.

* صدرت قوانين عملا بالدستور لحماية حقوق الأقليات الإثنية، وأُنشئت أجهزة حكومية ومدنية لإنفاذ هذه القوانين، وإن كانت النتائج الضرورية لم تحقّق بعد في التطبيق العملي.

* أُنشئت لجنة مشتركة بين المؤسسات لمنع إساءة معاملة المرأة والمعاقبة عليها.

ولدى وزارة التعليم شعبة للتعليم الإثني تختص بمحتوى المواد التعليمية وتدريب المعلمين من أجل المجتمعات الإثنية.

* تدير وزارة التعليم والمجلس الرئاسي المعني بحقوق الإنسان مدرسة للديمقراطية يتعلق عملها بتعزيز الاتجاهات والممارسات التي من شأنها تعزيز التعايش الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان.

* عقدت وكالات حكومية مختلفة في عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤، ٦٠٠ حلقة عمل محلية للترويج لدستور ١٩٩١ بوصفه قانونا لحقوق الإنسان، ونظمت أيضا حملات إعلامية للغرض نفسه.

* يحظر دستور ١٩٩١ المعاملة اللا إنسانية والمهينة والرق والاستعباد وإساءة معاملة الأشخاص. ويعاقب القانون الجنائي على تحريض الآخرين على البغاء.

وتم الاضطلاع بالأنشطة التالية من أجل معالجة البغاء وإساءة معاملة المرأة:

- دراسة أجراها مكتب وكيل النائب العام لحماية القُصّر والأسرة في ٦٠ في المائة من إقليم البلد ووضع اقتراح للعمل المشترك مع المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة من أجل بغاء الأطفال؛

- دراسة أجراها مكتب أمين المظالم في المدن الرئيسية الأربع في البلد؛

- البدء بتنفيذ برنامج للمعاملة المتكاملة للأطفال المتورطين في البغاء، من جانب المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة وبمشاركة مكتب وكيل النائب العام، ومكتب أمين المظالم، ومكتب المدعي العام، ووزارة التعليم، والإنتربول.

برامج للمكتب الوطني لتحقيق المساواة للمرأة وهيئاته الاستشارية

يرد سرد للتقدم المحرز في وضع ترتيبات مؤسسية واستحداث أنشطة للمكتب الوطني وهيئاته الفرعية في الفرع المتعلق بالمادة ٤ من فروع هذا التقرير.

التقدم والصعوبات في تنفيذ السياسة

* لدى كولومبيا سياسة وطنية لتحقيق المساواة والمشاركة اعتمدها المجلس الوطني للسياسات الاقتصادية والاجتماعية، وهو أعلى سلطة لرسم السياسات، وللمكتب الوطني لتحقيق المساواة للمرأة تمثيل فيها. وتحقق هذه السياسة قدرا أكبر من النجاح عن سابقتها من حيث أنها تدرج مشكلات المرأة في شؤون الدولة، وهي تعمل فضلا عن اتخاذ التدابير المناسبة والمخصصة، على النهوض بإحداث تغييرات في الثقافة المؤسسية والمدنية. وتقيم أيضا فكرة العدل والاعتراف بالفوارق بين الرجل والمرأة والدفاع عنها، ومفهوم المساواة في التطبيق لدى الحصول على السلع والخدمات ومراقبتها، فضلا عن نتائج السياسات والبرامج المتعلقة بكل من المجالين.

* عملا بالدستور، أحرزت الفروع الثلاثة للسلطة العامة تقدما كبيرا في سن القوانين والمراسيم وفي قرارات المحاكم التي تعزز النهوض بالمرأة.

* قام الكونغرس والسلطة التنفيذية بتزويد البلد بترتيبات مؤسسية مستقرة ومستقلة للنهوض بالمساواة وكفالة المشاركة في أنشطة وكالات الدولة وخدماتها، وتقديم الدعم التقني الذي تحتاج إليه هذه الوكالات من أجل تنفيذ البرامج القطاعية.

* تجرى حاليا مناقشة في الحكومة المركزية وفي الوكالات الوطنية وفي بعض الوكالات المحلية أيضا، بشأن الحاجة إلى إزالة العقبات التي تعترض وصول المرأة إلى الخدمات وموارد الدولة وأهمية هذه الإزالة، وإدراج هذا الموضوع في خطة التنمية الوطنية وفي السياسات العامة.

* لا تتواكب هذه المناقشة الرسمية مع التطبيق العملي على الإطلاق، على نحو ما يمكن ملاحظته من التخفيضات في الاستثمارات العامة، وفي الميزانيات التي تموّل الوكالات أو الوحدات المسؤولة عن قضايا تحقيق المساواة للمرأة، وفي البرامج التي تستهدف المرأة بالتحديد. وينعكس هذا الوضع أيضا في مقاومة الثقافة المؤسسية للتغييرات التي تقتضيها المساواة.

* تتضمن سياسات القطاعات الاجتماعية، وخاصة الصحة والتعليم، استراتيجيات وبرامج تدعى "الحياة" فيما يتعلق بالتحليل المتعلق بنوع الجنس وتحقيق المساواة للمرأة. ومعنى ذلك أنه على الرغم من عدم وجود تمييز في الجهود المبذولة لمد نطاق البرامج، وهو عامل قد يؤثر بشكل غير مباشر على مشاركة

المرأة، فلا توجد تدابير للإجراء الإيجابي من أجل سد الفجوات القائمة أو تحقيق تغير نوعي في النهج وفي توفير الخدمات.

* تبذل كولومبيا حالياً جهوداً كبيرة لدعم المرأة، وخاصة المرأة العاملة، فيما يتعلق بتغذية أطفالها ورعايتهم، ووضعت استراتيجيات مبتكرة لهذا الغرض. ومن ناحية التغطية يتركز الاهتمام أساساً على النساء الفقيرات العاملات في المناطق الحضرية، ولكن الجهود المبذولة ليست كافية حتى بالنسبة لهذه الفئة السكانية المحددة. وعليه، فإن هناك حاجة من حيث المساواة إلى تحسين تدريب الموظفين العاملين في مجال رعاية الطفل، وخاصة أمهات المجتمعات المحلية، وتعزيز المزيد من التنسيق بين هذه البرامج وبرامج وزارة التعليم المتعلقة بمرحلة ما قبل المدرسة.

* تركز وزارة الزراعة ووكالاتها التابعة لها والمرتبطة بها، جهودها على التدريب المنتظم للعاملين المدنيين في هذا القطاع في جوانب تخطيط التنمية الريفية المتعلقة بالمفاهيم والمنهجيات والتي تتضمن إدراج بُعد يتعلق بالمساواة. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل هذه الهيئات على تكييف مؤسساتها على نحو تتمكن معه من ناحية التنسيق من تحديد التغييرات اللازمة في الإجراءات والأدوات المستخدمة في مختلف برامج الوكالات، ومن ثم زيادة فرص وصول المرأة إلى هذه البرامج والمشاركة فيها. غير أن أهم البرامج في هذا القطاع ما زالت لا تصل إلاً إلى عدد محدود جداً من النساء.

* وكجزء من عملية اللامركزية، أسندت الوكالات الوطنية وظائف التخطيط وتنفيذ البرامج التي تضطلع بها، إلى المديريات والمجالس البلدية، واحتفظت لنفسها بمهام إسداء المشورة التقنية ورصد البرامج والأهداف. وعليها في هذه الأنشطة الأخيرة أن تعالج أوجه القصور الخطيرة في الإجراءات والأدوات وافتقارها إلى السلطة القهرية لحمل الآخرين على بلوغ الأهداف. وفي هذا الصدد، تتشوه أوجه التقدم التي تحققت في ميدان التشريع لدى التطبيق الفعلي الذي في إطاره تتأكد فعالية الحقوق الرسمية.

المرأة الريفية

المادة ١٤

"١ - تضع الدول الأطراف في اعتبارها المشاكل الخاصة التي تواجهها المرأة الريفية، والأدوار الهامة التي تؤديها في تأمين أسباب البقاء اقتصادياً لأسرتها، بما في ذلك عملها في قطاعات الاقتصاد غير النقدي، وتتخذ جميع التدابير المناسبة لضمان تطبيق أحكام هذا الاتفاقية على المرأة في المناطق الريفية.

٢ - تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في المناطق الريفية لكي تكفل لها على أساس التساوي مع الرجل، المشاركة في التنمية الريفية والاستفادة منها، وتكفل للمرأة بوجه خاص الحق في:

- (أ) المشاركة في وضع وتنفيذ التخطيط الإنمائي على جميع المستويات؛
- (ب) نيل تسهيلات العناية الصحية الملائمة، بما في ذلك المعلومات والنصائح والخدمات المتعلقة بتنظيم الأسرة؛
- (ج) الاستفادة بصورة مباشرة من برامج الضمان الاجتماعي؛
- (د) الحصول على جميع أنواع التدريب والتعليم، الرسمي وغير الرسمي، بما في ذلك ما يتصل منه بمحو الأمية الوظيفية، والحصول كذلك، في جملة أمور، على فوائد كافة الخدمات المجتمعية والإرشادية وذلك لتحقيق زيادة كفاءتها التقنية؛
- (هـ) تنظيم جماعات المساعدة الذاتية والتعاونيات من أجل الحصول على فرص اقتصادية متكافئة عن طريق العمل لدى الغير أو العمل لحسابهن الخاص؛
- (و) المشاركة في جميع الأنشطة المجتمعية؛
- (ز) فرصة الحصول على الائتمانات والقروض الزراعية، وتسهيلات التسويق، والتكنولوجيا المناسبة، والمساواة في المعاملة في مشاريع الإصلاح العقاري والزراعي وكذلك في مشاريع التوطين الريفي؛
- (ح) التمتع بظروف معيشية ملائمة، ولا سيما فيما يتعلق بالإسكان، والإصحاح، والإمداد بالكهرباء والماء، والنقل، والاتصالات.
- ويتناول هذا الفرع من التقرير الموضوعات التالية: الإطار الريفي؛ والحالة العامة للمرأة؛ وأعمال المرأة الريفية؛ والسياسات والبرامج؛ والتقدم والصعوبات.

الإطار الريفي

تتمثل السمات العامة للإطار الريفي في الفقر والتخلف التكنولوجي لمعظم صغار المنتجين، والهبوط الاقتصادي للقطاع الزراعي. وقد أصبح هذا الجانب الأخير واضحاً بصفة خاصة في التسعينات.

وتحدد هذه الحالة بعوامل هيكلية تتصل بنموذج التنمية الحضرية - الصناعية المعتمد في كولومبيا وبتنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي. والواقع أنه بتحويل المدن إلى مراكز رئيسية للتنمية وإنزال القطاع الريفي إلى المرتبة الثانية، ركزت كولومبيا اهتمامها على السياسات الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة

بالمناطق الحضرية. ومن ثم، فقد عملت على توسيع الهوة بين هذين الإطارين الاجتماعيين الكبيرين؛ وبرز العالم الحضري متميزاً بالحدثة والازدهار (وإن كان متجزئاً)، وظل العالم الريفي مهمشاً من العملية الإنمائية.

وبالإضافة إلى ذلك، أحال الأخذ مؤخراً بنماذج سياسة التحرر الاقتصادي الجديدة، الأعمال الريفية التقليدية إلى خارج دائرة الاهتمام. وأدى هذا التطور إلى تفاقم الفوارق بين المناطق الحضرية والريفية بالادعاء بوجود سوق متجانسة، تعمل فيها جميع القطاعات حسب مبادئ وقواعد متطابقة، في ظل ظروف تكنولوجية واحدة، وبنفس الحجم من التدريب على العمل. وهذا النموذج مرادف للإنكار النظري للتجزئة المتوطنة للاقتصاد الكولومبي ويعمل من الناحية التطبيقية ضد الإنتاج في رُقع صغيرة من الأرض وغير ذلك من الأنشطة الريفية.

وعليه، شهدت التسعينات حتى الآن مجموعة من التغييرات كشفت عن صورة اجتماعية قائمة لظروف المعيشة ونوعية الحياة لدى سكان الريف وفيما يلي بعض من هذه التغييرات الأكثر أهمية:

الجوانب الديمغرافية

أخذت المناطق الريفية تفقد سكانها. وعلى الرغم من الصعوبات الإحصائية لتسجيل هذه الظاهرة^(٦٣)، فمن الواضح أن سكان الحضر يزدادون مع تفريغ الريف من سكانه. وفيما بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٣، فقدت المناطق الريفية ما بين ٩,٤ و ١٠,٤ مليون نسمة، أي بانخفاض سنوي بنحو ١,٣ في المائة^(٦٤).

الجوانب الاقتصادية

أسهمت الزراعة في العقدين الأخيرين بمتوسط سنوي قدره ٢٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، "وكان له نفس الأهمية التي للقطاع الصناعي في إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي وفي تفسير النمو في الناتج المحلي الإجمالي"^(٦٥). غير أن القطاع أظهر في التسعينات حتى الآن علامات خطيرة على الهبوط.

(٦٣) تم الاعتراف بالمشكلات في التحليل الاجتماعي والاقتصادي لمفهوم سكان الريف الذي تستخدمه إدارة الإحصاء الوطنية في تعريف "المدن الرئيسية" بأنها مستوطنات حضرية دون الأخذ بعين الاعتبار واقع أن كثيراً منها ما زال يتبع نمطاً ريفياً للحياة إلى حد بعيد.

J. A. Ocampo and S. Perry. El Giro de la política Agropecuaria. Santa Fe de Bogotá, Tercer (٦٤)

.Mundo, 1995

A. Gaitán and L. Rugeles. Las Mujeres porproductores de Alimentos en Colombia. Santa Fe (٦٥)

.de Bogotá, IICA, 1996

وفي أوائل التسعينات كان هناك بالفعل انخفاض في معدلات النمو الزراعي. وسجلت أرقام سالبة في عام ١٩٩١ وازداد الموقف سوءاً في ١٩٩٢، عندما انخفضت المعدلات بصفة عامة إلى -٢ في المائة، مع هبوط أكثر حدة إلى -٣,٩ في المائة في القطاعات الفرعية بخلاف البن.

وكان هناك انخفاض أيضا في المساحة المنزرعة: بمقدار ٣,٧ في المائة في عام ١٩٩١ و ٦,١ في المائة في عام ١٩٩٢، مما يمثل خسارة قدرها ٣٥٨ ٠٠٠ هكتار من الأراضي المنزرعة.

ومع هذه الصورة غير المشجعة التي تقدمها المؤشرات الاقتصادية، حدث هبوط في مشتريات المستلزمات والتقاوي المحسنة والجرارات، فضلا عن الهبوط في الأسعار الدولية للسلع الزراعية مما أثر بشكل رئيسي على قطاعات الصادرات الزراعية، وخاصة البن.

معدلات العمالة الريفية

أصبحت بعض التغييرات التي بدأت في العقود السابقة أكثر ظهوراً في السنوات الأخيرة. ولعل أحد هذه التغييرات التي لها أكبر الأثر الاجتماعي، هو إضفاء طابع الأجور على قوة العمل الريفية، لأن هذه عملية ارتبطت بإضفاء الطابع التجاري على الزراعة، وإفقار صغار الفلاحين، وإدماج الأسر الريفية بصفة عامة في سوق العمل^(٦٦).

وهذه العملية التدريجية لإضفاء طابع الأجور رافقها نقصان في الأعمال الأسرية غير المدفوعة الأجر (الجدول ١٤ - ١)، مما قد يدل على تغييرات في علاقات العمل في الاقتصاد الزراعي.

الجدول ١٤ - ١

السكان العاملون بالريف، حسب نوع العمل والجنس، ١٩٨٠ و ١٩٩٤

(بالنسب المئوية)

نوع العمل	١٩٨٠		١٩٩٤	
	رجل	امراة	رجل	امراة
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
عامل مياومة	٣٩,٥	١٢,٦	٤١,٧	٩,٧
عامل	٥,٦	١١,٦	١٤,٩	٢٥,٩
عامل منزلي	٠,٠	٣,٨	٠,٢	١٢,١
صاحب عمل	٧,٥	١,٧	٥,١	٢,٦
عامل لحسابه الخاص	٣٠,٠	٣٨,٤	٣٠,٩	٣٦,٧
عامل لحساب الأسرة بدون أجر	١٧,٣	٣١,٩	٧,٤	١٢,٧

المصدر: استنادا إلى الدراسة الاستقصائية الوطنية للأسر المعيشية، ١٩٨٠ و ١٩٩٤^(٦٧).

(٦٦) J. A. Ocampo and S. Perry. Op. cit., p. 40

(٦٧) أعدت إيلينا ماريا اكونا الجداول الواردة في هذا الفرع ببيانات من الدراسة الاستقصائية الوطنية للأسر المعيشية الريفية، أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، ومن الدراسة الاستقصائية الوطنية للفقر ونوعية الحياة لعام ١٩٩٣ من إعداد إدارة الإحصاء الوطنية.

ويدل هذا الجدول أيضا على تنوع العمالة الريفية نتيجة للأزمة الاقتصادية المتفاقمة في القطاع الزراعي، مما أرغم كثيرا من العمال الريفيين على تولي أعمال غير زراعية. وقد عزز من هذا الواقع الانخفاض في المساحة المنزرعة المشار إليه أعلاه.

ويعمل الرجل والمرأة على نحو متزايد "كمستخدمين"، مع تضاعف العدد: من ٥,٦ في المائة إلى ١٤,٩ في المائة بالنسبة للرجل، ومن ١١,٦ في المائة إلى ٢٥,٩ في المائة بالنسبة للمرأة. ويتعين استعراض النظر أيضا إلى الهبوط في فئة العاملين لحساب الأسرة بدون أجر: من ١٧,٣ في المائة إلى ٧,٤ في المائة بالنسبة للرجل ومن ٣١,٩ في المائة إلى ١٢,٧ في المائة بالنسبة للمرأة.

وعلى العموم، يوجد سكان الريف بصفة متزايدة في فئات العاملين بأجر^(٦٨). وفي عام ١٩٨٠ كان ٤٥,١ في المائة من الرجال و ٢٨ في المائة من النساء يعملون في هذه الفئات، ولكن الأرقام بلغت في عام ١٩٩٤، ٥٦,٥ و ٤٧,٨ في المائة على التوالي.

نوعية الحياة

من الواضح أن نوعية الحياة في المناطق الريفية هزيلة. وتفيد الدراسة الاستقصائية الوطنية للفقر ونوعية الحياة من إعداد إدارة الإحصاء الوطنية لعام ١٩٩٣، أن الأسر المعيشية الريفية لديها معدل للفقر أعلى بكثير من معدل الأسر المعيشية الحضرية.

الجدول ١٤ - ٢

الأسر المعيشية حسب مستوى الفقر (الحاجات الأساسية غير المشبعة)
والموقع الريفي أو الحصري، ١٩٩٣
(بالنسب المئوية)

المجموع	غير فقراء	فقراء
المجموع الوطني	١٠٠	٢٣,٦
المجموع الحصري	١٠٠	١٣,٦
المجموع الريفي	١٠٠	٤٥,١

المصدر: استنادا إلى إدارة الإحصاء الوطنية. الدراسة الاستقصائية الوطنية للفقر ونوعية الحياة،

١٩٩٣.

(٦٨) هذه الفئات هي عمال المياومة والمستخدمون والعاملون في الخدمة المنزلية.

وبالمثل، يوجد لدى المناطق الريفية ٦٠,٥ في المائة من الأسر المعيشية الفقيرة و٢٧,٢ في المائة فقط من الأسر المعيشية غير الفقيرة حسب الإحصاءات بالنسب المئوية داخل الفئة والواردة في الجدول التالي.

الجدول ١٤ - ٣

الأسر المعيشية حسب مستوى الفقر والموقع الريفي أو الحضري، ١٩٩٣
(بالنسب المئوية داخل الفئة)

غير فقراء	فقراء
١٠٠	١٠٠
٧٧,٣	٢٩,٥
٢٢,٧	٦٠,٥
المجموع الوطني	
المجموع الحضري	
المجموع الريفي	

المصدر: إدارة الإحصاء الوطنية. الدراسة الاستقصائية الوطنية للفقر ونوعية الحياة، ١٩٩٣.

الحالة العامة للمرأة

البيانات الديمغرافية

وفقاً لأحدث تعداد للسكان في عام ١٩٩٣، كان لدى كولومبيا ٤٨٠ ١٠٩ ٣٣ نسمة، منهم ٥٣٩ ٢٩٦ ١٦ رجلاً و ٣٠١ ٨١٣ ١٦ امرأة (٥٠,٨ في المائة). وللأسف لا تتضمن النتائج المنشورة للتعداد تفصيلاً للسكان حسب منطقة الإقامة ولكن حسب فئتي "العاصمة" و "سائر البلد" فقط. وفي هذا التصنيف يمثل سكان "العاصمة" ٤٤,٣ في المائة (٩٣٧ ٦٥٩ ١٤) و "سائر البلد" ٥٥,٧ في المائة (٩٠٣ ٤٤٩ ١٨).

التعليم

من الصعب تقسيم المعلومات المتعلقة بالتعليم في المناطق الريفية حسب الجنس (انظر الفرع المتعلق بالمادة ١٠ من فروع هذا التقرير). غير أنه من الممكن تمييز اتجاه خلال العقد الماضي نحو التوازن بين أعداد البنين والبنات الملتحقين بنظام التعليم الأساسي. ومن حيث متوسط عدد سنوات التعليم للسكان فوق سن الخامسة عشرة، توجد فجوة واسعة بين سكان الريف وسكان الحضر: ٣,٩ مقابل ٦,٦ سنة على التوالي. ويرتفع الرقم المتعلق بالمرأة بدرجة طفيفة عن رقم الرجل: ٣,٩ مقابل ٣,٨ سنة.

وحدث هبوط ملحوظ في محو الأمية في كولومبيا وإن كان ربع سكان الريف أميين. وتوجد أعلى المعدلات بين النساء الأكبر سناً.

وتفيد أرقام ١٩٩٣ التي أتاحتها وزارة التعليم الوطني أن المناطق الريفية ما زالت هي الأقل حظاً من ناحية التعليم. فقد بلغت معدلات الإلحاق الكلية في ذلك العام ٧٧,٨ في المائة في المناطق الحضرية و ٢٥,٢ في المائة في المناطق الريفية.

وفيما يتعلق بالقضاء على الأمية، سجل تعداد السكان لعام ١٩٩٣ مجموعاً وطنياً يبلغ ٣ ٦٩٤ ٣٠٧ من الأميين، موزعين كالتالي:

حسب الجنس: ٨٧٧ ٧٥١ رجل (٥٠,٨ في المائة) و ٨١٦ ٥٥٦ امرأة (٤٩,٢ في المائة)؛

حسب المنطقة: ٥٥٩ ٧٧١ في فئة "المدن الرئيسية" (٤٧,٩ في المائة) و ٧٤٨ ٩٢٢ في فئة "سائر البلد" (٥٢,١ في المائة)؛

حسب الجنس والمنطقة: من الغريب أن عدد الأميين في فئة "سائر البلد" أعلى بالنسبة للرجال (٥٣,٤ في المائة) عنه بالنسبة للنساء (٤٦,٦ في المائة).

ويتناول الفرع المتعلق بالمادة ١٠ من فروع التقرير هذا الموضوع بمزيد من التفصيل.

الصحة

تصل الخدمات الصحية إلى ٥٦ في المائة فقط وتصل خدمات ما قبل الولادة إلى ٢٩,٢ في المائة فقط من النساء الريفيات. وبالإضافة إلى ذلك، ما زالت معدلات الخصوبة في المناطق الريفية أعلى منها في المناطق الحضرية (٤,٣ و ٢,٥ على التوالي)، ومتوسط العمر عند ولادة الطفل الأول أقل بالنسبة للمرأة الريفية في سن الحادية والعشرين (انظر الفرع المتعلق بالمادة ١٢ من فروع هذا التقرير).

الحصول على الأرض

تتميز حيازة الأرض في المناطق الزراعية في كولومبيا بتركيز المزارع في الملكيات دون ثلاثة هكتارات، وهي تشكل ٧٠ في المائة من المجموع. وتعود ١٦ في المائة فقط من هذا المجموع إلى قطاع صغار الحائزين. ويفيد المعهد الكولومبي للإصلاح الزراعي أن ١,٣ في المائة من ملاك الأرض يتحكمون في ٤٨ في المائة من أجود الأراضي، في حين أن ٦٨ في المائة من ملاك الأرض في المناطق الريفية يتحكمون في ٥,٢ في المائة من مساحة الرقعة تحت وضع اليد^(٦٩).

(٦٩) وزارة الزراعة والتنمية الريفية. Plan piloto de Atención Integral a Mujeres Rurales y

Desplazadas por la Violencia. Discussion version, Santa Fe de Bogotá, 1996

وعلى الرغم من عدم توفر بيانات دقيقة عن ديناميات التغيير في ملكية الأرض في العقود الأخيرة، فإن العنف والمواجهة المسلحة يلحقان الضرر بظروف معيشة المزارعين الأكثر فقرا. وقد ساعد معدل الهجرة بسبب النزوح القسري لسكان الريف في مناطق الصراع على التعجيل بتركيز الأرض في أيدي قليلة. ووفقا لمؤتمر الأسقفيات تم في الفترة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٤ نزوح نحو ٦٠٠ ٠٠٠ شخص من مناطق الصراع المسلح إلى المدن. وخلف هذه المواجهة معركة من أجل ملكية الأرض وولاء السكان في مناطق الصراع.

وتفيد نتائج الدراسة الاستقصائية لإنتاج الأغذية التي أجراها معهد البلدان الأمريكية للتعاون الزراعي في الفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٤، أن ٧٠ في المائة من الأسر المعيشية التي شملتها الدراسة لديها أرض حصلت عليها بالإرث أو بالشراء. وأن ما مجموعه ٤٣,٣ في المائة من النساء في هذه الأسر المعيشية كن ملاكا للأرض^(٧٠). غير أنه لا تتوفر معلومات كافية لتحديد الطلب على الأرض من جانب المزارعات. ولدى وكالات الدولة إحصاءات قليلة بشأن هذا الموضوع، والإحصاءات المتوفرة لا تتعامل مع المتغيرات حسب الجنس.

وقد أُدرجت المرأة، من الناحية التاريخية، في سياسات منح الأرض التي يقدمها المعهد الكولومبي للإصلاح الزراعي. وكان قد تم في عام ١٩٦٧ إقرار وجوب أن تشمل الائتمانات الزراعية الريفية زوجات المستفيدين وأطفالهم. وفي عام ١٩٨٤، أعطيت الأولوية للمنظمات الزراعية النسائية، بما في ذلك الرابطة الوطنية للنساء الريفيات والأصليات. وشهد عام ١٩٨٨ صدور القانون ٣٠ بشأن إدراج الأمهات الوحيدات في سياسات منح الأرض.

ونتيجة لهذه السياسات ازداد عدد النساء اللاتي مُنحْنَ أرضا أو يحملن صك ملكية للأرض من ٥,٤ في المائة في عام ١٩٨٤ إلى ١١,٢ في المائة في عام ١٩٩٠.

الحصول على الموارد

كانت معظم القروض إلى صغار المنتجين تتم من الناحية التقليدية من خلال صندوق الائتمان الزراعي الذي أُنشأ، تنفيذا للسياسة من أجل المرأة الريفية، اعتمادا لصالحها قُدم بموجبه ٢٩٧ ٤ قرضا بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٩٠. وكانت المرأة تمثل في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ ١٨ في المائة من القروض و ٥,٥ في المائة من قيمتها^(٧١).

(٧٠) Gaitá and Rugeles. Op. cit., p. 19.

(٧١) "Política para el Desarrollo de la Mujer Rural", quoted by Gaitán and Rugeles, op cit., p.

وعلى الرغم من ازدياد عدد النساء الحاصلات على قروض، فما زال الرجال هم المستفيدين الرئيسيين. وتفيد الدراسة الاستقصائية لمعهد البلدان الأمريكية للتعاون الزراعي، أن عددا من الرجال أكبر من عدد النساء يلتصقون الحصول على قروض: ٦٠,٨ في المائة مقابل ٣٩,٢ في المائة للنساء. ولكن الطلبات المقدمة من النساء يتم تجهيزها من الناحية العملية دون أي تمييز بسبب الجنس. ويقول المصدر نفسه أن المرأة تشعر على الأرجح بالخوف من التورط في الديون ولديها شكوك بشأن الإجراءات البيروقراطية ونقص الضمانات. وهذه الاتجاهات الواسعة الانتشار توضح عدم رغبة الأهالي في تحمل المخاطر.

النساء اللاتي يرأسن أسرا معيشية

وفقا للدراسة الاستقصائية الوطنية لعام ١٩٩٥، حدثت زيادة في عدد النساء اللاتي يرأسن أسرا معيشية في المناطق الريفية. وتزداد خطورة هذه الحالة في مناطق الاستيطان والصراع السياسي والاجتماعي، حيث ارتفع الرقم إلى ٢٦,٦ في المائة بعد أن كان ١٦,٣ في المائة في عام ١٩٩٤، وذلك وفقا لدراسة أجرتها اسقفية كولومبيا. ومن الحقائق الواضحة أن مستوى الفقر يزداد ارتضاعا عندما يكون هناك أطفال دون سن الخامسة.

أعمال المرأة الريفية

النساء المزارعات والعاملات بأجر

يزداد عدد النساء العاملات في جميع فروع النشاط الزراعي زيادة سريعة وبطرق مختلفة: ثلث المنتجين والعاملين بأجر من المسؤولين عن الناتج الزراعي هم من النساء؛ وبحلول عام ٢٠٠٥ سيكون هناك عدد من النساء مساو بالضبط لعدد الرجال العاملين في القطاع^(٧٢). ويرجع هذا الاتجاه إلى عوامل مختلفة ترتبط بالعنف الاجتماعي والسياسي، الذي له أكبر التأثير على الرجل وينشئ وضعا تتولى فيه المرأة حيازة قطع الأرض بإسمها أو نيابة عن أسرتها، وحيث يعمل الرجل كعامل زراعي بأجر أو عامل مياومة، ومع آثار قوانين الإصلاح الزراعي التي تمنح المرأة حقوقا شخصية في امتلاك الأرض.

وما زال الاقتصاد الريفي بالغ الأهمية في كولومبيا، خاصة فيما يتعلق، بإسهامه بنسبة ٥٠ في المائة من إنتاج الأغذية. ويعمل ٩٠ في المائة من صغار المنتجين تقريبا في إنتاج الأغذية، بما في ذلك عدد كبير من النساء^(٧٣).

(٧٢) Myriam Gutiérrez and J. Zapp. *Mujer Semilla Alimento*. Santa Fe de Bogotá, Presencia, 1995

(٧٣) Gaitán and Rugeles. Op. cit., pp. 2-3

ومن ثم يمكن القول أن:

* المرأة الريفية تتولى أعمالاً منتجة فضلاً عن كونها مسؤولة عن الأعمال المنزلية التي تشكل عبئاً ثقيلاً للغاية وتستهلك قدراً كبيراً من وقتها.

* تجعل المرأة، عن طريق القيام بالأعمال المنزلية، من الأيسر بالنسبة لأعضاء الأسرة الآخرين الاضطلاع بأعمالهم المنتجة وغير ذلك من أنشطة.

* تسببت الأزمة الزراعية في زيادة حجم العمل الذي تضطلع به المرأة، وما ينطوي عليه من تضحيات جسيمة، نظراً لأن المرأة مطالبة بأن تتحمل عبئاً متزايداً يرتبط مباشرة بالعمل المنتج بأجر.

* ترتبط عمالة المرأة بوصفها عاملاً بأجر بنقص التدريب وانخفاض الأجر.

* يعني ازدياد اتجاه الرجل الريفي لأن يصبح عاملاً بأجر أن أعداداً أكبر من النساء يعملن يومياً في قطعة الأرض العائدة للأسرة، بينما يغيب الرجال. ونظراً لأن الرجل يعمل بشكل متزايد في أعمال غير زراعية أو بوصفه عاملاً بأجر أو عامل مياومة في ملكيات أخرى، فمن المنطقي القول بأنهم قد ينتقلون إلى أماكن أخرى في حين تبقى المرأة في أغلب الظن في المنطقة.

وتتطلب الترتيبات الريفية التقليدية للحياة اليومية^(٧٤) أن تقوم المرأة بدور مزدوج وأحياناً ثلاثي حيث تُفرض عليها الواجبات المنزلية وتختلط مع عملها المنتج وغيره من الأعمال الزراعية. ونظراً لأن الإنتاج يتركز حول وحدة الأسرة، فإنه يحدث تقسيم للعمل حسب الجنس^(٧٥).

ومن أغرب ملامح عمل المرأة الريفية، الذي تحدّث عنه عدة مؤلّفين^(٧٦) هو أنه "غير مرئي" وينطوي على تقييم اجتماعي أدنى، مما يلاحظ - على سبيل المثال - في حذفه من الإحصاءات. وعلى الرغم من عدم تسجيل فوارق كبيرة بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بالسكان في سن العمل (الجدول ١٤ - ٤) في أحدث الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية لعام ١٩٩٤، فقد كان هناك فارق كبير بين

(٧٤) انظر في هذا الصدد، E. Wolf. Los Campesinos. Barcelona, Labor, 1978, p. 9 et. seg.; G.

Foster. Las Culturas tradicionales y los cambios técnicos. Mexico City, Ed. Fondo de Cultura Económica, 1988; and Gutiérrez and Zapp, 1995, op. cit.

(٧٥) انظر، Magdalena León. "La Mujer Rural y el Desarrollo del Capitalismo en

el Agro Colombiano". In Revista Estudios Rurales Latinoamericanos. Vol. 2, January-April 1979; and F. Campillo. "El Poder para la Vida: las mujeres y la seguridad alimentaria". Photocopied material, 1996

(٧٦) انظر من بين مؤلّفين آخرين، Mercado de Trabajo, Desigualdad y Pobreza en el Sector Rural

Colombiano. Santa Fe de Bogotá, Misión de Estudios Agropecuarios, 1989

الجنسين فيما يتعلق بالسكان النشطين اقتصادياً. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن مجموع عدد السكان في سن العمل يبلغ ٥٨٨ ٥٤٢. ومن هذا المجموع ٤٥٥ ٣٥٦ ٥ من الرجال (٥٠,٦ في المائة) و ٥ ٢٣٢ ٠٨٧

من النساء (٤٩,٤ في المائة)، في حين كان يوجد ما مجموعه ٨٧٢ ٧٥٨ ٥ من السكان النشطين اقتصادياً، منهم ٢٣٨ ١١٩ ٤ من الرجال (٧١,٥ في المائة) و ٦٣٤ ٦٣٩ ١ فقط من النساء (٢٨,٥ في المائة).

ويرجع هذا التسجيل الناقص لعمل المرأة في فئة السكان النشطين اقتصادياً إلى أن الإحصاءات لا تعتمد بالأشخاص الذين يقومون بأعمال منزلية، وأن ذلك يعمل بصفة خاصة لغير صالح المرأة التي تقوم بأعمال زراعية عندما تكون الأسرة هي وحدة الإنتاج. والواقع أن الأعمال المنزلية التي تضطلع بها المرأة في الأغلب تعتبر أساسية بالنسبة لإنجاب قوة العمل بالأسرة ودعم إنتاج السلع المطروحة للبيع. لذلك، فإن المرأة تمثل دعماً لا غنى عنه وإن كان "غير مرئي" بالنسبة للأعمال المضطلع بها في النواة الاجتماعية الأولى، وإذا كانت لا تحصل على أجر مقابلها فإن ذلك لأنها ببساطة تقوم بالدور المسند للمرأة في الثقافة الريفية.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك نسبة أعلى بكثير من الرجال العاملين (٧٣ في المائة) عن النساء العاملات (٢٦,٧ في المائة) الأمر الذي يفسّر السبب الذي من أجله يسعى المزيد من النساء إلى البحث عن وظائف (٥٨,٤ في المائة) (الجدول ١٤ - ٤). وهذا التباين قد يشير إلى أن المرأة في القطاع الريفي تواجه صعوبات أكبر في الانضمام إلى سوق العمل.

الجدول ١٤ - ٤

السكان الريفيون حسب السكان في سن العمل، والسكان
النشطين اقتصادياً، وحسب المشتغلين، وغير المشتغلين،
والسكان غير النشطين اقتصادياً، حسب الجنس، ١٩٩٤

المجموع	امرأة		رجل		
	العدد	%	العدد	%	
١٠٠	٨٠٢ ٠٣٧ ١٤	٤٨,٩	٦ ٨٧٨ ٤٢٦	٥١,٠	مجموع السكان
١٠٠	٥٤٢ ٥٨٨ ١٠	٤٩,٤	٥ ٢٣٢ ٠٨٧	٥٠,٦	السكان في سن العمل
١٠٠	٨٧٢ ٧٥٨ ٥	٢٨,٥	١ ٦٣٩ ٦٣٤	٧١,٥	السكان النشطون اقتصادياً
١٠٠	٤٠٣ ٤٣٩ ٥	٢٦,٧	١ ٤٥٣ ٢١٨	٧٣,٣	المشتغلون
١٠٠	٤٦٩ ٣١٩	٥٨,٤	١ ٨٦ ٤١٦	٤١,٦	غير المشتغلين
١٠٠	٦٧٠ ٨٢٩ ٤	٧٤,٨	٣ ٥٩٢ ٤٣٥	٢٥,٦	السكان غير النشطين اقتصادياً

المصدر: استناداً إلى الدراسة الاستقصائية الوطنية للأسر المعيشية الريفية لعام ١٩٩٤.

الأعمال المنزلية والأنشطة الثانوية

من أجل إعطاء صورة أكثر دقة عن أعمال المرأة الريفية، من الضروري الاضطلاع، من ناحية، باستعراض لإحصاءات السكان غير النشطين اقتصاديا بقدر تعلقها بالأعمال المنزلية، ومن ناحية أخرى، استعراض الأنشطة الثانوية حسب الجنس، نظرا لأن كلا الفئتين تنطوي على نسبة عالية من النساء اللاتي لا يسجلن عادة في إحصاءات السكان النشطين اقتصاديا. وذلك لأنه لا يُعترف إحصائيا بما يسهم به من أعمال.

وتشمل فئة السكان غير النشطين اقتصاديا ٢ ٤٩٨ ٠٦٠ امرأة يقمن بأعمال منزلية، مقابل ٣٩ ٨٨٤ رجلا فقط، وهي أرقام تعوض عن الفوارق حسب الجنس في فئة السكان النشطين اقتصاديا (الجدول ١٤ - ٤). والواقع أنه إذا أُضيفت النساء اللاتي يقمن بأعمال منزلية والمدرجات في فئة السكان غير النشطين اقتصاديا (الجدول ١٤ - ٥) إلى النساء المسجلات بالفعل في فئة السكان النشطين اقتصاديا والبالغ عددهن ٦٣٤ ٦٣٩ ١، تكون النتيجة ما مجموعه ١٣٧ ٦٩٤ ٤، وهو رقم قريب من رقم الرجال النشطين اقتصاديا ومجموعهم ٢٣٨ ١١٩ ٤.

الجدول ١٤ - ٥

سكان الريف غير النشطين اقتصاديا والقائمين
بواجبات أسرية، حسب الجنس، أيلول/سبتمبر ١٩٩٤

العدد	المجموع	رجل	امرأة
	٢ ٥٣٧ ٢٩١	٣٩ ٨٨٤	٢ ٤٩٨ ٠٦٠
النسبة المئوية	١٠٠	١,٦	٩٨,٤

المصدر: استنادا إلى الدراسة الاستقصائية الوطنية للأسر المعيشية الريفية لعام ١٩٩٤.

الجدول ١٤ - ٦

سكان الريف غير النشطين اقتصاديا مع واجبات أسرية،

حسب الفئة العمرية والجنس، أيلول/سبتمبر ١٩٩٤

الفئة العمرية		رجل		امراة	
العدد	%	العدد	%	العدد	%
١١ - ١٠	٥ ٦٦٣	١٤,٢	٢٨ ٠٠٦	١,١	
١٤ - ١٢	٩ ٦٧٦	٢٤,٣	١٠٦ ١٩٩	٤,٣	
١٩ - ١٥	٩ ٩٠٢	٢٤,٨	٢١٥ ٤٥٦	٨,٦	
٢٤ - ٢٠	١ ٣٣٢	٣,٣	٢٧٧ ١٥٨	١١,١	
٢٩ - ٢٥	٤٧٧	١,٢	٢٧٢ ٩٤٨	١٠,٩	
٣٤ - ٣٠	٣٩٦	٠,١	٢٦٢ ٧٤٩	١٠,٥	
٣٩ - ٣٥	٦٦٣	١,٦	٢٣٤ ٦١٩	٩,٤	
٤٤ - ٤٠	١ ٣٨٦	٣,٥	٢٠٨ ٣٠٥	٨,٣	
٤٩ - ٤٥	١٧٧	٠,٥	١٦٥ ٠١٣	٦,٦	
٥٤ - ٥٠	١ ٦١٦	٤,٠	١٧٤ ٠١٥	٦,٩	
٥٩ - ٥٥	١ ١١٤	٢,٨	١٤٧ ٢٤٠	٥,٩	
٦٤ - ٦٠	١ ٢٣١	٣,١	١٣٥ ١٢٨	٥,٤	
٦٥ فما فوق	٦ ٢٥١	١٥,٧	٢٧١ ٢٢٤	١٠,٩	
المجموع	٣٩ ٨٨٤	١٠٠	٢ ٤٩٨ ٠٦٠	١٠٠	

المصدر: استنادا إلى الدراسة الاستقصائية الوطنية للأسر المعيشية الريفية.

ومن الممكن أيضا تحديد علاقات القوى حسب العمر والجنس في أداء "الأعمال المنزلية" في الأسر المعيشية الريفية (الجدول ١٤ - ٦). وعلى سبيل المثال، يقوم الشباب والفتيان بأداء الأعمال المنسوبة للرجل، وأن مقدار هذا العمل الذي يقومون به ينخفض في الفئات العمرية الوسطى (٢٥ إلى ٥٠) ولكنه يزداد مرة أخرى عندما يصلون إلى الكبر. وتمثل الفئات العمرية ٢٥ - ٣٥ أكبر أعداد من النساء اللاتي يقمن بأعمال منزلية؛ وهنا أيضا يحدث انخفاض بين ٣٥ و ٦٠ سنة ثم يعود إلى الزيادة بعد سن الخامسة والستين.

وفضلا عن ذلك، تفيد نتائج الدراسة الاستقصائية الوطنية لعام ١٩٩٤ أن من بين ما مجموعه ٣٢٢ ٤٩٢ ١ شخصا يقومون بأعمال ثانوية، تشكل المرأة ٧٩,٤ في المائة والرجل ٢٠,٦ في المائة فقط. وتجمع المرأة بين الأعمال المنزلية وبين رعاية المحاصيل والحيوانات.

ويرتبط هذا الإسهام الإضافي للمرأة عادة بتربية الحيوان ويتم دائما في الأغلب من البيت. ومن ثم فهو يلتحم مع الأعمال المنزلية وإن كان على العكس منها، يدر دخلا نقديا. ويشكل الجمع بين الأعمال المنزلية والأنشطة الثانوية في سياق الأسرة المعيشية إسهاما من جانب المرأة في استراتيجيات بقاء الأسرة لأنه يحقق دخلا أعلى دون الحاجة إلى التخلي عن الأعمال المنزلية.

ونخلص من ذلك إلى أنه عند إضافة الأعمال التي تضطلع بها المرأة إلى أعمالها المنزلية المسجلة في إحصاءات السكان غير النشطين اقتصاديا، تكون النتيجة مساوية لحجم الأعمال المنتجة التي يقوم بها الرجل.

وفضلا عن ذلك، تدخل الأنشطة الثانوية للمرأة في إطار التجارة والخدمات، ويوجه ناتجها إلى الاستهلاك والمبيعات واستهلاك الأسر المعيشية، ومن ثم فهي تساعد على احتياجات البقاء اليومية للأسرة.

الجدول ١٤ - ٧

السكان الريفيون القائمون ببعض الأنشطة الثانوية حسب وجهة الناتج وحسب الجنس، أيلول/سبتمبر ١٩٩٤

وجهة الناتج حسب الجنس		العمل الرئيسي
التشييد	التجارة	الخدمات
٩ ١٨٧	١٥ ٢٨٠	١٢ ٠٢٨
رجل		
-	٤ ٥٨٩	٤٠٠
الاستهلاك والمبيعات		
١٧٩	-	٥ ١٧٦
استهلاك الأسرة المعيشية		
٧٢٥	١٠ ٣٥٩	٢ ٥٤٥
المبيعات		
٨ ٢٨٣	٣٣٢	٣ ٨٤٧
التحسينات		
١ ٢٨٠	٣٧ ٥٥٩	٢٢ ١٤٤
امراة		
-	١٧ ٥١٤	٢ ٥٦٠
الاستهلاك والمبيعات		
-	٢ ١٤٦	٩ ٧٥٩
استهلاك الأسر المعيشية		
-	١٧ ٨٩٩	٢ ٦٤٧
المبيعات		
١ ٨٢٠	-	٧ ٠٧٨
التحسينات		

المصدر: الدراسة الاستقصائية الوطنية للأسر المعيشية الريفية.

إنتاج الأغذية

تقدم المرأة أيضا إسهاما كبيرا في إنتاج الأغذية^(٧٧). ووفقا لبيانات الدراسة الاستقصائية لمعهد البلدان الأمريكية للتعاون الزراعي^(٧٨)، تعتبر المرأة مسؤولة بالكامل عن تجهيز المنتجات وإنتاج الحرف اليدوية. ويبلغ عدد من النساء العاملات في تربية الحيوان ضعف عدد الرجال (٧٦,٨ في المائة مقابل ٣٢,٢ في المائة) وأن المرأة نشطة بقدر نشاط الرجل تقريبا في الزراعة (٤٢,٢ في المائة مقابل ٥٧,٨ في المائة). وتقوم أيضا بدور متساو أو أكبر بشكل طفيف في الأنشطة التجارية (٥١ في المائة مقابل ٤٩ في المائة)؛ وتوجد نسبة عالية من النساء العاملات بأجر (٣٤,٩ في المائة) وإن كان الرجال يفوقون في العدد (٦٥ في المائة) بمعدل ٢ إلى واحد تقريبا (الجدول ١٤ - ٨).

وتدل الدراسة الاستقصائية لمعهد البلدان الأمريكية للتعاون الزراعي أيضا على الدور الذي تقوم به المرأة في بيع وتسويق السلع الزراعية وتؤكد أن الزراعة الصغيرة (حيث توجد المرأة المنتجة للأغذية) هي نشاط تجاري يتم فيه تسويق ناتج نسبة عالية من الرقعة الزراعية. والسلع في هذه الحالة هي البطاطس والذرة والموز واليوكا، وهي المنتجات التي تبرزها الدراسة.

الجدول ١٤ - ٨

المساهمات في الأنشطة الإنتاجية والإنتاجية حسب الجنس

والنقد الفعلي والدخل غير النقدي، ١٩٩٣

(بالنسب المئوية)

العمل	رجل	امراة	المجموع
الزراعة	٥٧,٨	٤٢,٢	١٠٠,٠
تربية الحيوان	٣٢,٢	٦٧,٨	١٠٠,٠
تجهيزات المنتجات الزراعية	٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
التجارة	٤٩,٠	٥١,٠	١٠٠,٠
الحرف اليدوية	٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
العاملون بأجر	٦٥,١	٣٤,٩	١٠٠,٠
المجموع	٤٩,٤	٥٠,٦	١٠٠,٠
أعمال منزلية	٤,٤	٩٥,٦	١٠٠,٠

المصدر: الدراسة الاستقصائية لمعهد البلدان الأمريكية للتعاون الزراعي. في Op. cit. Gaitán and Rugeles

(٧٧) المرأة المنتجة للأغذية، حسب دراسة معهد البلدان الأمريكية للتعاون الزراعي، هي المرأة التي تقوم بأنشطة اقتصادية ريفية، وتقيم فوق قطعة الأرض، وتشارك أسرتها العمل والقرارات وأوجه النجاح والإخفاق في وحدة الأسرة المعيشية.

(٧٨) أجريت هذه الدراسة الاستقصائية بين عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤ بوصفها جزءا من برنامج لتحليل سياسات القطاع الزراعي فيما يتعلق بمنتجات الأغذية من النساء في منطقة الإنديز والمخروط الجنوبي والبحر الكاريبي. وشملت ١٥٠ امرأة من منتجي الأغذية في ٢١ مجلسا بلديا في أربع مناطق صغيرة تمثل الإنتاج الزراعي الصغير للبطاطس والذرة والموز والألبان في مزارع للأسر المعيشية تقل مساحتها عن ٢٠ هكتارا.

الجدول ١٤ - ٩

النتائج المباع ومسؤولية الأسرة عن مبيعات البطاطس والذرةوالموز واليوكا في السنة الزراعية ١٩٩٢ - ١٩٩٣

(بالنسب المئوية)

المنتج	% من الناتج المباع	مباع بمعرفة			
		امرأة	رجل	كليهما	آخرون
البطاطس	٩١	١٠	٣٧	٥٣	-
الذرة	٩٢	١٧	٦٢	١٩	٢
الموز	٨٨	١٩	٦٩	١٠	٢
اليوكا	٧٨	١٩	٦٩	١٢	-
منتجات الألبان	-	٨٥	-	١٥	-

المصدر: الدراسة الاستقصائية لمعهد البلدان الأمريكية للتعاون الزراعي. في Op. cit. Gaitán and

.Rugeles

الجدول ١٤ - ١٠

بعض مؤشرات مشاركة المرأة في سوقالسلع الزراعية، ١٩٩٣

(بالنسب المئوية)

النشاط	امرأة	رجل
النسبة المئوية لساعات العمل المخصصة للتجارة	٣,١	
غير الزراعية		
النسبة المئوية لمشاركة المرأة في:		
الكميات المطروحة للبيع	٤٥	٥٥
مكان البيع ونوع المشتريات	٣١	٦٩
استخدام الدخل النقدي	٤١	٥٩

المصدر: الدراسة الاستقصائية لمعهد البلدان الأمريكية للتعاون الزراعي. في Op. cit. Gaitán and

.Rugeles

وفيما يتعلق بدور هؤلاء النساء في تسويق السلع، "ينبغي التأكيد على أن النساء المزارعات يواصلن استخدام القنوات غير المنظمة والأقل تخصصاً في التسويق مثل المبيعات على رقعة الحيازة، وفي الجوار، وفي سوق التجزئة المحلية"^(٧٩). وتشارك المرأة أيضاً في القرارات المتعلقة بالكميات المطروحة للبيع، وأماكن البيع، واستخدام الدخل، وإن كان ذلك بدرجة أقل من الرجل (الجدولان ١٤ - ٩ و ١٤ - ١٠).

استخدام الوقت

يدل الحجم الكبير للأعمال المنزلية والأنشطة الثانوية المرتبطة بالإنتاج في الأسرة المعيشية على أن المرأة تنفق ساعات طويلة في العمل في مختلف المهام اليومية (الجدول ١٤ - ١١). ومن الصعب عليها أن تجد الوقت اللازم للأنشطة الشخصية والترفيهية. ويتبين من الجدول التالي أن قدراً قليلاً جداً من الوقت يُنفق في فئة "الأنشطة الأخرى" وفئة "الدراسة". وهذا يدل على أن المرأة تنفق حياتها بالكامل تقريباً في إعالة الأسرة ورعايتها ودعمها، على حساب الأنشطة الأخرى التي ربما تكون أوثق اتصالاً بتطورها الشخصي.

الجدول ١٤ - ١١

الاستخدام اليومي للوقت من جانب المرأة، ١٩٩٣

النشاط	ساعة/يوم	% من المجموع
الزراعة	٢,٤٧	١٨,٢
تربية الحيوان	١,٦٠	١١,٧
تجهيز المنتجات الزراعية	٠,٧٨	٥,٧
العاملات بأجر	٠,٤٦	٣,٤
الحرف اليدوية	٠,٤٠	٢,٩
التجارة	٠,٣٢	٢,٣
أنشطة أخرى	٠,١٤	١,٠
الدراسة	٠,٠٤	٠,٣
أعمال منزلية	٧,٣٩	٥٤,٣
المجموع	١٣,٥٧	١٠٠

المصدر: الدراسة الاستقصائية لمعهد البلدان الأمريكية للتعاون الزراعي لعام ١٩٩٣. في Op. cit.

.Gaitán and Rugeles

(٧٩) Gaitán and Rugeles. Op. cit., p. 14

وتستخدم النساء المنتجات للأغذية التي حددتهن الدراسة الاستقصائية للمعهد أوقاتهن بالترتيب التالي: الأعمال المنزلية، أعمال الزراعة وتربية الحيوان؛ تجهيز السلع الغذائية. ويدل ذلك على أن المرأة الريفية تنفق جانباً كبيراً من وقتها في مهام مختلفة بما في ذلك الأعمال المنزلية والحصاد ورعاية الحيوان. وبعض النساء يجمعن أيضاً بين العمل في المنزل والعمل بأجر.

وترتبط الساعات الطويلة من العمل بإنفاق قدر كبير من الجهد الجسماني نظراً لعوامل مثل الافتقار إلى الخدمات والأجهزة والمعدات التكنولوجية، وهو الأمر الذي تتسم به المناطق الريفية في كولومبيا. والواقع أن الحياة في الريف تتطلب القيام بأعمال إضافية مثل حمل المياه والتخلص من الفضلات وجمع الحطب، الخ.

العمالة

تفرض التغييرات في تركيز السياسات الاقتصادية لكولومبيا أوضاعاً جديدة على الاقتصاد الريفي، وهو ما سبق شرحه أعلاه. والواقع أن المساواة من حيث المنافسة التي ينطوي عليها نموذج التنمية المختار قد أدت إلى إزالة عدد من التدابير الحمائية وفتحت حدود البلد أمام السلع الزراعية الأجنبية التي تتمتع بمزايا نسبية في تنافسها مع السلع المحلية. وقد أدى ذلك إلى نشوب أزمة كبار المنتجين الزراعيين وصغارهم. "وقد تضاعفت واردات الأغذية من الناحية العملية من ١,٣ مليون طن في عام ١٩٩٠ إلى ٢,١ مليون طن في عام ١٩٩٢، وخاصة الواردات من الغلال والحبوب ... ويبرز ذلك حالة صغار المنتجين لأنهم هم المساهمون الرئيسيون في الناتج الزراعي، الذي يمثل أكثر من نصف إنتاجهم بقليل، بنسبة ٦٢,٧ في المائة من المساحة المنزرعة، ويسهم بنسبة ٥٨,٦ من قيمة الإنتاج"^(٨٠).

ومقابل هذه الخلفية، تعمل المرأة في الأغلب في أنشطة ترتبط بالخدمات والتجارة والزراعة. وهي تعمل بالدرجة الرئيسية في فئة "العاملين لحسابهم" وفئة "الخدمات المنزلية". ويوجد عدد من النساء أكبر من عدد الرجال في الأعمال الزراعية للحساب الخاص، والعمل لحساب الأسرة بدون أجر، والعمل بأجر (الجدول ١٤ - ١٢). وعدد النساء أكبر من عدد الرجال في فروع التجارة والخدمات والصناعة (الجدول ١٤ - ١٣). في حين يعمل عدد أكبر من النساء كعمال مياومة في الزراعة. وقد تعكس هذه الاختلافات بين عمل الرجل وعمل المرأة الاختلافات الملحوظة في الأدوار الاجتماعية للذكر والأنثى التي تحددها التنشئة الثقافية وندرة تدريب المرأة على الأعمال الماهرة وشبه الماهرة^(٨١).

(٨٠) Ibid., p. 3

(٨١) مشكلات التدريب على العمل شائعة في البلد كله ولكنها أكثر حدة في المناطق الريفية وفي حالة المرأة؛ وهذا هو أحد أسباب التخلف في نظام الإنتاج وفي الحجم الكبير من الأعمال الهزيلة الأجر والمؤهلات. والتعليم الرسمي لا يقدم تدريباً على العمل. وقد تفاقم هذا الوضع نتيجة لعزل التعليم عن عالم الأعمال في معظم بلدان أمريكا اللاتينية - وهو أحد أسباب تسرب الكثير من البنين والبنات من التعليم الأساسي. ومن ثم لا توجد علاقة مباشرة بين التعليم ومؤهلات العمل. وللإطلاع على مزيد من المعلومات بشأن هذا الموضوع انظر M. A. Gallart, V. M. Gómez, M. De Ibarrola, E. Weis, C. Turbay, etc.

الجدول ١٤ - ١٢

توزيع السكان الريفيين العاملين حسب

نوع العمل والجنس، أيلول/سبتمبر ١٩٩٤

(بالنسب المئوية)

المجموع	عامل مياومة	عامل بأجر	عامل منزلي	صاحب عمل	عامل لحسابه الخاص	عامل لحساب الأسرة بدون أجر
رجل ١٠٠	٤١,٧	١٤,٩	٠,٢	٥,١	٣٠,٩	٧,٤
امراة ١٠٠	٩,٧	٢٥,٩	١٢,١	٢,٦	٣٦,٧	١٢,٧

المصدر: الدراسة الاستقصائية الوطنية للأسر المعيشية الريفية، ١٩٩٤؛ إدارة الإحصاء الوطنية،

١٩٩٥.

ويوضح الجدول ١٤ - ١٢ التغييرات بين ١٩٨٠ و ١٩٩٤ في حصة العمالة حسب فرع النشاط والجنس. وقد تضاعف عدد النساء في التجارة والخدمات، مما يؤكد هيمنتهم المتزايدة على هاتين الفئتين، وهبط في الصناعة. وحدث هبوط كبير في أعداد الرجال والنساء العاملين في الزراعة.

ويتعين استعراض النظر إلى الارتفاعات الصغيرة لكل من الرجل والمرأة في فئة الصناعة، مما يدل على الركود في هذا الفرع من الاقتصاد في العقد الماضي. ومن ناحية أخرى، تبرز الزيادة في التجارة والخدمات أهمية هذين الفرعين في توفير فرص العمل ونمو هذين القطاعين من قطاعات الاقتصاد، اللذين يشملان عددا من الأنشطة غير المنظمة.

الجدول ١٤ - ١٣

توزيع السكان الريفيين العاملين حسب فرع

النشاط الاقتصادي والجنس، ١٩٨٠ و ١٩٩٤

(بالنسب المئوية)

١٩٨٠	١٩٩٤	فرع النشاط
رجل	رجل	امراة
٨٢,١	٦٥,٨	٢٣,٥
٢,١	١,٨	١,٨
٥,١	٥,٥	١٠,٩
٠,١	٠,٤	٠,١
٢,١	٤,٨	٠,٣
امراة	امراة	رجل
٤٦,٣	٦٥,٨	٢٣,٥
٤,٩	١,٨	١,٨
٢٠,٢	٥,٥	١٠,٩
-	٠,٤	٠,١
-	٤,٨	٠,٣

النقل	٣,٦	١١,٩	٩,١	٢٤,٩
الخدمات المالية	١,٥	٠,٣	٤,٤	٠,٩
الخدمات	٠,١	٠,٥	٠,٩	٠,٩
	٢,٥	١٥,٩	٧,٦	٣٦,٦
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: استنادا إلى الدراسة الاستقصائية الوطنية للأسر المعيشية الريفية لعام ١٩٩٤.

ومن المهم أيضا التأكيد على الأعداد الكبيرة من النساء العاملات في الخدمات (٣٦,٦ في المائة)، والتجارة (٢٤,٩ في المائة)، والزراعة (٢٣,٥ في المائة) (الجدول ١٤ - ١٣). وقد يشير ذلك إلى التحاقهم مؤخرا بقوة العمل بأجر في الأعمال المتدنية المهارة.

ومن ناحية أخرى، تؤكد أعداد النساء العاملات كعمالة زراعية بأجر أو عمالة زراعية بالميأومة أنهن يبحثن عن نوع العمل الذي كن يعملنه في أرضهن وإن كان بدون أجر. والواقع أن الأرقام المتعلقة بالاستئجار يبدو أنها تدل على أن هذا النوع من العمل يقدم للرجل والمرأة قدرا أكبر من الأمن الاقتصادي. ويمكن ملاحظة ذلك من المقارنة بين المشتغل لحسابه الخاص أو المشتغل عاملا بأجر أو بالميأومة في قطاع الزراعة. ويفوق عدد المشتغلين في الزراعة بصفة عامل عدد الذين يقومون بهذا النوع من العمل لحسابهم الخاص. وقد يدل ذلك أيضا على تغييرات في أشكال حيازة الأرض واستئجار عمال للعمل في الزراعة.

ويؤكد الجدول ١٤ - ١٤ أن عددا أكبر من النساء يعملن في الخدمات والتجارة والمبيعات، وأن عددا أكبر من الرجال يعملون في أعمال غير زراعية.

الجدول ١٤ - ١٤

توزيع السكان الريفيين العاملين حسب فئة العمل

الرئيسية وحسب الجنس، أيلول/سبتمبر ١٩٩٤

(بالنسب المئوية)

فئة العمل الرئيسية									
	المجموع	فني وتقني	إدارة/خدمة مدنية	إداري مساعد	متاجر/ مبيعات	خدمات	زراعة	غير زراعي	غير محدد/بدون معلومات
رجل	١٠٠	٢,٣	٠,٤	٢,٠	٦,٦	٤,٢	٦٤,٢	١٩,٠	١,٣
امراة	١٠٠	٨,٣	٠,١	٥,٦	١٨,٢	٣٢,٥	٢١,٩	١٣,١	٠,١

المصدر : استنادا إلى الدراسة الاستقصائية الوطنية للأسر المعيشية الريفية لعام ١٩٩٤.

مستويات التعليم لدى السكان المشتغلين

تتميز مستويات التعليم لدى السكان الريفيين المشتغلين بأنها متدنية بصفة عامة. وأكثر المستويات شيوعاً هي الابتدائية أو الثانوية بدرجة أقل. وما زالت توجد نسبة كبيرة (١٣,٢ في المائة) بدون تعليم على الإطلاق (انظر الجدول ١٤ - ١٥).

الجدول ١٤ - ١٥

السكان الريفيون النشطون اقتصادياً حسب مستوى التعليم

وحسب الجنس، أيلول/سبتمبر ١٩٩٤

مستوى التعليم	رجل	%	امراة	%	المجموع	%
لا يوجد	٢٧٦ ٥٨٤	١٤,٢	٦٣٨ ١٧٣	١٠,٦	٩١٤ ٧٥٧	١٣,٢
ابتدائي	٤٨٩ ٥٩٣	٢٢,٩	٦٦٩ ٨٧٢	٥٣,٢	١٥٨ ٤٥٥	٦٠,٢
ثانوي	٦٨٣ ٨٤٤	٢٠,٥	١٥٩ ٥٠٨	٣٠,٩	٨٢٢ ٣٥٢	٢٣,٥
عالي	٢٣٣ ٨٦	٢,١	٢٥٠ ٧٩	٤,٨	٤٨٣ ١٦٥	٢,٨
لا توجد معلومات	٥٥٧ ١٠	٠,٢	٩٣٨ ٥	٠,٤	٤٩٥ ١٦	٠,٣
المجموع	٢٣٨ ١١٩	١٠٠	٦٣٤ ٦٣٩	١٠٠	٨٧٢ ٧٥٨	١٠٠

المصدر: استناداً إلى الدراسة الاستقصائية الوطنية للأسر المعيشية الريفية لعام ١٩٩٤.

وعند مقارنة مستويات التعليم لدى السكان المشتغلين حسب الجنس، من الجدير بالملاحظة نجاح المرأة في التعليم فوق المستوى الابتدائي الأساسي. وفي حين يوجد معظم الرجال عند المستوى الابتدائي، تُظهر النساء توزيعاً أفضل بين المستويين الابتدائي والثانوي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن نسبة الرجال في فئة "لا يوجد" أعلى (١٤,٢ في المائة) من نسبة النساء (١٠,٦ في المائة).

وعلى الرغم من التقدم الذي حققته المرأة في ميدان التعليم، فإنه توجد فوارق حسب الجنس وحسب الموقع الريفي أو الحضري في نوعية التعليم المتاح. ففي امتحانات البكالوريا تُحقق مدارس البنين نتائج أفضل من الناحية النوعية عن مدارس البنات، على نحو ما سبق إيضاحه في الفرع المتعلق بالتعليم. كذلك كانت مدارس البنات والمدارس الريفية أقل نجاحاً فيما يتعلق بالتدريب على العمل في نظام التعليم الرسمي. وعادة ما يُعرض على البنات تدريباً فترات أوانه في الأنشطة التجارية، بما في ذلك "أعمال السكرتارية"، وبدرجة أقل "الخدمة الاجتماعية" (٨٢).

(٨٢) لمزيد من المعلومات عن هذا الموضوع وما يتصل به من إحصاءات، انظر V. M. Gómez and others. Estudio Cualitativo del Modelo INEM de Diversificación en la Educación Media Colombiana. Social Studies Centre (CES), Santa Fe de Bogotá, National University of Colombia, 1996. انظر أيضاً الفرع المتعلق بالمادة ١٠ من فروع هذا التقرير.

الأجر

تفيد الدراسة الاستقصائية الوطنية لعام ١٩٩٤ أن الأجور المنخفضة هي القاعدة في القطاع الريفي ككل وتشكل أحد الأسباب لانخفاض مستويات المعيشة. ومرة أخرى تتقاضى المرأة الريفية أقل الأجور: ففي حين يندرج العاملون الذكور بأجر في الفئة من ٠,٥ إلى ٢ أدنى أجر في الشهر (٢٣,٢ في المائة). تمثل المرأة نسبة ٢٠,٨ في المائة في هذه الفئة وتوجد بأعداد أكبر في الفئة التي لا تتقاضى أي أجر. وتمثل ١٤,٤ في المائة من هذه الفئة الأخيرة، في حين أن الرقم المتعلق بالرجل هو ٩,٣ في المائة. ويقل متوسط دخل المرأة عن أدنى أجر شهرين.

ويتقاضى الرجل والمرأة في فئة الفنيين والتقنيين أجورا أفضل، نظرا لأن هذه الأعمال تتطلب مؤهلات، ولكن يوجد عدد قليل جدا من المشتغلين الريفيين العاملين في هذه الفئة.

وفضلا عن ذلك، فإنه على الرغم من وجود أعداد كبيرة من النساء العاملات في الخدمات، فإن الرجال يحصلون على دخل أعلى في هذه الفئة. ويوجد في فئة الخدمات أعداد أكبر من الرجال في فئة أدنى أجر شهر إلى شهرين (١٩ في المائة). في حين أن المرأة التي تقوم بهذا النوع نفسه من العمل توجد في الأغلب في فئة دون ٠,٥ أدنى أجر شهر (٣٦,٩ في المائة) (الجدول ١٤ - ١٦).

الجدول ١٤ - ١٦

توزيع السكان الريفيين العاملين حسب فئة العمل الرئيسية

والدخل الشهري، وحسب الجنس، أيلول/سبتمبر ١٩٩٤

(بالنسب المئوية)

الدخل الشهري بالحد الأدنى من الأجور	فني وتقني	إداري/خدمة مدنية	إداري مساعد	متاجر/مبيعات	خدمات	زراعة
رجل	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
لا يوجد معلومات	٦,٨	١١,٤	١٨,٥	٧,٧	١١,٢	٧,٥
بدون أجر	٩,٣	٠,٥	٠,٧	٠,٣	٩,٦	٢,٦
أقل من ٠,٥	٨,٢	١,٩	٠,٦	٧,٢	٣,٨	٤,٤
٠,٥ إلى أقل من واحد	٢٣,٢	٤,١	٣,٩	٢١,٦	٧,٤	١٩,٩
١ إلى أقل من ٢	٢٢,٧	٢٨,٠	٩,٥	٤١,٨	١٣,٢	٤٢,٠
٢ إلى أقل من ٣	٥,٢	٢٠,٠	١٠,٤	١٤,١	٥,٦	٧,٩

٤,٥	٧,٧	٥,٤	١٩,٤	١٥,٩	٥,٩	٣ إلى أقل من ٥
٢,٩	٩,٦	٠,٩	١٢,٩	٥,٥	٥,٥	٥ إلى أقل من ٨
١,٤	٥,٣	-	-	١,٧	٣,١	٨ إلى أقل من ١٠
٦,٨	٢٦,٦	٠,٩	٢٤,١	١٠,٧	١٠,٠	١٠ فما فوق
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	امراة
٥,١	٨,٤	٦,٢	-	٩,١	٦,٨	لا يوجد معلومات
٦,١	٢٠,٢	٠,٤	٣١,٠	٠,٧	١٤,٤	بدون أجر
٣٦,٩	٧,١	٧,٥	-	٣,٢	١٧,٢	أقل من ٠,٥
١٦,٨	١٠,٢	١٢,١	-	٦,٦	١٣,٩	٠,٥ إلى أقل من واحد
١٣,٩	١٥,١	٥٥,٢	٢٢,٧	٥٠,٠	٢٠,٨	١ إلى أقل من ٢
٤,٤	٦,٧	١٥,٥	١٣,٨	٢٠,٠	٧,٤	٢ إلى أقل من ٣
٦,٣	٩,٨	١,٨	١٩,٧	٧,٣	٧,٥	٣ إلى أقل من ٥
٧,٠	٧,٣	٠,٤	-	٠,٩	٥,٧	٥ إلى أقل من ٨
٠,٦	٢,٨	٠,٧	-	٠,٢	١,٥	٨ إلى أقل من ١٠
٢,٩	١٢,٢	٠,٢	١٢,٦	١,٧	٤,٧	١٠ فما فوق

المصدر: الدراسة الاستقصائية الوطنية للأسر المعيشية الريفية لعام ١٩٩٤.

الأجور العينية

توجد هنا اختلافات كبيرة بين الرجل والمرأة، ولكن تقييم الأجور العينية يشير إلى أجور منخفضة للغاية. وهذا النوع من الأجور يمثل عادة ضرورة من ضروريات الحياة للأسرة مما يجعل من الصعب، على سبيل المثال، إلغاء عقد مستأجر عندما يكون الدفع عن طريق توفير السكن. ويضد أيضا وجود أسر من بين وسائل بقائها الإقامة في ملك أشخاص غير مقيمين بالمنطقة، حيث تعمل لأسر بصفة "وكلاء" يستخدمون ناتج قطعة الأرض لاستهلاكهم الخاص. وبموجب هذه الترتيبات تذهب أي أرباح من بيع الناتج إلى الملاك^(٨٣).

(٨٣) يتوفر قدر ضئيل من المعلومات عن التغييرات في أشكال الحياة وفي العمل والعلاقات التعاقدية في الزراعة الكولومبية.

الجدول ١٤ - ١٧

توزيع السكان الريفيين العاملين مقابل أجر عيني حسب الدخل الشهري
وحسب الجنس، أيلول/سبتمبر ١٩٩٤

أجر عيني

المجموع	غذاء	إسكان	غذاء/إسكان	لا يوجد
رجل	١٠٠	٢١,٩	٨,٠	٦,٥
امراة	١٠٠	٢٦,٠	٣,١	١٠,٨

المصدر: استنادا إلى الدراسة الاستقصائية الوطنية للأسر المعيشية الريفية لعام ١٩٩٤.

وتؤكد الفوارق في الأجور حسب الجنس في السكان الذين يحصلون على أجر عيني أن المرأة أقل حظا فيما يتعلق بالدخل من العمل. ذلك أن فئة أقل من ٠,٥ أدنى أجر تضم ٣١,٤ في المائة من النساء ولكن ١٣,٨ في المائة فقط من الرجال (الجدول ١٤ - ١٨).

الجدول ١٤ - ١٨

توزيع السكان الريفيين العاملين مقابل أجر عيني، حسب الدخل الشهري
مُعبرا عنه بأدنى أجر، وحسب الجنس، أيلول/سبتمبر ١٩٩٤
(بالنسب المئوية)

الدخل الشهري بأدنى حد من الأجور	رجل	امراة
المجموع	١٠٠	١٠٠
لا توجد معلومات	٤,٩	٥,٢
بدون أجر	٠,١	٠,٤
أقل من ٠,٥	١٣,٨	٣١,٤
من ٠,٥ إلى أقل من واحد	٣٩,١	٢٢,٣
من ١ إلى أقل من ٢	٣٥,٠	٣٢,٠
من ٢ إلى أقل من ٣	٤,٢	٦,٣
من ٣ إلى أقل من ٥	٢,١	١,٩
من ٥ إلى أقل من ٨	٠,٦	٠,٢
من ٨ إلى أقل من ١٠	٠,١	٠,٠٤
١٠ فما فوق	٠,٢	٠,٢

المصدر: استنادا إلى الدراسة الاستقصائية الوطنية للأسر المعيشية الريفية لعام ١٩٩٤.

البطالة

تشهد العمالة الريفية تقلبات في التسعينات حتى الآن. ففي عام ١٩٩٢ و ١٩٩٣ هبطت هبوطاً حاداً نتيجة للأزمة الزراعية ولكنها انتعشت بشكل طفيف في عام ١٩٩٤ (الجدول ١٤ - ١٩).

الجدول ١٤ - ١٩
نمو العمالة، ١٩٩١ - ١٩٩٤

١٩٩٤/٩	١٩٩٣/٩	١٩٩٢/٩	١٩٩١/١٢ - ١١
١,٤%	- ٤,٠%	- ٣,٧%	٤,٢%

المصدر: Ocampo and Perry. Op. cit.

ووفقاً لإدارة الإحصاء الوطنية، كان للهبوط في القطاع أكبر الأثر على المرأة الريفية التي بلغ معدل البطالة لديها ١١,٣٧ في المائة مقابل ٣,٢٣ في المائة بالنسبة للرجل (الجدول ١٤ - ٢٠).

الجدول ١٤ - ٢٠
معدلات محددة للعمالة والبطالة والعمالة الناقصة،
حسب الجنس، أيلول/سبتمبر ١٩٩٤

المعدل الإجمالي	المعدل الكلي	مجموع البطالة	مجموع العمالة الناقصة	
٥٧,٥٤	٧٦,٩٠	٣,٢٣	١٤,١٦	رجل
٢٣,٨٤	٣١,٣٤	١١,٣٧	١٣,٦٧	امراة

المصدر: استناداً إلى الدراسة الاستقصائية الوطنية للأسر المعيشية الريفية لعام ١٩٩٤.

وفي حالة العمالة الناقصة، قد تدل المعدلات العالية لكل من الرجل والمرأة على وجود أعداد كبيرة منهما يعملون في القطاعات غير المنظمة وأن العمالة غير مستقرة في المناطق الريفية.

وبالنسبة لمستوى تعليم المتعطلين (الجدول ١٤ - ٢١)، فإن المرأة أفضل تعليماً من الرجل، وتظهر أرقاماً جيدة في التعليم الثانوي والعالي. ولا تدل هذه الأرقام على أي فارق جوهري في مستوى التعليم بالنسبة للسكان المشغولين والمتعطلين.

الجدول ١٤ - ٢١

السكان الريفيون المتعطّلون حسب مستوى التعليم والفئة العمرية

والجنس، أيلول/سبتمبر ١٩٩٤

مستوى التعليم					
مجموع	لا يوجد	ابتدائي	ثانوي	عالي	لا توجد معلومات
رجل	١٣٣ ٠٣٣	١٤ ٥٧٥	٦٦ ٧٩٩	٤٨ ٦٠٩	٣ ٠٧٠
%	١٠٠	١٠,٩	٥٠,٢	٣٦,٥	٢,٧
امراة	١٨٦ ٤١٦	٨ ٨٢٥	٨٤ ٧٨٨	٨٥ ١٧٤	٧ ٥٣٩
%	١٠٠	٤,٧	٤٥,٥	٤٥,٧	٤,٠

المصدر: استنادا إلى الدراسة الاستقصائية الوطنية للأسر المعيشية الريفية لعام ١٩٩٤.

وفيما يتعلق بالمهن التي يُبحث عن فرص عمل فيها (الجدول ١٤ - ٢٢)، فإن المرأة الريفية ترغب في العمل بصفة رئيسية في الخدمة المنزلية وفي الأعمال التي ترتبط بالتجارة والمبيعات. وقد يعكس ذلك اسقاطا للأدوار التقليدية للمرأة حيث تقبل سوق العمل أن تقوم المرأة بها وتكون أكثر قدرة على استيعابها.

ومن الأمور الملحة البحث والحصول على معلومات عن الموضوعات المحددة لبطالة المرأة الريفية وسعيها إلى العمل. ومن الجوانب الملفتة للنظر في هذا الجدول النية المعلنة للاهتمام إلى فرصة عمل في الأعمال الإدارية، وقد تكون في الخدمة المدنية وتنطوي على وضع متدن.

الجدول ١٤ - ٢٢

السكان الريفيون المتعطّلون حسب فئة الأعمال المستهدفة

والجنس، أيلول/سبتمبر ١٩٩٤

فئة الأعمال المستهدفة	المجموع	%	رجل	%	امراة	%
فني وتقني	١٢ ٠٨٧	٣,٨	١ ٩٦٩	١,٥	١٠ ١١٨	٥,٤
إدارة/خدمة مدنية	٢ ٠٠٨	٠,٦	١ ٧٥٨	١,٣	٢٥٠	٠,١
إداري مساعد	٣٩ ١٧٥	١٢,٣	١٠ ٢٦٣	٧,٧	٢٨ ٩١٢	١٥,٥
تجارة ومبيعات	٣٨ ١٣٣	١١,٩	٩ ٢٤٨	٧,٠	٢٨ ٨٨٥	١٥,٥
خدمات	٨٨ ٧٥٨	٢٧,٨	٩ ١٥٩	٦,٩	٧٩ ٥٩٩	٤٢,٧
زراعة	٨٠ ٢٦٦	٢٥,١	٥٩ ٥٩٠	٤٤,٨	٢٠ ٦٧٦	١١,١
أعمال غير زراعية	٥٥ ٠٤٩	١٧,٢	٣٨ ٤١٨	٢٨,٩	١٦ ٦٣١	٨,٩
غير محددة/لا توجد معلومات	٣ ٩٩٣	١,٢	٢ ٦٤٨	١,٩	١ ٣٤٥	٠,٧
المجموع	٣١٩ ٤٦٩	١٠٠	١٣٣ ٠٥٣	١٠٠	١٨٦ ٤١٦	١٠٠

المصدر: استنادا إلى الدراسة الاستقصائية الوطنية للأسر المعيشية الريفية لعام ١٩٩٤.

وتلخيصاً لما سبق، تؤكد الإحصاءات والدراسات بشأن المرأة الريفية أثر الأزمة الزراعية التي تتبدى في الحالة غير المستقرة والظروف الاجتماعية وظروف العمل غير المواتية. وفضلاً عن ذلك، فإنه على الرغم من وجود أعداد كبيرة من النساء يعملن ويستثمرن قدراً كبيراً من الوقت في أنشطة منتجة وإيجابية، فإن أجورهن نقداً أو عينا أقل من أجور الرجل.

السياسات والبرامج من أجل المرأة الريفية

المؤسسات

كان لدى وزارة الزراعة والتنمية الريفية منذ عام ١٩٨٤ فريق تقني مسؤول عن وضع سياسات وبرامج من أجل المرأة. وقد توطّد هذا الفريق تدريجياً وأصبح يُعرف الآن باسم مكتب المرأة الريفية بمكتب نائب الوزير للتنمية الريفية، وأُدرج في ملاك الوزارة وميزانياتها العادية.

ويتيح إنشاء هذا المكتب، الذي جاء نتيجة إعادة تشكيل صندوق التمويل المشترك للاستثمار الريفي، إيلاء الاهتمام الآن إلى المرأة في جميع برامج الوزارة. ولدى الهيئات اللامركزية الأخرى في القطاع الزراعي وحدات أو أفرقة تقنية مسؤولة عن إدراج المساواة بالنسبة للمرأة في سياساتها وبرامجها المحددة. ومن بين مهام المكتب المركزي تقديم دعم تقني للوحدات المتخصصة بالقطاع من أجل تحقيق الأهداف الموضوعية.

وقد أنشأت وكالات القطاع الزراعي لجاناً لرصد وتقييم خطة تكييف المؤسسات من أجل تنفيذ برامج المرأة الريفية ضمن اختصاص كل منها. وتوجد هذه اللجان حالياً في صندوق التمويل المشترك للاستثمار الريفي، وفي المعهد الوطني للثروة السمكية والزراعة، والمعهد الكولومبي للإصلاح الزراعي، والمعهد الوطني لتنمية الأراضي، ومعهد التسويق الزراعي، والمعهد الزراعي الكولومبي، والمؤسسة الكولومبية للأبحاث الزراعية، وصندوق تمويل القطاع الزراعي.

السياسات والاستراتيجيات

وضعت وزارة الزراعة والتنمية الريفية في عام ١٩٨٤ سياسة للمرأة الريفية، وهي أول سياسة يقرها المجلس الوطني للسياسات الاقتصادية والاجتماعية. وفي عام ١٩٩٣، تناولت الحكومة الموضوع مرة أخرى بأن اعتمدت سياسة جديدة لتنمية المرأة الريفية، تعترف باستمرار المشكلات التي تحدت في السياسات السابقة وعملت على تكييف أهدافها حتى تتلاءم مع الإطار الجديد للامركزية الدولة والتقدم المحرز في بناء المؤسسات بواسطة الوكالات القائمة في هذا القطاع.

وفي هذا الإطار، تؤكد السياسة الجديدة على الحاجة إلى دعم التخطيط القائم على تحقيق المساواة للمرأة نظراً للصفة العاجلة لإدماج احتياجات المرأة في عملية اللامركزية، وإزالة العقبات أمام حصولها على الموارد الإنتاجية، وتحسين مؤهلاتها للعمل ومشاركتها في المشاريع التنافسية.

وحاليا تمثل سياسة تحقيق المساواة والمشاركة للمرأة، المعتمدة في عام ١٩٩٤، واحدة من الاستراتيجيات الرامية إلى وضع نموذج إنمائي بشأن النمو الاقتصادي المقترن بالعدل الاجتماعي. وتوفر سياسة تحقيق المساواة والمشاركة للمرأة إطاراً عاماً لإدراج المساواة من أجل المرأة في جميع برامج مؤسسات القطاع.

ومن بين أهم جوانب رسم سياسة تحقيق المساواة والمشاركة للمرأة والسياسة المحددة للمرأة الريفية هو اتجاه النية لإدراج التحليل المتعلق بنوع الجنس ومنظور المساواة من أجل المرأة في أنشطة وكالات الدولة المختلفة. وينبثق هذا البعد الجديد من "الاعتراف بوجود اختلافات في المهام التي يضطلع بها الرجل والمرأة فيما يتعلق بمسؤولياتهما الأسرية والعمل المنتج والمجتمعي"^(٨٤).

والاستراتيجيات هي نتيجة لمناقشة حول حالة المرأة، والسياسات العامة بشأن توفير الخدمات الأساسية، وإزالة العقبات أمام حصول المرأة على الموارد، واشتراكها في البرامج المتعلقة بفرص العمل. وهي تهدف من الناحية الأساسية إلى تحسين نوعية حياة المرأة الريفية، وتزويدها بالفرص المتكافئة للمشاركة في الاستراتيجيات القطاعية وفي الهيئات التي تتخذ فيها قرارات تؤثر على المجتمع المحلي والحياة السياسية، وتحسين وصولها إلى الموارد المنتجة والسيطرة عليها وزيادة دخلها^(٨٥).

ويعمل مكتب المرأة الريفية بوزارة الزراعة ومكاتبه الفرعية ضمن الاستراتيجيات التالية:

تكييف مؤسسات القطاع الزراعي (صندوق التمويل المشترك للاستثمار الريفي، والمعهد الزراعي الكولومبي، والمؤسسة الكولومبية للأبحاث الزراعية، والمعهد الوطني للثروة السمكية والزراعة، والمعهد الوطني لتنمية الأراضي، وصندوق الائتمان الزراعي، والمعهد الكولومبي للإصلاح الزراعي)

والهدف هو تكييف خدمات مؤسسات القطاع الزراعي لتناسب مع احتياجات المرأة وذلك عن طريق تحسين التغطية الهزيلة للخدمات والتغلب على عدم صلتها باحتياجات المرأة بصفة أساسية.

(٨٤) وزارة الزراعة والتنمية الريفية. Política de Modernización. La Mujer y el Desarrollo Rural.

.Agropecuaria y Rural. Santa Fe de Bogotá, 1994 - 1998

(٨٥) وزارة الزراعة والتنمية الريفية. CONP. Política para el Desarrollo de la Mujer Rural.

.ES/Social/UDA/DNP document, Santa Fe de Bogotá, 21 January 1994

تكييف الهيئات المحلية

يقدم الدعم إلى إدارات المديرية والبلديات من أجل تزويدها بأدوات التخطيط الرامية إلى إدراج المساواة من أجل المرأة حتى يمكنها وضع خطط وبرامج مناسبة للتنمية الزراعية تهدف إلى إشراك المرأة وأخذ احتياجاتها في الاعتبار.

تحسين مشاركة المرأة الريفية وتنظيمها

تركزت الأنشطة في هذا المجال على تدريب القيادات الريفية في الإجراءات المتعلقة بالمناقشة واتخاذ القرار والقدرة على الاستجابة لدى القطاعين العام والخاص فيما يتعلق بوضع المشاريع.

الاتصال

وضعت استراتيجية للاتصال من أجل تنمية المرأة الريفية بهدف كفالة مساواتها مع الرجل وتغيير التقاليد الثقافية التي تنطوي على تمييز ضد المرأة الريفية وعلى إغفال الدور الثلاثي الذي تقوم به في الحياة الريفية.

المشاريع المنتجة من أجل توليد فرص العمل والدخل

يتمثل الهدف في تهيئة الأوضاع الضرورية لأن تتوفر لمشاريع المرأة المنتجة فرص متكافئة للحصول على الموارد اللازمة لنجاحها الاقتصادي. وتسعى هذه المشاريع أيضا إلى إيجاد الأجهزة المؤسسية لوضع نهاية للحالة التي يجري فيها تهمل خدمات المرأة ومعاناتها من النوعية التقنية المتدنية وعدم استقرار التمويل^(٨٦).

البرامج موضع التنفيذ

تضطلع بتنفيذ هذه البرامج الوكالات المرتبطة بالوزارة، وتقدم الأنشطة والتغطية التالية في عام ١٩٩٥ (الجدول ١٤ - ٢٣):

(٨٦) Ibid., 1995

الجدول ١٤ - ٢٣

الدعم المؤسسي المقدم من الوكالات في القطاع الزراعي، ١٩٩٥^(٨٧)

الوكالة	عدد النساء المشمولات بالمساعدة	المبالغ (بيزو)	مساعدة بتقديم:
DRI Fund	١٢ ٥٠٠	١ ٢٤٩ ٠٠٠ ٠٠٠	٨٣ مشروعاً للتمويل المشترك من أجل المنظمات النسائية
INCORA	١ ٤٣١		منح ٧ ٠٢٣ هكتاراً لرئيسيات الأسرة. تحويل ٢٠ ٩٠٠ هكتار من الأراضي المشاع غير المنزرعة إلى رئيسيات الأسرة
INPA	٢٨٠	١٦٣ ٥٠٠ ٠٠٠	١٧ مشروعاً بانيا لاستزراع الأسماك
INAT	١ ٥٣٠		إشراك رئيسيات الأسرة في مراكز الري؛ ٦٥ مشتركة في المجالس الإدارية للمراكز
IDEMA	٣٠٠	٤٧ ٥٠٠ ٠٠٠	٣٠ منظمة ترأسها امرأة تلقت ائتمانات اجتماعية
Agrarian Credit Fund	٨ ١٤٦ ١٠٣ ٣٤٢	٣١,٩٥٪ ١٤٥ ٨٣٠ ٩٤٠ ٣٣٧	رئيسيات الأسرة؛ إعانات بموجب برنامج "فيفير ميجور"؛ حافطة استهلاك واحدة للنساء لعدد ١٢٩ ٠٧٦ سندا، مثبتة لشهر آذار/مارس ١٩٩٥
CORPOICA	لا يوجد مستفيدون مباشرون	١١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	تنفيذ أربعة مشاريع ريادية بشأن تحديد نظم الإنتاج باستخدام نهج يتعلق بنوع الجنس

المصدر: The report "Mujer Semilla de Alimentos. Estadísticas sobre la Mujer". Ministry of Agriculture and Rural Development.

(٨٧) الاختصاصات: DRI Fund - صندوق التمويل المشترك للاستثمار الريفي، INCORA - المعهد الكولومبي للإصلاح الزراعي؛ INPA - المعهد الوطني للثروة السمكية والزراعة؛ INAT - المعهد الوطني لتنمية الأراضي؛ IDGMA - المعهد الزراعي للتسويق؛ CORPOICA - المؤسسة الكولومبية للأبحاث الزراعية.

العمالة

بدأت الحكومة في الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٥ في أعمال إدماج المرأة في الخطة الوطنية للعمالة الريفية، وبرنامج الدعم من أجل المشروعات الريفية الصغيرة، والبرنامج الطارئ للعمالة الريفية، وبرنامج التدريب على العمل. وتسعى الوزارة إلى ضمان أن تكون مشاركة المرأة بنسبة ٣٠ في المائة على الأقل في جميع هذه البرامج.

تحسين الإنتاجية

يضطلع صندوق التمويل المشترك للاستثمار الريفي بتدابير لدعم المرأة الريفية في تطوير مشاريع منتجة وزيادة مشاركتها في هيئات اتخاذ القرار على الأصعدة المجتمعية والبلدية والإقليمية والوطنية، وذلك ضمن مجهود للتغلب على المعوقات الاجتماعية والثقافية القائمة.

ويعكف حالياً مكتب المرأة الريفية الذي أنشأه صندوق التمويل المشترك للاستثمار الريفي في عام ١٩٩٢ بوصفه وكالة تابعة لإدارته العامة، على تحديد وتصميم أدوات فكرية ومنهجية وتنفيذية لإدماج المنظور المتعلق بنوع الجنس في أعمال هيئات أخرى مثل وحدات المساعدة التقنية بالمجالس البلدية، ووحدات التمويل المشترك، والوكالات المحلية للسكان الأصليين.

وعملت وحدات التمويل المشترك في عام ١٩٩٤ على تقديم التدريب لموظفي وكالات البلديات في وضع وإدارة وتطوير وتقييم مشاريع من المنظور المتعلق بنوع الجنس.

وتم في عام ١٩٩٤ توقيع اتفاق بين معهد البلدان الأمريكية للتعاون الزراعي وصندوق التدريب في وزارة الزراعة والتنمية الريفية. ومهمته الرئيسية هي تمويل مشاريع التدريب من أجل سكان الريف ومجتمعات السود والمجتمعات الأصلية. ويَقصد بهذه المشاريع النهوض بتنمية المنظمات الريفية وإشراكها في تحديث قطاع الزراعة والثروة السمكية، وتعزيز قدرتها على الاستجابة وفقاً للالتزام بالعمل على إجراء تغييرات في مجتمعاتها، والترويج لسياسات الوزارة بشأن الحصول على الموارد والخدمات من الوكالات التابعة لها والمرتبطة بها.

وتمثل المرأة الريفية هدفاً له أولوية لدى الصندوق الريفي للتنظيم والتدريب (بالإضافة إلى الشباب والمنظمات الريفية) "نظراً لأن هذه الفئة السكانية ما زالت مهمشة في عملية اتخاذ القرار على الرغم من أهميتها بالنسبة لاستقرار الهيكل الأسري والحياة المجتمعية ومن أجل الإنتاج"^(٨٨).

(٨٨) وزارة الزراعة والتنمية الريفية. Organización y capacitación campesina. Santa Fe de Bogotá.

وتضطلع المؤسسة الكولومبية للأبحاث الزراعية والمعهد الزراعي الكولومبي بتنفيذ خطة لتكييف نماذج المساعدة التقنية حتى يمكنها أن تستجيب للاحتياجات الخاصة للمرأة. وثمة حاجة واضحة، على سبيل المثال، للأخذ بالتكنولوجيات المناسبة في الأسرة المعيشية من أجل تخفيف الأعباء المنزلية وزيادة الوقت الذي يمكن للمرأة أن تخصصه للأنشطة المنتجة التي من شأنها توليد وفورات حجم إقليمية^(٨٩).

وتعطي المؤسسة أولوية للبحث والدراسة فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا وتدرج المساواة من أجل المرأة في كلا النشاطين. ويعنى المعهد بالنهوض بمشاركة المرأة في برامج الوقاية والمراقبة في مجالات صحة الحيوان والنبات.

الحصول على الموارد

في عام ١٩٩١، بدأ صندوق التمويل للقطاع الزراعي واللجنة الوطنية المعنية بالائتمان الزراعي عمليات "التلبية الطلب المقدم من صغار المنتجين الزراعيين، نساءً ورجالاً على السواء"^(٩٠). وتعمل هذه الوكالة أيضاً على تنسيق أنشطتها في إطار سياسة المرأة الريفية مع صندوق التمويل المشترك للاستثمار الريفي.

وبدءاً من منتصف عام ١٩٩٣، أُذن لصندوق الضمانات الزراعية الذي يديره صندوق التمويل للقطاع الزراعي بإصدار "شهادات ضمان" لدعم قروض صغار المنتجين المقدمة من الوسطاء الماليين إلى المرأة الريفية.

وبالإضافة إلى ذلك، قام صندوق التمويل للقطاع الزراعي وهيئات أخرى مشتركة في تنفيذ السياسات الائتمانية من أجل المرأة الريفية، بتشجيع إدراج المتغير المتعلق بالجنس في جمع الإحصاءات، وذلك لأن عدم القيام بذلك في الماضي ما زال يعيق تقييم المنجزات والعقبات المتعلقة بالنهوض بالمرأة.

وبالإضافة إلى تقديم القروض، تم إدخال برامج تدريبية من أجل ضمان استخدام القروض بكفاءة وتعزيز نوعية حياة المرأة وإنتاجيتها. ويستند توجه هذه البرامج وتنفيذها إلى تقرير صلاحية المشروعات المنتجة المقدمة من طالبي القروض إلى مؤسسة التمويل للقطاع الزراعي وصندوق الضمانات الزراعية.

(٨٩) وزارة الزراعة والتنمية الريفية. La Mujer y el Desarrollo Rural. Santa Fe de Bogotá, 1996.

(٩٠) "Enfoque de Género en el Desarrollo Rural". FINAGRO, Boletín No. 4, 14 November 1994.

المنتج الصغير هو "شخص طبيعي يمتلك أصولاً لا تتجاوز في مجموعها، بما في ذلك أصول الزوج، مبلغ ٢٢٥ ٣١٠ ١٤ بيزو (لعام ١٩٩٥) ويحصل على ثلثي دخله من الزراعة أو يستثمر ٧٥ في المائة من أصوله في القطاع الزراعي". وزارة الزراعة والتنمية الريفية، ١٩٩٦.

ويهدف القانون ١٦٠ لعام ١٩٩٤ بالدرجة الرئيسية إلى ضمان إعطاء الأولوية للنساء اللاتي يرأسن أسرا معيشية، على نحو ما سبق وصفه، وإلى نساء أخريات يفتقرن إلى الحماية الاجتماعية والاقتصادية بسبب العنف والهجران والترمل، والافتقار إلى أرض تخصهن أو رُقعة كافية من الأرض. وضمن هذا الإطار القانوني، يعطي المعهد الكولومبي للإصلاح الزراعي أولوية لهؤلاء النساء فيما يمنحه من أراض. وفي عام ١٩٩٥، ذكر المعهد، كمثال على التقدم في تحقيق المساواة، أنه منح ما مجموعه ٧٠٢٣ هكتارا وقدم سندات ملكية ٢٠٩٠٠ هكتار للنساء اللاتي يرأسن أسرا معيشية.

النساء اللاتي يرأسن أسرا معيشية

تُعامل النساء اللاتي يرأسن أسرا معيشية على أنها فئة ذات أولوية في مختلف البرامج القطاعية. ويمنحن أولوية في سياسات الإقراض لدى صندوق الائتمان الزراعي في برنامج "فيفير ميجور" الذي يقوم بتمويل التحسينات في الهيكل العمراني للسكن، فضلا عن الأولوية في عدد من المشروعات الأخرى: القروض الموجهة للمشروعات المنتجة بالتنسيق مع مؤسسة التمويل للقطاع الزراعي؛ ومنح الأرض من قبل المعهد الكولومبي للإصلاح الزراعي، سواء كانت أرضا مشاعا غير منزرعة أو أرضا مشتراة مباشرة من الدولة، ومشروعات المعهد الوطني لتنمية الأراضي بشأن إدارة شبكات الري المحلية.

خطة عمل للمرأة الريفية

تلتزم وزارة الزراعة في المسائل المتعلقة بالتنمية الريفية بدعم الوزارات الأخرى والوكالات اللامركزية وتعمل على تنسيق هذا الدعم بغية تلبية احتياجات الريف في ميادين التعليم والصحة والتغذية والمرافق الصحية الأساسية والإسكان.

وقد وضع مكتب المرأة الريفية التابع للوزارة خطة عمل للفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٧ لكفالة المساواة في التنمية الريفية، مع إعطاء الأولوية لما يلي:

- توفير الأوضاع اللازمة للمرأة الريفية لتقوم بدور في تحديث الريف؛
- تقرير استراتيجيات للقضاء على العقبات التي تعترض مشاركة المرأة في البرامج القطاعية بدرجة أكبر من الإنصاف؛
- إدراج الجوانب الرئيسية لسياسة تحقيق المساواة والمشاركة للمرأة والالتزامات التي تعهدت بها كولومبيا في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

ولهذه الخطة أربع استراتيجيات للعمل:

* توليد مزيد من فرص العمل وفرص عمل جديدة - يتمثل الهدف في زيادة المعروض من فرص العمل الدائم عن طريق النهوض بمشاركة المرأة في مشاريع تتعلق بتنمية المزارع السمكية، وإدراج المرأة الريفية في الخطة الوطنية للمشروعات الصغيرة وإحلال المحاصيل وتحديث تقنيات الإنتاج. وتسعى أيضا إلى زيادة المعروض من فرص العمل الموسمي.

* تكييف الخدمات المقدمة من المؤسسات - تعنى هذه الاستراتيجية بتحديد وإزالة العقبات التي تعيق حصول المرأة على الموارد المنتجة، وإنشاء قواعد للبيانات الإحصائية مفصلة حسب الجنس.

* النهوض بالطلب المقدم من المرأة الريفية - يتحقق ذلك عن طريق الترويج للخدمات المؤسسية المتوفرة وتحديد وإزالة العقبات الاجتماعية التي تعيق حصول المرأة الريفية على هذه الخدمات.

* خطة ريادية بشأن الخدمات المتكاملة للمرأة الريفية والمرأة المشردة نتيجة للعنف.

التقدم والصعوبات

المرأة الريفية في وضع أقل حظا من الرجل الريفي والمرأة الحضرية؛ وهي من بين أفقر السكان؛ وتحمل أعباء عمل ثقيلة وتتقاضى أجرا متدنيا. وهي تعمل لساعات طويلة في اليوم؛ ولديها مؤهلات هزيلة للعمل. وتتأثر بمشكلات البطالة أخطر تأثير. وهي من بين الفئات الاجتماعية الأكثر ضعفا وتأثرا بالأزمة الزراعية والعنف والصراع المسلح في كولومبيا. وهذه العوامل تضر بنوعية حياتها.

وفيما يتعلق بعمالة المرأة الريفية ودخلها، يسترعى النظر إلى ما يلي:

* اتجاه متزايد نحو العمل بأجر، وخاصة في الخدمات والتجارة.

* معدل للبطالة أكثر ارتفاعا بالنسبة للمرأة (١١,٣٧ في المائة) عنه بالنسبة للرجل (٣,٢٣ في المائة) في عام ١٩٩٤.

* عدد كبير من النساء يقمن بأعمال ثانوية: ٧٩,٤٥ في المائة مقابل ٢٠,٦ في المائة بالنسبة للرجل.

* مسؤولية المرأة لوحدها تقريبا عن الأعمال المنزلية.

* إسهام المرأة الكبير في بقاء الأسرة الزوجية من خلال العمل بأجر ووظائفها الإنجابية البيولوجية والاجتماعية.

وفي السنوات الأخيرة، حققت السياسات الاجتماعية من أجل المرأة تقدماً فيما يتعلق بما يلي:

* وعي مؤسسي أكبر بالموضوع في وزارة الزراعة ووكالات القطاع الأخرى، حتى أنه يوجد اليوم أساس مؤسسي يمكن البناء عليه وإن كان يتطلب دعماً إذا كان له أن يقوم بدور حاسم في قضية تحقيق المساواة للمرأة.

* وجود قدر أكبر من التوافق في الرأي السياسي من أن المرأة الريفية تشكل فئة تتطلب اهتماماً خاصاً، وقد أدى ذلك إلى اعتماد سياسات وتشريعات معينة تعامل المرأة على أنها منتفعة بشكل مباشر. غير أن التغطية بالخدمات والحصول على الموارد ما زالا محدودين للغاية.

* وجود قدر أكبر من الوعي لدى المؤسسات بالحاجة إلى استحداث أدوات وآليات للنهوض بالمرأة. ويسير التنفيذ ببطء شديد نظراً للتأثير غير المواتي لثقافة الخدمة المدنية على مصالح المرأة.

* وضع خطة عمل للمرأة الريفية من جانب مكتب المرأة الريفية ووضع برامج محددة للنساء اللاتي يرأسن أسراً معيشية والنساء المشرذات نتيجة للعنف والصراع المسلح.

وقد صودفت الصعوبات التالية في تنفيذ هذه السياسات:

* الواقع المتمثل في أن البرامج تؤثر على وعي المرأة وتنظيمها أكثر مما تؤثر على قدرتها في مجال الإنتاج وتحسين دخلها.

* عدم استقرار الوكالة الرائدة في القطاع الزراعي وعدم استقرار الموارد من أجل تنفيذ السياسات الرامية إلى إدماج المرأة على نحو فعال.

* الوصول الذي ما زال محدوداً إلى الخدمات والبرامج بالنسبة لأعداد الفقراء والضعفاء.

* نقص المعلومات المفصلة حسب الجنس في قواعد البيانات الوطنية ونظم المعلومات القطاعية.

* العوائق المرتبطة بالعوامل الاجتماعية والثقافية المسيطرة في المجتمع الريفي وفي موقف العاملين في الخدمة المدنية، مما يؤثر على المرأة من خلال إنكار حصولها على المعلومات المتعلقة بحقوقها والخطط والبرامج القطاعية.

* ترتيبات التدريب المحدودة من أجل العاملين في الخدمة المدنية واحتمال الافتقار إلى مناهج التدريب المناسبة، مما يعيق إدراج البعد المتعلق بتحقيق المساواة للمرأة في أنشطتهم اليومية.

مساواة المرأة أمام القانون

المادة ١٥

"١ - تمنح الدول الأطراف المرأة المساواة مع الرجل أمام القانون.

٢ - تمنح الدول الأطراف المرأة في الشؤون المدنية، أهلية قانونية مماثلة لأهلية الرجل، ونفس الفرص للممارسة تلك الأهلية. وتكفل للمرأة، بوجه خاص، حقوقا مساوية لحقوق الرجل في إبرام العقود وإدارة الممتلكات، ومعاملتها على قدم المساواة في جميع مراحل الإجراءات المتبعة في المحاكم والهيئات القضائية.

٣ - توافق الدول الأطراف على اعتبار جميع العقود وسائر أنواع الصكوك الخاصة التي لها أثر قانوني يستهدف تقييد الأهلية القانونية للمرأة باطلّة ولاغية.

٤ - تمنح الدول الأطراف للرجل والمرأة نفس الحقوق فيما يتعلق بالقانون المتصل بتنقل الأشخاص وحرية اختيار محل إقامتهم وموطنهم."

المساواة أمام القانون فيما يتعلق بالأهلية القانونية

يكنل دستور كولومبيا المساواة لجميع الأشخاص أمام القانون، ويحظر التمييز بسبب الجنس، ويقيم المساواة في الحقوق وتكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة. ويؤكد أيضا حق كلا الجنسين في الوصول إلى إقامة العدل.

وفي عام ١٩٧٤ أقام القانون المدني المساواة في الحقوق والواجبات بين الرجل والمرأة، حتى أنه منذ ذلك التاريخ تتمتع المرأة بكامل الأهلية القانونية وخاصة فيما يتعلق بإبرام العقود وإدارة الممتلكات، وفقا لأحكام الاتفاقية. وإذا حاول أي قانون الحد من هذه الأهلية فإنه يعتبر لاغيا وباطلا لأن غرضه غير قانوني. غير أنه ينبغي القول بأن هذه الأهلية القانونية الكاملة تتأثر وتتناقص عمليا بفعل العوامل الاجتماعية والاقتصادية.

ولا توجد لدى كولومبيا أي دراسات من شأنها المساعدة على تقييم الأهلية القانونية الحقيقية للمرأة فيما يتعلق بالدخول في علاقات تعاقدية وإدارة ممتلكاتها بحرية. كذلك لم يتم إجراء أي بحث لتحديد ما إذا كانت المرأة تلقى معاملة غير متساوية بسبب جنسها عندما تمثل أمام المحاكم كمحامية أو طرف أو شاهدة.

حرية التنقل واختيار محل الإقامة

للمرأة الكولومبية الحق في حرية التنقل داخل البلد وخارجه واختيار محل إقامتها. وفيما يتعلق بمحل الإقامة عند الزواج، ينص القانون المدني على أن يتحدد ذلك بالاتفاق المشترك بين الزوجين. وفي حالة الخلاف، يحدّد القاضي محل الإقامة في ضوء مصالح الأسرة.

وعليه، فقد نشب خلاف نتيجة لحكم المحكمة الدستورية بشأن مضمون معاهدة مؤرخة ١٩٨٩ (تم التصديق عليها في عام ١٩٩٢). يحدد في جملة أمور محل إقامة الزوج أو الزوج السابق على أنه محل إقامة الزوجة المتزوجة أو المنفصلة عندما لا يكون هناك محل للإقامة الزوجية. وفي تلك المناسبة، رجح الرأي الشكلي القائل بأن يتعين مراعاة المعاهدة لأنه تم التصديق عليها قبل بدء نفاذ دستور ١٩٩١. بغض النظر عن الآثار التمييزية الواقعة على المرأة وما ينطوي عليه ذلك من تبعية المرأة لزوجها. وإذا كان من الصحيح أنه ليس لهذه المعاهدة أي أثر عملي كبير الآن، باعتبار الأولوية لمبدأ المساواة على الصعيدين الوطني والدولي، فإن موقف الأغلبية في المحكمة وجمود شعورها بشأن هذه القضية أمر يلفت النظر عند مقارنته بقضايا أخرى كان قرارها بشأنها لصالح حقوق المرأة.

وبالإضافة إلى ذلك، ينص القانون ٢٥٨ لعام ١٩٩٦. لأغراض حماية بيت الأسرة، على أن العقار الثابت المستخدم بيتاً للأسرة لا يجوز نقل ملكيته أو تحميله بأعباء إلاّ بموافقة موهورة بتوقيع الزوجين. والغرض من هذا التشريع هو حماية المرأة نظراً لأن البيت يشكل بالنسبة لها مكاناً للاستقرار الأسري. لذلك، كان للتشريع أثر إيجابي بمنعه رجالاً من التصرف انفرادياً في البيت ودون اعتبار لموقف زوجته.

غير أنه من الجدير بالذكر أن هناك أعداداً متزايدة من النساء اللاتي يرأسن أسراً معيشية، وفي هذه الحالات يشير هذا الوضع صعوبات لأن المرأة على وجه التحديد ترأس الأسرة المعيشية نظراً لتخلي زوجها أو رفيقها عن مسؤولياته، وله أن يستفيد من القانون. وفي هذه الحالة، إذا كانت المرأة ترغب في التصرف في العقار، يجوز لها أن تتقدم بدعوى قانونية لإبطال تعيينه بيتاً للأسرة.

التقدم والصعوبات

* للمرأة في كولومبيا أهلية قانونية مماثلة لأهلية الرجل أمام القانون في الشؤون المدنية. وحرية التنقل والحق في اختيار محل الإقامة مكفولان للمرأة بالتساوي مع الرجل.

* وعدم توفر دراسات بشأن مدى تطبيق القوانين يجعل من المتعذر تقرير ما إذا كانت هناك في التطبيق العملي معاملة غير متساوية تنتقص من الأهلية القانونية للمرأة أو حريتها في التنقل وحقتها في اختيار محل الإقامة. غير أن العوامل الثقافية المتأصلة تحمل على الاستنتاج بأن الرجل في الأغلب هو الذي يقرر محل إقامة الأسرة.

مساواة المرأة في قانون الزواج والأسرة

المادة ١٦

"١ - تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في كافة الأمور المتعلقة بالزواج والعلاقات الأسرية، وبوجه خاص تضمن، على أساس تساوي الرجل والمرأة:

(أ) نفس الحق في عقد الزواج؛

(ب) نفس الحق في حرية اختيار الزوج، وفي عدم عقد الزواج إلاّ برضاها الحر الكامل؛

(ج) نفس الحقوق والمسؤوليات أثناء الزواج وعند فسخه؛

(د) نفس الحقوق والمسؤوليات كوالدة، بغض النظر عن حالتها الزوجية، في الأمور المتعلقة بأولادها، وفي جميع الأحوال تكون مصالح الأولاد هي الراجحة؛

(هـ) نفس الحقوق في أن تقرر بحرية وبشعور بالمسؤولية عدد أولادها والفترة بين إنجاب ولد وآخر، وفي الحصول على المعلومات والتثقيف والوسائل الكفيلة بتمكينها من ممارسة هذه الحقوق؛

(و) نفس الحقوق والمسؤوليات فيما يتعلق بالولاية والقوامة والوصاية على الأولاد وتبنيهم، أو ما شابه ذلك من الأنظمة المؤسسية الاجتماعية حين توجد هذه المفاهيم في التشريع الوطني؛ وفي جميع الأحوال تكون مصالح الأولاد هي الراجحة.

(ز) نفس الحقوق الشخصية للزوج والزوجة، بما في ذلك الحق في اختيار اللقب، والمهنة، والوظيفة؛

(ح) نفس الحقوق لكلا الزوجين فيما يتعلق بملكية وحيازة الممتلكات، والإشراف عليها، وإدارتها، والتمتع بها، والتصرف فيها، سواء بلا مقابل أو مقابل عوض ذي قيمة.

٢ - لا يكون لخطوبة الطفل أو زواجه أي أثر قانوني، وتتخذ جميع الإجراءات الضرورية، بما فيها التشريع، لتحديد سن أدنى للزواج ولجعل تسجيل الزواج في سجل رسمي أمراً إلزامياً."

وتنص المادة ٤٢ من دستور ١٩٩١ على حرية الرجل والمرأة في إقامة أسرة سواء عن طريق الزواج الشرعي أو الزواج بحكم الواقع. وينص أيضا على المساواة بين الزوجين في الحقوق والواجبات والمساواة بين الأطفال الذين يولدون في كنف الزوجية أو خارجها والأطفال بالتبني. ويُعترف كذلك بحق الزوجين في أن يقررا بحرية وبشعور من المسؤولية عدد أولادهما، الذين يتوليان الإنفاق عليهم وتنشئتهم خلال مرحلة الطفولة والشباب أو إذا كانوا معوقين.

الزواج

وفقا للدستور، ينظم القانون المدني أشكال الزواج والسن عند الزواج وأهلية عقده، وحقوق وواجبات الزوجين، وانفصالها وفسخ الرابطة الزوجية. ويجعل القانون أيضا للزواج الديني آثارا مدنية ويضع الشروط المتعلقة بعقد الزواج الديني.

الموافقة على الزواج

وفقا للتشريعات المدنية في كولومبيا، أن الزواج لكي يكون صحيحا لابد أن يتم بالرضا الحر والمتبادل للطرفين المتعاقدين وأن يلتزم بشكليات واشتراطات قانونية معينة. وللأشخاص فوق سن الثامنة عشرة حرية عقد الزواج، ولكن القَصْر يتطلبون إذنا صريحا من والدهم أو والدتهم وينبغي أن تتجاوز أعمارهم الحد الأدنى للسن عند الزواج، وهو ١٤ للذكور و ١٢ للإناث.

ووفقا للقانون، يجوز الحرمان من الميراث لأي شخص يتزوج بدون رضا والديه. وفي عام ١٩٩٣، انتهت المحكمة الدستورية إلى أن هذه القاعدة تتفق مع الدستور ما لم يتمكن الشخص المعني من تبرير تصرفه أمام إحدى المحاكم. وهذا الإجراء جدير بالملاحظة لأن الحرمان من الميراث تعبير عن اتجاه سلطوي أبوي قديم ويتجاهل، فيما يبدو تطور الأسرة باعتبارها مؤسسة تقيم الآن توازنا في العلاقات بين الآباء وأولادهم، وتنطوي بالنسبة للشباب على تقييد قسري لحقه في نماء شخصيته بحرية.

وبالنسبة للإرادة الحرة، فإن من بين الأسباب التي يمكن من أجلها إعلان بطلان زواج، عدم رضا أحد الطرفين أو كليهما. ونفس الشيء ينطبق على الزيجات بين أشخاص لم يبلغوا سن الرشد أو عندما يُعقد الزواج بالقهر أو التخويف. وبموجب القانون الكولومبي، فإن الوعد بالزواج أو ما يُعرف باسم الخطبة هو تصرف خاص لا ينطوي على آثار قانونية. ولا يمكن الاعتداد به كسبب للمطالبة بحدوث الزواج والمطالبة بتعويض عن الأضرار.

التقدم القانوني

* الزنا كسبب للبطلان - يمكن إبطال زواج بين زانية وشريكها في الزنا بسبب الزنا، شريطة إثباته. وهذه القاعدة، التي تنطوي على تمييز ضد المرأة، قد عُدَّتْ ضمنية في عام ١٩٧٤، عندما تم الاعتراف بحقوق والتزامات المرأة والرجل. وينطبق الإجراء الآن بالتساوي على الزاني وشريكته في الزنا.

* الزواج بالوكالة - من الجدير بالملاحظة أنه ابتداءً من عام ١٩٩٠ فقط تمكن كل من الرجل والمرأة من الزواج بالوكالة عندما يكون أحد الطرفين غائبا. وكان هذا الخيار في السابق يقتصر على الرجل دون غيره. وبذلك تم تعديل قاعدة تنطوي على تمييز ضد المرأة.

* اللقب بعد الزواج - ينبغي تسجيل الزواج المدني والديني في السجل المدني. واعتبارا من عام ١٩٨٨ لم تعد المرأة ملزمة باستخدام لقب زوجها، بعد أن حذف الحرف "ل" من شهادة المواطنة، وهو الحرف الذي كان يضع المرأة على نحو ما في وضع التبعية لزوجها.

* محاربة التمييز في الزواج المدني - على الرغم من أن الزيجات بموجب القانون المدني والزيجات الدينية متساوية من حيث آثارها، بموجب الدستور، فما زال هناك تقليد ثقافي يحبذ الزواج الكاثوليكي سائدا. ومعنى ذلك أن التمييز ما زال قائما ضد المرأة التي تتزوج في حفل مدني وضد أولادها.

وفي عام ١٩٩٤ قررت المحكمة الدستورية قبول فتاة في مدرسة رفضت قبولها بسبب أن أبويها تزوجا في حفل مدني. ومن ثم فقد حمت حقها في التعليم والمساواة. وهذا الحق الأخير يمنع التمييز بسبب الأصول الأسرية.

وفي عام ١٩٩٥ أعلنت أنه لا يمكن للسلطات العسكرية أن تعاقب ضابطة لزواجها من رجل مطلق، في الخارج، في حفل مدني، ولا يمكن اعتبار هذا التصرف على أنه امتهان للشرف العسكري ("العيش كخليفة أو في زنا سافر").

* المساواة في الزواج - يقرر الدستور والقانون المدني المساواة بين الزوجين في الحقوق والواجبات أثناء الزواج. وكل منهما ملزم بالبقاء مخلصا للآخر وأن يعاون ويساعد أحدهما الآخر في جميع ظروف الحياة. وبالمثل يعهد القانون بإدارة الأسرة بصفة مشتركة إلى كل من الزوج والزوجة. ولكل منهما أن يدير وأن يتصرف بحرية في ماله، وفي حالة إنهاء المعاشرة بينهما، لكل منهما نصف الأصول والخصوم في الزواج. وبالإضافة إلى ذلك، لكل من الرجل والمرأة نفس الحقوق والالتزامات في الوالدية، وهما يمارسان من حيث المبدأ سلطة أبوية على أولادهما بصفة مشتركة، ونفس الشيء ينطبق على الوصي والأب بالتبني.

الإجهاض ومنع الحمل وأمور أخرى

يعاقب القانون الكولومبي على الإجهاض (المادة ٤٣٣ من القانون الجنائي)، وأعلنت المحكمة الدستورية، في قرار يشوبه انقسام في الرأي، أن القاعدة التي تعاقب على الإجهاض دستورية. ومعنى ذلك فيما يتعلق بالإجهاض أن الحق في اختيار المرأة أن تكون أمًا غير معترف به، أو أن حق الطفل غير المولود يعلو فوق ذلك الحق. وهناك إقرار بحق الآباء والأمهات في التخطيط لعدد أولادهم، وإن كان ذلك حتى لحظة الحمل فقط. ولهذا السبب فإن أعضاء المحكمة الذين خالفوا هذا الرأي اتخذوا وجهة نظر تفيد أن القرار من شأنه الإضرار بالاستقلال الإنجابي للمرأة وأنه ينبغي إقامة توازن بين حقوق المرأة وحقوق الكائن الذي لم يولد.

ووفقا لهذا القرار من جانب المحكمة الدستورية، فإن حق المرأة في اختيار أن يكون لها أولاد وتقرير عدد الأطفال الذين ترغب في إنجابهم محدود بالفترة السابقة للحمل؛ وعندما تحمل فإنها تفقد هذا الحق، لأن الدولة تحمي حياة الكائنات الجديدة في مدة الحمل. غير أنه حتى في نطاق الحرية الممنوحة للمرأة قد تنشأ حالات أخرى ينتقص فيها من حقوقها سواء من جانب السلطات أو من جانب أصحاب عملها، على نحو ما يمكن تبينه من دعاوى الولاية.

وعلى سبيل المثال، أُتيحت للمحكمة الدستورية مناسبة لكي تدافع عن حقوق امرأة مدانة على أساس أنها تعرضت لتمييز بسبب الجنس من حيث أن سجون النساء تشترط الحصول على دورات تثقيفية في الجنس لممارسة الحق في القيام بزيارات زوجية. وعلاوة على ذلك، إذا كان بمقدور هذه المرأة أن تحمل، فإنه يتعين الحصول على إذن من المحكمة أو من مدير السجن للقيام بزيارات زوجية، ولكن على المرأة أن توافق كتابة على تركيب جهاز لمنع الحمل، وهذه الاشتراطات غير مطلوبة لأسباب واضحة في سجون الرجال. وكان من رأي المحكمة أن هذه الحالة، إلى جانب أنها تشكل معاملة تمييزية، تنتهك حق المرأة في أن تقرر عدد أطفالها وتفرض عقوبة لا يتوخاها القانون، وهي منعها من الحمل أثناء سجنها. وتم التنبيه على مدير السجن في هذه القضية بالامتناع عن المعاملة التمييزية والانتقاص من حقوق المرأة.

وفي قضية تتعلق بامرأة تعمل في قيادة الطائرات أقدمت شركتها على فصلها لرفضها الانتقال إلى وحدة أخرى حيث يمكنها مواصلة علاجا يتعلق بالخصوبة وتسبب في اضطرابات جسمانية لديها، قررت المحكمة عدم حماية حقوقها ولو بصفة مؤقتة. وقالت المحكمة أن هناك سبلا قانونية أخرى للانتصاف ولم تأخذ في اعتبارها سن المرأة (٤٠ سنة) وواقع أن الإجراءات في المحاكم العمالية قد تستغرق فترة طويلة من الوقت مما يقلل من احتمالات أن تصبح أمًا ويزيد من الأخطار المصاحبة. وكان ذلك قرارا غير مفهوم في ضوء حجج المحكمة ذاتها التي تعترف بأن ضررا قد وقع بالنسبة إلى:

* حق المرأة في الضمان الاجتماعي، نظرا لأن الشركة لم تنفذ التزامها بقيدتها ورفضت الدفع مقابل العلاج.

* الحق في الصحة، نظرا لأن هذا الحق وإن كان ينطوي على حماية الوظيفة الإنجابية وفقا للاتفاقية، فقد قررت الشركة عدم اعتبار عقم المرأة على أنه مرض.

* حقوق الزوجين، نظرا لأنه أنكر عليهما الحق في الإنجاب وحرية تقرير عدد أطفالها.

* الحق في المساواة، لأن الموظفين الآخرين قُيدوا في خطة الضمان الاجتماعي، وتم التمييز ضد المرأة.

الطلاق

كان الطلاق قائما في الزواج المدني منذ عام ١٩٧٦، وأصبح منذ صدور القانون ٢٥ لعام ١٩٩٢ متوفرا في الزواج الديني وفقا للدستور، الذي جعل تنظيم إنهاء الآثار المدنية لأي زواج بالطلاق مسألة من اختصاص القانون. وتنطبق أسباب الطلاق بالتساوي على الرجل والمرأة، وتم التوسع فيها لتشمل الرضا المشترك للزوجين وانفصالهما المادي بحكم الواقع لأكثر من سنتين.

غير أنه يطلب من الزوجين أن يتصرفا من خلال وسطاء في إجراءات الطلاق؛ ومن شأن ذلك أن يزيد من التكاليف ويجعل الوصول إلى القضاء أكثر صعوبة، وخاصة بالنسبة للزوجين الفقيرين.

وقد أُجريت دراسة في عام ١٩٩٥ لتحديد التطبيق الفعلي للقانون في الأسرة وفي المجتمع في كولومبيا عن طريق دراسات استقصائية لقضاة محاكم الأسرة في المدن الرئيسية في البلد. وقد أثبتت الدراسة أنه على الرغم من ازدياد طلبات الطلاق منذ بدء نفاذ القانون الجديد، فإن ذلك لا يعني المزيد من الصراع داخل الأسرة ولكنه يعني ببساطة أنه تم الاهتمام إلى حل قانوني للحالات السابقة للانفصال بحكم الواقع، وخاصة في حالة الزواج الكاثوليكي. وتأتي الزيادة في عدد الطلبات أيضا نتيجة لاختيار الطلاق بالرضا المشترك دون اللجوء إلى إجراءات إدارية محل نزاع أو دعوى قانونية.

والواقع أن أكثر الأسباب شيوعا للطلاق هو الانفصال المادي بحكم الواقع لأكثر من سنتين، وأن ٧٠ في المائة من الطلبات هي من أجل الحصول على طلاق بالرضا المشترك، مما يدل على أن أغلبية كبيرة من الأزواج يفضلون اتفاقا وديا وسلميا، وهو الأمر الذي كان متعذرا قبل نفاذ القانون الجديد.

ولا غرابة في معرفة أن ٨٢ في المائة من الأطفال القُصّر للأزواج المطلقين يُعهد بهم إلى أمهاتهم لترعاهم، مقابل ١٤ في المائة فقط يُعهد بأمرهم إلى الأب و ٤ في المائة إلى شخص آخر. ولا يؤدي هذا الوضع إلى إثارة أي صراع وذلك بفضل حقوق الزيارة. ومعظم الخلافات التي تنشأ تتعلق بالنفقة.

وتحدّث القضاة أيضا عن مصدر الدخل لإعالة الأسرة قبل إجراءات الطلاق وخلالها وبعدها. وتفيد النتائج أن العبء الاقتصادي الواقع على المرأة يزداد خلال إجراءات الطلاق وأن العبء على الرجل ينخفض. وعقب صدور قرار بمنح الطلاق ينقسم العبء من الناحية النظرية:

مصدر الدخل لإعالة الأسرة عندما يحدث طلاق بين الزوجين
(بالنسب المئوية)

قبل	أثناء	بعد
٦٢,٣٠	٤٦,٢٠	٥٠,٤١
٥٥,٦٠	٤٤,٥٠	٤٥,٩٠
٣٧,٨٠	٥٧,٨٠	٥١,٢٠
الزوج والزوجة		
الزوج		
الزوجة		

غير أن بعض القضاة لاحظوا أن الأزواج كثيرا ما يعجزون عن الامتثال للأمر ويتركون البيت لأن ليس لهم وصاية على الأطفال أو لأنهم أقاموا بيتا آخر، وبالتالي ينتهي الأمر بالزوجات إلى تحمل كامل تكاليف النفقة ورعاية الأسرة. وأشاروا أيضا إلى أن جسامته هذا العبء يدفع بالزوجة أحيانا إلى قبول المصالحة رغم إرادتها، أو الدخول في علاقة جديدة ومتسعة، أو قبول وضع ينتقص من احترام الذات. وهذا يدفع إلى الاستنتاج بأن الرجل هو الذي يحتفظ بالسلطة والسيطرة على العلاقة عن طريق التحكم في الحالة الاقتصادية.

الزيجات بحكم الواقع

تم الاعتراف في عام ١٩٩٠، لأول مرة، بالزيجات بحكم الواقع، التي كانت في السابق تدفع إلى التمييز الاقتصادي بين الرجل والمرأة، وصدر تشريع ينظم أموال الرجل والمرأة اللذين يقيمان معا بصفة دائمة وذلك بأن أقر المساواة في الحقوق بينهما فيما يتعلق بالأموال المكتسبة خلال الاقتران.

وعليه، أصبحت الحالة الاقتصادية للمرأة التي تقيم بصفة دائمة مع الرجل مساوية لحالة المرأة المتزوجة نظرا لأن من حقها نصف المال في الزواج بحكم الواقع في حالة فسخه أو وفاة رفيقها.

وفي عام ١٩٩٢ اتخذت المحكمة الدستورية إجراء لحماية حقوق المرأة التي تُقيم بصفة دائمة مع الرجل بأن اعترفت بقيمة عملها المنزلي بوصفه إسهاما في أصول الاقتران غير الشرعي.

وما زالت الاتجاهات التمييزية قائمة من الناحية العملية بالنسبة للزوجين اللذين يقرران الإقامة معا في زواج بحكم الواقع. ولهذا التمييز أثر أكبر على المرأة وأطفالها نظرا للثقافة التقليدية التي تؤيد الزواج الشرعي والتي تدينها بارتكاب "سلوك لا أخلاقي" عندما تقرر إقامة اقتران غير شرعي.

ومثال على هذه الحالة أن طالبة بإحدى الكليات كانت قد قررت الإقامة مع خطيبها رفعت دعوى ولاية بسبب منعها من مواصلة دراستها لأن مديري الكلية قرروا أن الاخلاق سوف تتأثر بذلك. واتخذت المحكمة إجراء لحماية حقوق الطالبة في التعليم وإنماء شخصيتها بحرية، وفي خصوصياتها وفي المساواة.

وقالت المحكمة أن القرار يخصها وحدها وأن لوائح الكلية لا يمكن أن تسمح لها بالانتقاص من حقوق أساسية بسبب ذرائع ترمتية.

وقد حمت المحكمة في عدة مناسبات حقوق الأسر القائمة بحكم الواقع بأن أمرت بأن يسمح للآباء الذين يؤدون الخدمة العسكرية بالإقامة خارج الثكنات عندما تكون شريكاتهم غير مشمولات بالحماية أو متعطلات. وقد نشأت المشكلة لأن الأسباب القانونية للإعفاء من الإقامة في الثكنات تشير فقط إلى "الزواج"، ولم تشأ السلطات العسكرية مد نطاقه ليشمل الزواج بحكم الواقع، على الرغم من أن الدستور قد أقر المساواة للأسر المشكّلة بشكل شرعي أو غير شرعي.

المساواة بين الأطفال أمام القانون

يقضي القانون ٢٩ لعام ١٩٨٢ بالمساواة بين الأطفال، الذكور والإناث على السواء، والمولودين داخل عش الزوجية أو خارجه، والأطفال بالتبني، وبالتحديد فيما يتعلق بالحق في الإرث، منهيًا بذلك التمييز القانوني ضد الأطفال الذين كانوا يوصفون في السابق بأنهم غير شرعيين.

وما زالت ممارسات تمييزية أخرى قائمة ضد الأطفال المولودين خارج عش الزوجية، على نحو ما أوضحته دعوى للولاية رُفُضت في عام ١٩٩٥ ضد إحدى السلطات العامة كانت قد رفضت منح استحقاقات تعليمية وطبية لأطفال غير شرعيين لشخص من أرباب المعاشات التقاعدية، وتذّرت في ذلك بلائحة تفرض مجموعة من الاشتراطات لا يمكن للأطفال الوفاء بها. ووافقت المحكمة على حقهم في المساواة وأمرت بمنحهم الاستحقاقات وتعديل اللائحة.

تسوية المنازعات الأسرية

تتميز ترتيبات تسوية المنازعات الأسرية بأنها وافية وفعالة لأن هدفها هو التوفيق بين مصالح الأزواج أو الرفقاء، الأمر الذي من نتيجته أن هذه الترتيبات يمكن أن يكون لها نطاق أوسع من القرارات التي تفرضها المحكمة: ويساعد استخدامها في إطار الأسرة على توفير ثقافة باحترام القيم الدستورية مثل الديمقراطية والحقوق الأساسية للفرد.

ووفقا للمادة ٢٧٧ من المرسوم ٧٣٧ لعام ١٩٨٩، والمادة ٤٧ من القانون ٢٣ لعام ١٩٩١، يمكن إحالة الحالات التالية إلى المصالحة:

* تعليق المعاشرة بين الزوجين وتحديد محل منفصل للإقامة.

* الوصاية على الأطفال القُصّر ورعايتهم.

* تنظيم الزيارات الأبوية.

* أوامر النفقة.

* الانفصال المادي في الزواج المدني أمام الكنائس.

* تقسيم المال وفسخ الاقتران غير الشرعي لأسباب أخرى بخلاف وفاة أحد الزوجين، وجميع الأمور المتصلة بالترتيبات الاقتصادية للزواج وحقوق الخلف.

ويمكن للمسؤولين المذكورين أدناه الاشتراك في عملية التوفيق.

* أمين مظالم الأسرة، وهو موظف عام بالمعهد الكولومبي لرعاية الأسرة من اختصاصه العمل كوسيط في جميع الأمور الوارد ذكرها أعلاه بغية الحفاظ على الوثام الأسري. ولدى المعهد حاليا ٥٣٨ من أمناء مظالم الأسرة الإقليميين.

* موظفو لجان الأسرة الذين يضطلعون بمهام شرطية، على نحو ما سبق ذكره، ولا يعملون إلا فيما يتعلق بنفقة الأطفال (تحديد النفقة وإنفاذها واستعراض مبالغها).

* مفتشو محال إقامة الأطفال، الذين يضطلعون أيضا بمهام شرطية، وإن كان لا يمكنهم سوى التصرف كوسطاء فيما يتعلق بالنفقة في حالات استثنائية عندما لا يتوفر أمين مظالم للأسرة أو قاض.

* وحدات التوفيق التي يجري إنشاؤها في مراكز المشورة القانونية التي تديرها الجامعات، وفي الغرف التجارية، والمنظمات الخاصة التي تأذن بها وزارة العدل.

* قضاة الأسرة ووسطاء الأسرة من المجالس العرفية أو البلدية، نظرا لأنه يتعين القيام بمحاولات التوفيق أثناء الإجراءات القانونية وخارج هذا الإطار، فيما يتعلق بتحديد مبلغ نفقة الطفل.

* إذا فشلت محاولات التوفيق، ينبغي أن تبدأ الإجراءات القانونية اللازمة. ويوجد في كولومبيا حاليا ١٩٩ محكمة للطلاق، و ٥٦ محكمة للأسرة، و ١٧ قاضيا لمحاكم الأحداث.

التقدم والصعوبات

يقف الرجل والمرأة على قدم المساواة في العلاقات الأسرية بموجب الدستور والقانون: ويتمتعان بصفتهم زوجين أو أبوين بنفس الحقوق وعليهما نفس الالتزامات. وتم إحراز نواحي التقدم التالية في هذا المجال:

* القانون بشأن الزيجات الدينية الذي يضيف الشرعية على الحالات القائمة بحكم الواقع التي كان يتعذر تسويتها في السابق، ويفيد المرأة في تحديد مركزها المدني والمتعلق بالمال وتحديد الالتزامات بنفقة الأسرة وتنشئة الأطفال.

* التشريع الذي ينظم أملاك الزيجات بحكم الواقع، والذي يتيح الاعتراف القانوني بحقوق المرأة وحمايتها.

* التشريع الذي يقرر المساواة بين الأطفال المولودين داخل عش الزوجية وخارجه والأطفال بالتبني، مما يساعد على مكافحة التمييز القائم على الأصل العائلي.

* التشريع المتعلق بأملاك الأسرة الذي يمنع بيعها إذا لم يوافق أحد الزوجين.

* استخدام دعاوى الولاية، مما ساعد على تصحيح الممارسات التمييزية ضد المرأة.

* تقرير تدابير خاصة ومسؤولين لحل المنازعات الأسرية، واستخدام التوفيق.

* التشريع المنشئ لنظام معلومات موحد بشأن الأشخاص الذين لا يوفون بالتزاماتهم بالنفقة.

وقد صودفت الصعوبات التالية في تطبيق المادة ١٦ من الاتفاقية.

* استمرار التحيزات الأدبية في مواجهة مختلف الوسائل التي يتم بها الآن إقامة الأسرة، على الرغم من أن الدستور يعترف بهذه الترتيبات ويحميها في المجتمع الكولومبي.

* التدريب غير الكافي لرجال الشرطة والمحاكم في إدارة منازعات الأسرة وإجراءات التوفيق.

* الافتقار إلى أجهزة فعالة لإنفاذ قرارات المحاكم، وخاصة فيما يتعلق بالنفقة والزيارات الأسرية.

— — — — —